

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
السلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان
الى يوم الدين

هذا

مجمع في أحكام النكاح

يحتوي على كتاب متن العدة والسلاح للعلامة الشيخ
محمد بن أحمد بافضل وشرحه المسمى

مشكاة المصابيح

للعلامة الشيخ عبد الله بن عمر باخرمة وحاشية
على الشرح المذكور تسمى النقول الصحاح للسيد محمد بن سالم
ابن حفيظ بن الشيخ أبي بكر بن سالم العاوي الحسيني
وعلى رسالتين مختصرتين في النكاح
لسيدنا الامام الشيخ علي بن أبي بكر السكروان العاوي نفع الله به
وعلى الرسالة المسماة

المفتاح

لباب النكاح

للسيد محمد بن سالم بن حفيظ بن الشيخ أبي بكر بن سالم العاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه ترجمة مؤلف — متن العدة والسلاح —

في أحكام النكاح وهو الإمام العلامة الشيخ محمد بن
أحمد ابن عبد الله بافضل نزيل عدن

ملخصة

من كتاب صلة الأهل للعلامة الشيخ محمد بن عوض بافضل

قال رضي الله عنه ونفع به :

= محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد با فضل . نزيل عدن =

الأمام الفجرير والأستاذ الشهير واسطة عقد الأعلام الأكابر والوحيد الذي عقدت على فضله الخناصر حلال المشكلات وكشاف المعضلات ذو الباع الواسع والصيت الشاسع صدر المدرسين ورئيس المفتين ومجدد علوم الدين^(١) وعماد الأئمة المحققين ذو المكانة السامية والرتبة العالية ببحر العلوم وشمس ضحاها وبدر سماء الفهوم وقطب رحاها تجمع الفضائل وبدر هالته والمشهود بامامته وجلالته كان ميلاده رضي الله عنه بمدينة تريم سنة ٨٤٠ هـ أربعين وثمانماية ونشأ بفيل أبي وزير وحفظ القرآن العظيم واشتغل على الفقيه باعديل وقرأ في الأحياء ثم دخل عدن قاصداً القاضي جمال الدين محمد بن أحمد باحميش وقرأ عليه التنبية وغيره من كتب الفقه فلما توفي شيخه الفقيه باحميش اقيم مقامه في التدريس وتزوج بزوجة شيخه فعمّر الله به الدين واحيي به معامه وقرأ على القاضي محمد بن مسعود أبي شكيل في كتب التفسير والحديث واجازه القاضيان أبو حميش وأبو شكيل وأفقي ودرس ونشر العلم وقصدته الطلبة من أنحاء اليمن لعلمه وفضله وصلاحه وبالجملة فلم يكن في وقته مثله وله تأليف حسنة منها العدة والسلاح في أحكام النكاح لا يستغني عنه كل

(١) في الاصل : بغير لفظ الدين والاقرب ما اثبتناه

من تصدى لعقود الانسكحة وشرح الفية البرماوي اختصره من شرح مؤلفها
وله كتاب موضوع على تراجم البخاري يذكر فيه وجه مناسبة الترجمة
للحديث وفيه فوائد جمة ، وله رسالة في العمل بالربع الجيب ، وكان متقناً
في جميع العلوم حسن المذاكرة موظفاً أوقاته على الطاعة والعبادة لاتلقاه الا في
طاعة من تدرّس أو تصنيف أو قراءة قرآن أو ذكر ومجالسه محفوظة ، قال
الطيب باخرمة قرأت عليه صحيح البخاري وشرحه على البرماوية وقواعده
التي اختصرها من قواعد الزركشي ، وسمعت عليه تفسير البيضاوي والحاوي
وصحيح مسلم وغير ذلك وانتفعت به كثيراً جزاه الله عنا أفضل الجزاء
وانتفع به جمع كثير وصاروا فضلاء كالفقيه اسماعيل الجرداني وولده الفقيه
عبد الله بافضل وغيرها وبالجملة فلا يأتي الزمان بمثله وغالب ظني انه مجدد قرنه .
ووصفه مؤلف النور السافر في تراجم اعيان أهل القرن العاشر سيدي
الامام عبد القادر بن شيخ العيدروس بقوله : الفقيه المنور المتفق على جلالة
قدره علماً وعملاً وورعاً جمال الدين محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الشهير
بابن علي بافضل السعدي نسبة الى سعد العشيرة الحضرمي ثم العدني الى أن قال
وجد في الطلب ودأب حتى برع في العلوم وانتصب للتدريس والفتوى
وصار من أعلام الدين والتقوى وكان إماماً كبيراً عالماً تاملاً محققاً ورعاً
زاهداً مجتهداً عابداً مقبلاً على شأنه تاركاً لما لا يعنيه ذا مقامات وأحوال
وكرامات وكان حسن التعليم لين الجانب متواضعاً صبوراً مثابراً على السنة
معظماً لاهل العلم وكان هو وصاحبه العلامة عفيف الدين عبد الله بن أحمد
باخرمة عمدة الفتوى بعدن وكان بينهما من التوادد^(١) والتناصف ما هو مشهور

(١) هكذا في الاصل : والصحيح بدال واحدة مشددة

حتى كانهما روحان في جسد (وكان) يعظم الشيخ أبا بكر العيدروس قال
العلامة بحرق كان سيدي الشيخ ابو بكر قدس الله روحه إذا قدم من
بعض أسفاره من الجبال إلى عدن قدّم قبله قاصداً يعلم أكاثر الناس بقدمه
يوم كذا ويأمرهم بالخروج للملاقاته فقلت للفقير محمد بن أحمد بأفضل لأي
شيء يفعل الشيخ هذه فقال ليوصل الناس إلى رحمة الله ويوصل رحمة الله
اليهم بالنظر إليه والحضور بين يديه ولو لحظة واحدة ثم يخرج يتلقاه مع
الناس (وكان) كثير السعي في حوايج المسلمين عند الملوك وغيرهم وكان
محبباً إلى الناس معتقداً عند الخاص والعام معظماً عند الملوك والامراء لا تكاد
ترد له شفاعاة وكان الشيخ عامر بن عبد الوهاب كثير التعظيم له وبالجملة
ففضائله ومناقبه ومحاسنه أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر ثم ذكر
مديحه سيدنا الشريف الولي الصالح الحبيب عمر بن عبد الرحمن باعلوي
المقبور بتعز في المترجم المسماة بالوابل الصيب والرجس الطيب ثم ذكر تصانيفه
وبعض اشعاره إلى أن قال : وأخذ العلم والطريق عن جمع من ذوي
التحقيق والتدقيق فمنهم الامام الأكبر والقطب الأشهر عبد الله بن أبي بكر
العيدروس وذكر في الغرر أن صاحب الترجمة لما جاء إلى سيدي العيدروس
ليستودع منه ويطلب الدعاء وهو يريد السفر لطلب العلم قال له فقيه محقق
فقيه محقق ومنهم الامام الجليل العارف الفريد السيد محمد بن علي مولى عديد
نقل عليه أكثر الحاوي الصغير في الفقه وقرأ عليه أكثر الاحياء للغزالي
ومنهم سيدنا الامام شيخ الاسلام الشيخ علي بن ابي بكر السكران علوي
وكان سيدنا الشيخ علي يمدحه كثيراً (ومما كتبه) إلى ابنه العارف الوجيه

بكر العيدروس قال
 وحده إذا قدم
 كابر الناس بقدر
 أحمد بأفضل لأن
 ويوصل رحمة الله
 يخرج يتلقاه من
 وغيرهم وكان
 والانساء لا تكا
 لتعظيم له وبالجملة
 أن تذكر ثم ذكر
 الرحمن بأعلاوي
 ثم ذكر تصانيفه
 مع من ذوي
 الله بن أبي بكر
 سيدي العيدروس
 ال له فقيه محقق
 علي مولى عديد
 الاحياء للغزالي
 السكران علوي
 العارف الوجيه

الامام عبد الرحمن بن علي الى عدن وسلم على الفقيه محمد بن أحمد بن
 عبد الله بأفضل ولا تغفل عن مجالسته ومخالطته فان أمره كله خير ولو
 كانت النفس تحب الزهلة والقلقة (وأما) الآخذون عنه فكثيرون لا يحيط
 بهم نطاق الحصر اذ لم يبق أحد من معاصريه وأقرانه إلا واغترف من بحار
 عرفانه واعترف بعلو شأنه ومكين مكانه فمن أجلهم وأكملهم الامام الأوحد
 تاج العارفين وفخر الدين سيدنا أبو بكر العيدروس العدني وقد ذكره
 واثني عليه وأثبت انتسابه في كتابه الجزء اللطيف في عقد التحكيم الشريف
 ومنهم الامام العلامة النحرير الولي الشهير جمال الدين محمد بن عبد الرحمن
 الاسقع علوي وهو خاله تفقه به ولازمه وجل انتفاعه به ، ومن مقر وآته
 عليه كتاب التنبيه لابي اسحاق ابتداء فيه يوم الاربعاء في ١٥ رجب سنة
 ٨٧٢ هـ وختمه وشرع في كتاب المنهاج للنووي وختمه سنة ٨٧٥ هـ وقرأ
 في تلخيص المفتاح في علم المعاني والبيان أول صفر سنة ٨٧٦ هـ وختمه في
 النصف من ربيع الثاني تلك السنة وقرأ عليه أيضاً صحيح البخاري ومسلم
 وتفسير البيضاوي وسمع عليه جملة كتب في التفسير والحديث والفقه والرقائق
 وغير ذلك وقال صاحب الترجمة في اجازته للسيد محمد بن عبد الرحمن :
 اجزت السيد الفقيه العالم العلامة جمال الدين أحد عباد الله الصالحين محمد بن
 عبد الرحمن بن عبد الله بأعلاوي أن يروي عنى جميع ما اجازني به الفقيه القاضي
 محمد بن مسعود أبو شكيل الانصاري عن شيخه العلامة محمد بن سعيد كين
 الطبري العدني من مصنفات النووي والمزني والذهبي وابن النحوي وزين الدين
 العراقي وابن دقيق العيد والبيهقي وابي بكر الخطيب وابن الحاجب والبيضاوي
 وابن مالك وابن الاثير والاسنوي القرشي وابي اسحق الشيرازي والغزالي وابن

الصلاح وابن الجوزي والزمخشري وصحيح البخاري وصحيح مسلم والتفسير
والوسيط للواحدي وعوارف المعارف والاربعين الحديث وعدة الحصن الحصين
وسيرة ابن هشام وكتاب النجم والكواكب للاقليشي والمصافحة للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم والتشبيك والمنسالة انتهى من المشرع ومن تاريخ الطيب
بافقيه ومنهم الشريف الصالح العابد العلامة العارف بالله شيخ بن عبد الله
بن الشيخ عبد الرحمن السقاف قرأ عليه التنبية وقرأ عليه بعدد الحاوي
والألفية وحققهما ومنهم سيدنا الإمام وجيه الدين عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر
وله فيه مديح كثيرة ثم قال ومن المخرجين به ولده العلامة المحقق عبد الله
ومنهم المحقق الامام عبد الله بن عبد الرحمن بلحاج بافضل وولده الفقيه
أحمد الشهيد وله قدس الله سره هذان البيتان :

بروق الحمى أبرقي يا بروق عسى الله يسقي بك المجدبين

عسى اغصاننا الذبه^(١) تنتعش وتثمر مع جملة المثمرين

وذيل عليهما سيدنا أبو بكر العيدروس العدني بالايات المشهورة وكانت وفاة
المرّجم رضي الله عنه في يوم السبت ١٥ شوال سنة ٩٠٣ هـ ثلاث بعد تسعماية بعدن
وحزن الناس عليه وكثر تأسفهم على فقده ودفن بترتبه المعروفة بحافة البصال شرقي
الصنار جلله الله سوابغ الكرامة والانوار وحلاه من معادن الرحمة بقلائد وأسوار آمين.
وقد ترجم له في تاريخه الإمام المحدث محمد بن عبد الرحمن السخاوي
في كتابه الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع وذكر انه كاتبه من بلد عدن
واستجازه واثنى عليه بما هو أهله رحم الله الجميع ، انتهى

(١) هكذا في الاصل : والصحيح به أي عسى اغصاننا به تنتعش لألا

وهذه ترجمة الشارح وهو الشيخ عبد الله بن عمر باخرمة

ملخصة من كتاب

خلاصة الخبر عن بعض اعيان القرنين العاشر والحادي عشر

منتخب من السناء الباهر وعقد الجواهر والدرر

وكلاهما للعلامة السيد محمد بن ابي بكر

الشلي باعلوي رضي الله عنه

قال نفع الله به :

العلامة عبد الله بن الفقيه عمر بن عبد الله بن أحمد باخرمه

تقي الدين أبو الطيب الشيخ الإمام شيخ الاسلام مفتي اليمن وعلامة
الزمن الفرد الذي بهرت الافكار فضائله وسحرت أرباب العقول عقائله
وفواضله جامع أشتهت العلوم المبرز في المنقول منها والمفهوم لا يترك سامية إلا
علاها ولا غاية إلا قطع منتهائها ولد بعد العشاء لعشر خلون من جمادى
الآخرة سنة ٩٠٧ هـ سبع وتسعمائة وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين
قال وحفظت سورة يس من قراءة والدتي وردها بعد صلاة الصبح في مدة
يسيرة وانا ابن ست سنين وكان أعجوبة الزمان في الذكاء والحفظ والاية
الكبرى في الفهم الشاقب والرأي الصائب له ملكة قوية في الاستنباط
والاستدراك على شطاط أخذ عن والده العارف بالله عمر وعمه القاضي الطيب
وعن القاضي عبد الله بن أحمد باسرومي وكان يقول اني أستفدت منه أكثر مما
استفاد مني ورحل إلى الحرمين وأخذ بهما عن جماعة كثيرين منهم العارف
بالله أبو الحسن البكري والشيخ محمد بن عراق والسيد الحق نور الدين
السمهودي ، وأخذ بزبيد عن أبي العباس أحمد بن محمد الطنبداوي وصفي
الدين أحمد بن علي المزجد والحافظ عبد الرحمن الديبعي وغيرهم واتقن علم

الاصول والتفسير والحديث والفقه والتصوف والمعاني والبيان وعلوم العربية من لغة ونحو وصرف واشتقاق وعلم العروض والقافية وعلم الفرائض والحساب والجبر والمقابلة وعلم الهيئة والفلك والميقات وعلم النجر واتقن علم الطب والتواريخ والانساب وأخبار العرب وانسابها والسير ولم يكمل كتابا قراءة أو مطالعة أو درسا إلا وحققه وحرر مسائله ونبه على ما فيه من مهمات الفوائد وما يرد عليه من إشكال ونقد وإيراد واعتنى بعلم الفقه اعتناء تاما بحيث يقال له الشافعي الأخير ولبس الخرقة من والده وغيره من السادة الاشراف وغيرهم من أولي المعرفة والإنصاف وأجازه أكثر مشايخه في الافتاء والتدريس ودرس في حضرموت والشحر وعدن والحرمين وزبيد وتعز وأخذ عنه خلائق لا يحصون وكان العلامة عبد الرحمن بازباد لايفتي إذا كان صاحب الترجمة بزبيد ويقول لا ينبغي لأحد من أهل زماننا يفتي وشيخ الاسلام عبد الله بن عمر عنده في بلده ، وأرسل اليه بعض أهل عدن أسئلة فقال للرسول أليس الشيخ عبد الله بن عمر في عدن فقال بلى فرد الاسئلة اليه وقال لا أكتب عليها وعندكم الشيخ عبد الله ، وكذلك العلامة أحمد بن عثمان العمودي لا يكتب على السؤال منذ كان صاحب الترجمة عنده في تعز ، وكان يحدث عدن ومفتيها أحمد بن عمر الحكيم يقول لو حلف أحد بالطلاق أن ما على الارض أعلم من الشيخ عبد الله باحزمة ما حنث ، ولي قضاء الشحر سنة ٩٤٣ ثلاث وأربعين وتسعمائة بعد امتناع واعتذار فلم يقبل منه السلطان عذرا وقال لم نجد من يصلح للقضاء غيرك فاشتراط أنه يباشر القضاء إلى أن يجد من يصلح له فباشره مدة يسيرة ثم اختار لذلك شهاب الدين أحمد بن

عبد الله بالرعية ثم ولي قضاء الشحر ثانياً سنة ٥٤ أربع وخمسين فأقام خمسة
 أشهر وعزل نفسه وارتحل إلى عدن ففرح عمه الطيب بوصوله وأقبل عليه
 وقام به وزوجه بنته واستنابه في تدريس المنصورية والظاهرية وأقبل عليه
 الناس من كل بلد وقصد بالفتيا من الهند والسواحل ومليبا وآشي وعبان
 وهرموز ثم رحل إلى مكة سنة ست وأربعين وعاد إلى عدن فوافى عمه
 القاضي الطيب قد توفي فأقام عند أخيه القاضي عبد الرحمن نحو ثلاث
 سنين وحج ثانياً هو والقاضي المذكور سنة تسع وأربعين واجتمعا بجماعة من
 علماء الحجاز والحجاج واجتمعا بالشيخ ابن حجر وتذاكرا في بعض المسائل
 فاعجبه فهمه وسعة علمه وقال أنه العالم المجتهد ولو وافى القرن لكان هو
 المجدد وحكي أنهما اختلفا في مسألة فاراد صاحب الترجمة المناظرة فقال الشيخ
 ابن حجر الرجل تعتريه حدة فلا يصالح للمناظرة ، ثم رجعا وقصدا أبا المكارم
 السلطان سند بن محمد بن عبد الودود صاحب ميفعة لما كان بينه وبين صاحب
 الترجمة من المكاتبات وكان طلب منه الوصول إليه فلما وصل إليه قابله
 السلطان سند المذكور بالاجلال والتعظيم والاكرام العظيم والمال الجسيم وأقام
 عنده نحو سنتين ورحل باهله إلى أحور ونواحيها وحصل بينه وبين عالم
 ذلك الخلاف محيي الدين العلامة عبد القادر بن أحمد الأسرائيلي مطارحات
 ومناظرات اعترف كل لصاحبه بالفضل ثم رحل إلى بندر عدن سنة ستين
 وأستوطنه وولي النظر والتدريس بالمدرستين المنصورية والظاهرة والمدرسة
 الفرحاتية وتدريس الجامع وأقام بعدن ذاباعن الشريعة ناصراً للسنة المنيعه
 باذلا جهده في النصيحة صادعاً بالحق بالحجج الصحيحة معظماً في الصدور

مقبول الشفاعة عند ولاية الأمور محترماً عند باشات الأروام باليمن ووزرائهم
ولاسيما سناجو عدن وكان أمير اللواء بعدن محمد بن يحيى المغربي يعظمه وكان
له الحظ الوافر والعز والإقبال الظاهر مع ورع شديد وزهد في مزيد مع
المواظبة على العبادة والطاعة وشرف نفس وقناعة وتواضع عظيم وخلق حسن
وإحسان وافر لكل من ورد عليه بعدن وكان صارفاً لمتكلف كارها
للمكابرة والتعسف وله تصانيف عديدة في فنها مفيدة منها شرح العدة
والسلاح سماه المصباح^(١) وشرح الرحبية والحق في آخرها فصلين نظماً الأول
فيما فضل عن ذوي الفروض والرد عليهم والثاني في قسمة التركات وشرحها
أيضاً وسماه ولده الدرة الزهية في شرح الرحبية وكتاب كشف الاشكال المدهم
في رطوبة باطن الرحم نحو كراس ونصف والخواشي على شرح الروض
لشيخ الاسلام زكرياء جردها ولده من النسخة وسماها خواشي رياض المطالب
على مسائل شرح روض الطالب وذكر السيد عبد القادر أن له نكتاً على
تحفة ابن حجر في مجلد وله تأليف في الرد على طائفة ابن عربي في نحو
خمسة كرايس سماه حقيقة التوحيد وصحيح الاعتقاد في تكفير طائفة الوحدة
والاتحاد ورسالة في القهوة ورسالة سماها التنبيهات على بيان الفضيحة الواقعة
في النصيحة قال أعني بها نصيحة الملوك التي نسبها بعض الجاهلين الى سيدنا
الامام حجة الاسلام الغزالي في نحو نصف كراس وله الفتاوى الصغرى
الهجرانية التي سأله عنها الفقيه محمد بن علي بلعفيف الهجراني فأجاب عنها

(١) هكذا في الأصل . والمكتوب على ظهر نسخ الشرح المذكور
مشكاة المصباح .

وهو بمينة وبسط الجواب وأوضح الحق والصواب والفتاوى الكبرى التي
اطلب فيها وأسهب وجمع فيها من أعاجيب الفوائد وأغرب فكانت على
التحقيق حاوية للمذهب ومنبتة من كل نوع وأصل محرر مذهب وتوفي عنها
وهي غير مرتبة فرتبها ولده علي زين العابدين وله تأليف لطيف فيما يحتاج
اليه في معرفة الأوقات وسمت القبلة ومعرفة الساعات وما يتعلق بذلك نحو
كراس ونصف واختصره في نحو أربع قوائم لكنه لم يكمل وله رسالة في
علم الحساب تتعلق بالبيوع والضمان والاقرار والوصايا والصدقات والعنق مأخوذة
من علم الجبر والمقابلة وله تأليف مفيد في علم المساحة أكثر فيه الجداول
والاسئلة وله منسك في الحج نحو كراس وله تكميل وتذييل على طبقات
الاسنوي تركه مسودة وبيضه ولده وسماه رشف الزلال الروي في التكميل
والتذييل على طبقات الأسنوي وله رسالة في العمل بالربع الجيب ورسالة في
ظل الاستواء لعرض ثلاث درج في الجنوب ورسالة في اختلاف المطالع
واتفاقها وله الجداول المحققة المحررة في علم الهيئة وله أرجوزة في ظل الاستواء
للشعر وما وافقها في العرض وله أرجوزة أخرى في معرفة الظل بالقيروط وله
رسالة في معرفة سمت القبلة لجهة الشعر وما قاربها ثم نظمها في أرجوزة
وأشتهر أكثر كتبه في غالب البلدان لاسيما اليمن وكان رضي الله عنه فصيحاً
في النظم والنثر الفائق والخط الحسن الجيد الراق والمديح والترسل والغزل
اللايق وله في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرر القصائد الطنسانات
والرسائل المسكرات المحبرات وكذا في الأولياء والصالحين والملوك والسلطين
وله الخطب البليغات التي لو بلغت زهيراً لقال من أين لي بهذه الحدايق

أوتصل بها المتنبي لاشتغل عن ذكر العذيب وبارق وغالب مدائحهم في
السلطان الجواد بدر بن عبد الله الكديري وأبي المكارم سند بن محمد
صاحب ميفعه وله أرجوزة ضمنها اعجاز ملحمة الإعراب سماها البغيا في مدح
الامير محمد بن يحيى بشعر عدن وله قصيدة فخرية يقول فيها :

مثلي يسان مدى الأزمان جانبه عن الدنيا وان فاتت مطالبه
لا أشرب الماء عمداً فيه بعض قذى إذا غضى الطرف عما فيه شارب
وإن يكن مورداً عذباً يحف به ذلٌ حلفت يميناً لا أقاربه
ومنها :

لا أطلب المال إلا كي أضان به وكي يقولون لا زالت مواهبه

ونظمه رضي الله عنه كثير مشتمل على الفصاحة والبلاغة ومهمات فوائد
الادب والبراعة وامتدحه جماعة من فحول الشعراء وفضلائهم كالعلامة عبد
العزيز بن علي الزمزمي المكي والعلامة محمد بن عبد القادر بن عبد الله بافضل
العدني والشاعر البليغ الاديب يحيى الدمشقي والاديب سالم بن محمود الحكيم
النقاشي والفقيه باقبي الدوعني والشهاب أحمد باشويه واثني عليه الجم الغفير
من العلماء المبرزين والفقهاء المدرسين والأولياء العارفين كالشيخ الامام مفتي عدن
وقاضيه وعمه جمال الدين الطيب بن عبد الله باخرمة وكان يقول لأستطيع
على ما أستطيع ابن أخي عبد الله في حل المشكلات وتحرر الجوابات على
المسائل الغامضات وشيخ الاسلام أبي العباس أحمد بن محمد الطنبداوي قال
له في أثناء مكتبة والله اني أعتقد فيك أنك أوجد علماء العصر وذلك

لما وقفت عليه من فتاويكم بأيدي الاشراف أصحابكم آل باعلوي وهي كلها
منقحة زادكم الله علماً وحلماً وامتع بكم المسلمين انتهى وحكى الشيخ عبد
الرحمن بن عبد الله باعزان الشحري وهو من اجل تلامذة الفقيه عمر باخرمة
قال سمعت شيخنا عمر في بعض اوقات بسطه يقول حصل على ولدي عبد
الله مرض شديد في أيام صغره وكدنا نياس من حياته وكنت ذات يوم عند
رأسه مندهش الحال مما شاهدته وذلك لما ركب الله الشفقة جبلة في طبع
الوالد فسمعت هاتفا يقول لا تخف يا عمر على الولد فان الله يريد أن ينفع به
المسلمين قال عبد الرحمن المذكور الحمد لله الذي أراني ما أخبرني به شيخنا
عمر مشاهدة في ولده وأقر الله عيني بذلك انتهى ولم يزل على ما مر حتى
جاءه الاجل المقدر وتلا لسان حاله أن أجل الله إذا جاء لا يؤخر ، وانتقل
بشعر عدن ليلة الاثنين لعشر خلون من شهر رجب سنة ٩٧٢ هـ ثنتين
وسبعين وتسعمائة ودفن في مشهد العارف بالله جوهر في داخل القبعة في القبر
الذي دفن فيه القاضي محمد ابن سعيد بن كين وجده عبد الله رحمهم الله
ونفعنا بهم آمين . انتهى

يا طالبا أحكام عقد النكاح ورائدا عدتها والسلاخ
أبشر فهذا نور مشكاتها أشرق فينا بالنقول الصحاح

مشكاة المصابيح

في
شرح العدة والسلاخ
كم تباح الأمة إليهما
سلاح الشريعة
في
أحكام النكاح
لسان العرب ما أوردته نحواث الدهر من المال والله

تأليف العلامة الكامل الشيخ عبد الله بن عمر بن عبد الله
بأنخرمه المتوفى بعدن سنة ٩٧٢ هـ

ومؤلف المتن هو الإمام العلامة الشيخ محمد بن أحمد بافضل
الحضرمي ثم العدني المتوفى بعدن سنة ٩٠٣ هـ

وفي أواخر الصفحات الحواشي المسماة

النقول الصحاح على مشكاة المصابيح

قيدها الفقير إلى الله محمد بن سالم بن حفيظ بن عبد الله بن أبي بكر
ابن عيدير وس بن الحسين بن الشيخ أبي بكر بن سالم
العاوي الحسيني تقبل الله منه وعفا عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين الحمد لله الذي خلق الانسان ^(١) من طين وجعل نسله ^(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وبه نستعين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد فهذه تعليقات مفيدة وحواش لطيفة على شرح متن العدة والسلاح في احكام النكاح المسمى (مشكاة المصابيح) تأليف الامام العلامة المحقق الشيخ عبد الله بن عمر بن عبد الله بن احمد باخرمة الشافعي المولود سنة ٩٠٧ هـ والمتوفى ببندر عدن ليلة الاثنين الموافقة في ١٠ شهر رجب الاصب سنة ٩٧٢ هـ أسأل الله ان ينفع بها وان يجعلها خالصة لوجه الله الكريم انه قريب مجيب آمين

(١) الانسان هنا هو أبو البشر سيدنا آدم عليه السلام قال بعضهم في تفسير قوله تعالى ﴿ولقد خلقنا الانسان من سُلالة من طين﴾ المراد من الانسان آدم وقوله من سُلالة اي سُلَّ من كل تربة افاده في الخازن والبغوي (٢) النسل هم الذرية

من سلالة (١) من ماء مهين (٢) وجعل النكاح من أسباب عمارة الدنيا والدين ووصلة لاشتات المتباعدين وهدى ورحمة للمؤمنين وأشهد ان لا إله الا الله وحده لا شريك له ذو القوة المتين وأشهد ان محمداً عبده ورسوله سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين أما بعد فهذا تعليق لطيف سمّيته بمشكاة المصباح لشرح العُدّة والسلاح (٣) دعت اليه حاجة الطالبين وسألني جماعة من

الرجاء وصله وشيع
بين الأئمة

(١) قال ابن عباس السلالة هي صنفوة الماء وقال مجاهد مني بني آدم وقال عكرمة هو ماء يسيل من الظهر والعرب تسمي النطفة سلالة والولد سليلاً وسلالة لانهما مسلولان منه اه بغوي

(٢) اي مني ضعيف وحقير .

(٣) العُدّة بالضم ما اعدته لحوادث الدهر من المال والسلاح ، والسلاح هو اسم جامع لآلات الحرب والقتال فهو من عطف الخاص على العام ، والعدة والسلاح هنا اسم الممتن الذي صنفه الامام المتفق على جلالة قدره علما وعملا وورعا الشيخ محمد بن احمد بن عبد الله بن محمد بافضل التريمي ثم العدني المولود بمدينة تريم سنة ٨٤٠ هـ والمتوفى بعدن ١٥ شوال سنة ٩٠٣ هـ رضي الله عنه ونفعنا به . ترجم له الامام السخاوي في الضوء اللامع وسيدي عبد القادر بن شيخ العيدروس في النور السافر والشيخ محمد بن عوض بافضل في صلة الاهل وغيرهم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الراغبين والله المستؤل في النفع به لي ولسائر المسلمين (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بدأ بالبسملة وثنى بالحمدلة اقتداء بكلام الله العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو أجزم رواه ابو داود وغيره ، وقال ابن الصلاح وغيره حديث حسن وأجزم بجيم ثم ذال معجزة أي أقطع ومعناه مقطوع البركة^(١) ومعنى ذي بال أي حال يهتم به وجمع بين الابتدائين عملا بالروايتين وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما إذ الابتداء حقيقي وإضافي^(٢) فالحقيقي حصل بالبسملة والإضافي بالحمدلة وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل سواء تعلق بالفضائل كالعلم والشجاعة أم بالفواضل كالانعام والاحسان وخرج بالجميل غيره ومنه فائثوا عليها شراً ، وبالاختياري مالا اختيار للموصوف فيه كحسن الوجه ونحوه كرشاقة القد ، وبالتبجيل التهنيم نحو ذق انك أنت العزيز الكريم (رب العالمين) أي

(١) أي فان تم حساً فلا يتم معنى

(٢) الحقيقي هو ما تقدم امام المقصود ولم يسبق بشيء وإضافي هو

ما تقدم امام المقصود سواء سبقه شيء أم لا فهو اعم مطلقاً من الحقيقي كما

في ع ش والصبيان

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ

مالك جميع الخلق والعالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم لجميع المخلوقات^(١) (والصلاة والسلام على محمد) الصلاة لغة الدعاء بخير والمراد بها ههنا من الله رحمة مقرونة بالتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء وقال بعض المحققين ومعنى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تعظيمه في الدنيا بإعلاء كلمته وإبقاء شريعته وفي الآخرة بتضعيف المثوبة ، والسلام إعطاء السلامة أي التحري من الآفات الظاهرة والباطنة ، ومحمد اسم لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم منقول من صفة مشتقة من التحميد سمي به لكثرة محامده وحامديه أو

(١) في حاشية الخضري على ابن عقيل العالم بفتح اللام اسم جنس لكل ما سوى الله قال وأما العالمون فمخاص بالعقلاء وقيل يعم غيرهم أيضا وهو الراجح الى ان قال فالحق انه جمع له لان العالم كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم انواع العقلاء شمولاً بناء على القول الاول اوليعم جميع الانواع والاصناف بناء على الثاني ، والحق ايضا أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضي تبعا للكشاف وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالحاتم لما يحتم به والقالب لما يقلب به الشيء من حالة الى حالة اخرى لان جميع المخلوقات لامكائها وافتقارها الى مؤثر يعلم بها ذات موجدتها وتدل على وجوده ، ولما غاب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر اوصافهم فدخل غيرهم في العالمين تغليب اه

رَسُولِ اللَّهِ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَعَلَى آلِهِ

لكثرة خصاله الحميدة ، ولما طبعه الله على ذلك ألهم أهله أن يسموه بذلك (رسول الله) إلى الجن والانس بالاجماع قيل والملائكة ورجحه جماعة محققون كالسبكي^(١) ومن تبعه وردوا على من خالف ذلك . وصريح آية^(٢) ليكون للعالمين نذيراً ، إذ العالم ما سوى الله وخبر مسلم وأرسلت إلى الخلق كافة يؤيد ذلك . والرسول إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه والنبي إنسان أوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه فهو أعم مطلقاً من الرسول ، والرسول أخص من النبي فكل رسول نبي ولا ينعكس فظهر بذلك أفضلية الرسالة على النبوة لأنها تشمر هداية الأمة ، والنبوة قاصرة على النبي كالعلم والعبادة ، وعكس الشيخ عز الدين وهو مردود (أفضل الأنبياء والمرسلين) بالإجماع لقوله تعالى وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر رواه الشيخان وغيرها من الأدلة ، وأما ما ورد من النهي عن تفضيله على يونس ابن متى وغيره وعن التفضيل بين الأنبياء فهو نهي عن تفضيل يؤدي إلى تنقيص بعضهم لأنه كفر ، أو نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يعلم التفضيل ، أو نهي تأديباً وتواضعاً أو لئلا يؤدي إلى الخصومة كما ثبت في الصحيح في سبب ذلك أو لغير ذلك مما هو مشهور فلا نطيل به (على آله) وهم مؤمنو بني هاشم وبني

(١) وكالشهاب ابن حجر في التحفة وغيرها

(٢) صريح مبتدأ خبره يؤيد ذلك

أخبروا عنها خامساً :
وهذا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في نفس النبوة ولا تفاضل فيها

وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .
وَبَعْدُ فَهَذِهِ مَسَائِلُ مَجْمُوعَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِالنِّكَاحِ

المطلب (وصحبه) اسم جمع لصاحب وهو من اجتمع به ﷺ مؤمناً ومات
على الإيمان وإن لم يرو عنه ولم تطل صحبته ولم يغز معه (والتابعين لهم
بإحسان) أي على طريقة الإحسان والمراد الذين اتبعوهم بالإيمان والطاعة
(إلى يوم الدين) أي يوم القيامة (وبعد) أي وبعد ما سبق من الثناء
والصلاة وغيرها ، وهي كلمة ظرفية مبنية على الضم لانقطاعها عما أضيفت
إليه ، ويؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى غيره واستحب العلماء الاتيان بها
لما صحح انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتي بها في خطبه وكتبه (فهذه
مسائل ^(١)) مجموعة) أشار إليها وعاملها معاملة الموجود لما تمكن عزمه على
جمعها ورتبها في ذهنه نحو قوله تعالى هذا يوم الفصل ونظائره أو أوقع
الإشارة بعد جمعها ووجودها في الخارج (متعلقة بالنكاح) وهو لغة الضم ^(٢)
وشرعا اباحة ^(٣) وطىء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته ، وهو حقيقة
في العقد مجاز في الوطىء كما جاء به القرآن والاختبار ، والأصل فيه قبل

(١) جمع مسألة وهي لغة السؤال واصطلاحا مطلوب خبري يبرهن عليه

في العلم

(٢) أي والوطىء كما في التحفة

(٣) وقيل تملك اه تحفة

يَنْتَفِعُ بِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى النَّظِيرُ فِيهَا لَا سِيَّمَا الْمُتَوَلَّى
لِعَقْدِ النِّكَاحِ وَهِيَ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ : الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِيْمَنْ
يُسْتَحَبُّ لَهُ النِّكَاحُ وَمَا يُسْتَحَبُّ فِي الْمُنْكَوْحَةِ وَفِي مُسْتَحَبَّاتٍ فِي
النِّكَاحِ ، الْفَصْلُ الثَّانِي فِي أَرْكَانِ النِّكَاحِ وَشُرُوطِهِ ، الْفَصْلُ
الثَّالِثُ فِي الطَّلَاقِ وَالْعِدَّةِ ، الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي شُرُوطِ مُتَوَلَّى

الاجماع آيات كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ، وقوله
وانكحوا الأيامى^(١) منكم ، واخبار كخبر تناكحوا تكثروا فاني اباهي
بكم الامم يوم القيامة وخبر من أحب فطرتي فليستن بسنتي ومن سنتي النكاح
رواهما الشافعي بلاغا وخبر الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة رواه مسلم -
(ينتفع بها ان شاء الله تعالى الناظر فيها) اي المتصور لمعانيتها (لا سيما
المتولي لعقد النكاح) لتعلقها بوظيفته . ولا سيما بتشديد الياء وتخفيفها كلمة
منبهة على ان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها (وهي) مرتبة في (أربعة
فصول) ليسهل تناولها ويقرب الانتفاع بها (الفصل الاول فيمن يستحب
له النكاح وما يستحب في المنكوحه وفي مستحبات في النكاح) وما يتعلق
بذلك (الفصل الثاني في اركان النكاح وشروطه) وما يتعلق بهما (الفصل
الثالث في الطلاق والعدة) وما يتعلق بهما (الفصل الرابع في شروط متولي

(١) جمع ايم وهي من لا زوج لها بكراً كانت او ثيباً انتهى

من الكواكب الدرية بشرح متممة الاجرومية

عُقُودِ الْأَنْكِحَةِ وَمَنْ يُولِيهِ وَصِيغَةُ التَّوْلِيَةِ وَمَا يَتَوَلَاهُ
الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِيمَنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ النِّكَاحُ وَمَا يُسْتَحَبُّ فِي
الْمُنْكَوْحَةِ وَفِي مُسْتَحَبَّاتِ فِي النِّكَاحِ ، هُوَ مُسْتَحَبٌّ لِمُحْتَاجٍ إِلَيْهِ

عقود الانكحة ومن يوليه وصيغة التولية وما يتولاه وما يلحق بذلك وما
يتعلق به (الفصل الاول فيمن يستحب له النكاح) ومن يكره ومن
لا يستحب له ولا يكره وما ينوي بالنكاح (وما يستحب في المنكوحه)
والزوج من الصفات (وفي) ذكر أمور (مستحبات في النكاح) كتقديم
الخطبة ونحو ذلك مما سيأتي وفي ذكر ما يجب على الزوج من معرفة أحكام
الحيض ونحوه وتعليمه لها أحكام الصلاة ونحو ذلك (هو) أي النكاح
(مستحب لمحتاج إليه) أي لمن يتوق إليه ولو خصيًّا ^(١) ومجبوباً ^(٢)
تحسيناً للدين ، ولما فيه من بقاء النسل وحفظ النسب والاستعانة على المصالح
للاخبار التي قدمناها مع خبر الصحيحين ^(٣) الشباب من استطاع
منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه
بالصوم فإنه له وجاء ، بالمد مع كسر الواو أي قاطع للشهوة ، والباءة

(١) اي مقطوع الانثيين

(٢) اي مقطوع الذكر ، واما الممسوح فهو مقطوع الذكر والانثيين جميعاً .

(٣) المعشر الطائفة ، والشباب جمع شاب وهو من بلغ ولم يجاوز

ثلاثين سنة اه يجيزي على المنهج

المادة الأولى:

(١) اي وكونه يثير الحرارة والشهوة انما هو في ابتدائه فان لم تنكسر شهوته به تزوج ولا يكسرهما بنحو كافور بل يحرم على الرجل والمرأة ان ادى إلى اليأس من النسل ، والاوجه تحريم التسبب لالقاء النطفة لانها بعد الاستقرار آيلة إلى التخلق المهيأ لنفخ الروح ولا كذلك العزل اه تحفة وقوله العزل اي عزل الزوج او السيد المني الى غير محله فانه لا يحرم بل هو مكروه

(٢) عبارة التحفة والباء بالمد لغة الجماع والمراد هو مع المؤن لرواية من كان منكم ذا طول فليتزوج وعليه فالمراد بمن لم يستطع من فقد المؤن مع قدرته على الجماع اذ هذا هو الذي يحتاج للصوم اه

فَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى النَّكَاحِ كَرِهَ لَهُ إِنْ فَقَدَ
 الْأَهْبَةَ فَإِنْ لَمْ يَفْقُدْهَا فَلَا يُكْرَهُ لَهُ لَكِنَّ التَّخَلِّيَ
 لِلْعِبَادَةِ أَفْضَلُ فَإِنْ لَمْ يَتَعَبَّدْ فَالنَّكَاحُ أَفْضَلُ ، فَإِنْ
 وَجَدَ الْأَهْبَةَ وَبِهِ عِلَّةٌ أَوْ مَرَضٌ دَائِمٌ أَوْ تَعْنِينَ كَرِهَ لَهُ

فان لم تنكسر شهوته الابكافور ونحوه تزوج ولا يتعاطى ذلك لانه نوع من
 الاختصاص ، وصرح البغوي وغيره بكراهة التحيل لقطع شهوته (فان لم يحتج
 الى النكاح) اي لم يتق اليه (كره له) النكاح (ان فقد الالهة) لانتفاء
 حاجته مع التزامه ما لا يقدر عليه ، قال الاذري (١) وهذا إذا لم يحتج الى
 النكاح لغرض آخر كوصلة وتأنس وخدمتها له والافيستحب كما اشار اليه
 في الاحياء (فان لم يفقدها) اي الالهة وهو غير تايق (فلا يكره له)
 النكاح (لكن التخلي للعبادة افضل) من النكاح ان كان متعبدا اهتماما
 بها (فان لم يتعبد فالنكاح افضل) من تركه لئلا تفضي به البطالة إلى
 الفواحش (فان وجد الالهة وبه علة) تمنعه من الوطء كسهرم لا يرجى
 برؤه (او مرض دائم أو تعنين (٢)) دائم (٣) أو كان ممسوحا (كره له)

(١) كلام الاذري هذا انما يأتي في الشق الثاني اي فيما اذا وجد
 الالهة ولم يحتج إلى النكاح كما في المغني والتحفة لافيا اذا فقدها مع عدم
 توقانه الى النكاح كما هو صنيع الشيخ فلي تأمل
 (٢) هو علة في القلب والكبد والدماغ والآلة تسقط الشهوة الناشئة —

فان لم ينكسر شهوة
 ليسر الكافور ونحوه
 تزوج ولا يتعاطى ذلك
 لانه نوع من الاختصاص
 وصرح البغوي وغيره
 بكراهة التحيل لقطع
 شهوته (فان لم يحتج
 الى النكاح) اي لم يتق
 اليه (كره له) النكاح
 (ان فقد الالهة) لان
 انتفاء حاجته مع
 التزامه ما لا يقدر عليه
 ، قال الاذري (١) وهذا
 إذا لم يحتج الى النكاح
 لغرض آخر كوصلة
 وتأنس وخدمتها له
 والافيستحب كما اشار
 اليه في الاحياء (فان
 لم يفقدها) اي الالهة
 وهو غير تايق (فلا
 يكره له) النكاح (لكن
 التخلي للعبادة افضل)
 من النكاح ان كان
 متعبدا اهتماما بها
 (فان لم يتعبد فالنكاح
 افضل) من تركه لئلا
 تفضي به البطالة إلى
 الفواحش (فان وجد
 الالهة وبه علة) تمنعه
 من الوطء كسهرم لا
 يرجى برؤه (او مرض
 دائم أو تعنين (٢))
 دائم (٣) أو كان
 ممسوحا (كره له)

لما كان وجد الالهة
على كهرم أو مرض دائم
تضمن كذا بخلاف من يتر
وقد كان وقت كره له ال
وقبله أعلم

الحاجة مع خطر القيام بواجب النكاح وهذا (اذا لم يكن غرض)
وعليه صلة ورأس و
ما رأي في غيرة سيرة و
بأن في غيرة سيرة و
فلا يخشى فساد رويته بخلاف
تحت 237/8

تحت 237/8
تحت 237/8
تحت 237/8

إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ مِنْ خِدْمَةٍ أَوْ إِيْنَسٍ
أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَأَنْ يَنْوِيَ بِالنِّكَاحِ إِقَامَةَ السَّنَةِ وَغَضَّ
الْبَصَرَ وَطَلَبَ الْوَلَدَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ فَوَائِدِ السَّنَةِ

لا انتفاء الحاجة مع خطر القيام بواجب النكاح وهذا (اذا لم يكن غرض)
آخر غير الوطيء (من خدمة أو ايناس أو غير ذلك) كوصلة ونحوها
والا فلا كراهة (و) يستحب أن (ينوي) كل من الزوجين (بالنكاح اقامة
السنة) الأمور بها (وغض البصر) أي صيانة دينه (وطلب الولد) ليكثر به
الاسلام ولموافقة محبة الله بالسعي في تحصيله لبقاء جنس الانسان وطلب
محبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تكثير من به مباهاته ، وطلب
التبريك بدعائه كما ورد في صحيح مسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا
من ثلاث ولد صالح يدعو له الحديث وطلب شفاعته إن مات صغيراً لأن
الاعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ، والاخبار في الترغيب في طلب
الأولاد كثيرة مشهورة ومنها أن موت الصغير منهم حجاب من النار وكذا
السقط (وغير ذلك من فوائد النكاح) ومطلوباته كاعفاف الزوج وقضاء حقه

— للآلة فتمنع الجماع اه اقناع ، ولو طرأت هذه الاحوال بعد العقد فهل يلحق
بالابتداء اولا لقوة الدوام تردد فيه الزركشي والثاني هو الأوجه وهو ظاهر اه تحفة
(٣) بخلاف من يعن وقتاً دون وقت اه تحفة

وحاصل أحكام النكاح أن اصله الاباحة لكن إن قصد به العفة أو
لما كان المستفاد من النكاح هو العفة
والنكاح أمر عيني — ١٣ —

وَأَنْ تَكُونَ وَافِرَةً الْعَقْلِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ بَكْرًا إِلَّا لِلْحَاجَةِ ،

فاظفر بذات الدين ^(١) تربت يداك ^(٢) ، ومراده صلى الله عليه وآله وسلم
بذكر الأربع الأخبار عما يقصده الناس في العادة وأمر بذات الدين وحظ
عليها (وأن تكون وافرة العقل) أي كاملته ، والمراد ، به القدر الزائد على
مناط التكليف إذ به تدوم الصحة ويطيب العيش ، وعبر غيره بالعاقلة
وهو أعم (ويستحب أن تكون بكرة) خبر الصحيحين عن جابر ^(٣)
أخذت بكرة تلاعبها وتلاعبك (الاحاجة) إلى الثيب كضعف آله عن
الاقتضاض ^(٤) أو احتياجه لمن يقوم على عياله أو نحو ذلك لأن جابراً رضي

(١) المراد بالدين الطاعات والأعمال الصالحات والعفة عن المحرمات كما
في المغني

(٢) أي استغنيت إن فعلت أو أفترقت إن لم تفعل اه تحفه واقتصر
عليه شرحا المنهج والروض وهو الموافق لقول القاموس وترب كفرح خسر
وافترق ويده لا اصاب خيراً ، وترب قل ماله وكثر ضداه إلا أن يقال إن
التفسير الأول على التجوز بعلاقة العندية اه حاشية عبد الحميد

(٣) هي حرف تنديم أي إيقاع في الندم فاذا دخلت على مضارع
تكون للتحضيض وهو الطلب بحث وازعاج افاده البجيرمي
(٤) هو ازالة البكارة .

وَأَنْ تَكُونَ بِالْغَةِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ وَأَنْ
تَكُونَ وَلُوداً وَدُوداً وَأَنْ تَكُونَ نَسِيبَةً

الله عنه لما تزوج ثيباً وقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما تقدم (١)
أعذر له فقال ان ابي قتل يوم أحد وترك تسع بنات فكرهت ان اجمع
اليهن جارية خرقاء (٢) مثلهن ولكن امرأة تمسطن وتقوم عليهن فقال له
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصبت رواه البخاري ، قال في الاحياء وكما
يستحب نكاح البكر يستحب أن لا يزوج ابنته إلا من بكر لم يتزوج قط
لأن النفوس جُبِلَتْ على الايناس بأول مألوف (و) يستحب (ان تكون
بالغة) كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه (الأم لمصلحة) في نكاح
الصغيرة كتزوجه صلى الله عليه وآله وسلم عايشة رضي الله عنها وهي بنت
ست سنين أو سبع ودخل بها وهي بنت تسع ، وعبارة الروضة وهذا اذا لم
تكن حاجة أو مصلحة (و) يستحب (أن تكون ولوداً ودوداً) (٣) ويعرف ذلك
بأقاربها للاخبار في ذلك كخبر تزوجوا الولود الودود فاني مكاثرت بكم الامم يوم
القيامة رواه ابو داود والحاكم وصححه (و) يستحب (أن تكون نسيبة) لخبر
«تخير والنظفكم وانكحوا الأكفاء وانكحوا اليهم» رواه ابن ماجه والحاكم وصححه

(١) وهو قوله هلا أخذت بكراً تلاعبها وتلاعبك

(٢) بالمد أي لا تحسن صنعة اه بجيرمي

(٣) أي متحبة للزوج . اه ع ش

بالسن أو بالخيبي
والولي لا يسلم منه
يرسله للزوجة
لحم الوطأ إلا اذا التفت
الزوجة .
يقال في الحفة ١٨٩٠
نسيبة أي معرفة الأصل طيبته
نسبتها إلى العلماء والصلحاء
٢ يستحب
لشأنها الأعراس

وَأَنْ لَا تَكُونَ ذَاتَ قَرَابَةٍ قَرِيبَةٍ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ ،
وَأَنْ يَكُونَ قَدْ رَأَى وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا

بل يكره نكاح بنت الزنا وكذلك بنت الفاسق قال الاذرعى ويشبهه أن يلحق بهما اللقيطة ومن لا يعرف ابوها ، وفسر في الاحياء النسبية بان تكون من أهل بيت الدين أو الصلاح ولاخفاء باستحباب ذلك أيضاً (و) يستحب (أن لا تكون ذات قرابة قريبة) لضعف الشهوة في القرينة فيجيء الولد نحيفاً بخلاف القرابة غير القريبة ^(١) فانها أولى من الأجنبية كما في الروضة (الا لمصلحة) كما اشار المحب الطبري حيث قال لو قصد النكاح في القرابة صلة الرحم وسترها وجبرها اغتفرت ضلالة ^(٢) الولد في جنب هذا القصد انتهى . (و) يستحب (أن يكون قد رأى) من الحرة (وجهها وكفيها) ^(٣) ومن الامة ما عدا ما بين السرة والركبة كما صرح به ابن

(١) وذلك كانكاحه صلى الله عليه وآله وسلم عليا كرم الله وجهه بنته فاطمة رضي الله عنها فان عليا قريب بعيد إذ المراد بالقرينة من هي في أول درجات الخولة والعمومة وفاطمة رضي الله عنها بنت ابن عم فهي بعيدة ونكاحها أولى من الأجنبية افاده في التحفة

(٢) أي نحافة الولد

(٣) والحكمة على الاختصار في النظر على الوجه والكفين ان الوجه يستدل به على الجمال والكفين يستدل بهما على خصب البدن كما في التحفة وغيرها

هذا ما يسن له في قوله الله
فيها الخواتم يشهد لها ولو لم يكن
فيها ما يسن له في قوله الله
فيها الخواتم يشهد لها ولو لم يكن

هذا ما يسن له في قوله الله
فيها الخواتم يشهد لها ولو لم يكن
فيها ما يسن له في قوله الله
فيها الخواتم يشهد لها ولو لم يكن

هذا ما يسن له في قوله الله
فيها الخواتم يشهد لها ولو لم يكن
فيها ما يسن له في قوله الله
فيها الخواتم يشهد لها ولو لم يكن

هذا ما يسن له في قوله الله
فيها الخواتم يشهد لها ولو لم يكن
فيها ما يسن له في قوله الله
فيها الخواتم يشهد لها ولو لم يكن

هذا ما يسن له في قوله الله
فيها الخواتم يشهد لها ولو لم يكن
فيها ما يسن له في قوله الله
فيها الخواتم يشهد لها ولو لم يكن

هذا ما يسن له في قوله الله
فيها الخواتم يشهد لها ولو لم يكن
فيها ما يسن له في قوله الله
فيها الخواتم يشهد لها ولو لم يكن

فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرَ لَهُ ذَلِكَ بَعَثَ مَنْ يَتَأَمَّلُهَا وَيَصِفُهَا لَهُ

الرفعة وغيره وهما ينظران منه ما عدا ما بين السرة والركبة أيضاً والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم للمغيرة رضي الله عنه وقد خطب امرأة أنظر اليها فإنه احرى ان يؤدم^(١) بينكما اي تدوم المودة والالفة رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه ، وقوله في خبر جابر رضي الله عنه اذا خطب^(٢) أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر منها ما يدعوه الى نكاحها فليفعل قال جابر فخطبت جارية وكنت أتخبأ لها حتى رأيت منها ما دعاني الى نكاحها فزوجتها رواه ابو داود والحاكم وصححه ولا فرق بين أن تأذن ام لا ، ولا بين ان يخاف الفتنة أم لا وله تكرير النظر ان احتاج اليه ليستثبت فلا يندم (فان لم يتيسر له ذلك) أي النظر بنفسه (بعث من) يثق به ممن يجوز نظره اليها كامرأة أو محرم (يتأملها ويصفها له) لانه صلى الله

(١) بالبناء للمجهول وبعد أوله همزة فاصلة يدوم قدمت الواو على الدال وهزمت فهو من الدوام اه بجيري

(٢) معنى خطب هنا اراد أن يخطب للخبر الآخر إذا التقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها قاله في التحفة ثم قال وظاهر كلامهم انه لا يندب النظر بعد الخطبة لأنه قد يعرض فتتأذى هي وأهلها وإنه مع ذلك يجوز لان فيه مصلحة أيضاً اه قال عبد الحميد قوله وظاهر كلامهم أنه لا يندب النخ وفاقا لظاهر المغني وشرحي المنهج والروض وخلافا للنهية عبارته وظاهر كلامهم بقاء ندب النظر وان خطب وهو الاوجه اه انتهى

ما حكم النظر بعد الخطبة

وَيَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ الْعَزْمِ عَلَى نِكَاحِهَا وَقَبْلَ الْخُطْبَةِ

عليه وآله وسلم بعث أم سليم إلى امرأة فقال لها انظري إلى عرقوبها وشمي عوارضها^(١) رواه الحاكم وصححه وفي رواية الطبراني وشي معاطفها والعرقوب العصب الذي فوق العقب ، وتقيد البعث بعدم التيسير ذكره الشيخان تبعاً للقاضي لكن البغوي والمتولي وغيرهما اطلقوا ذلك ، ويؤخذ من الحديث المذكور ان المبعوث أن يصف للبعث زائداً على ما ينظره هو فيستفيد بالبعث مالا يستفيد بنظره^(٢) (ويكون ذلك) أي النظر أو البعث (بعد العزم على نكاحها وقبل الخطبة) لانه قبل العزم لا حاجة اليه وبعد الخطبة قد يقتضي الحال الترك فيشق عليها وعلى اهلها ويتأذون بذلك ، وأما تعبيره في الخبرين السابقين بـخطب فالمراد به رغب في خطبتها بدليل ما رواه ابو داود وابن حبان في صحيحه اذا ألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها ، وقيد الشيخ عز الدين استحباب النظر لمن يرجو

(١) أي الاسنان التي في عرض الفم وهي ما بين الشنايا والأضراس

(٢) زاد في التحفة وهذا لمزيد الحاجة اليه مستثنى من حرمة وصف امرأة لرجل اه قال السيد عمر البصري في حاشيته على التحفة وهل له أن يجمع بين النظر والبعث لأن في كل منهما فضيلة ليست في الآخر ، أولاً لان أحدهما محصل للغرض والثاني أقرب الى كلامهم والأول أظهر معنى فليتأمل وظاهر أن محل التردد حيث أتى بأحدهما ولم يترتب عليه جزم بأحد الطرفين من الفعل والترك اه

وَأَنْ لَا يَكُونَ مَعَهَا وَلَدٌ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ ، وَأَنْ تَكُونَ جَمِيلَةً

رجاء ظاهراً أنه يجب إلى خطبته^(١) دون غيره (و) يستحب (ان لا يكون معها ولد من غيره) وتسمى اللقوت لأنها لا تزال تلتفت إليه وتستغيب به عن الزوج غالباً ، وأورد الماوردي في النهي عن نكاحها حديثاً (المصلحة) في نكاحها كما نكح النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة ومعه ولد أبي سلمة للمصلحة ، قال الأصحاب ويستحب أن لا يكون لها مطلق يرغب في نكاحها وتسمى الحفانة (و) يستحب (أن تكون جميلة^(٢)) للخبر السابق تنكح المرأة لأربع ، ولخبر الحاكم خير النساء من تسر إذا نظرت وتطيع إذا أمرت ولا تخالف في نفسها ومالها ولأن اللفة والمودة تحصل به غالباً وقد ندب الشارع إلى مراعاة أسباب اللفة ولذلك يستحب النظر قال

(١) زاد في التحفة وعلمه غيره بأن النظر لا يجوز إلا عند غلبة الظن الجوز اه وحاصل ما اشترطوه لجواز النظر قصد النكاح^(٢) ورجاء الإجابة وعلمه بخلوها عن نكاح وعدة^(٣) لغيره وعدم سبق غيره بخطبتها فلو انتفى شرط من ذلك حرم النظر لعدم وجود مسوغه كما أفاده في التحفة وأما كون النظر قبل الخطبة فليس شرطاً لجواز النظر بل هو الأولى كما تفيده عبارة التحفة^(٤) أيضاً

(٢) قال في التحفة أي بحسب طبعه كما هو ظاهر لأن القصد العفة وهي لا تحصل إلا بذلك وبهذا يرد قول بعضهم المراد بالجمال هنا الوصف القاييم بالذات المستحسن عند ذوي الطباع السليمة اه

دع تحرم التعريف كالرجعية
ان لم تحرمه جاز النظر
وان علمت به لأن غايته
أنه كالنقض

٢٠٦ إذا أتى الله في قلب امرئ
خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها
الخبر مصحح بجواره بعدها قبل حصره

ثم العقل وحسن الخلق ثم الولادة ثم أشرفية النسب ثم البكارة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده ١٥

وَأَنْ تَكُونَ خَفِيفَةَ الْمَهْرِ وَأَنْ يُرَاعِيَ الْوَلِيَّ خِصَالَ الزَّوْجِ أَيْضًا
فَلَا يُزَوِّجُهَا مِمَّنْ سَاءَ خَلْقُهُ أَوْ خُلُقُهُ أَوْ مِمَّنْ فِي دِينِهِ ضَعْفٌ
أَوْ يُقَصِّرُ عَنِ الْقِيَامِ فِي حَقِّهَا أَوْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَكْفِيهَا

للماوردي لكنهم كرهوا ذات الجمال البارع فانها تزوها بجمالها^(١) (و) يستحب
(أن تكون خفيفة المهر لخبر أعظم النساء بركة اهونهن مؤونة رواه أحمد
والبيهقي وفي رواية اسرهن صداقا تنمة قال الاصحاب يستحب أن تكون
ذات خلق حسن قال في الاحياء وهو أصل مهم في طلب الفراغ والاستعانة

على الدين (و) يستحب (أن يراعي الولي^٢ خصال الزوج أيضا) كما أن
الزوج يراعي ذلك في الزوجة بل الاحتياط في حقها أهم كما قاله في الاحياء
قال لأنها رقيقة بالنكاح ولا مخلص لها بخلاف الزوج فانه قادر على الطلاق
بكل حال (فلا يزوجه ممن ساء خلقه أو خلقه) بفتح خاء الاولى مع اسكان
اللام وضم خاء الثانية مع ضم اللام لما روى البيهقي وغيره عن عمر رضي
الله عنه لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم فانه يعجبهن منهم ما يعجبهم
منهن ، والدميم بالمهمله وروى بالمعجمة القبيح المنظر وقيل القصير وقيل بالمهمله
القبيح المنظر ، وبالمعجمة السميء الخلق بضم الخاء واللام (أو ممن في دينه
ضعف أو) كان بحيث (يقصر عن القيام في حقها أو كان ممن لا يكافيها

(١) زاد في التحفة وتطلع اليها عين الفجرة ومن ثم قال احمد ما سلمت
أي من فتنة أو تطلع فاجر أو تقول عليها ذات جمال اي بارع قط اه

٢ قال في التحفة ١٩٥١٧
كما سنن له تحري
لهذه الصفات فيها كذا
لها ولوليتها تحريها فيه كما للم
واضح ١٥

فِي نَسَبِهَا وَلَا يُزَوِّجُهَا مِنْ نَحْوِ ظَالِمٍ أَوْ شَارِبِ خَمْرٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ .
وَأَمَّا الْمُسْتَحَبَّاتُ فِي النِّكَاحِ فَمِنْهَا ————— تَقْدِيمُ الْخُطْبَةِ

فِي نَسَبِهَا وَ) يَتَأَكَّدُ أَنَّ (لَا يُزَوِّجُهَا مِنْ نَحْوِ ظَالِمٍ أَوْ شَارِبِ خَمْرٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ)
وَأَشْبَاهَهُمْ ، وَانْ رَضِيَتْ ، وَقَدْ رَوَى مَرْفُوعًا مِنْ زَوْجِ كَرِيمَتِهِ مِنْ فَاسِقٍ
فَقَدْ قَطَعَ رَحْمَهَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الضَّعْفَاءِ وَرَوَاهُ فِي الثَّقَاتِ مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ
بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ قَالَ فِي الْأَحْيَاءِ وَمِنْهَا زَوْجُ ابْنَتِهِ ظَالِمًا أَوْ فَاسِقًا أَوْ مُبْتَدِعًا
أَوْ شَارِبِ خَمْرٍ فَقَدْ جَنَى عَلَى دِينِهِ وَتَعَرَّضَ لِسَخَطِ اللَّهِ تَعَالَى لَمَّا قَطَعَ مِنَ
الرَّحِمِ وَسُوءَ الْإِخْتِيَارِ قَالَ رَجُلٌ لِلْحَسَنِ قَدْ خُطِبَ ابْنَتِي جَمَاعَةً فَمِنْ أَزْوَاجِهَا ؟
قَالَ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ ، فَإِنْ أَحْبَبَهَا أَوْ كَرَمَهَا وَإِنْ أَبْغَضَهَا لَمْ يَظْلَمْهَا أَنْتَهَى . وَأُطْلِقَ
الْمُتَوَلَّى تَزْوِيجُهَا مِنْ غَيْرِ كَفَرُو قَالَ الْأَذْرَعِيُّ ^{كِرَاهَةً} وَفِي إِطْلَاقِ الْمُتَوَلَّى الْكِرَاهَةُ
نَظَرَ نَعَمْ قَالَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينَ يَكْرَهُ تَزْوِيجُهَا مِنْ فَاسِقٍ بِرِضَاهَا كِرَاهَةً شَدِيدَةً
إِلَّا أَنْ يَخَافَ مِنْ فَاخِشَةٍ أَوْ رَيْبَةٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَقْرُبُ الْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ
إِذَا كَانَ مِنَ عَرَفَ بِالتَّلَوُّطِ بِالنِّسَاءِ فَعَلًا أَوْ مَذْهَبًا أَوْ بِالْإِثْبَاتِ ^(١) لَا سِيَّمَا إِذَا
كَانَتْ الزَّوْجَةُ فَاسِقَةً ، وَتَشْتَدُّ الْكِرَاهَةُ إِذَا كَانَ كَسْبُ الزَّوْجِ حَرَامًا أَنْتَهَى
(وَأَمَّا الْمُسْتَحَبَّاتُ فِي النِّكَاحِ) أَيِ الْعَقْدِ (فَمِنْهَا تَقْدِيمُ الْخُطْبَةِ) عَلَيْهِ بِكَسْرِ
الْخَاءِ وَهِيَ التَّمَسُّ النِّكَاحَ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خُطِبَ عَائِشَةَ
بْنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَخُطِبَ حَفْصَةُ بْنْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رَوَاهُ

(١) الْإِثْبَاتُ هِيَ الْقِيَادَةُ ، وَالِدَيُّوُثُ الَّذِي يَرْضَى بِالْخِنَاءِ فِي أَهْلِهِ كَمَا فِي
قَبِيحِ الْكَلَامِ

لِسَانَ الْعَرَبِ

لا في حال عِدَّةِ الْمَرْأَةِ بَلْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا إِنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً وَلَا فِي حَالِ سَبْقِ غَيْرِهِ بِالْخُطْبَةِ .

البخاري (لا في حال عدة المرأة) من غيره أي فلا تستحب الخطبة ومفهومه
الجواز حينئذ وليس على إطلاقه بل التصريح ^(١) يحرم ^١ مطلقاً سواء عدة
الطلاق والفسخ والموت ووطء الشبهة وغيرها وسواء الرجعية والباين ،
والتعريض يحرم في الرجعية دون غيرها ، والتصريح نحو أريد أن أتزوجك
والتعريض رب راغب فيك وحكم جوابها تصريحاً وتعريضاً حكم الخطبة (بل)
تكون الخطبة (بعد انقضائها) أي العدة (إن كانت معتدة) ^٢ على ما سبق
تقريره (ولا في حال سبق غيره بالخطبة) أي لا تستحب الخطبة حينئذ
ومفهومه الجواز وهو كذلك ^(١) إن لم يعلم التصريح بإجابة الأول أو علم ذلك
ولكن أذن ^(٢) أو أعرض ^(٣) هو أو الجيب ^(٤) ، نعم يكره في صورة التعريض

٢ : من يحرم الخطيب أما لو كان
مجان الخطيب هو صاحب العود
أما ذو العدة فتحل له إن
له نكاحها بخلاف ما إذا لم يحل
كان طلقها ثلاثاً وهي في عدة
وكان وطنى متعة بشبهة
غياض عده تقدم ولا يحل له خطبة
إذا لا يحل له نكاحها (١٠٧)

3. (ألا ياذنه) أي الخاطب له
من غير خوف ولا حياء. أهم النسخة
CIC: ٧

(١) هو ما يقطع بالرغبة في النكاح كذا انقضت عدتك نكحتك
 لمن يجد مثلك إن الله ساءت إليك خير
 والتعريض ما يحتمل ذلك وعدمه كأنك جميلة اهـ تحفه ٢١: ٧

(٢) زاد في التحفة وكذا ان لم يعلم الثاني بالخطبة أو علم ولم يعلم بالحرمة أو حرمت الخطبة (أي الاولى كأن خطب في عدة غيره) أو نكح من يحرم جمع الخطوبة معها أو طال الزمن بعد الاجابة بحيث يعد معرضاً أو كان الاول حربياً أو مرتداً اه اي ففي هذه الصور كلها لم تحرم الخطبة على الخطبة ، وقوله أو أعرض هو — كأن يطول الزمن بعد اجابته حتى تشهد قران احواله باعراضه ومنه أي إعراض الخطاب سفر البعيد المنقطع اه تحفة —

[illegible]

وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ خُطْبَةٍ عَلَى الْخُطْبَةِ ،

بالاجابة كلاً رغبة عنك ، وأما فيما عدا ما ذكرناه من الصور فتحرم الخطبة على الخطبة ، والمعتبر اجابتها ان كانت غير مُجَبَّرَةٍ ، والا فاجابة الولي واجابتهما معاً إن كان الخاطب غير كفؤ ، وكذا اجابة السيد عن الأمة غير المكتوبة كتابة صحيحة وإلا فاجابتها معه أيضاً واجابة السلطان وخوه في الجنونة عند عدم الأب والجد (ويستحب تقديم خطبة) بضم الخاء من الخاطب أو ممن يقوم مقامه (على الخطبة) بكسر الخاء لخبر كل أمر ذي بال ، ولخبر ابن مسعود في سنن أبي داود وغيرها بسند صحيح قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم <خطبة الحاجة> الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله الذي تسألون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً . هذا لفظ إحدى روايتي أبي داود ، وزاد ابن ماجه نحوه ، قبل نستعينه ، وزاد بعد أنفسنا : ومن سيئات أعمالنا ، وسبق في رواية أبي داود في لفظ

— قال عبد الحميد قوله المنقطع ويظهر ان المراد بالانقطاع انقطاع المراسلة بينه وبين المخطوبة لا انقطاع خبره بالسكينة اهـ ع ش اهـ

ان كان عالماً بالخطبة
وبالاجابة وبصراحتهما
لجزمه الخطبة على الخطبة

حادثة ترفع
لجزم الخاطب حادثة
الخطبة

الخطبة

فَيَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
أَوْصِيَكُمْ وَنَفْسِي بِتَقْوَى اللَّهِ أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ جِئْتُكُمْ خَاطِبًا كَرِيمَتَكُمْ
فَلَانَةً ثُمَّ يَخْطُبُ الْوَلِيَّ ثُمَّ يَقُولُ لَسْتُ بِمَرْغُوبٍ عَنْكَ أَوْ
نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ ، وَتُسْتَحَبُّ أَيْضًا خُطْبَةٌ عِنْدَ الْعَقْدِ

الآية الأولى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنْ اللَّهُ
كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا » وكأنه لم يقصد بها التلاوة فان التلاوة ليست كذلك (١)
قال الأصحاب والخطبة تحصل بالحمد والصلاة والوصية (فيقول بسم الله والحمد
لله) جمع بين البسملة والحمد لما سبق في شرح الخطبة (والصلاة والسلام
على رسول الله أوصيكم ونفسي بتقوى الله) ثم يقول (أما بعد فقد جئْتُكُمْ)
إذا كان المتكلم بالخطبة هو الزوج فان كان غيره قال وقد جاءكم فلان
(خاطبًا كريمًا) أو فتاتكم (فلانة) أو راغبًا فيها أو نحوه (ثم يخطب
الولي) أو نائبه خطبة أخرى (ثم يقول لست بمَرْغُوبٍ عَنْكَ (٢) أو نحو
ذلك من الالفاظ) المؤدية لهذا المعنى (وتستحب أيضًا خطبة) ثالثة ، وهي
الخطبة التي (عند العقد) أي قَبِيلُهُ قال الأصحاب . وهي آكد من خُطْبَةٍ

(١) أي لان التلاوة إنما هي يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من
نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ^{ونساء} واتقوا الله الذي تساءلون
به والأرحام الآية

(٢) أي بل مرغوب فيك .

بِأَن يَخْطُبَ الْوَلِيُّ أَوْ الزَّوْجُ أَوْ غَيْرُهُمَا فَيَقُولُ : اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ
نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللّٰهِ مِنْ شُرُورِ اَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ
اَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِ اللّٰهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ،
وَأَشْهَدُ اَنْ لَا اِلَهَ اِلَّا اللّٰهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ اَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ اَرْسَلَهُ بِالْهُدٰى وَدِيْنِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّيْنِ كُلِّهِ

الخطبة وبهذا صرح في الأذكار باستحباب كونها أطول منها (بان يخطب
الولي أو الزوج أو غيرها) من الأجانب وتحصل بما سبق من الحمد والصلاة
والوصية ، والأفضل خطبة الحاجة السابقة لانها مأثورة وقد أوردها المصنف
بكمالها مع صدر الآية الأولى متبعا فيه لفظ التلاوة ، فلزم منه إسقاط يأيها
الذين آمنوا الوارد في الحديث قبل اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام وضم
إلى ذلك زيادة مناسبة فقال (فيقول الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن
يضل فلا هادي له وأشهد) أي أعلم وأبين (أن لا إله إلا الله) أي لا معبود
بحق إلا الله (وحده لا شريك له) أي لا مشارك له في ذاته ولا في صفاته ولا
في ملكه (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق) أي الاسلام
(ليظهره) أي يعليه ويرفعه والضمير للدين الحق أو الرسول (على الدين
كله) اللام للجنس أي على سائر الأديان فينسخها أو على أهلها فيخذلهم

وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ . ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ النِّكَاحَ وَنَدَبَ إِلَيْهِ
وَحَرَّمَ السِّفَاحَ وَأَوْعَدَ عَلَيْهِ فَقَالَ تَعَالَى وَلَا تَقْرُبُوا الزُّنَا إِنَّهُ
كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ، وَقَالَ تَعَالَى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ وَقَالَ تَعَالَى
يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ

(ولو كره المشركون) ذلك (ثم ان الله أحل النكاح وندب إليه وحرّم السفاح)
بكسر السين اي الزنا (واوعد عليه) أي الحد في الدنيا والعذاب في الآخرة
(فقال) في تحريمه والنهي عنه (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا
وقال تعالى) في الامر بتقواه الايتين (يا أيها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته)
أي حق تقواه وهو استغفار الوسع في القيام بالواجب واجتناب المحارم لقوله
تعالى فاتقوا الله ما استطعتم ، وقول من زعم ان هذه الآية نسخت الاولى
ضعيف والصواب الذي قاله المحققون انها مفسرة لها لا ناسخة كما ذكره ابن
الصلاح والنووي في فتاويهما قال ابن الصلاح وحق تقاته أن يطاع فلا
يعصى على أنه إذا اجتنب الكبائر ولم يصر على صغيرة وإذا عمل صغيرة
يتبعها بالاستغفار كان من جملة المتقين (ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون) أي الزموا
الإسلام حتى إذا أدرككم الموت صادفكم عليه (وقال تعالى يا أيها الناس)
أي يا بني آدم (اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة) وهي آدم

وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا
وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ

عليه الصلاة والسلام (وخلق منها زوجها) أي خلق منها أمكم حواء روي
أنها خلقت من ضلع من أضلاعه وثم محذوف تقديره من نفس واحدة
خلقها وخلق منها زوجها ، وهو تقدير خلقهم من نفس واحدة ثم أشار الى
كيفية تولدهم بقوله (وبث) اي نشر (منهما) أي من تلك النفس وزوجها
(رجالاً كثيراً ونساءً) أي بنين وبنات كثيرة ، واكتفى بوصف الرجال
بالكثرة عن وصف النساء بها إذ الحكمة تقتضي أن يكون الرجال أكثر كذا
قرره البيضاوي رحمه الله في تفسيره ورأيت في كلام الحافظ ابن حجر رحمه
الله أن الأحاديث تدل على أن النساء أكثر من الرجال انتهى وهو كذلك
وعليه فلا كتفاء في الآية للتنبيه على فضل الرجال بتخصيصهم بذكر الصفة،
وقد يقال أن الاختصار على وصف الرجال بالكثرة ايماء الى انهم غير
موصوفين بالاكثرية وإذا انتفى عنهم وصف الاكثرية تعين في حق النساء
كما دلت عليه الاحاديث كحديث إطلعت على النار فرأيت أكثر أهلها ،
النساء ، ومعلوم ان أهل النار أكثر من أهل الجنة باضعاف مضاعفة وغير
ذلك (واتقوا الله الذي تساءلون به) أي يسأل بعضكم بعضاً فيقول أسألك بالله
وأصله تتساءلون فادغمت الثانية في السين وقرأ حمزة وعاصم والسكسائي
بالتخفيف (والأرحام) بالنصب عطف على محل الجار والمجرور كقولك مررت
بزيد وعمراً أو على الله أي اتقوا الله واتقوا الأرحام فصلوها ولا تقطعوها ، —

إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا. وَقَالَ تَعَالَى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا^(١)

— وقرأ حمزة بالجر عطف على الضمير وقد نبه الله سبحانه وتعالى اذ قرن الأرحام باسمه الكريم على أن صلتها بمكان منه وفي الحديث الرحم شجرة^(٢) من الرحمن فقال الله من وصلك وصلته ومن قطعك قطعته أخرجه الشيخان وأخرجوا أيضاً لا يدخل الجنة قاطع رحم (إن الله كان عليكم رقيبا) أي حافظا مطلقا (وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً) أي قاصداً الى الحق والمراد النهي عن ضده (يصلح لكم اعمالكم) أي يوفقكم للأعمال الصالحة ويصلحها بالقبول والاثابة عليها (ويغفر لكم ذنوبكم) يجعلها مكفرة باستقامتكم في القول والعمل (ومن يطع الله ورسوله) في الاوامر والنواهي (فقد فاز فوزاً عظيماً) يعيش في الدنيا حميداً وفي الآخرة سعيداً

(١) الى هنا انتهت رواية ابي داود ، وزاد بعضهم ما سيأتي وعليه العمل بمدينة تريم الغناء مأوى أرا كين العلم الجامعين بين علم الشريعة والطريقة والحقيقة وهو : النكاح سنة الانبياء وشعار الاولياء قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تناكحوا تكثرُوا فاني أباهي بكم الأمم يوم القيامة وقال — تمامه ص ٣٢

(٢) الشجرة بكسر الشين وضمها عروق الشجر المشتبكة وفي الحديث الرحم شجرة من الله تعالى أي الرحم مشتقة من الرحمن والمعنى أنها قرابة من الله مشتبكة كاشتباك العروق اه مختار الصحاح

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ الْوَلِيُّ أَزَوَّجُكَ عَلَى مَا أَمَرَ
 اللَّهُ بِهِ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ
 وَيُسَنُّ تَسْمِيَةَ الصَّدَاقِ فِي إِجْبَابِ النِّكَاحِ وَقَبُولِهِ

(ويستحب الولي أن يقول) بعد ذلك وقبل لفظ العقد (ازوجك) هذه أو
 فلانة مثلاً (على ما أمر الله من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) ولو شرط
 ذلك في نفس العقد لم يبطل لأن المقصود به الموعظة ولأنه شرط يوافق
 مقتضى العقل والشرع (ويسن تسمية الصداق) بفتح الصادق وكسرهما
 أي المهر^(١) (في) كل من طرفي (إيجاب النكاح وقبوله) لأنه صلى الله

من تعليف ١

صلى الله عليه وسلم تزوجوا الولود الودود فاني مكاتر بكم الأمم يوم القيامة
 وقال صلى الله عليه وآله وسلم النكاح من سنتي فمن رغب عن سنتي فليس
 مني أقول قولي هذا واستغفر الله العظيم لي ولكم ولوالدينا ولجميع المسلمين
 فاستغفروه انه هو الغفور الرحيم قولوا جميعاً نستغفر الله نستغفر الله نستغفر الله
 ونتوب إلى الله من جميع ما يكره الله ، آمنا بالله وبما جاء عن الله على مراد
 الله آمنا برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ،
 آمنا بالشرعية وصدقنا بالشرعية وتبرأنا من كل دين يخالف دين الاسلام
 نعوذ بالله من المنكرات نعوذ بالله من ترك الصلوات نعوذ بالله من جميع
 ما يكره الله اه

(١) هذا هو الراجح وقيل الصداق ماوجب تسميته في العقد ، والمهر

ماوجب بغيره اه الياقوت النفيس

مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْوَلِيُّ زَوْجَتُكَ بِكَذَا فَيَقُولُ الزَّوْجُ
قَبِلْتُ نِكَاحَهَا عَلَى هَذَا الصَّدَاقِ أَوْ عَلَى هَذَا الْمَهْرِ
الْمَذْكُورِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَوْ قَالَ زَوْجَتُكَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ
فَقَالَ الزَّوْجُ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا وَلَمْ يَقُلْ عَلَى هَذَا الصَّدَاقِ

عليه وآله وسلم لم يَحُلْ نِكَاحًا عَنْهُ وَلَا تَهْ أَدْفَعُ لِلْخَصُومَةِ نَعَمْ لَوْ زَوَّجَ عَبْدَهُ
بِامْتِنَانٍ لَا يَسْنُ ذِكْرُهُ عَلَى الْجَدِيدِ إِذَا لَا فَايِدَةً فِيهِ وَعِلْمٌ مِنْ اسْتِحْبَابِ الْعَقْدِ بِهِ
جَوَازُ اخْلَاطِهِ عَنْ ذِكْرِهِ نَعَمْ قَدْ يَجِبُ ذِكْرُهُ لِعَارِضٍ ^(١) بَانَ كَانَتْ الْمَرْأَةُ غَيْرَ
جَائِزَةٍ لِلتَّصَرُّفِ أَوْ مَلَكَهَا لغير جَائِزٍ لِلتَّصَرُّفِ أَوْ كَانَتْ جَائِزَةً وَادْنَتْ لَوْلِيهَا
أَنْ يَزَوِّجَهَا وَلَمْ تَفُوضْ أَوْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ جَائِزٍ لِلتَّصَرُّفِ وَحَصَلَ الْإِتِّفَاقُ
فِي هَذِهِ عَلَى الْأَقْلَى مِنْ مَهْرٍ الْمَثَلُ وَفِيمَا عَدَاهَا هِيَ أَكْثَرُ مِنْهُ وَالتَّسْمِيَةُ (مِثْلُ
أَنْ يَقُولَ الْوَلِيُّ زَوْجَتُكَ بِكَذَا فَيَقُولُ الزَّوْجُ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا عَلَى هَذَا الصَّدَاقِ
أَوْ عَلَى هَذَا الْمَهْرِ الْمَذْكُورِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَوْ) تَرَكَ الزَّوْجُ التَّسْمِيَةَ ^(٢) كَأَنْ (قَالَ
الْوَلِيُّ زَوْجَتُكَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ فَقَالَ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا وَلَمْ يَقُلْ عَلَى هَذَا الصَّدَاقِ)

(١) وَقَدْ يَحْرُمُ ذِكْرُهُ كَمَا لَوْ تَزَوَّجَ الْحَجُورُ عَلَيْهِ بَعْنٌ لَمْ تَرْضِ الْآبَا كَثَرُ
مِنْ مَهْرٍ مِثْلَهَا أَوْ بَاجُورِي

(٢) وَأَمَّا لَمْ يَكُنِ الصَّدَاقُ رَكْنًا فِي النِّكَاحِ كَالثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ فَتَكُونُ
تَسْمِيَتُهُ وَاجِبَةً لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ النِّكَاحِ الْإِسْتِمْتَاعُ وَتَوَابِعُهُ وَهُوَ قَائِمٌ بِالزَّوْجَيْنِ
فَهِيَ الرُّكْنَانِ دُونَ الصَّدَاقِ وَالْغَرَضِ مِنَ الْبَيْعِ الْمَعَاوِضَةُ فَكَانَ الْعَوْضُ رَكْنًا
فِيهِ أَوْ بَاجُورِي

صَحَّ النِّكَاحُ وَلَمْ يَلْزَمْ الْمُسَمَّى وَوَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ ،
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ الصَّدَاقُ عَنْ قَدْرِ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ
إِسْلَامِيَّةٍ ، وَالْدَّرَاهِمُ الْإِسْلَامِيَّةُ سَبْعَةَ عَشَرَ قِيرَاطًا إِلَّا خُمْسَ قِيرَاطٍ ،

أو نحوه (صح النكاح ولم يلزم) الزوج (المسمى) لأنه لم يلتزمه وفارق البيع
بأنه لا يصح إلا بعوض (ووجب مهر المثل) بالعقد سواء كان زائداً على
المسمى أو ناقصاً^(١) لتعذر رد البضع لصحة النكاح فوجب بدله ، ومهر المثل
ما يرغب به في مثلها عادة ومحل بسط الكلام فيه الكتب المطولة (ويستحب
أن لا ينقص الصداق) أي تسميته في العقد (عن قدر عشرة دراهم) خالصة
(إسلامية) خروجاً من خلاف أبي حنيفة في إيجابه^(٢) (و) قدر (الدرهم
الإسلامي) بالقراريط المصرية واليمنية (سبعة عشر قيراطاً إلا خمس قيراط)

1 Dirham
= 2.9645
Reliance & use
Travelers

(١) والحيلة فيما إذا اصطالح الولي والزوج على أكثر من مهر المثل وخاف
الولي أن يقبل الزوج ولا يقول طلى هذا الصداق — أن لا يرضى الولي إلا
بأن يتقدم لفظ الزوج كان يقول زوجني بنتك بالف أو تزوجتها بالف ونحوه
فيقول الولي زوجتكها بالصداق المذكور .

(٢) عبارة التحفة لان أبا حنيفة رضي الله عنه لا يجوز عند التسمية
أقل منها اه قال عبد الحميد قوله عند التسمية أي إذا ذكر المهر في العقد
والافسياتي حكاية الاجماع على جواز اخلاء العقد منه اه رشيدى اه وأشار
بقوله فسياتي حكاية الاجماع الخ الى قول التحفة والنهاية والمغني ويجوز إخلاؤه
منه أي من تسميته اجماعاً لكنه يكره اه

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى خَمْسِيَّةٍ ، وَيُسَنُّ إِحْضَارُ
جَمْعٍ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ عِنْدَ الْعَقْدِ زِيَادَةً عَلَى الشَّاهِدِينَ
وَالْوَلِيِّ ، وَإِشْهَارُهُ وَتَرْكُ التَّوَاصِي بِالْكِتْمَانِ ،

وبالعراقية أربعة عشر قيراطاً ، وبالشعير المتوسط الذي قطع من طرفيه مادي
وطال ولم يقشر خمسون حبة وخمسة حبة ، وذلك بوزن جهتنا قدر قفلة
ونصف عشر قفلة بقفلة الوقت التي قدرها ستة عشر قيراطاً باليمنية (ويستحب
أن لا يزيد) في تسمية الصداق (على خمسية) من الدراهم المذكورة كاصدقة
بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزوجاته وأما صداق أم حبيبة أربعماية
ديناراً فكان من النجاشي إكراماً له صلى الله عليه وآله وسلم ^(١) ثم إن
الخمسماية أفضل من دونها في حق من يحتمل ذلك كما في شرح مسلم عن
الأصحاب (ويسن إحضار جمع من أهل الصلاح) والخير (عند العقد زيادة
على الشاهدين والولي) (ويسن) إشهاره وترك التواصي بالكتمان (فيه خروجاً
من خلاف من أوجبه ونحوه أعلنوا النكاح رواه ابن حبان والحاكم وصححه ، وأحمد في مسنده
وفي رواية الترمذي أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد الحديث

(١) زاد في التحفة وأن يكون من الفضة للاتباع وصح عن عمر رضي
الله عنه لا تغالوا بصدق النساء (أي بان تشددوا على الأزواج بطلب الزيادة
على مهور أمثالهن ع ش) فإنها لو كانت مكربة في الدنيا أو تقوى عند الله
كان أولى بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنْ يَكُونَ فِي شَوَالٍ
وَيُسْتَحَبُّ الدُّخُولُ فِيهِ . وَأُسْتَحْسَنُهُ جَمَاعَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ،

(ويستحب أن يكون العقد في المسجد) للخبر المذكور آنفاً^(١) (وأن يكون في) شهر (شوال^(٢) ويستحب) أيضاً (الدخول فيه) أي في شوال لأنه صلى الله عليه وآله وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها في شوال ودخل بها في شوال كما ثبت في صحيح مسلم (واستحسنه) أي العقد (جماعة يوم الجمعة) لحديث ضعيف فيه (يوم الجمعة يوم خطبة ونكاح) واستحسنه الحنابلة بعد عصر الجمعة لأنه حينئذ خلق آدم أو تم خلقه ، ونقل عن بعض تعاليق النووي أنه يستحب أول النهار لخبر الترمذي اللهم بارك لامتي في بكورها

(١) زاد في التحفة عقب قوله وكون العقد في المسجد للأمر به في خبر الطبراني ويوم الجمعة وأول النهار لخبر اللهم بارك لامتي في بكورها حسنه الترمذي

(٢) قال الشيخ علي الشبرايملي قوله ويسن أن يتزوج في شوال أي حيث كان يمكنه فيه وفي غيره على السواء فإن وجد سبب للنكاح في غيره فله . وصح الترغيب في صفر أيضاً روى الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج ابنته فاطمة علياً في شهر صفر على رأس اثني عشر شهراً من الهجرة اه عبد الحميد ومما يسن أيضاً للزوج الأخذ بناصيتها أول لقاءها ويقول بارك الله لكل منا في صاحبه كما في التحفة وغيرها

وَيُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ لِلزَّوْجَيْنِ بِقَوْلِهِ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ
عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ وَعَافِيَةٍ ، وَيُسْتَحَبُّ اسْتِثَابَةُ
الشُّهُودِ الْمُسْتَوْرِينَ قَبْلَ الْعَقْدِ احْتِيَاظًا ، وَكَذَا يُسْتَحَبُّ
اسْتِثَابَةُ الْوَلِيِّ وَالْإِشْهَادُ عَلَى رِضَى الْمَرْأَةِ حَيْثُ يُعْتَبَرُ رِضَاهَا

وبه جزم الدميغي وغيره (ويستحب الدعاء للزوجين) بعد العقد (بقوله
بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير وعافية) لثبوت الدعاء بالبركة
في الصحيح وبمجموع الدعاء المذكور في الترمذي وقال الحسن صحيح اللفظ
وعافية فلم أرها لغير المصنف ولا عثرت عليها في شيء من الأحاديث ولا بأس
بها قال الأصحاب ويكره أن يقال (بالرفاء ^(١)) والبنين) بكسر الراء وبالماء
للنهي عنه ولأنه من ألفاظ الجاهلية (ويستحب استثابة الشهود المستورين
قبل العقد) وسيأتي بيان المستور في الركن الثاني (احتياطاً) واستظهاراً
للنكاح وقد كان الجويني يفعله (وكذا يستحب استثابة الولي) المستور قبل
العقد احتياطاً لما سبق (ويستحب الإشهاد على رضى المرأة حيث يعتبر رضاها)
احتياطاً ليؤمن انكارها قال الأذري وينبغي أي يستحب للاب أن يشهد
على رضى البكر البالغة خروجاً من خلاف من يعتبر رضاها كالشيب

(١) الرفاء الالتحام والاتفاق ويقال رفيته ترفية إذا قات للمتزوج بالرفاء
والبنين وان شئت كان معناه بالسكون والطمانينة من قولهم رفوت الرجل
إذ اسكنته اه مختار الصحاح

٤ احتياطاً لأن شهادة
الشهود الإبرء سنة كاه
بعد التوبة على الأضح
١ هو من لا يعرف له مقد
أو من عرف ظاهراً بالعدل
ولم يزاد
٢ بأن يكون غير مجبرة
٣ خفيفة

وَلَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ حَتَّى لَوْ خَطَبَ أُخْتُ رَجُلٍ
فَقَالَ الْأَخُ أَذِنْتُ لِي فِي تَزْوِيجِهَا مِنْكَ جَازَ لِلْخَاطِبِ قَبُولُ
النِّكَاحِ وَلَا يُكَلِّفُ الْأَخُ بَيِّنَةً تَشْهَدُ بِالْإِذْنِ ، وَمِثْلُهُ لَوْ قَالَ
رَجُلٌ وَكَلَّنِي فُلَانٌ بِتَزْوِيجِ ابْنَتِهِ جَازَ لَهُ الْأَعْتِمَادُ عَلَى قَوْلِهِ

(الإشهاد)

(ولا يشترط ذلك في صحة النكاح) لأن رضاها ليس من نفس العقد
المشترط فيه الإشهاد ^(١) (حتى لو خطب أخت رجل) مثلاً (فقال الأخ
أذنت لي في تزويجها منك جاز للخاطب قبول النكاح) إذا ظن صدقه
(ولا يكلف الأخ بيينة تشهد بالاذن) كما سبق (ومثله لو قال رجل وكلي
فلان بتزويج أبنته) منك (جاز له الاعتماد على قوله) ان صدقه كما سبق

(١) زاد في التحفة نعم أفتى البلقيني كابن عبد السلام أنه لو كان المزوج
هو الحاكم لم يباشره إلا إن ثبت إذنها عنده وافتي البغوي بأن الشرط أن
يقع في قلبه صدق الخبر له بأنها أذنت وكلام القفال والقاضي يؤيده ثم قال
والذي يتجه أنه يأتي هنا ماسر في عقده بمستورين أن الخلاف إنما هو في جواز

بالسوداء أو الإجازة
العمدة في العقود
هذا في فروع الأثر

مباشرة لا في الصحة كما هو ظاهر لما مر ان مدارها على ما في نفس الامر اهـ 7:235
واعتمد في النهاية والمغني ما أفتى به البغوي والقاضي كما في حاشية عبد الحميد
على التحفة وفيها أيضاً عبارة التجريد للمزجد فرع أفتى البغوي أن رجلاً لو
قال للحاكم أذنت لك فلانة في تزويجها مني فان وقع في نفسه صدقه جاز
تزويجها به والا فلا ولا يعتمد تحليفه الخ اهـ سم اهـ

وَيُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ تَحْمُلِ الشَّهَادَةِ بِرِضَاهَا سَمَاعُ قَوْلِهَا
وَإِبْصَارُهَا وَلَا يَصِحُّ تَحْمُلُ الشَّهَادَةِ عَلَى مُنْتَقِبَةٍ أَعْتِمَاداً عَلَى
صَوْتِهَا وَلَا يَجُوزُ التَّحْمُلُ عَلَيْهَا بِتَعْرِيفِ عَدْلٍ أَوْ عَدَلَيْنِ

(ويشترط لصحة تحمل الشهادة برضاها) أي على رضاها (سماعُ قولها
ووجهها فقط كما سيأتي)
وإبصارها) بكسر الهمزة وبالرفع عطف على سماع لأن مبنى الشهادة على اليقين
قال تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم » وسئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم قال على مثلها فاشهد أو دع
رواه البيهقي وإلحاقه وصححه ولا يحصل اليقين إلا بالسمع والمشاهدة فعلم به
عدم اهلية الأعمى والاصم لذلك ثم المراد إبصار وجهها جميعه دون غيره فإن
خاف الفتنة بالنظر ولم يتعين عليه لوجود اثنين غيره لم ينظر والا نظر ، ثم
عند أداء الشهادة ان عرف اسمها ونسبها شهد به عند غيبتها عن المجلس
وإلا لم يشهد إلا على عينها (ولا يصح تحمل الشهادة على منتقبة) أي بتقديم
النون الساكنة على التاء أي المستترة الوجه بما لا يحكى وجهها (اعتماداً) في
تحملها (على صوتها) كما في الأعمى والبصير في الظلمة أو من وراء حائل ضعيف
لأن الأصوات تتشابه بخلاف ما إذا ضبطها الشاهد حتى دخل بها الى الحاكم
أو عرفها بالاسم والنسب أو العين (ولا يجوز التحمل عليها) أي المرأة (بتعريف
عدل أو عدلين) بأن قالوا له فلانة هذه بنت فلان على الأظهر الراجح من

وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُزَوَّجَ الْبِكْرَ حَتَّى تَبْلُغَ
وَيُسْتَأْذِنَهَا إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ فَإِنْ قَارَبَتِ الْبُلُوغَ وَأَرَادَ تَزْوِجَهَا
اسْتَحِبَّ أَنْ يُرْسِلَ لَهَا نِسْوَةً ثِقَاتٍ يَنْظُرْنَ مَا فِي نَفْسِهَا

أربعة أوجه (والعمل) أي عمل جماعة من المتأخرين ^(١) (على خلافه) كما
في المنهاج كاصله ولم يبينوا أن العمل على تعريف عدل أو عدلين قال البلقيني
ومرادهم الأول (ويستحب) للمجبر (أن لا يزوج البكر حتى تبلغ ويستأذنها)
بعد بلوغها لئلا يوقعها في أسر الزوج وهي كارهة (إلا لمصلحة) أو حاجة
في تزويجها قبل البلوغ لما مر أن أبا بكر رضي الله عنه زوج ابنته عائشة رضي
الله عنها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي بنت ست أو سبع سنين
(فان قاربت البلوغ وأراد تزويجها) حينئذ (استحب أن يرسل لها نسوة
ثقات ينظرن ما في نفسها) ونص الشافعي رضي الله عنه أنه يكره لابنها أي

(١) عبارة التحفة : والعمل من الشهود لا الاصحاب كما قاله البلقيني
على خلافه وهو الاكتفاء بالتعريف من عدل وجرى عليه جمع متقدمون
بل وسع غير واحد في اعتماد قول ولدها الصغير وهي بين نسوة هذه أمي اه
من باب الشهادات وفي تعليق الياقوت النفيس ولا يكفي معرفتها باسمها
ونسبها بتعريف عدل أو عدلين انها فلانة بنت فلان على ما عليه الاكثر
والعمل بخلافه فيعمل القضاة الآن بالشهادة عليها باسمها ونسبها بتعريف عدل
أو عدلين قال سيدنا علوي بن سقاف الجفري والفتوى والعمل على ذلك اه اه .

وَيُسْتَحَبُّ اسْتِئْذَانُ أُمِّهَا ، وَتَسَنُّ الْوَلِيْمَةُ فِي النِّكَاحِ

البكر أن يزوجهما عن تكره (ويستحب) أيضاً (استئذان أمها) واستشارتها تطييباً لقلبها وقد روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر نعيماً أن يشاور أم ابنته في تزوجهما (وتستحب الوليمة^(١) في النكاح) استحباباً مؤكداً^(٢) لفعله صلى الله عليه وآله وسلم وأمره ففي البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم أولم على بعض نسائه بمدين من شعير ، وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وآله وسلم

(١) الوليمة لغة مشتقة من الولم وهو الاجتماع وشرعاً اسم لكل دعوة أو طعام يتخذ لحادث سرور أو غيره وأنواعها كثيرة نظمها بعضهم بقوله :

| | |
|--|---|
| إن الولائم عشرة مع واحد | من عدها قد عز في أقرانه |
| ١) فالخرس عند نفاسها وعقيقة ^(٢) | للطفل والإعذار عند ختانه ^(٣) |
| ولحفظ قرآن وآداب لقد | ٤) قالوا الحذاق لحذقه وبيان |
| ثم الملك لعقده ووليمة ^(٥) | في عرسه فاحرص على إعلانه |
| و كذلك مادبة بلا سبب يرى ^(٦) | ٥) وو كيرة لبنائه لمكانه |
| ٦) ونقيعة لقدمه ووضيمة ^(٧) | لمصيبة وتكون من جيرانه |
| ل من السفر | ل الموت |
| أفاده الباجوري . ٢/١٨٢ | |

(٢) أي أكثر من سائر الولائم العشر المشهورة اه تحفة وفي قول

أو وجه أنها واجبة عيناً ذكره في متن المنهاج

وَالسَّنَةُ أَنْ يُوَلَّمَ الْمَوْسِرُ بِشَاةٍ وَيَجْزَى مَا تَيْسَّرَ مِنَ الطَّعَامِ

وسلم أولم على صفية بتمر وسمن وأقط وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو بشاة والامر فيه للندب كما ذكره الأصحاب وأشار السبكي إلى أن وقتها موسع من حين العقد^(١) قال والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها بعد الدخول انتهى (والسنة ان يوم الموسر^(٢) بشاة) أي وذلك أقل الكمال في حقه لخبر الصحيحين السابق والشاة تطلق على الذكر والانثى من الضأن والمعز (ويجزىء) في أصل السنة (ما تيسر من الطعام) وأن قدر على أكثر منه والظاهر أن

(١) أعتمده في التحفة زاد فيها فلا تجب الإجابة لما تقدمه أي العقد وإن اتصل بها خلافاً لمن بحث وجوبها حينئذ ثم قال والأفضل فعلها عقب الدخول للاتباع ولا تقوت بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة وتجب الإجابة اليها وإن فعلت في الوقت المفضول كما هو ظاهر اهـ وما يقع من الدعوة قبل العقد لفعل الوليمة بعده تجب فيه الإجابة لأن الدعوة وإن تقدمت فهي لفعل ما تحصل به السنة أفاده العلامة الشيرازي كما في عبد الحميد

(٢) أي الزوج الموسر لأنها سنة للزوج الرشيد ولولي غيره ان كان أباً أو جداً من مال نفسه قال في التحفة فلو عملها غيرها أي الزوج والولي كأبي الزوجة أو هي عنه فالذي يتجه أن الزوج إن أذن تأدت السنة عنه فتجب الإجابة اليها وإن لم يأذن فلا خلافاً لمن أطلق حصولها اهـ

وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَزَوِّجِ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ عِلْمِ
الْحَيْضِ وَأَحْكَامِهِ مَا يَحْتَزِرُ بِهِ الْأَخْتِرَازَ الْوَاجِبَ ،

المراد بالطعام هنا ما يتناول القوت والفاكهة والحلوى لا ما كان للتداوي وان
دخل في إسم الطعام في الربا لاختلاف المأخذ وظهور الفرق وأما الأدم فهو
وإن كان يسمى طعاماً فلا يظهر إلا كغذاء بالمائع منه مفرداً كالزيت والسمن
وكذلك الملح وما شاكله بخلاف اللحم ونحوه .

تتم:

الإجابة إلى وليمة العرس فرض عين إن لم يرض صاحبها بالعذر ثم
لوجوب شروط^(١) ومحل بسطها الكتب المطولات (ويجب على المتزوج)
على ذات الحيض أو نحوه (أن يتعلم من علم الحيض وأحكامه ما يحتز به
الاحتراز الواجب) لأن الاحتراز واجب وهو لا يمكن إلا بمعرفة أحكامه فوجب

(١) منها كون كل من الداعي والمدعو مسلماً وأن يكون الداعي مطلق
التصرف وأن يعين الداعي المدعو ولو بكتابة أو رسالة مع ثقة أو مميز لم
يجرب عليه الكذب بخلاف ما لو قال ليحضر من شاء أو نحو ذلك .

ومنها أن لا يدعوه لخوف منه أو إطمع في جاهه أو إعانته على باطل .
وأن لا يعتذر المدعو للداعي ويرضى بتخلفه ، وأن لا يسبق الداعي
غيره وإلا أجاب السابق فان جاء معاً أجاب أقربهما رحماً ثم داراً فان
استويا أقرع بينهما . —

وَيَعْلَمُ زَوْجَتَهُ أَحْكَامَ الصَّلَاةِ

تعلمها قال في المجموع وغيره وكذا يجب تعلم أحكام عشرة النساء أن كان له زوجة (ويعلم زوجته أحكام الصلاة) ونحوها مما يلزمها كعرفة ما يحرم

— ومنها أن يدعوه في اليوم الأول فإن أولم ثلاثة لم تجب في اليوم الثاني بل تستحب وتكره في اليوم الثالث قال في التحفة وظاهر أن تعدد الأوقات كتعدد اليوم وأنه لو كان لعذر كضييق منزل وجبت الإجابة مطلقاً . ومنها أن لا يخص الداعي الأغنياء بالدعوة لغناهم فلا يضر مالو خصهم لسكونهم عشيرته أو جيرانه أو أهل حرفته مثلاً .

ومنها أن لا يكون الداعي ظالماً أو فاسقاً أو شريراً أو متكلفاً طالباً للمباهاة والفخر كما قاله في الاحياء ، وأن لا يكون في مال الداعي شبهة أي قوية بأن يعلم أن في ماله حراماً ولم يعلم عينه قال ابن حجر في التحفة وإن لم يكن أكثر ماله حراماً فيما يظهر خلافاً لما يقتضيه كلام بعضهم اهـ

ومنها أن لا يكون المدعو معذوراً بمرخص في ترك الجماعة غير الجوع والعطش قال الباجوري وليست كثرة الزحمة عذراً أن وجد سعة لمدخله ومجلسه ومخرجه وأمن على نحو عرضه اهـ

ومنها أن لا يكون بالحل الذي يحضر فيه من يتأذى المدعو به أو لا يليق به مجالسته وأن لا يكون منكر لا يزول بحضوره فإن كان يزول بحضوره لنجو علم أو جاء فليحضر اهـ من مواضع من التحفة والباجوري

وَمَا يُقْضَى مِنْهَا فِي حَالِ الْحَيْضِ وَمَا لَا يُقْضَى وَيُلْقِنَهَا أُعْتِقَادُ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَيُخَوِّفُهَا بِاللَّهِ إِنَّ تَسَاهَلْتَ فِي أَمْرِ الدِّينِ .
(الْفَصْلُ الثَّانِي فِي أَرْكَانِ النِّكَاحِ وَشُرُوطِهِ)

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ النِّكَاحِ الْعِلْمُ بِشُرُوطِهِ حَالِ الْعَقْدِ

بالحيض (وما يقضى ^(١) منها) أي الصلاة (في حال الحيض) والنفاس
(وما لا يقضى) وكذا ما يحسب لها من الصوم وما لا يحسب ونحو ذلك ثم
ان تعين كأن أسامت وليس هناك غيره كان تعليمها فرض عين عليه
والا ففرض كفاية ، وحيث قام بتعليمها لعلمه أو لسؤاله العلماء لم يجز لها
الخروج لذلك وإلا جاز بل يجب ويحرم عليه منعها حينئذ (ويلقنها اعتقاد
أهل السنة) والجماعة ويزيل عن قلبها ما استمعت منه من بدعة (ويخوفها بالله
إذا تساهلت في أمر الدين) قال الله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ
وَأَهْلِيكُمْ نَارًا الْآيَةُ » أي علموهم ما ينجون به من النار وفي الصحيحين كلكم
راع وكلكم مسئول عن رعيته والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته
(الفصل الثاني في أركان النكاح وشروطه) المعتبرة فيه (يشترط لصحة
النكاح العلم) أي علم المتعاقدين (بشروطه حال العقد ^(٢)) أي بأن يعلم

- (١) كما إذا انقطع حيضها والباقي من وقت العصر أو العشاء ولو قدر
تسكيرة فيجب عليها قضاء تلك الصلاة وما قبلها لسكونها تجمع معها .
(٢) هذا الشرط انما هو لجواز الإقدام إذ العبرة في العقود بما في نفس —

كيفية الصيغة الواجبة ومن له الولاية وحل التعاكح بين الزوجين وخلو المرأة من الزوج والعدة ونحوهما من الموانع ونحو ذلك ، فلو عقدا مع جهلها أو أحدهما بذلك ففضية كلام المصنف عدم الانعقاد حيث ثبت تبين الموافقة ، والقياس الصحة اعتباراً بما في نفس الأمر كما في نظائره غالباً إلا ما استثنى كما إذا عقد^(١) رجل على خمتي أو خنثى على امرأة فبان امرأة في الأولى ورجلا في الثانية فانه لا يصح لأن الزوجين هما المقصود الأعظم من النكاح وغيرهما وسيلة له وإن شاركهما في الركنية كالولي والشاهد ، وفارق الصحة فيمن شك في محرميتها أو عدتها أو نحوهما فانه يحل نكاحها^(٢)

— الأم ويدل على هذا قول التحفة قول الشيخين وغيرهما العلم بوجود شروط النكاح حال عقده شرط ، محمول على أنه شرط لجواز مباشرته لا لصحته حتى إذا كانت الشروط محققة في نفس الأمر كان النكاح صحيحاً وإن كان المباشر مخطئاً في مباشرته ويأثم إن أقدم علماً بامتناعه اهـ وسيأتي في الشرح ما يؤيد ما ذكرناه من صحة النكاح حيث توفرت شروط الصحة .
(١) تصوير لما استثنى .

(٢) ومثل ذلك ما لو زوج أخته وهو يشك أنها بالغة أو لا فبان بلوغها فانه يصح النكاح كما في التحفة بل قال في اشتراطهم علم الزوج بحل الزوجة أن ذلك شرط لحل مباشرة العقد ونفوذه ظاهراً ثم ذكر ما حاصله أنه لو زوج موليته قبل علمه بانقضاء عدتها ثم تبين انقضاؤها صح النكاح قياساً على ما تقر من صحة نكاح زوجة مفقود بان ميتاً قال فان عدم العلم بموت زوجها أولى من عدم العلم بانقضاء العدة ومع ذلك صرحوا بصحة نكاحها إذا بان موته فكذا يصح نكاح الأخرى إذا بان انقضاء عدتها وحينئذ فالوجه ما ذكرته فتأمل اهـ

فَإِنْ كَانَا جَاهِلَيْنِ بِشُرُوطِهِ رَجَعَا وَجُوبًا إِلَى مَنْ يَعْرِفُهَا
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَا إِلَى مَنْ يَجْهَلُهَا .

وَأَرْكَانُ النِّكَاحِ خَمْسَةٌ ^١ وَهِيَ الصَّبِيغَةُ ^٢ وَالشَّاهِدَانِ ^٣ وَالْوَلِيُّ ^٤ وَالزَّوْجُ ^٥
وَالزَّوْجَةُ ، الرُّكْنُ الْأَوَّلُ الصَّبِيغَةُ ، وَهِيَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ ،

في الجملة بخلافه في المستثنى وعلى ما ذكرناه من الصحة جرى في المنهاج
كأصله في زوجة المفقود إذا نكحت قبل التبين ثم تبين موته وكذلك في
الروضة وأصلها فيها وفيمن زوج أمة أبيه على ظن حياته فبان موته
وإن وقع لهما في مواضع آخر ما يخالفه (فإن كانا جاهلين بشروطه رجعما
وجوبا إلى من يعرفهما ولا يجوز أن يرجعا إلى من يجملها) قال الله تعالى
« فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » ووجوب رجوع الجاهل بذلك إلى من
يعلمه مطرد سواء قلنا أن الجاهل مبطل للعقد أم لا (وأركان النكاح خمسة ،
وهي الصبيغة والشاهدان والولي والزوج والزوجة) تبع في ذلك الأنوار وفي
الروضة كأصلها أنها أربعة ^(١) وأسقطا الزوج وليس هو خلاف في الحقيقة
(الركن الأول الصبيغة وهي الإيجاب) من الولي أو نائبه (والقبول) من

(١) في التحفة عدها أربعة زوجان وولي وشاهدان وصبيغة . فهد الزوجين
ركنا واحداً وعدها في النهاية ركنين قال الشبرايملي على النهاية (وقوله
وشاهدان) عدها ركنا لعدم إختصاص أحدهما دون الآخر بخلاف الزوجين
فانه يعتبر في كل منهما مالا يعتبر في الآخر وجعلها حجج ركنا واحداً لتعلق
العقد بهما فلا تخالف بينهما اهـ

فَالْإِيجَابُ أَنَّ يَقُولَ الْوَلِيُّ زَوَّجْتُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ ، وَالْقَبُولُ
 أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ تَزَوَّجْتُهَا أَوْ نَكَحْتُهَا أَوْ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا أَوْ
 تَزَوَّجَهَا ، وَلَوْ تَقَدَّمَ لَفْظُ الزَّوْجِ فَقَالَ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةً أَوْ
 أَنْكَحْتُهَا فَقَالَ الْوَلِيُّ زَوَّجْتُكَ صَحَّ وَلَا يَصِحُّ النِّكَاحُ إِلَّا بِلَفْظِ
 التَّزْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ ، زَوَّجْتُهَا

الزوج أو نائبه (فلايجاب أن يقول الولي زوجتك أو أنكحتك ^(١)) هذه
 مثلا (والقبول أن يقول الزوج تزوجتها أو نكحتها أو قبلت نكاحها أو
 تزويجها) أو قبلت هذا النكاح أو هذا التزويج أو تزويج هذه أو نكاحها
 أو رضيت نكاحها أو هذا النكاح أو نحو ذلك لما سيأتي وقول المصنف
 تزوجت أو نكحت أراد به ما إذا وصل لفظه بما يدل على الزوجة من اسم
 أو ضمير أو إشارة كما صرح به الأصحاب (ولو تقدم لفظ الزوج فقال)
 مثلا (تزوجت فلانة أو نكحتها) أو قبلت نكاحها (فقال الولي زوجتكها)
 أو أنكحتكها (صح) لأن القبول أحد شقي العقد فلا فرق بين تقديمه
 وتأخيره (ولا يصح النكاح إلا بلفظ التزويج أو الانكاح) أي ما اشتق
 من هذين اللفظين دون غيرهما من ألفاظ البيع والتعميل والهبة والاحلال

(١) قال في التحفة ولا يضر من عاى نحو فتح تاء متكلم وأبدال
 الزاي جيما وعكسه والكاف همزة وفي فتاوى بعض المتقدمين يصح أنكحتك
 كما هو لغة قوم من اليمن اهـ

وَيَصِحُّ بِالْعَجْمِيَّةِ

والإباحة وغيرها لخبر مسلم اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بامانة الله وأستحللتهم فزوجهن بكلمة الله (١) ولأن النكاح ينزع إلى العبادات لورود النذب فيه والاذكار في العبادات تتلقى من الشرع والشرع إنما ورد بلفظي التزويج أو الإنكاح (ويصح) ترجمته بلفظ الإنكاح أو التزويج (بالعجمية) أي وهي ما عدا العربية من اللغات سواء قدر على العربية أم لا اعتباراً بالمعنى لأنه لفظ لا يتعلق به إعجاز فاكتملي بترجمته وشرطه أن

(١) أي الكلمة المذكورة في كتاب الله ، والمراد لفظ النكاح والتزويج كقوله تعالى فانكحوهن باذن أهلن ، ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن وقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها إلى غير ذلك من الآيات قال في التحفة عقب قوله واستحللتهم فزوجهن بكلمة الله وكلمته ماورد في كتابه ولم يرد فيه غيرها والقياس ممتنع لأن في النكاح ضرباً من التعبد فلم يصح بلفظ إباحة وهبة وتمليك وجعله تعالى النكاح بلفظ الهبة من خصايصه صلى الله عليه وسلم لقوله خالصة لك من دون المؤمنين صريح واضح في ذلك وخبر البخاري ملسكتكها بما معك من القرآن أما وهم من معمر كما قاله النيسابوري لأن رواية الجمهور زوجتكها والجماعة أولى بالحنظ من الواحد أو روايته بالمعنى لظن الترادف أو جمع صلى الله عليه وسلم بين اللفظين اشارة الى قوة حق الزوج وأنه كالمالك اه

وَلَا يَصِحُّ بِالْكَنَايَةِ وَلَوْ قَالَ زَوَّجْتُكَ فَقَالَ قَبِلْتُ لَمْ
يَنْعَقِدِ النِّكَاحُ ،

يفهم كل منهما كلام نفسه وكلام الآخر^(١) وكذا الشهود كما سيأتي
(ولا يصح) عقده (بالكناية) بالنون وان توفرت القران إذ لا مطلع للشهود
على النية والمراد بالكناية في الصيغة ، أما في العقود عليه فيصح فانه لو قال
زوجتك ابنتي فقبل ونويا معينة صح كما سيأتي مع أن الشهود لا مطلع لهم
على النية فالسكناء مغتفرة في ذلك^(٢) ، والكتابة بالثناة من فوق كناية
بالنون فلا ينعقد بها النكاح كما علم من كلامه (ولو قال زوجتك) فلانة
مثلا (فقال قبلت) ولم يزد عليه (لم ينعقد النكاح) لعدم التصريح في
القبول بواحد من لفظي التزويج أو الإنكاح والنكاح لا ينعقد بالسكناء^(٣)

(١) ولو باخبار الثقة له بمعناه قبل تكلمه به كما في التحفة

(٢) ويفرق بان الصيغة هي المحملة فاحتيط لها أكثر اه تحفة .

(٣) في حاشية شطاء نقلا عن البجيرمي ويستثنى من عدم الصحة
بالكناية كتابة الاخرس وإشارته التي يختص بفهمها الفطن فانهما كنايةان
وينعقد بهما النكاح منه تزويجا وتزوجا اه ولكن سيأتي عن ابن حجر في التحفة
أن ذلك محمول على ما إذا لم تكن له إشارة مفهومة وتعذر توكيله أي فلو
أمكنه التوكيل بالكتابة أو الإشارة التي يختص بفهمها الفطن تعين لصحة
نكاح وكياله والتوكيل ينعقد بالكناية بخلاف النكاح كما سيأتي تحقيق ذلك
على شرح قول المتن ويصح النكاح بإشارة الأخرس ايجابا وقبولا .

وَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ زَوَّجَنِي هَذِهِ فَقَالَ زَوَّجْتُكَهَا أَوْ قَالَ الْوَلِيُّ
تَزَوَّجَ فُلَانَةً وَقَالَ الزَّوْجُ تَزَوَّجْتُهَا انْعَقَدَ النِّكَاحُ وَلَوْ
قَالَ أَزَوَّجْتَنِي فُلَانَةً فَقَالَ زَوَّجْتُكَهَا لَمْ يَنْعَقِدْ ^(١) وَتَشْتَرُطُ الْمُوَالَاةُ

كما سبق لحاجته إلى مزيد احتياط بخلاف البيع ، ولو قال قبلتها لم يصح
أيضاً بخلاف قبلت النكاح أو التزويج كما نص عليه في الأم (ولو قال الزوج
زوجني هذه) أو أنكحنيها (فقال زوجتكها أو قال الولي تزوج فلانة وقال
الزوج تزوجتها) أو نكحتها (انعقد النكاح) وإن لم يقبل الزوج بعد ذلك
لوجود الاستدعاء الجازم ^(١) ولما في الصحيحين في حديث الواهبة نفسها للنبي
صلى الله عليه وآله وسلم أن رجلاً قال له زوجنيها فقال زوجتكها ولم ينقل
أنه قال بعد ذلك قبلت نكاحها ولو قال متوسط للولي زوجته ابنتك فقال
زوجته أياها ثم قال للزوج قبلت نكاحها فقال قبلت نكاحها صح وليس
التخاطب بشرط (ولو قال) الزوج (أزوجتني فلانة) أو أتزوجنيها (فقال)
الولي (زوجتكها) أو قال ابتداء أتزوج بنتي فقال الزوج تزوجتها (لم
ينعقد) النكاح بذلك لأنه استفهام ^(٢) (وتشترط) لصحة العقد (الموالاة

(١) أي الدال على الرضا كما في التحفة ثم قال وخرج بزوجني تزوجني
أو زوجتني أو زوجتها مني وتزوجها تتزوجها أو تزوجتها فلا يصح لعدم
الجزم نعم إن قبل أو أوجب ثانياً صح اهـ

(٢) نعم لو قال الزوج عقب ذلك قبلت نكاحها في المسئلة الأولى أو قال
الولي عقب ذلك زوجتكها انعقد النكاح في المسئلتين كما مر نحوه عن التحفة .

بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَلَا يَضُرُّ الْفَصْلُ الْيَسِيرُ فَإِنْ
طَالَ ضَرَّ وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا يَقَعُ فِي التَّخَاطُبِ .
وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ الصِّفَةُ كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ^(٢)

بين الإيجاب والقبول (كالبيع ونحوه بل أولى (ولا يضر الفصل اليسير)
بينهما (فان طال ضرر) لخروج الثاني عن أن يكون جواباً للأول (وهو)
أي الطول المضر (أن يزيد على ما يقع في التخاطب) لاشعار ذلك بالإعراض
(ويشترط أن لا يتخلل الصيغة) المراد ما بين الإيجاب والقبول (كلام)
بالتنوين (أجنبى) أي من القابل^(١) وان قل لاشعاره بالأعراض بخلاف
السكوت اليسير كما مر والمراد بالكلام ما يشمل الكلمة والكلم ، ومن
صرح بان الكلمة تضر النووي في شرح المذهب بالنسبة الى البيع ومعلوم

(١) المراد به من طُلبَ جوابه كما تدل عليه عبارة الاشخر في فتاويه
ونصها قول الولي للزوج قبلت أو أقبل النكاح أو فقل قبلت لا أثر له
والنكاح حينئذ صحيح بل لو قال زوجتك بنتي واستوص بها خيراً لم يؤثر
وإن لم يكن من مصالح العقد ونحوها لأن الكلام الأجنبى اليسير لا يضر
من انقضى كلامه بخلافه ممن طُلبَ جوابه اه المقصود وفي فتح المعين مع
حاشية شطا لا يضر قول العاقد للزوج فقل قبلت نكاحها لأنه من مقتضى
العقد اه وفي التحفة أن الفصل باجنبي ممن طلب جوابه يضر وإن قصر
وممن انقضى كلامه لا يضر إلا إن طال اه

إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ أَوْ مَصَالِحِهِ أَوْ مُسْتَحَبَّاتِهِ
(٣) وَيَشْتَرُطُ أَنْ يَتَوَافَقَ الْإِيجَابُ ←

وَالْقَبُولُ فِي الْمَعْنَى فَلَوْ قَالَ زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي فُلَانَةً

أَنَّ النِّكَاحَ كَذَلِكَ وَأَوَّلَى بِالْإِحْتِيَاظِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الْكَلَامُ الْمُتَخَلَّلُ (مِنْ) مُقْتَضَى الْعَقْدِ أَوْ مَصَالِحِهِ أَوْ مُسْتَحَبَّاتِهِ (كَقَوْلِ الزَّوْجِ بَعْدَ الْإِيجَابِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ صِيغَتِ بَقَايَا اللَّهِ قَبْلَتْ نِكَاحُهَا فَانْه لَا يَضُرُّ) لَأَنَّ هَذَا الْمُتَخَلَّلُ مِنْ مَصَالِحِ الْعَقْدِ وَمَقْدِمَاتِ الْقَبُولِ فَلَا يَقْطَعُ الْوَلَاءَ كَالْإِقَامَةِ وَطَلَبِ الْمَاءِ وَالتَّيْمِمِ بَيْنَ صَلَاتِي الْجَمْعِ ، وَالْخُطْبَةِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ كَهَيِّ مَنْ ذَكَرَ ، وَاسْتِحْبَابِ الْخُطْبَةِ لِلزَّوْجِ قَبْلَ الْقَبُولِ هُوَ مَا فِي الرُّوْضَةِ كَاصِلِهَا وَخَالَفَ فِي الْمَنْهَاجِ فَصَحَّحَ أَنَّهَا بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ غَيْرُ مُسْتَحَبَّةٍ لَكِنَّهُ وَافَقَ عَلَى صِحَّةِ الْعَقْدِ لِأَنَّهُ قَدْ يَسِيرُ مَطْلُوبٌ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ فَلَا يَنْبَغِي الْفَوْرِيَّةُ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَطْلُ ذَلِكَ (١) وَإِلَّا ضَرْقُهَا (وَيَشْتَرُطُ أَنْ يَتَوَافَقَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ فِي الْمَعْنَى (٢) فَلَوْ قَالَ زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي فُلَانَةً) كَزَيْنَبَ مَثَلًا

(١) وَفِي التَّحْفَةِ وَضَيْطَةُ الْقَفَالِ بَانَ يَكُونُ زَمْنُهُ لَوْ سَكَتَ فِيهِ نَخْرَجَ الْجَوَابُ عَنْ كَوْنِهِ جَوَابًا أَه .

(٢) عِبَارَةُ التَّحْفَةِ وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْإِيجَابِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَهْرِ أَه قَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ (قَوْلُهُ لَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَهْرِ) أَيُّ أَمَّا هُوَ فَالْمُخَالَفُ فِيهِ يَفْسُدُ الْمُسَمَّى فَيَجِبُ مَهْرُ الْمُثَلِّ وَإِنْ كَانَ دُونَ مَا سَمَّاهُ الزَّوْجَ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ الشَّرْعِيُّ دُونَ النِّكَاحِ أَه .

فَقَبِلَ وَسَمَّى غَيْرَهَا لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ وَلَا يُشْتَرَطُ الْمُوَافَقَةُ
 فِي اللَّفْظِ فَلَوْ قَالَ زَوَّجْتُكَ فَقَالَ الزَّوْجُ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا صَحَّ .
 ④ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُوجِبَ الْمَوْجِبُ وَيَقْبَلَ الْقَابِلُ بِحَيْثُ
 يَسْمَعُ كُلٌّ مِنْهُمَا وَالشَّاهِدَانِ وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ .
 ⑤ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَفْهَمَ كُلٌّ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ كَلَامَ الْآخَرِ وَكَذَا
 ⑥ يُشْتَرَطُ عِلْمُ الشُّهُودِ بِلُغَةِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ ،

(فقبل وسمى غيرها) كحقيقته (لم يصح النكاح) لأن الإيجاب في شيء
 والقبول في غيره (ولا يشترط الموافقة في اللفظ) أي لفظ صيغتي الإيجاب
 والقبول (فلو قال) الولي (زوجتك) هذه فقال الزوج قبلت نكاحها ولم يقل
 تزويجها كلفظ الولي (صح) لأن المقصود المعنى وإذا لم يختلف لم يكن
 لاختلاف اللفظ أثر (ويشترط أن يوجب الموجب) بكسر الجيم (ويقبل
 القابل بحيث يسمع كل منهما) كلام الآخر (و) يسمعه (الشاهدان)
 أيضاً (والا فلا يصح) ولكن الشاهدان لابد من سماعهما حقيقة لجميع
 اللفظ المعتبر بخلاف العاقد فإنه يكفي أن يكون بحيث يسمع لو لم يكن
 عارض من بعد أو صمم أو نحوهما وإن لم يسمع حقيقة (ويشترط أن يفهم
 كل من المتعاقدين كلام الآخر) وكلام نفسه (وكذا يشترط علم الشهود)
 أيضاً (بلغة المتعاقدين) فإن فهمها ثقة واخبر من ذكر بمعناها فوجهان في
 الروضة واصلها ، ورجح البلقيني وغيره منهما عدم الاعتقاد كما في العجمي

(٧) وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُصِرَّ الْبَادِي عَلَى مَا بَدَأَ بِهِ حَتَّى يُتِمَّ الثَّانِي
 كَلَامَهُ ، فَإِنْ رَجَعَ عَنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَفَا الْعَقْدُ . وَيُشْتَرَطُ أَنْ
 يَسْتَمِرَّ كَمَالُهُ حَتَّى يُتِمَّ الْعَقْدُ فَلَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِي اثْنَائِهِ
 لَفَا الْعَقْدُ ، وَكَذَا لَوْ أَذِنَتْ حَيْثُ يُعْتَبَرُ إِذْنُهَا ثُمَّ رَجَعَتْ أَوْ أُغْمِيَ
 عَلَيْهَا بَطَلَ الْإِذْنُ ، وَيَصِحُّ النِّكَاحُ بِإِشَارَةِ الْآخَرَسِ إيجاباً وقبولاً

الذي ذكر لفظ الطلاق وهو لا يعرفه قال وصورته انه لم يفهم معناها إلا
 بعد الاتيان به ، فلو اخبر بمعناه قبل ثم اتى به بعد علمه بمدلوله صح انتهى
 وما قاله مأخوذ من كلام الامام وهو ظاهر (ويشترط أن يصير البادي
 على ما بدأ به حتى يتم الثاني كلامه فإن رجع عنه قبل ذلك لفا العقد)
 لأن العقد قبل تمامه ليس بالازم فصح الرجوع عنه (ويشترط أن يستمر
 كماله) أي أهليته لذلك (حتى يتم العقد فلو جن) أحدهما (أو أغمي عليه
 في اثنايه لفا العقد وكذا لو أذنت) لوليها (حيث يعتبر إذنها ثم رجعت)
 عن الإذن (أو أغمي عليها) أو جنت (بطل الإذن) كالوكالة فإن رجعت
 أو جنت أو نحوه قبل تمام العقد لفا لما سبق (ويصح النكاح بإشارة
 الآخرس ^(١) إيجاباً وقبولاً) لقيام اشارته المفهومة مقام النطق في سائر الأبواب

(١) مثله في التحفة زاد فيها وكذا (أي ينقصد النكاح) بكتابته بلا
 خلاف على ما في المجموع لكنه معترض بأنه يرى انها في الطلاق كناية —

(١)
بَشَرَطِ أَنْ يَفْهَمَهَا كُلُّ أَحَدٍ وَيُشْتَرَطُ تَعَيُّنُ الزَّوْجَيْنِ فَلَوْ
قَالَ زَوْجُكَ إِحْدَى بَنَاتِي لَمْ يَصِحَّ .

(بشرط أن يفهما كل أحد) ولا يختص بفهما فطنون لما سر أن النكاح لا ينعقد بالكناية (ويشترط تعيين الزوجين) في العقد (فلو قال زوجتك إحدى بناتي) أو زوجت ابنتي أحدكما ^(١) (لم يصح) ولو مع الإشارة كالبيع

— والعقود أغلظ من الحلول فكيف يصح النكاح بها فضلاً عن كونه بلا خلاف وقد يجاب بحمل كلامه على ما إذا لم تكن له إشارة مفهومة وتعذر توكيله لاضطراره حينئذ ويلحق بكتابه في ذلك اشارته التي يختص بفهما الفطن اه قال عبد الحميد في حاشيته عليها (قوله وتعذر توكيله) مفهومه أنه لو أمكنه التوكيل بالكتابة أو الإشارة التي يختص بفهما الفطن تعين لصحة نكاح وكيله وهو قريب لأن ذلك وإن كان كناية أيضاً لكنه في التوكيل وهو ينعقد بالكناية بخلاف النكاح اه ع ش اه ثم قال (قوله اشارته التي الخ) أي فيصح نكاحه بها للضرورة حيث تعذر توكيله اه ع ش اه

(١) في التحفة أو زوجت بنتي أحدكما لم يصح مطلقاً أي سواء نوى الولي معينا منها أم لا اه قال الشبرايملي وعليه فاعل الفرق بين هذا وبين زوجتك إحدى بناتي ونويا معينة حيث صحَّ ثمَّ لاهنا أنه يعتبر من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليقع الاشهاد على قبوله الموافق للإيجاب والمرأة ليس العقد والخطاب معها والشهادة تقع على ما ذكره الولي فاغتفر فيها مالا يغتفر في الزوج اه حاشية شطا .

وَكَذَا لَوْ قَالَ وَلَهُ بَنَاتٌ زَوْجَتُكَ بِنْتِي لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ كُنَّ
الْبَوَاقِي مِنْ بَنَاتِهِ مُزَوَّجَاتٍ وَلَوْ كَانَ لَهُ بِنْتُ وَاحِدَةٍ فَقَالَ زَوْجَتُكَ
بِنْتِي صَحَّ وَلَوْ قَالَ زَوْجَتُكَ فَاطِمَةُ وَلَمْ يَقُلْ بِنْتِي وَلَهُ بِنْتُ وَاحِدَةٍ
إِسْمُهَا فَاطِمَةُ لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ وَلَوْ نَوَّيَاهَا قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ

(وكذا لو قال وله بنات زوجتك بنتي لم يصح وإن كن البواقي من بناته
مزوجات) لما سبق (ولو كان له بنت واحدة) فقط (فقال زوجتك بنتي
صح) وإن لم يسمها ولم يرها الزوج ولا الشهود لحصول تعيينها ومثله إذا
أشار إليها بأن قال زوجتك هذه وهي حاضرة ، أو كانت في الدار فقال
زوجتك التي في الدار وليس فيها غيرها ، وكذا لو كان له بنت واحدة
وقال زوجتك بنتي فلانه وسمها بغير اسمها ولو عمداً على المتجه لأن البنوية
صفة لازمة مميزة فاعتبرت ولغا الاسم الذي هو غير لازم كما لو أشار إليها
وسماها بغير اسمها ^(١) (ولو قال زوجتك فاطمة ولم يقل بنتي وله بنت واحدة
اسمها فاطمة لم يصح النكاح) لكثرة الفواطم (ولو نويها) معاً في هذه
الصورة (قطع العراقيون) ومنهم الشيخ أبو حامد الأسفرائيني وهو شيخهم

(١) قال في التحفة قال حاصل انه متى علم أنها المشار إليها عند العقد بانته
صحته والا فلا فتفطن لذلك وأعرض عما سواه قال الجرجاني وفيما اذا كان
الولي غير الاب والجد يشترط أي في الغائبة رفع نسبها حتى ينتفي الاشتراك
ويكفي ذكر الاب وحده اذا لم يكن في البلد مشارك له اهـ .

وَالْبَغَوِيُّ بِالصَّحَّةِ وَأَبْنُ الصَّبَّاحِ بِالْمَنْعِ قَالَ فِي الْعَزِيزِ وَالرَّوْضَةِ
وَهُوَ قَوِيٌّ ،

والقاضي أبو الطيب والماوردي والحاملي والبندنجي والشيخ أبو إسحق وغيرهم
(و) أبو محمد الحسين ابن المسعود (البغوي) من الخراسانيين وهو بفتح
الباء والغين المعجمة نسبة الى بغا بفتح الباء وهي قرية بخراسان بين هراوة
وسرو ومات بمرور سنة ستة عشر وخمسة رحمة الله تعالى أي قطع المذكورون
(بالصحة) لتعيينها بالنية عند المتعاقدين (و) قطع أبو نصر عبد السيد بن
محمد البغدادي المعروف بـ (ابن الصباغ) من العراقيين مات ببغداد سنة سبع
وسبعين بتقديم السين على الباء فيها أي أنه خالف أصحابه العراقيين
فقطع* (بالمنع) لأن الشهود لا مطلع لهم على النية (قال) الرافعي
(في العزيز) شرح الوجيز (و) النووي في (الروضة) مختصر العزيز (وهو)
أي ما قاله ابن الصباغ (قوي) في المعنى لما مر ولهذا منعنا النكاح بالكنية
لكن المذهب الاول^(١) وقد قدمنا أن الكنية مغتفرة في ذلك ، قال
الشيخان ومن له بنتان فصاعدا يشترط تمييز المنكوحة باسم أو إشارة أو صفة

(١) وهو صحة النكاح واعتمده في التحفة أيضاً وعبارتها وخرج بقولنا في
الصيغة الكنية في المعتقد عليه كما لو قال أبو بنات زوجتك إحداهن أو
بنتي أو فاطمة ونويا معينة ولو غير المسماة فإنه يصح ويفرق بان الصيغة هي
الحللة فاحتيط لها أكثر اه قال عبد الحميد قوله ونويا معينة يؤخذ منه أنه لو
اختلفا في النية بطل العقد اه قلت وسيأتي التصريح بذلك في الشرح .

(١٥) وَلَوْ أَوْقَعَا الْعَقْدَ وَهَمَّا هَا زِلَانِ صَحَّ الْعَقْدُ ، وَيُشْتَرَطُ
أَنْ لَا يَكُونَ مُعْلَقًا فَلَوْ بَشَّرَ بَوْلَدٍ فَقَالَ إِنْ

كفاطمة أو هذه أو الكبرى قال المكنتون بالنية أو بأن ينويا واحدة بعينها
وإن لم يجر لفظ مميز ولو قال ابنتي الكبرى وسماها باسم الصغرى صح في
الكبرى اعتماداً على الوصف ، ولو ذكر اسم واحدة وقصدهما الأخرى صح
في التي قصدها وكذا لو لم يذكر اسمها بل قال زوجتك بنتي وقصدا معينة ،
فلو اختلف قصدهما لم يصح ولو قال الزوج قصدنا المساة فالنكاح في الظاهر منعقد
عليها (ولو أوقعا العقد وهما هازلان صح العقد) كغيره من ساير العقود لأنه
أتى باللفظ عن قصد واختيار وعدم رضاه بوقوعه لظنه أنه لا يقع لا أثر له لخطأ ظنه
(ويشترط أن لا يكون) النكاح (معلقا) إيجاباً وقبولاً كالبيع بل أولى لاختصاصه
بمزيد احتياط (فلو بَشَّرَ بَوْلَدٍ ^{وولد}) (١) لم يعلم كونه ذكراً أو أنثى (فقال إن

(١) قال في التحفة وخرج بولد ما لو بشر بانثى فقال بعد تيقنه أو ظنه
صدق الخبر إن صدق الخبر فقد زوجتكها فانه يصح لأنه غير تعليق بل
تحقيق إذ إن حينئذ بمعنى إذا هـ وسيأتي نحوه في الشرح وفي التحفة أيضاً
وبحث بعضهم الصحة في ان كانت فلانة موليتي فقد زوجتكها وفي زوجتك
ان شئت كالبيع إذ لا تعليق في الحقيقة اهـ

ويتعين حمل الأول على ما إذا علم أو ظن انها موليته والثاني على
ما إذا لم يرد التعليق ولا يقاس بالبيع لما تقرر اهـ

كان أنثى فقد زوجته أو قال إن كانت بنتي طلقت
وأعتدت فقد زوجته لم يصح^(١) ويشترط أن لا يكون مؤقتاً
فلو أقتنه أحدهم ————— بمدة معلومة أو مجهولة لم يصح

كان أنثى فقد زوجته أو قال إن كانت بنتي طلقت واعتدت فقد زوجته
لم يصح (وإن بانت أنثى في الأولى ومطلقة منقضية العدة في الثانية لما مر،
نعم إن علم صدق الخبر بحدوث بنت له مثلاً فقال إن صدق الخبر فقد
زوجتكها صح إذ ليس بتعليق بل بتحقيق وتكون إن بمعنى إذ كقوله تعالى
وخافوني إن كنتم مؤمنين (ويشترط أن لا يكون) النكاح (موقتاً فلو)
أقتاه أو (أقتنه أحدهما بمدة معلومة) كسنة (أو مجهولة) كمدة الحصاد^(١)
(لم يصح) كالبيع بل أولى للنهي عنه في الصحيحين ويسمى نكاح المتعة
لأن الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وسائر أغراض النكاح وكانت رخصة
في أول الإسلام للمضطر كأكل الميتة ثم حرمت من عام خيبر ثم رخص
فيها عام الفتح وقيل عام حجة الوداع ثم حرمت شرعاً تحريماً مؤبداً إلى

(١) ومثله لواقته بمدة حياة الزوج أو حياة الزوجة فإنه لم يصح كما
رجحه في التحفة والنهاية والمغني وإن بحث البلقيني صحته حينئذ معللاً له
بأنه تصريح بمقتضى الواقع قال في التحفة وقد ينازع فيه بأن الموت لا يرفع
آثار النكاح كلها فالتعليق بالحياة المقتضي لرفعها كلها بالموت مخالف لمقتضاه
حينئذ وبه يتأيد إطلاقهم اهـ قال محمد الحميد أي عموم الصحة

(12) وَيَشْتَرُ أَنْ يَخْلُوَ عَنْ كُلِّ شَرْطٍ يَخِلُّ بِمَقْصُودِ النِّكَاحِ فَلَوْ
قَالَ زَوْجَتُكَ بِشَرْطٍ أَنْ تُطَلِّقَهَا أَوْ بِشَرْطٍ أَنْ لَا تَطَّأَهَا لَمْ يَصِحَّ،

يوم القيامة (1) — ولو قال نكحتها متممة كان الحكم كذلك (ويشترط
أن يخلو) العقد (عن كل شرط يخل بمقصود النكاح (2) فلو قال (الولي
للخاطب (زوجتك) فلانة (بشرط أن تطلقها (3) أو) زوجتكها (بشرط
أن لا تطأها (4) أو نحوه (لم يصح) لأن الأول شرط يمنع دوام النكاح
فأشبهه التأقيت والثاني منافي لمقصود العقد ، هذا إن كان شرط عدم

(1) وهذا أحد الأمور الأربعة التي تكرر النسخ لها ثانيها لحوم الخمر
الأهلية حرمت مرتين كما في التحفة ثالثها القبلة رابعها الخمر وزاد بعضهم
خامسا وهو الوضوء مما مسته النار وقد جمعها السيوطي منظومة فقال :
واربع تكرر النسخ لها جاءت بها النصوص والآثار
فقبلة ومتمعة وخمر كذا الوضوء مما تمس النار
قال الباجوري ويروى حمر بدل خمر فإنها تكرر النسخ لها أيضاً وبها
تصير خمسة انتهى

(2) أي المقصود الأصلي وهو الاستمتاع كما في التحفة
(3) بخلاف شرط أن لا تطلقها أو لا تخالها فلا يؤثر كما هو ظاهره

حاشية سم

(4) أي مطلقاً أو في نحو نهار وهي محتملة له أو أن لا يستمتع بها

وَلَوْ شَرَطَ الْعَاقِدُ الْخِيَارَ فِي النِّكَاحِ بَطَلَ وَلَوْ شَرَطَ الْخِيَارَ
فِي الْمَهْرِ بَطَلَ الْمَهْرُ دُونَ النِّكَاحِ وَلَوْ شَرَطَ أَنْ
لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ لَا يُنْفِقَ عَلَيْهَا أَوْ لَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا

الوطيء من الولي أو نائبه في العقد فإن كان من الزوج صح لأن الوطيء
حق له فله تركه والتمكين حق عليها فليس لها تركه نعم المأبوس من احتمالها
الوطيء مطلقاً أو في الحال إذا شرط في نكاحها على الزوج أن لا يطأها مطلقاً
في الأولى أو إلى الاحتمال في الثانية فإنه يصح لأنه قضية العقد كما ذكره
البغوي في فتاويه ^(١) (ولو شرط العاقد الخيار في النكاح ^(٢) بطل) للاخلال
بمقصوده (ولو شرط الخيار في المهر) وحده (بطل) العقد (في المهر) خاصة
لأنه لم يتمحض عوضاً بل فيه معنى النحلة ولا يليق به الخيار (دون النكاح) فلا
يبطل لأنه لا يتأثر بفساد العوض (ولو شرط) الزوج ما لا يخل بمقصود النكاح
كأن شرط (أن لا يتزوج عليها أو لا ينفق عليها أو لا يتسرى عليها) أو لا يطلقها

(١) وعبرة التحفة وأما إذا لم تحتمله فشرطت عدمه مطلقاً إن آيس
من احتمالها كرتقاء لامتحيرة لاحتمال الشفاء أو إلى زمن احتمالها أو شفاء
المتحيرة فلا يضر لأنه تصريح بمقتضى الشرع اهـ

(٢) أي شرطه في صلب العقد إذ لا عبرة بما يقع قبله أو بعده ولو في
مجلسه بخلاف البيع في الأخيرة لأنه لما دخله الخيار كان زمنه بمثابة صلب
عقده بجامع عدم اللزوم ولا كذلك هنا أفاده في التحفة

صَحَّ النِّكَاحُ وَفَسَدَ الشَّرْطُ وَفَسَدَ الْمُسَمَّى وَلَوْ قَالَتْ لَوَلِيَّهَا زَوْجِي بِأَلْفٍ

أولا يسافر بها أو يطلق ضراتها أو لا يقسم لها أو يجمع بينها وبين ضراتها في مسكن أو نحو ذلك (صح العقد وفسد الشرط ^(١)) أما فساد الشرط فلخبر الصحيحين كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وأما صحة النكاح فلعدم الإخلال بمقصوده ولأنه لا يتأثر بفساد العوض بفساد الشرط أولى (وفسد) الصداق (المسمى) ووجب مهر المثل لفساد الشرط لأنه إن كان لها فلم ترض بالمسمى وحده وإن كان عليها فلم يرض الزوج ببذل المسمى إلا عند سلامة ما شرطه فإذا فسد فسد الشرط فليس له قيمة يرجع إليها فوجب الرجوع إلى مهر المثل (ولو قالت لوليها زوجي بالف)

(١) حاصل ما ذكره العلماء في الشروط أنها على ثلاثة أقسام القسم

الأول أن توافق مقتضى النكاح كشرط القسم والنفقة أو لم يتعلق بها غرض كان لا تأكل إلا كذا ففي هذا يصح النكاح والمهر ولا يؤثر الشرط في صحة النكاح والمهر القسم الثاني أن تخالف مقتضى النكاح ولكن لا تخل بمقصوده الأصلي كشرط أن لا نفقة لها أو لا يتزوج عليها ونحوه ففي هذا يصح النكاح أيضاً ويفسد الشرط والمسمى القسم الثالث أن يخل الشرط بمقصود النكاح الأصلي كشرط أن لا يستمتع بها أو أن لا يطلقها ففي هذا يبطل النكاح للإخلال بمقصوده أفاده في التحفة والنهاية وغيرها

لأنه مخالف للشرع

فَنَقَصَ عَنْهُ صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ

درهم مثلاً (فنقص ^(١) عنه) هو أو وكيله أو زوجها بلا مهر أو بغير نقد البلد أو أطلقت الإذن فزوجها بغير نقد البلد أو بدون مهر المثل (صح النكاح بمهر المثل) من نقد البلد كسائر الأسباب المفسدة للصداق نعم لو كانت سفينة وسمى دون تسميتها لكن ماسى زائداً على مهر المثل فينبغي أن يجب المسمى ولا يضيع الزائد عليها كما حكاه الشيخ زكريا عن الزركشي ^(٢) وأقره قال أعني الزركشي ولو طرد في الرشيدة لم يبعد قلت بل هو بعيد

(١) قال في التحفة وخرج بنقص عنه ما لو زاد عليه فينعقد بالزائد كما في نظيره في وكيل البيع نعم إن عينت الزوج والقدر أو نهت عن الزيادة تمتنع الزيادة وحينئذ يحتمل وجوب مهر المثل أو وجوب ما سمته فقط والأول أقرب اه ملخصاً .

(٢) عبارة التحفة وبحث الزركشي كالبلقيني أنها لو كانت سفينة فسمى دون مأذونها لكنه زايد على مهر مثلها انعقد بالمسمى لئلا يضيع الزائد عليها وطردها في الرشيدة وهو متجه في السفينة لا لما نظرا إليه بل لأنه لا مدخل لاذنها في الأموال فكانها لم تأذن في شيء ، لافي الرشيدة لأن إذنها معتبر في المال أيضاً فاقتضت مخالفته ولو بما فيه مصلحة لها فساد المسمى ووجوب مهر المثل انتهى

وَلَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ النِّكَاحِ ذِكْرُ الْمَهْرِ فَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا
أَوْ ذَكَرَ مَجْهُولًا أَوْ خَمْرًا ،

والصواب وجوب مهر المثل وكذلك في السفينة كما هو ظاهر كلام الأصحاب (١)
«تتمة» لو قدر الولي لو كيله المهر فزوج بدونه صح بمهر المثل كما في الولي
إذا نقص عما قدرته كما سبق ووقع في الروض المقرري تبعاً لاصله في الطرف
الخامس في باب الأولياء أنه لا يصح النكاح وهو جار على طريقة الخراسانيين
وعليها جرى الرافعي في باب الصداق وهي ضعيفة خالفها النووي هناك
(ولا يشترط لصحة النكاح ذكر المهر (٢) لقيام الأدلة على صحة النكاح
بدونه (فلو لم يذكر شيئاً أو ذكر مجهولاً) كفرس أو أحد العبدین أو غير
مصري (أو خمرًا) أو مغصوباً أو مستولدة أو حبة حنطة أو نحو ذلك (٣)

(١) ووافقه الرمي في النهاية والخطيب في المغنى وأقرهما ابن قاسم كما
في حاشية عبد الحميد

(٢) فيجوز إخلاء العقد من تسميته إجماعاً كما في التحفة قال لكنه
يكرهه اهـ

(٣) قال في التحفة ولو سمي نحو دم فكذاك أي وجب مهر المثل قال :
وكان الفرق بينه وبين الخلع أن العقد أقوى من الحل فقوي هنا على إيجاب
مهر المثل وأيضاً التسمية هنا غير شرط لإيجاب مهر المثل للانعقاد به عند
السكوت عن مهر ، وثم التسمية شرط لإيجاب المسمى أو مهر المثل وغاية
ذكر الاسم أنه كالسكوت عنه فيهما وهو موجب هنا لا ثم انتهى .

(13) صَحَّ النِّكَاحُ وَوَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُضَيَّفَ الْمُتَعَاقِدَانِ
الْإِنْكَاحَ أَوْ النِّكَاحَ إِلَى الزَّوْجِ لَوْ وَكَّلَ فَيَقُولُ الْوَلِيُّ لَوَكِيلِ الزَّوْجِ
زَوَّجْتُ فُلَانَةَ مِنْ مُوَكَكِّلِكَ فُلَانٌ فَيَقُولُ الْوَكِيلُ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا لَهُ

(صحح النكاح ووجب مهر المثل) كما مر (ويشترط أن يضيف المتعاقدان)
حالة العقد (الانكاح أو النكاح إلى الزوج لو وكَّل) أي الزوج (فيقول
الولي لوكيل الزوج زوجت فلانة) بنت فلان أو بنتي هذه أو نحو ذلك مما
يميزها كما مر (من مؤكلتك فلان فيقول الوكيل قبلت نكاحها له) أو
لمؤكلي المذكور مثلاً فلو ترك لفظه له أو نحوها لم يصح كما لو قال الزوج
قبلت ولم يقل نكاحها أو تزويجها ولو قال الولي لوكيل الزوج زوجت فلانة
من فلان بدون لفظ مؤكلتك كفى نعم إن لم يعلم الشهود الوكالة احتيج
إلى التصريح بها على ما سيأتي في محله ^(١) وبما ذكره المصنف علم أنه لو
قال الولي للوكيل زوجتك بنتي فقال قبلت لمؤكلي لم يصح فلو قال في هذه
قبلت نكاحها ولم يزد إنعقد له ولا يقع للمسؤول بالنية بخلاف البيع لأن
الزوجين هنا بمثابة الثمن والمثمن فلا بد من ذكرها ولأن البيع يرد على المال

(١) في التحفة ما لفظه / تنبيهه / ظاهر كلامهم أن ^{التصريح} تصريحه بالوكالة فيما
ذكر شرط لصحة العقد وفيه نظر واضح لقولهم العبرة في العقود حتى في
النكاح بما في نفس الأمر فالذي ينتجه أنه شرط لحل التصرف لا غيرها
وسيأتي في شرح قوله عالمين بالوكالة ما يؤيده

وَلَوْ كَانَ الْقَابِلُ وَلِيَّ الطِّفْلِ وَنَحْوِهِ فَالْحَكْمُ كَمَا ذَكَرَ فِي
الْوَكِيلِ فَيَقُولُ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ زَوَّجْتُ فُلَانَةً مِنْ ابْنِكَ فَيَقُولُ
قَبِلْتُ نِكَاحَهَا لَهُ ، وَلَيَقُلْ وَكَيْلُ الْوَلِيِّ لِلزَّوْجِ زَوْجُكَ
بِنْتُ فُلَانٍ . الرُّكْنُ الثَّانِي الشَّاهِدَانِ

وهو يقبل النقل بخلاف النكاح (ولو كان القابل ولي الطفل) من الأب
أو الجد (ونحوه) كالجنون (فالحكم) في صورة لفظه (كما ذكر في الوكيل
فيقول ولي المرأة زوجت فلانة من ابنك) أو محجورك فلاناً (فيقول) وليه
(قبلت نكاحها له) أو لابني المذكور مثلاً (وليقل وكيل الولي للزوج
زوجتك) فلانة (بنت فلان) ولا يحتاج إلى زيادة لفظة مؤكلي إلا إذا لم
يعلم الشهود والزوج ذلك على ماسيأتي في محله (الركن الثاني الشاهدان) فلا
ينعقد النكاح إلا بسماعهما العقد ^(١) وإن كانت الزوجة ذمية لخبر ابن حبان
في صحيحه لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير
ذلك فهو باطل الحديث والمعنى في اعتبارهما الاحتياط للابضاع وصيانة

(١) بان يسمعا الايجاب والقبول أي الواجب منهما المتوقف عليه صحة
العقد لا نحو ذكر المهر كما هو ظاهر وسواء حضرا قصداً أو اتفاقاً قاله في
التحفة قال أيضاً ويسن احضار جمع من أهل الصلاح اه
أي زيادة على الشاهدين كما في المعنى وكما تقدم في المتن

وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا أَنْ يَكُونَا بِالْغَيْنِ عَاقِلَيْنِ رَجُلَيْنِ
مُسْلِمَيْنِ حَرِّينِ عَدْلَيْنِ

لأن النكحة عن الجحود (ويشترط فيهما أن يكونا بالغين عاقلين^(٢)) لأن غيرهما ليس أهلاً للشهادة (رجلين) فلا يكفي النساء والخناثي للخبر السابق لانكاح إلا بولي وشاهدي عدل ولما في الموطأ عن الزهري مضت السنة بأنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق نعم لو بانت ذكورة الخنثى بعد العقد حكم بصحة النكاح على الأصح في زيادة الروضة بخلاف إمامته في الصلاة لأن عدم جزم النية يؤثر فيها (مسامين) لأن الكافر ليس أهلاً للشهادة (حرين) فلا يكفي من فيه رق لنقصه (عدلين) فلا يكفي الفاسق لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء والفاسق ليس بمرضي نعم لو عم الفسق في بعض الأقاليم فينبغي الانعقاد بالفاسق لأنه موضع ضرورة كما حكاه ابن العماد عن بعض الفقهاء

(٢) قال في التحفة وكونها^{كونها} انسيين كما قاله ابن العماد فلا ينعقد بجني إلا إن علمت عدالته الظاهرة كما هو ظاهر نظير ماسر من صحة نحو امامته وحسابه من الاربعين في الجمعة وغير ذلك فان قلت مر في نقض الوضوء بلمسه بقاءه على صحة انكحتهم فهل هو هنا كذلك قلت الظاهر لا ويفرق بان المدار ثم على مظنة الشهوة وهو لا يكون مظنة لها إلا إن حل نكاحه وهنا على حضور متأهل للفهم الصيغة وإن لم يثبت العقد به وهو كذلك اهـ

أصله والاستقامة وترك الميل

المصباح: المروءة: آداب فئسانية
تعمل مراعاتها الإنسان على
الوقوف عند محاسن الاختلاف
وجميل العادات
ص ٧١

المصباح: العدالة: صفة توجب مراعاتها الاضرار ٦٦ -
كما قيل بالمروءة مادة ظاهراً انظر ص ٩١
المعني: العدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى

وأقروه وذكر الامام أبو شكيل في فتاويه نحوه^(١) قال جدي رحمه الله في فتاويه ويختلف ذلك باختلاف الحاجات والبلدان والحالات ولو قيل باعتبار مسافة العدو فما كان فيها فوجود والا فمفقود لم يكن بعيداً انتهى قلت

(١) قال الامام الغزالي إن الفسق قد عم العباد والبلاد وقد اختار هو وتبعه الاذريعي وابن عطف ما أفتى به بعضهم من قبول شهادة الفاسق عند عموم الفسق دفعاً للخرج الشديد في تعطيل الاحكام لكن يلزم القاضي تقديم الامثل فالامثل والبحث عن حال الشاهد وتقديم من فسقه أخف أو أقل على غيره قال الأشعر ويجوز تقليد هؤلاء في ذلك للمشقة بالشرط المذكور اهـ

وقال سيدنا الحبيب عبد الله بن حسين بلفقيه (إن تقليد المذكورين هو المتعين في هذا الزمان لكن بالنسبة للضروريات كالانكحة بخلاف نحو الأهلة فلا ضرورة فيها) اهـ

وقال سيدنا الحبيب عبد الله بن عمر بن يحيى (ومحل وجوب تحوي الامثل فالامثل في الشهادة الاختيارية كالنكاح ومع هذا فلنا قول أنه لا تشترط فيه العدالة مطلقاً وإذا تأملت عقود أكثر أهل الزمان وجدت بها لا تصح إلا على هذا القول ، أما الاضطرارية كالغصب والسرقة فالشرط فيه أن يكون معروفاً بالصدق غير مشهور بالكذب فيجب على الحاكم كمال البحث فإذا غلب على قلبه صدقه قبله ولو لم تقل بهذا لتعطلت الحقوق) اهـ انتهى من تعليق الياقوت النفيس

رَشِيدِينَ سَمِيعِينَ بَصِيرِينَ . نَاطِقِينَ عَارِفِينَ بِلِسَانِ الْمُتَعَاقِدِينَ ^(٩) ^(١٠) ^(١١)

ويتعين رعاية الأقل فسوقا والأمثل حالاً بحسب الإمكان كما سيأتي في نظيرة أوائل الفصل الرابع (رشيدين) فلا يكفي المحجور عليه بسفه لأنه متهم (سميعين) ولو برفع الصوت كما سيأتي فلا يكفي الأصم الذي لا يسمع أصلاً (بصيرين) فلا يكفي الأعمى ومن يرى الأشباح ولا يعرف الصور إلا إذا كان بحيث إذا قربت منه عرفها لأن الأقوال لا تثبت إلا بالمعاهدة والسماع وكالأعمى في ذلك البصير في الظلمة ^(١) (ناطقين) فلا يكفي الأخرس وإن فهمت إشارته والفرق بين شهادته وتصرفاته أن الإشارة ليست صريحة في الشهادة ونحن في غنية عن شهادته بشهادة غيره بخلاف تصرفاته (عارفين ^(٢) بلسان المتعاقدين) فلا يكفي ضبط اللفظ من غير فهم معناه

(١) مثله في التحفة والنهاية قال عبد الحميد نقلاً عن ع ش قوله ومثله من بظلمة أي لعدم علمهما بالموجب والقابل والاعتماد على الصوت لا نظره فلو سمعا الإيجاب والقبول من غير رؤية الموجب والقابل ولكنهما جزموا في أنفسهما بأن الموجب فلان والقابل فلان لم يكف لليلة المذكورة ولعل الفرق بين ما هنا وما تقدم في البيع من صحته وإن كان العاقدان بظلمة شديدة حال العقدان المقصود من شاهدي النكاح اثبات العقد بهما عند التنازع وهو منتف في الظلمة اهـ

(٢) أي عارفين بها حالة التكلم قال في التحفة فلا يكفي ترجمته له —

(١٢) عَالِمَيْنِ بِالْوَكَاةِ حَيْثُ عُقِدَ بِهَا غَيْرَ مُغْفَلَيْنِ وَغَيْرِ ذِي

(عالمين بالوكالة حيث عقد بها) أي ولو باخبار المتعاقدين أو أحدهما وهذا ما حكي عن المتولي من الخراسانيين ولعل وجهه أن الشهود إذا لم يعرفوا أن العاقد يعقد أصالة أو وكالة لا يمكنهم التحمل على وجهه لكن مقتضى كلام غيره من الاصحاب الصحة لاسيما القائلين بالاكتفاء بالنية فيما إذا قال زوجتك فاطمة ونويا معينة لأنهم لم يعتبروا إلا بمجرد سماع العقد على من قصدها المتعاقدان ولم يعتبروا معرفة الشهود لها ولا تعيينها عندهم مع أن الزوجين الركن الاعظم المقصود من النكاح وباقي الاركان وسائل فمن باب أولى أن لا يعتبروا معرفتهم للسبب الذي يعقد به العاقد على أن مافي بعض صور هذا الفرع ما يظهر ان المتولي لا يخالف في صحته كما اذا قال زوجتك هذه والشهود يظنونها بنته وكان وكيلا بتزويجها أو زوجها الحاكم والشهود لا يدرون انه يزوجه بالوكالة أو بالولاية الخاصة أو العامة وبالجملة فالمعتمد الصحة مطلقاً ^(١) (غير مغفلين) فلا يكفي المغفل والمراد به من لا يضبط ولا يحفظ شيئاً لأنه كالأدم بخلاف من يحفظ وينسى عن قرب كما سيأتي (وغير ذي

— بعد ولو قبل الشق الآخر ويفرق بينه وبين ما مر في وليّ أوجب لزوج مالا يعرفه فترجم له فقبله لان المشتراط ثم قبول ماعرفه وهو حاصل بذلك وهنا معرفة ما تحمله حالة التحمل ولم يوجد ذلك اهـ

(١) اعتمده ابن حجر في التخفة أيضاً كما تقدم النقل عنه

حِرْفَةٍ دَنِيَّةٍ لَا تَلِيْقُ بِهِمَا وَيَنْعَقِدُ بَيْنَ يَحْفَظُ حَالَ الْعَقْدِ
وَيَنْسَى عَنْ قُرْبٍ وَبِالْمَحْرَمِ وَالْأُولَى لَهُ أَنْ لَا يَحْضُرَ

حرفة دنيئة (إن كانت (لا تليق بهما) لأن غيرها لا مروءة له وذلك إنما
يكون لنقص في العقل أو قلة مبالاة وعلى التقديرين تبطل الثقة به بخلاف
من يليق به ولو عبر المصنف باشتراط المروءة فيهما لشمّل من يتعاطى مالا يليق
به كالاكل في السوق والمشى مكشوف الرأس ونحوهما لأن المروءة كما قال
الأصحاب تُخْلَقُ الْمَرْءُ بِخُلُقِ أَمَثَالِهِ فِي زَمَانِهِ وَمُكَانِهِ ^(٢)) وينعقد بمن يحفظ
حال العقد وينسى عن قرب (لوجود الشرط حالة العقد (و) ينعقد (بالحرم)
لجميع الشروط وإنما هو ممنوع من تعاطي العقد (والأولى له أن لا يحضر)
كما قاله الرافعي وتبعه المتأخرون وجزم النووي في شرح مسلم كالتنبيه

(٢) والمراد بخلق أمثاله المباحة غير المزرية به قال في التحفة فلا نظر
لخلق القلندرية في خلق اللحي ونحوها اهـ
وفيها أيضاً (تنبيه) يؤخذ من قولهم لأن المدار على العرف الخ أن
من دخل بلداً قنزياً بزياً أهلها لا تنخرم مروءته به ونحوه إن سلم ما إذا
نزياً بزياً أهل حرفته ولم يعد أهل ذلك الحل أن تزويه بزياً غير بلده مزرٍ
به مطلقاً اهـ

قال عبد الحميد (قوله مطلقاً) أي من أي شخص كان وفي أي زمن
أو مكان كان اهـ

وَيَنْعَقِدُ بِأَصَمٍّ يَسْمَعُ عِنْدَ رَفْعِ الصَّوْتِ وَبِمَسْتَوْرِي الْعَدَالَةِ
وَلَا يَجِبُ أَلْبَحْثُ عَنِ الْعَدَالَةِ الْبَاطِنَةِ ، وَلَا يَنْعَقِدُ بِمَسْتَوْرِي
الْإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ

بالكرامة (وينعقد بأصم يسمع عند رفع الصوت) إذا رفع المتعاقدان صوتهما
به حتى اسمعهما لحصول المقصود (و) ينعقد (بمستوري العدالة) وهو المعروف
بها ظاهراً لا باطناً بان عرفت بالخاطئة دون التزكية عند الحاكم ^(١) (ولا
يجب البحث عن العدالة الباطنة) وهي المستندة الى التزكية عند الحاكم لان
الظاهر من المسامحة العدالة ولان النكاح يجري بين أوساط الناس العوام ولو
اعتبر فيه ذلك لطال الأمر وشق وإطلاق المصنف يشمل الحاكم وهو ما صححه
المتولي وحزم ابن الصلاح في فتاويه بمنعه في حقه لسهولة الكشف عليه وتبعه
النووي في نكته واختاره السبكي وقال الأذري بشبه أن يبنى على الخلاف
في تصرفات الحاكم هل هي بمنزلة الحكم أم لا ؟ إن قلنا نعم امتنع والافلا
وهو الأصح ^(٢) (ولا ينعقد بمستوري الاسلام والحرية) أي لا ينعقد بمن

(١) وفي التحفة وهما أي مستورا العدالة من لم يعرف لهما مفسق كما
نص عليه واعتمده جمع وأطالوا فيه أو من عرف ظاهرهما بالعدالة ولم يزكيا
وهو ما اختاره المصنف وقال إنه الحق اهـ ٢٢٩/٧ ٣٠٠

(٢) قال في التحفة بعد أن نقل مثل ما ذكر والذي يتجه اخذنا من
قولهم لو طلب منه جماعة بأيديهم مال لا منازع لهم فيه قسمته بينهم لم —

التمتاز
العدل للزوجة - بمسؤولية
السلطة - بالعدالة
الحاكم

بِأَن يَكُونَ بِمَوْضِعٍ يَخْتَلِطُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ وَالْكَفَّارُ
وَالْعَبِيدُ وَالْأَحْرَارُ وَلَا غَالِبَ وَيُكْتَفَى بِقَوْلِهِ أَنَا
مُسْلِمٌ وَلَا يُكْتَفَى بِقَوْلِهِ أَنَا حُرٌّ وَلَوْ أَخْبَرَ عَدْلٌ

لا يظهر اسلامه وحرية (ان يكون) الشاهد (بموضع يختلط فيه المسلمون
والكفار والعبيد والاحرار ولا غالب) بل وان ظهر اسلامه وحرية بالدار
فلا بد من معرفة حاله باطنا لسهولة الوقوف على ذلك ^(١) بخلاف العدالة
والفسق نعم ان عقد بهما فبانا مسلمين حرين فالظاهر الصحة كالخنثيين إذا
بانا ذكرين كما سبق ^(٢) (ويكتفى بقوله أنا مسلم ولا يكتفى بقوله أنا حر)
لأنه لم يستبد بالحرية ولا يستقل بإنشائها بخلاف الاسلام (ولو أخبر عدل

— يجبرهم إلا إن اثبتوا عنده أنه ملكهم لثلاث محتجوا بعد بقسمته أنه ملكهم
أنه لا يتولى العقد إلا بحضرة من ثبتت عنده عدالتهما وأن ذلك ليس شرطاً
للصحة بل لجواز الاقدام فلو عقد (أي الحاكم) بمستورين فبانا عدلين صح
أو عقد غيره بهما فبانا فاسقين لم يصح كما يأتي لأن العبرة في العقود بما في
نفس الأمر اهـ ٧/٣٠

(١) عبارة التحفة (لا) بشاهد (مستور الاسلام أو الحرية) بأن لم يعرف حاله
في أحدهما باطنا وان كان بمحل كل أهله مسلمون أو أحرار لسهولة الوقوف
على الباطن فيهما وكذا البلوغ ونحوه مما مر نعم بان بان مسلماً أو حراً أو بالغاً مثلاً
بان انعقاده كما لو ان الخنثى ذكر اهـ
(٢) اعتمده أيضاً في التحفة والنهاية والمغني التحفة ٧: ٣٣٦

بِفَسْقِ الْمُسْتَوْرِ زَالَ السَّتْرُ وَلَوْ بَانَ كَوْنُ
الشَّاهِدِ فَاسِقًا أَوْ عَبْدًا لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ

بفسق المستور زال الستر (اي فلا ينعقد به النكاح وقول صاحب الذخائر
الاشبه الصحة فان الجرح لا يثبت الا بشاهدين مردود بانه ليس الغرض
إثبات الجرح بل زوال ظن العدالة وهو حاصل بخبر العدل ^(١)) (تتمة) لو
استفاد في الناس فسق الشاهد أو ^(٢) عدالته اكتفى به ولم يحتج الى البينة
(ولو بان) بعد العقد (كون الشاهد) ليس أهلاً للشهادة ككونه
(فاسقاً أو عبداً) أو كافراً أو خنثى أو أخرس أو نحوه (لم يصح النكاح)
لتبين فوات شرطه وانما يتبين ذلك بقيام بينة أو إقرار الزوجين بذلك قال

(١) عبارة التحفة وكون الستر يزول باخبار عدل بالفسق ولو غير مفسر
محله فيما قبل العقد بخلافه بعده لانعقاده ظاهراً فلا بد من ثبوت مبطله اه
(٢) لو كان الشاهد يعلم فسق نفسه والناس يعمتقون عدالته جاز له
أن يشهد نقله ابن قاسم عن محمد الرملي وقال القليوبي نقلاً عن الاذري
بل يتجه الوجوب عليه إذا كان في الاداء انقاذ نفس أو عضو أو بضع اه
وعبارة الشرقاوي فإن كان عدلاً عند الناس فاسقاً عند الله قبل في
الحقوق دون نحو النكاح اه ^{بالحج لا تصح المقررة}

أفادة في تعليق الياقوت النفس وعبارة الباجوري ولو كان الشاهد يعلم
فسق نفسه وهو صادق في شهادته فهل يحل له أن يشهد أولاً ، فيه خلاف
واعتمد الرملي منه الحل وغيره الحرمة وتجب عليه التوبة من ذلك اه

وَلَا يُشْتَرَطُ إِحْضَارُ الشَّاهِدَيْنِ ،

الأذرعى وغيره أو علم الحاكم ^(١) لا بإقرار الشاهدين ^(٢) فإن أقر الزوج دونهما
فرق بينهما فرقة فسخ وعليه نصف المهر إن لم يدخل بها والا فكله وإن
أقرت دونهُ ^٢ صدق بيمينه ولكن لا ترثه ولا تطالبه بمهر إلا إن وطئ فتطالبه
بالأقل من المسمى ومهر المثل ^(٣) (ولا يشترط إحضار الشاهدين) واستدعاؤهما

(١) زاد في التحفة فيلزمه التفريق بينهما وإن لم يترافعا إليه ما لم

يحكم حاكم يراه بصحته اهـ

قال عبد الحميد قوله وإن لم يترافعا إليه وفاقاً للنهاية وخلافاً للمغني انتهى

(٢) أي فلا أثر لقول الشاهدين كنا عند العقد فانسقين مثلاً لانهما

مقران على غيرهما اهـ تحفة ٣٤/٧

(٣) أما إذا اتفق الزوجان على فسق الشاهدين عند العقد سواء علما

به عنده أو بعده فيبطل النكاح قال في التحفة ما لم يقرأ قبل عقد حاكم

أنه بعدلين ويحكم بصحته وإلا لم يلتفت لاتفاقهما ثم قال . ثم بطلانه

باتفاقهما إنما هو فيما يتعلق بحققهما دون حق الله تعالى فلو طلقها ثلاثاً ثم

توافقا واقاما أو الزوج بينة بفساد النكاح بذلك أو بغيره لم يلتفت لذلك

بالنسبة لسقوط التحليل لأنه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك ولأن إقدامه

على العقد يقتضي إقراره باستجاء معتبراته نظير ما مر في الضمان والحوالة اهـ

١ قال في التحفة ٣٤٠/٧
ولا يرثها لأن حكم إقراره معقوف
عليه ومن ثم ورثته لكي بعد حلها
أنه عقد بعزلين اهـ

٢ قال في التحفة ٣٤٠/٧
وخرج بإقراره إقرارها بطل
ولي أو شالده فلا يعرف به بينهما
لأن العصة بيده وهي ترثه
والأصل بقاؤها لكن لو مات له ترثه
ولان ماتت أو طلقها قبل وطء فلا
مهر أو بوجه فلها أقل الأثرين
من المسمى ومهر المثل ما لم
تكن محجوراً عليها بسفه فلا سقوط
لفساد إقرارها في البطلان كما مر
اهـ

بَلْ لَوْ حَضَرَ بَأَنْفُسِهِمَا وَسَمِعَا الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ صَحَّ سَوَاءٌ سَمِعَا
ذِكْرَ الصَّدَاقِ أَمْ لَا وَيَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِأُبْنِي الزَّوْجَيْنِ وَعَدُوَّيْهِمَا
وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُعْقَدَ النِّكَاحُ بَيْنَ وَجَبٍ عَلَيْهِ فَرَضُ الْحَجِّ

لذلك (بل لو) اذا (حضرًا بأنفسهما وسمعا الإيجاب والقبول صح) لحصول
المقصود (سواء سمعا) مع ذلك (ذكر الصداق) المسمى (أم لا) لأن
ذكره ليس بشرط لصحة العقد كما مر فلم يشترط سماعه كالخطبة ونحوها
(وينعقد النكاح بابني الزوجين) أي بحضورهما (و) بحضور (عدوئيهما)
أي أو أبني أحدهما أو عدويه أو ابن أحدهما أو عدوه مع ابن أو عدو
الآخر وإن تعذر إثباته بشهادتهما لأنهما من أهل الشهادة ويثبت بهما النكاح
في الجملة ، وجد أحد الزوجين إن لم يكن ولياً له كالابن ، ولو كان
لها أولياء في درجة كإخوة فشهد اثنان منهما والعاقدهما صح (١)
(وينبغي) أي يستحب (أن لا يعقد النكاح بمن وجب عليه فرض الحج

(١) مثله في التحفة وعلمه بان العاقد ليس نائبيهما قال بخلاف ما لو
وكل أب أو أخ تعين للولاية حقيقة إذ الوكيل في النكاح سفير محض فكانا
بمنزلة رجل واحداه

وعبارة المغني وشرح الروض فلو شهد اثنان من ثلاثة أخوة مثلاً والعاقد
غيرهما من بقية الأولياء لا أن عقد بوكالة منهما أو من أحدهما له ، جاز —
بخلاف ما إذا عقد غيرهما بوكالة بمن ذكرناه نقلاً عن عبد الحميد ٢٢٩/٧

التحفة في النكاح
ولو كان لها إخوة فزوجها
أحداهم والآخرون شاهدان
صح لأن العاقد ليس نائبيهما
بخلاف ما لو وكل أب أو أخ
تعين للولاية وحضر مع آخر
لأنه العاقد حقيقة إذ الوكيل
في النكاح سفير محض فكانا
بمنزلة رجل واحد

وَالْعُمَرَةُ وَلَمْ يُؤَدِّهْمَا . وَتَحْمَلُ الشَّهَادَةَ فِي النِّكَاحِ فَرَضٌ عَلَى
الْكِفَايَةِ وَمَنْ طُلِبَ مِنْهُ التَّحْمَلُ فِيهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِجَابَةُ
إِلَى التَّحْمَلِ الرَّكْنُ الثَّلَاثُ الْوَلِيُّ ، لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ ،

والعمره ولم يؤددهما) لأنه بموته يتبين فسقه قبل الموت وقد ينفق العقد في
الوقت المحكوم بفسقه فيه فيحكم ببطلانه كما صرح به الأصحاب ثم قيل
بالتبين من أول سني الإمكان والصحيح من آخرها لجواز التأخير إليها نعم
إن خشي الغصب أو هلاك ماله حرم عليه التأخير ويتبين بموته فسقه من
ذلك الوقت (وتحمل الشهادة في النكاح فرض على الكفاية) لتوقف
إنعقاده عليه فإن امتنع الجميع منه أثموا (ومن طلب منه التحمل فيه وجب
عليه الإجابة إلى التحمل) وهذا إن أريد به التعيين فمحلّه إذا لم يوجد
غيره لتصريح الأصحاب بأنه إذا طلب التحمل من اثنين وهناك غيرهما لم
يتعينن بلا خلاف نعم قال الأذرعى ينبغي أن يكون موضع عدم تعيينها ما
إذا جوز إجابة غيرهما أما لو ظنا عدمه لترفع أو بعد دار أو نحوهما فكما لو لم
يسكن غيرهما انتهى ثم محل الوجوب إذا حضر إليه الطالب أما إذا دعي
للتحمل فلا تجب الإجابة إلا أن يكون لذي عذر كريض أو محبوس أو
مخدرة أو دعاه قاض أو نحو ذلك (الركن الثالث الولي) ، لا يصح النكاح
الابولي) فلا يصح عبارة المرأة في النكاح لا إيجاباً ولا قبولاً ولا استقلالاً

١ : التحفة ٣٨٨/٧ ما لم تنفخ ذكوره ولو برأيه كما مر

٢ : التحفة ٣٨٨/٧ ولو في البراءة

٣ : التحفة ٣٨٨/٧ بأن زوجت نفسها بحضرة شاهدين ولم يحكم حاكم بطلانه وإلا فهو الإعلان لأن مالكا رضي الله عنه لا يقول بالاستفتاء إلا مع الولي

٤ : التحفة ٣٨٨/٧ الزوج الرشيد دون السفينة كما يأتي بتفصيله آخر الباب ١٠١

٥ : التحفة ٣٨٨/٧ الفساد النكاح ومن ثم لم يحكم الحاكم بطلانه وجب في المسمى ولا أرش للبكارة لأنه مأذون في إتلافها هنا كما في النكاح الصحيح ١٠١

٦ : التحفة ٣٨٨/٧ لا المسمى الحاكم بطلانه ومن ثم لم يحكم الحاكم بطلانه وجب في المسمى ولا أرش للبكارة لأنه مأذون في إتلافها هنا كما في النكاح الصحيح ١٠١

٧ : التحفة ٣٨٨/٧ ولو في البراءة

فَلَوْ زَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ فَإِنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ
بِلَا وَلِيٍّ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ وَيُعَزَّرُ مُعْتَقِدُ التَّحْرِيمِ -

ولا نيابة ومثلها الخنثى^(١) (فلو زوجت المرأة نفسها) ولو بإذن الولي (لم يصح النكاح) للخبر السابق لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ، وروى ابن ماجه لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه الدارقطني بإسناد على شرط الشيخين قال الشافعي رضي الله عنه وقوله تعالى فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن أصح دليل في اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله معنى (فإن وطئ في نكاح^٢ بلا ولي^٣ وجب^٤ مهر المثل^٥) دون المسمى لفساد النكاح وخبر أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها مهر المثل بما استحل من فرجها فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه (ولا يجب الحد) بالوطء المذكور سواء اعتقد تحريمه أم لا لشبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح^(٢) (ويعزز معتقد التحريم) لا رتكابه

(١) نعم لو وكل امرأة في توكيل من يزوج موليته أو وكل موليته لتوكل من يزوجها ولم يقل لها عن نفسك سواء أقال غني أم أطلق فوكلت وعقد الوكيل فإنه يصح لأنها سفيرة محضة قاله في التحفة ٣٣٧/٧

(٢) في الميزان للشعراني مذهب الحنفية أن للمرأة أن تزوج بنفسها وأن توكل في نكاحها إذا كانت من أهل التصرف في مالها ولا اعتراض عليها إلا أن تضع نفسها في غير كفؤ فهناك يعترض عليها

① وَأَقْرَبُ الْأَوْلِيَاءِ الْأَبُ ثُمَّ أَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ثُمَّ الْأَخُ لِلْأَبَوَيْنِ ثُمَّ
 ④ الْأَخُ لِأَبٍ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبَوَيْنِ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِأَبٍ ثُمَّ الْعَمُّ
 ⑧ لِلْأَبَوَيْنِ ثُمَّ الْعَمُّ لِأَبٍ ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ لِلْأَبَوَيْنِ ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ
 ⑪ لِأَبٍ ثُمَّ عَمُّ الْأَبِ لِلْأَبَوَيْنِ ثُمَّ عَمُّ الْأَبِ لِأَبِيهِ ثُمَّ سَائِرُ الْعَصَبَةِ .

ترتيب الولاية نساً

الأبوة
 الجدوة
 الأخوة
 بنو الأخوة
 العمومة
 بنو الأخوة
 عمومة الأبوة

محرماً لا أحد فيه ولا كفارة (وأقرب الأولياء الأب^(١)) لأن من عداه من
 أولياء النسب يدلي به ولكمال شفقتة (ثم أبوه وإن علا) لأن له ولادة
 وعصوبة (ثم الأخ للأبوين) يقدم على الأخ للأب لزيادة القرب والشفقة^(٢)
 (ثم الأخ لأبٍ ثم ابن الأخ للأبوين ثم ابن الأخ لأبٍ ثم العم للأبوين
 ثم العم لأبٍ ثم ابن العم للأبوين ثم ابن العم لأبٍ ثم عم الأب للأبوين
 ثم عم الأب لأبيه ثم) عم الجد للأبوين ثم لاب ثم بنوها كذلك وهكذا
 (سائر العصبة) على ترتيب أرثهم والبعيد من الجهة المقدمة يقدم على القريب من
 الجهة المؤخرة فابن الأخ وإن سفل يقدم على العم وإن قرب وإن اتحدت الجهة
 دون القرب قدم الأقرب فيقدم ابن الأخ لأبٍ على ابن الأخ للأبوين « تنمة »

على ابن ابن الأخ للأبوين

(١) أي أحقهم بالتزويج الأب النخ

(٢) زاد في التحفة وقرابة الأم مرجحة وإن لم يكن لها دخل هنا

كما رجح بها العم الشقيق في الإرث وإن لم يكن لها دخل فيه إذ العم

للأم لا يرث اهـ ٧٤٧/٧

وَلَا يُزَوِّجُ ابْنُ أُمِّهِ بِنْتَهُ فَإِنْ كَانَ ابْنُ هُوَ
 ① ابْنُ ابْنِ عَمٍّ أَوْ مُعْتَقًا لَهَا ② أَوْ قَاضِيًا زَوْجَهَا بِهِ

مَنْ كَانَ أَحَدُ الْعَصْبَةِ أَوْ أَحَدُ ذَوِي الْوَلَاءِ الْمُسْتَوِينَ ابْنًا لِلْمَنْكُوحَةِ أَوْ أَخًا
 لَهَا لِأُمِّهَا قَدِمَ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ ① فَإِنْ اجْتَمَعَا كَانَ لَهَا ابْنُ ابْنِ عَمٍّ أَحَدُهُمَا
 أَخُوهَا مِنْ أُمِّهَا وَالْآخَرُ ابْنُهَا قَدِمَ الْإِبْنُ بَلْ لَوْ كَانَ لَهَا ابْنُ عَمٍّ أَحَدُهُمَا مِنَ
 الْأَبَوَيْنِ وَالْآخَرُ مِنَ الْأَبِّ لَكِنَّهُ أَخُوهَا مِنَ الْأُمِّ كَانَ هُوَ الْوَلِيُّ أَيُّ الثَّانِي
 لِأَنَّهُ يَدْلِي بِالْجِدِّ وَالْأُمِّ وَالْأَوَّلُ بِالْجِدِّ وَالْجِدَّةِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ ثُمَّ
 ذَكَرَ مِنْ زِيَادَتِهِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهَا ابْنُ عَمٍّ ② أَحَدُهُمَا مُعْتَقٌ قَدِمَ
 لِأَنَّهُ أَقْوَى عَصْبِيَّةً (وَلَا يُزَوِّجُ ابْنٌ) بِالْتَّمُونِ (أُمُّهُ بِنْتُهُ) فَقَطْ ③ إِذَا
 لَمْ يَشَارِكْ بَيْنَهُ وَبَيْنِهَا بِالنِّسْبِ فَلَا يَعْنِي بِدَفْعِ الْعَارِ عَنِ النِّسْبِ وَلِهَذَا لَمْ تُثَبِّتْ
 الْوَلَايَةُ لِلْقَرَابَةِ مِنَ الْأُمِّ كَالْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ وَنَحْوِهِ (فَإِنْ كَانَ) لَهَا (ابْنٌ هُوَ ابْنُ ابْنِ عَمٍّ)
 لَهَا (أَوْ مُعْتَقًا لَهَا) أَوْ عَصْبَةً مُعْتَقٌ لَهَا (أَوْ قَاضِيًا) أَوْ نَحْوَهُ (زَوْجَهَا بِهِ) أَيُّ
 بِهَذَا السَّبَبِ لَا بِالْبِنْتِ وَلَا تَضُرُّ الْبِنْتُ حِينَئِذٍ لِأَنَّهَا لَا تَقْتَضِي الْوَلَايَةَ لِأَنَّهَا

(١) مثله في التحفة والنهية والمغني أي مثل جميع ما بعد تنجئة إلى المتن
 لأن المسئلة منقولة عن الروضة واصلها.

(٢) أي مستويان بخلاف ما لو كان من يدلي بالأب معتقًا فإن الشقيق
 يقدم عليه على الأوجه اه تحفة ٤٧٧/٧

(٣) خلافًا للمذني والأئمة الثلاثة قاله في التحفة ٤٧٧/٧

للمزني

أخوان كان ابنها ابن ابن
 لها أو نسل أخوها شبهه أو
 على مجلس كما في التحفة ٤٧٧/٧

فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ بِنَسَبٍ وَلَهَا مُعْتَقٌ زَوَّجَهَا ثُمَّ ابْنُهُ
 ثُمَّ ابْنُ ابْنِهِ وَإِنْ سَفَلَ ثُمَّ أَبُوهُ ثُمَّ الْأَخُ لِأَبَوَيْنِ
 ثُمَّ الْأَخُ لِأَبٍ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِأَبٍ
 ثُمَّ الْجَدُّ أَبُو الْأَبِ ثُمَّ الْعَمُّ لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ الْعَمُّ لِأَبٍ ثُمَّ بَاقِي الْعَصَبَةِ

ترتيب الولاية إجماعاً

المعتق

البنوة

الأبوة

الأخوة

بنو الأخوة

الجدوة

العمومة

تمنع الولاية (١) (فإن لم يوجد) للمكوحه ولي (بنسب و) وجد (لها معتق)
 بكسر التاء (زوجها) لخبر الولاء لجهة كلحمة النسب رواه ابن حبان والحاكم
 وصححه فان اعتقها اثنان اشترط اجتماعهما فإن أراد أحدهما أن يتزوجها
 وزوجه الآخر مع الحاكم فإن ماتا اشترط من عصبة كل منهما واحد (ثم)
 بعد المعتق عصبته على ترتيب ارثهم فيقدم (ابنه ثم ابن ابنه وان سفل ثم
 أبوه ثم الأخ للأبوين ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ لأبوين ثم ابن الأخ لأب
 ثم الجد أبو الأب ثم العم لأبوين ثم العم لأب ثم) ابن العم لأبوين ثم
 لأب ثم أبو الجد ثم (باقي العصبة) أي فيقدم بعد عصبة المعتق معتق المعتق
 ثم عصبته وهكذا على ترتيب ارثهم كما سبق وانما قدم الاخ وابنه وإن
 سفل على الجد هنا ، والعم وابنه وان سفل على أب الجد بخلافه في ولاية
 النسب كما مر جريا على القياس في أن البنوة أقوى من الأبوة ، وانما
 خولف في النسب بالنسبة إلى الإرث للاجماع ، ولو كان للمعتق أبنا عم

(١) فاذا وجد معها سبب آخر يقتضي الولاية لم تمنعه قاله في المعنى .

وَيُزَوِّجُ عَتِيقَةَ الْمَرْأَةِ مَنْ يُزَوِّجُ الْمُعْتَقَةَ مَا دَامَتْ
حَيَّةً وَلَا يُعْتَبَرُ إِذَنْ الْمُعْتَقَةُ بِكُسْرِ التَّاءِ الْمُثْنَاةِ مِنْ
فَوْقٍ فَإِذَا مَاتَتِ الْمُعْتَقَةُ زَوَّجَهَا مَنْ لَهُ الْوَلَاءُ

أحدهما أخ لأم قدم (ويزوج عتيقة المرأة من يزوج المعتقة^(١)) بكسر التاء
(مادامت حية) تبعا لولايته على معتقها فيزوجها أبوها ثم جدها وهكذا
على ترتيب أولياء النسب ولا يزوجها ابن المعتقة أو قضية كلامه^(٢) أنها لو
كانت كافرة والمعتقة مسلمة ووليها كافر لا يزوجها ، وأنها لو كانت مسلمة
والمعتقة كافرة ووليها كافر زوجها وليس كذلك فيهما (ولا يعتبر إذن المعتقة
بكسر التاء المثناة من فوق) إذ لا ولاية لها^(٣) بخلاف إذن العتيقة فإنه لا بد
منه كما علم من محله (فإذا ماتت المعتقة) بالكسر (زوجها من له الولاء)

٢٤٩/٧

(١) أي بعد فقد عصبية العتيقة من النسب كما في التحفة والنهاية وغيرها

(٢) عبارة التحفة قيل يوهم كلامه أنها لو كانت مسلمة والمعتقة ووليها

كافرين زوجها أو كافرة والمعتقة مسلمة ووليها كافر لا يزوجها وليس كذلك اهـ ٢٥٠/٧

ورد بان هذا معلوم من كلامه الآتي في اختلاف الدين انتهى

(٣) مثله في التحفة زاد ولا أجبار ثم قال وأمة المرأة كعتيقها لكن

يشترط إذن السيدة الكاملة نطقا ولو بكرا إذ لا تستحي فإن كانت عاقلة

صغيرة ثيبا أمتنع على أبيها تزويج أمتها اهـ ٢٥٠/٧

أقول في التحفة ٢٥٠/٧
وعتيقة النفس المشكك بزوجه
إذنه وطوبى لعل الأوجه خلافاً
للنفوي من يزوجها بغير إذن
ليكون وكيله أو ولياً أي
وكيلاً بتقدير الذكورة أو ولياً
بتقدير الأنوثة أي المضي

وَلَوْ مُبْعَضًا . وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ مُخْتَلَّ النَّظَرِ بِهَرَمٍ أَوْ خَبَلٍ .
وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ سَفِيهَاً .

ولو (كان (مبعضاً) أو مكاتباً لنقصه بالرق (ويشترط أن لا يكون مختل
النظر بهرم) بفتح الراء وهو كبر السن (أو خبل) باسكان الباء وفتحها
وهو فساد العقل سواء كان أصلياً أم عارضاً حتى لو افاق من جنونه وبقي
به آثار خبل يحمل مثلها ممن لا يعتريه جنون على حدة خلق فلا ولاية
له للعجز عن البحث عن الأكفاء وعدم العلم بمواضع الحظ وكذلك من به
استقام وآلام تشغله عن النظر ومعرفة المصلحة فلا ولاية له كما سبق (١)
(ويشترط أن لا يكون سفيهاً) (٢) فلا ولاية لمحجور عليه بسفه لأنه لنقصه
لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره ، فان لم يحجر عليه فقضية كلامه أنه
كالمحجور وهو أحد وجهين رجحه ابن الرفعة كصاحب الذخائر وغيره
واختاره السبكي وبحث الرافعي بقاء ولايته وهو قضية كلام الروضة وغيرها
وقال الفقيه اسماعيل الحضرمي أنه الأصح وأعتمده الأصمعي وغيره (٣)

(١) قال في التحفة ولم ينتظر زوال مانعه لأنه لا حد له يعرفه الخبراء
بخلاف الإغماء اهـ ٧ / ٥٣٠

(٢) أي محجوراً عليه بسفه لبلوغه غير رشيد مطلقاً أو بتبذيره بعد رشده
وحجر عليه اهـ تحفة ٧ / ٥٤٠

(٣) واعتمده أيضاً ابن حجر في التحفة وعبارته : أما إذا لم يحجر
عليه فيلي كما بحثه الرافعي وهو ظاهر نص الأم وإن صحح جمع خلافه اهـ ٧ / ٥٤٠

— ٨٣ —

١. خرج محجور عليه بسفه ، المحجور عليه بفلس أمرض فإنه يابى لكمال نظره (المعنى ١١٥: ٤)

والمحجور عليه لحقه الغير لانقص فيه :

قول ج٢ : وأما محجور عليه بفلس فيلي لأنه كامل وإنها المحجور عليه لحقه الغير

أَنْ لَا يَكُونَ فَاسِقًا

أد غير الإمام الأعظم
بحسب سائر ما
٥٥٧/٧

شروط المأخوذ من خلاف المتن

٥٠ ↑

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا فَلَا وَلايَةَ لِفَاسِقٍ ،
فَلَوْ اخْتَلَّ بَعْضُ هَذِهِ الشُّرُوطِ فِي الْأَقْرَبِ زَوْجِ الْأَبْعَدِ

التحفة ٥٥٧/٧

لوثاب الفاسق توبة
صححة زوج حالاً لأن الشرط
عدم الفسق لا العدالة وبينهما
أسطة ولذا زوج المستور الظاهر
العدالة قال جمع اتفاقاً وأعرض
السبي إذا بلغ والكافر إذا أسلم
لم يصدر منها نفقة وإن
محصل لها ملكة فسلها
لأن على ملازمة التقوى ٥١

(ويشترط أن يكون عدلاً فلا ولاية لفاسق) ^١ لخبر ابن عباس لا نكاح
المرشد وشاهدي عدل كرواه الشافعي موقوفاً والبيهقي مرفوعاً وضعف
ولأن الفسق نقص يقدر في الشهادة فيمنع الولاية كالرق هذا هو المشهور في
المذهب ^٢ قال في الروضة وأصلها والذي أفتى به أكثر المتأخرين لاسيما الخراسانيين
أنه يلي انتهى وصححه الشيخ عز الدين قال لأن الوازع الطبيعي أقوى من
الوازع الشرعي هذا هو الذي عليه العمل والفتوى في هذا الزمان لعموم
الفسق وغلبته نعم اختار النووي كابن الصلاح ما أفتى به الغزالي أنه إن
كان بحيث لو سلبناه الولاية انتقلت إلى حاكم يرتكب ما نفسقه به ^٣ ولي
والا فلا ^(١) (فلو اختل بعض هذه الشروط ^٣ في الأقرب زوج الأبعد) لخروج

٣ التحفة ٥٥٤/٧
سائر المتأخرين عادت
الولاية ٥١

(١) مثله في التحفة ^٤ وزاد لأن الفسق عم واستحسنه في الروضة وقال
ينبغي العمل به وبه أفتى ابن الصلاح وقواه السبكي وقال الأذري لي منذ سنين
أفتى بصحة تزويج القريب الفاسق واختاره جمع آخرون إذا عم الفسق
وأطالوا في الانتصار له حتى قال الغزالي من أبطله حكم على أهل العصر
كلهم إلا من شذ بأنهم أولاد حرام ٥١

٤ سيد الحميد : عار قوله
المتن والمعتد ما
إطلاق
اقتضاء المتن [ولا ولاية
لفاسق على المذهب]
نهاية رمف منتهج
وزيادي

وهو عجيب لأن غايته أنهم من وطى شبهة فصوص العبارة حكم
عليهم بأنهم ليسوا أولاد حل ويؤيد ما قاله أولاً أنه حكى قول للشافعي —

الأقرب عن الولاية . (تنمة) علم من الحصر المذكور أهلية المحجور عليه
بالفلس للولاية^١ وكذلك الأعمى كما سيأتي^٢ والآخرس الذي له إشارة مفهومة
أو كتابة وذوي الحرفة الدنيئة وذوي الاغماء وإن طال فتنظرُ إفاقته كالنايم
كذا في المنهاج^(١) وأصله تبعاً للبعوي وقال الامام فينبغي أن تعتبر مدته

— انه ينعقد بشهادة فاسقين لأن الفسق إذا عم في ناحية وامتنع النكاح
انقطع النسل المقصود بقاؤه فكذا هذا ، وكما جاز اكل الميتة للمضطر لبقائه
فكذا هذا لبقاء النسل اهـ . ٧ / ٢٥٥

(١) عبارة المنهاج والاغماء ان كان لا يدوم غالباً انتظر افاقته أي قطعاً
وان كان يدوم اياماً انتظر اي على الأصح وقيل تنتقل الولاية للأبعد اهـ .
قال في التحفة وقضية صنيعة انتظاره وإن دام شهراً واستبعده جمع
وادعوا ان المعتمد ما أفاده كلام الامام انه متى كان دون يومين انتظر
والا زوج الحاكم كالغائب بل أولى لصحة عبارة الغائب اهـ .

وقوله الاغماء قال الامام ومن جملة ذلك الصرع اهـ م راه ع ش اهـ
عبد الحميد وقال أيضاً على قول التحفة نعم ان دعت حاجتها الى
النكاح زوجها السلطان على ما قاله المتولي وغيره لكن ظاهر كلام الشيوخين
خلافه اهـ .

قال قوله زوجها السلطان عبارة النهاية والمغني فظاهر كلامهما عدم
تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافاً للمتولي اهـ .

وقال أيضاً قوله وقضية صنيعة الخ افاد الشارح ان الغاية ثلاثة وان —

وهو الإغماء المستعمل في
أيام تشغل الولاية للأبعد
مخرج اضطر ولو شهراً على الأصح

بالسفر فإن كانت مدة يعتبر فيها إذن الولي الغائب وقطع المسافة ذهاباً وإياباً
انتظرت إفاقة وإلا فيزوج الحاكم في الحال ويرجع في معرفته إلى أهل
الخبرة انتهى ولم يرجح في الروضة وأصلها شيئاً والمعتمد ما ذكره الإمام كما
قاله البلقيني وغيره وينبغي أن ينزل إطلاق المنهاج وغيره عليه ويؤيده تصريحهم
في النفقات بأن الزوج الحاضر إذا كان ماله غائباً على مسافة القصر كان
للزوجة الفسخ ولا يلزمها الصبر وإذا لم تكلف الزوجة الصبر لوصول النفقة
من مسافة القصر مع تورطها في ربة النكاح وضيق باب الفسخ فكيف
يعقل تكليف المرأة الصبر عن التزوج لأجل إفاقة وليها وإن طال لا إلى
غاية مع إمكان قيام نايب الشرع بذلك ، والظاهر أن المانع كالبعوي لا يريد
ذلك وإنما يريد أن الولاية لا تنتقل إلى الأبعد وأن طال فتنبه لذلك

— أوهم كلامه الزيادة إذ هي أقل الكثير وأكثر القليل وقد انطى الشرع
بها أحكاماً كثيرة ولم يغتفر ما زاد عليها . نهاية ومقتضى قوله أن الغاية ثلاثة
أنه إذا جاوزها انتقلت الولاية للأبعد فالتأمل ثم رأت الفاضل المحشي
صرح بنقل ذلك عنه عبارته قول المصنف أياماً أي ما لم تزد على ثلاثة
وإلا لم تنتظر وانتقلت الولاية للأبعد مراه .

سيد عمر عبارة ع ش قوله أفاد الشارح الخ معتمد وقوله أن الغاية
ثلاثة أي فتنقل بعد الثلاثة للأبعد وقوله ولم يغتفر ما زاد عليها هذا
ظاهر في أن المدة أن لم تزد على ثلاثة انتظرت فالثلاثة ملحقة بما دونها
وفي كلام حجب أنه متى زاد على يومين لم ينتظر وفي سم على المنهج وتنتقل —

المختصر . ثبوت الولاية للأخ

لَكِنْ لَوْ كَانَ لِمُعْتَقِ ابْنٍ صَغِيرٍ وَأَخٍ كَبِيرٍ زَوْجَ الْحَاكِمِ
دُونَ الْأَخِ وَيَجُوزُ لِلْفَاسِقِ أَنْ يُزَوِّجَ أُمَّتَهُ بِالْمُلْكِ

أومات المعتق من
ابن صغير وأب اله

(لكن) انتقال الولاية لا بعد فيما ذكر تختص بالنسب لا الولاء عند
المصنف حتى (لو كان المعتق ابن صغير وأخ كبير) مثلاً (زوج الحاكم دون
الأخ) لأن الصغير ليس أهلاً للولاية كما مر والأخ لا ولاية له مع وجود الابن
فانتقلت الولاية إلى الحاكم وهذا تبع فيه المصنف القفال والقاضي وحكاه في
الكفاية عن النص ، والمعتمد وهو ما نقله القمولي عن العراقيين وصوبه
البلقيني وغيره واعتمده الزركشي وزكرياء في كتبه وجُدِّي رَحْمَهُ اللهُ فِي فَتَاوِيهِ
ثبوت الولاية للأخ^(١) ، فالتعليل بان الأخ لا ولاية له مع الابن مردود
إذ المذهب ثبوت الولاء للعصبة في حياة المعتق قال البلقيني والنص الذي
حكاه في الكفاية لا يعرف (ويجوز للفاسق أن يزوجه أُمته بالملك) لا بالولاية
لأنه يملك التمتع بها في الجملة والتصرف فيما يملك استيفاءه يكون
بحكم الملك كاستيفاء سائر المنافع وبهذا يعلم أن للمسلم تزويج أُمته الكتابية

— من أول المدة حيث أخبر أهل الخبرة أنه يزيد على الثلاثة أ هـ .

وقوله أهل الخبرة الأقرب ولو واحداً أ هـ انتهى . ٥٥٤/٧

(١) اعتمده أيضاً ابن حجر في التحفة وفتح الجواد والرملي في النهاية
٥٥٤/٧

والخطيب في المغني وشيخ الاسلام زكريا في شرح المنهج وغيرهم قالوا لأن
الأقرب حيثئذ كالأدم أ هـ

وَيَلِي السُّلْطَانُ الْفَاسِقَ تَزْيِجَ بَنَاتِهِ وَبَنَاتِ غَيْرِهِ
بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ ، وَيَتَحَقَّقُ الْفِسْقُ بِارْتِكَابِ كَبِيرَةٍ

وفي غيرها وجهان أصحهما عند الشيخ أبي علي وغيره أنه يزوجهما ، وأما
الكافر فليس له أن يزوج أمتة المسلمة إذ لا يملك التمتع بها بل ولا سائر
التصرفات فيها سوى إزالة الملك عنها وكتابتها بخلاف المسلم في الكافرة لأن
حق المسلم في الولاية أكد ولهذا تثبت له الولاية على الكافرات بالجهات
العامة ، (ويلي السلطان الفاسق تزويج بناته وبنات غيره بالولاية العامة)
لأنه لا ينعزل بالفسق تفخيماً لشأنه فعليه أن يزوج بناته إذا لم يكن لهن
ولي غير السلطان كبنات غيره وهذا إن قلنا بالفسق يمنع الولاية وقد مر ما
فيه (ويتحقق الفسق بارتكاب كبيرة) أي غير الكبائر الاعتقادية التي هي
البدع إذ الراجح قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم بها واختلاف في حد الكبيرة
فقليل هي المعصية الموجبة للحد وقال الإمام هي كل جريمة تؤذن بقلّة اكتراث
مرتكبها بالدين^(١) وقال جماعة هي ما لحق صاحبها وعيد شديد بنص الكتاب

الله تعالى

(١) عبارة التحفة وهي وما في معناها كل جريمة تؤذن بقلّة اكتراث

مرتكبها بالدين ورقّة الديانة قال وهذا لشموله أيضاً لصغائر الخساسة وللإصرار
على صغيرة الآتي اشمل من حدها بما يوجب الحد لأن أكثرها لا حد فيها
أو بما فيه وعيد شديد بنص الكتاب أو السنة لأن كثيراً مما عدوه كبار
ليس فيه ذلك كالظهار وأكل لحم الخنزير وكثيراً مما عدوه صغائر

كَاٰلَآءِ نَا . وَشَرِبَ الْخَمْرَ

أو السنة قال الشيخان وهذا أكثر ما يوجد للأصحاب ووافق لما ذكره
عند تفصيل الكبائر انتهى وذلك (كالزنا) لخبر الشيخين عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أي ذنب أكبر
عند الله قال أن تدعو الله ندا وهو خلقك قال ثم أي قال أن تقتل ولدك
مخافة أن يطعم معك قال ثم أي قال أن تزني حليمة جارك فانزل الله عز
وجل تصديقه والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم
الله إلا بالحق ولا يزنون الآية ومثله اللواط قال البغوي واتيان البهائم (وشرب
الخمر) وإن قل ولم يسكر بل وكل مسكر قال صلى الله عليه وآله وسلم كل
مسكر حرام وإن على الله عهداً لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال
قالوا يارسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار أو عصارة أهل النار

— فيه ذلك كالغنية كما بينت ذلك كله مع تعدادها على وجه مبسوط بحيث زادت على الاربعماية ومع أدلة كل وما قيل فيه في كتابي الزواجر عن اقتراف الكبائر اه

ملخصاً وقال عبد الحميد عبارة المعني هذا ضبطها بالحد وأما بالعد فاشياء كثيرة قال ابن عباس هي إلى السبعين أقرب وقال سعيد بن جبير انها إلى السبعماية أقرب أي باعتبار أصناف أنواعها وما عدا ذلك من المعاصي فمن الصغائر اهـ

وَالْغَضَبِ وَتَرَكَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ عَمْدًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ

رواه مسلم أما شرب مالا يسكر لقلته من غير الخمر كالنبيذ فتد به شهادة من يعتقد تحريمه كالشافعي على المذهب في أصل الروضة دون من يعتقد حله كالحنفي (والغضب) أي غضب المال^(١) لخبر الصحيحين من اقتطع شبرا من أرض ظالماً طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين بخلافه غضبه ما ليس بمال ككلب صيد أو نحوه فصغيرة (وترك الصلاة المكتوبة) أي أحد الخمس (عمدا) أو تأخيرها عن وقتها من غير عذر لخبر مسلم بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة وخبر الترمذي من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبار والمراد تركها لا على سبيل الجحود، فأما جاحد وجوبها فلا شك في كفره والعياذ بالله (وما أشبه ذلك) أي كالقتل عمداً بغير حق أو شبه عمد والسرقة والقتل وشهادة الزور والفرار من الزحف وأكل الربا ومال اليتيم وعقوق الوالدين والكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمداً وكتمان الشهادة بلا عذر والسحر والوطء في الحيض عمداً والنميمة والفطر في رمضان عدواناً واليمين الفاجرة وقطع الرحم والخيانة في كيل أو وزن وضرب مسلم بغير حق وسب الصحابة والديانة والقيادة والسعاية عند السلطان وهي أن يذهب إليه ليتكلم عنده في غيره فيما يؤذيه به ومنع الزكوات وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(١) قيده جماعة بما يبلغ ربع مثقال كما يقطع به في السرقة اه مغني

وَيَتَحَقَّقُ الْفِسْقُ أَيْضًا بِالْإِصْرَارِ عَلَى الصَّغَائِرِ كَالْغَيْبَةِ مَعَ الْقَبْلِ

مع القدرة ونسيان القرآن وإحراق الحيوان وامتناع المرأة من زوجها بلا سبب واليأس من رحمة الله والأمن من مكر الله والظهار وأكل لحم الخنزير والميتة بلا عذر والوقوع في أهل العلم وحملة القرآن وهذا مستثنى من قولهم الغيبة صغيرة (ويتحقق الفسق أيضاً بالإصرار على الصغائر) ولو على نوع منها لأنه كبيرة وهذا إذا لم تغلب طاعته معاصيه فإن غلبت طاعته معاصيه فعُدل قال البلقيني والمرجح في الغلبة إلى العرف ^(١) فإنه لا يمكن أن يراد مدة العمر فالمستقبل لا يدخل في ذلك وكذلك ما ذهب بالتوبة وغيرها انتهى وهي (كالغيبة) بكسر الغين أي غيبة المسر بفسقه واستماعها بلا عذر وهي

(١) قال في التحفة ويظهر ضبط الغلبة بالنسبة لتعداد صور هذه وصور هذه من غير نظر إلى تعدد ثواب الحسنة لأن ذلك أمراً ضرورياً لا يتعلق له بما نحن فيه ثم رأيت بعضهم ضبط ذلك بالعرف ونص المختصر ضبطه بالظاهر من حال الشخص وهما صريحان فيما ذكرته اهـ

قال عبد الحميد قوله بالنسبة لتعداد صور هذه الخ أي بان يقابل مجموع طاعاته في عمره بمجموع معاصيه فيه كما في ع ش اهـ بجبري اهـ
تم قال قوله وهما صريحان الخ فيه نظر لأن قضية الأول عدم اعتبار التعداد بل يكفي عد العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وإن لم يلاحظ التعداد حقيقة اهـ سم اهـ

- ٩١ -

الْفِسْقَةُ؟

ارتكاب
كبيرة
فاسقة

ارتكاب صغيرة

الإصرار على الصغائر

طاعته
معاصيه

طاعته
معاصيه
طاعته

عدل

ذكره بما فيه مما يكره^(١) ولو في ماله أو ولده أو زوجته أو نحوها سواء كان بلفظ أم كتابة أم إشارة بل وبالنية بعقد الظن وتحقيقه لا الخاطر وحديث النفس من غير عقد بخلاف المعلن فلا تحرم غيبته بما أعلن به^(٢) وبخلاف غير الفاسق فينبغي كما قال زكرياء أن تكون غيبته كبيرة وجرى عليها الشيخان في الوقوع في أهل العلم وحملته القرآن كما مر قال وعلى ذلك

(١) أي عرفاً أو شرعاً لا بنحو صلاح وإن كرهه فيما يظهر اه تحفة

(٢) وهذا أحد أنواع الغيبة الجائزة ذلك لخلعه جلباب الحياء فلم تبق له حرمة لكن لا يذكر بغير متجاهر به وينبغي أن تكون مجاهرته بصغيرة كذلك فيذكرها فقط ومن أنواع الغيبة الجائزة أيضاً ما سيذكره الشارح من التحذير أي تحذير من استشير في خاطب أو نحو عالم لمن يريد الاجتماع به أو معاملته هل يصلح أولاً فيذكر المستشار مساويه بصدق ليحذر بذلك للنصيحة الواجبة وكذلك الاستفتاء بأن يذكر حاله وحال خصمه مع تعيينه المفني وإن اغنى اجماله لأنه قد يكون في التعيين فائدة ومثله ما لو اشتهر بوصف يكرهه فيذكر للتعريف كاعمش وإن أمكن تعريفه بغيره لا للتنقيص قال ابن حجر ويظهر في حالة الإطلاق أنه لا حرمة ، وكذلك التظلم لذي قدرة على انصافه والاستعانة به على تغيير منكر أو دفع معصية إفاده في التحفة وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

من يعرف فلا يعرف
مثل الشمس

المدح ليس بغيبة في ستة^(١) متظلم ومعرف^(٢) ومحذر^(٣)
ولم يظهر فسقاً ومستفت^(٤) ومن^(٥) طلب الإعانة في إزالة منكر^(٦)

وَالْكَذِبِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَالْعُضْلُ مِنَ الصَّغَائِرِ

يحمل ماورد فيها من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقل عن القرطبي وغيره من الإجماع على أنها كبيرة بخلاف ما إذا كان لعذر كتعذير وشكوى عند قاض ومفت وتعريف كأعمش وأعرج ونحو ذلك فإنه جائز (والكذب) الذي لا حد فيه ولا ضرر نعم الكذب في الشعر بمدح أو اطراء مما يمكن حمله على المبالغة جائز لأن غرض الشاعر إظهار الصنعة لا التحقيق وخرج بنفي الحد والضرر ما لو وجدا أو أحدهما مع الكذب فإنه يصير كبيرة لكنه مع الضرر ليس كبيرة مطلقاً بل قد يكون كبيرة كالكذب على الانبياء وقد لا يكون (وما أشبه ذلك) أي كالنظر المحرم والاشراف على بيوت الناس وهجر المسلم فوق الثلاث بلا عذر وكثرة الخصومات وإن كان محققاً إلا إن راعى حق الشرع فيها والضحك في الصلوات والنياحة وشق الجيب للمصيبة والتبختر في المشي والجلوس بين الفساق إيناساً لهم واستعمال الفجاسة في البدن أو الثوب من غير حاجة ونحو ذلك من المحرمات (والعضل) أي امتناع الولي من تزويج موليته بشرطه الآتي (من الصغائر) أي لا من الكبائر^(١) (فلا يفسق به إلا إذا عضل مرات^(٢)).

(١) قال في التحفة وافتاء المصنف بأنه أي العضل كبيرة بإجماع المسلمين مراده أنه عند عدم تلك الغلبة أي غلبة طاعاته معاصيه لتصريحه هو وغيره بأنه صغيرة اهـ

(٢) أي ثلاث مرات كما قاله الشيخان وهل المراد بالمرات الثلاث —

فَلَا يَفْسُقُ بِهِ إِلَّا إِذَا غَضَلَ مَرَّاتٍ وَحِينَئِذٍ تَكُونُ
الْوِلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ وَيَلِي الْكَافِرُ تَزْوِيجَ الْكَافِرَةِ

وحينئذ تكون الولاية للأبعد (بناء على أن الفسق يمنع الولاية ثم محل ما ذكره إذا لم تغلب طاعاته معاصيه كما مر) ويلى الكافر تزويج الكافرة ^(١) سواء كان الزوج مسلماً أو كافراً لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض .

وفارق منع لشهادته بأن الشهادة محض ولاية على الغير فلا يؤهل لها الكافر والولي في التزويج يراعي حظ موليته كما يراعي حظ نفسه أيضاً في تحصينها ودفع العار عن النسب وهذا بخلاف المسلم فلا يزوجه إلا إذا كانت أمته أو كان قاضياً فيزوج نساء أهل الذمة ^(٢) وبخلاف المسلمة فلا يزوجه الكافر كما سبق ويستثنى من إطلاقه ما إذا كان الزوج مسلماً وليس لها ولي إلا قاضيهما فإنه لا يلى التزويج بخلاف ما إذا كان الزوج كافراً لأن نكاح

— الانكحة أو بالنسبة إلى عرض الحاكم ولو في نكاح واحد قال في المهمات فيه نظروالوجه الثاني ا هـ مغني ا هـ عبد الحميد ٥١/٧

(١) وان اختلف دينهما سواء كان الزوج مسلماً أو ذمياً وهي مجبرة أو غير مجبرة ا هـ تحفة ٥٧/٧

(٢) عبارة النهاية نعم لولي السيد تزويج امته الكافرة كالسيد الآتي بيانه وللقاضي تزويج الكافرة عند تعذر الولي الخاص ا هـ بمحمد الحميد ٥٧/٧

إِذَا لَمْ يَرْتَكِبْ مَحْظُورًا فِي دِينِهِ . وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ
أَوَّلِي مَخْتَارًا فَلَا يَصِحُّ تَزْيِجُ الْمُكْرَهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ،

الكافر صحيح وأن صدر من قاضيهم وهذا كله في غير المرتد أما هو فلا ولاية له مطلقاً^(١) ثم إنما يلي الكافر الكافرة (إذا لم يرتكب محظوراً) أي محرماً يفسق به^(٢) (في دينه) أي إما يرتكب ذلك فيأتي فيه ما يأتي في الفاسق المسلم (ويشترط أن يكون الولي مختاراً فلا يصح تزويج المكره) بفتح الراء (بغير حق) لخبر إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه والبيهقي بإسناد حسن وكلا كراه

(١) قال عبد الحميد في حاشية التحفة نقلاً عن المغني والنهاية أما المرتد فلا يلي مطلقاً لا على مسلمة ولا مرتدة ولا غيرها لانقطاع المولاة بينه وبين غيره ولا يزوج أمته بملك كما لا يتزوج ا هـ

قال ع ش قوله فلا يلي مطلقاً أي حتى لو زوج أمته أو موليته في الردة ثم اسلم لم يتبين صحته بل هو محكوم ببطلانه لان النكاح لا يقبل الوقف ا هـ . ٥٧/٧

(٢) عبارة التحفة مع المنهاج ويلي الكافر الأصلي غير الفاسق في دينه وهذا أولى من تعبير كثيرين بعدل في دينه لما تقرر في المسلم فهو أولى الكافرة ا هـ . ٥٧/٧

قوله لما تقرر الخ أي من أن الشرط عدم الفسق لا العدالة ا هـ عبد الحميد .

(٨)

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْوَكَالَةِ بِإِخْبَارِ
الْوَكِيلِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ وَكَّلَ الزَّوْجُ .

على السكر وغيره بخلاف المكره بحق بأن عضل فامره الحاكم بالتزويج وقضيته أن له إكراهه عليه وهو مقتضى قياسهم له على امتناع المدين القادر من وفاء الدين الذي عليه بناء على ما نقله في زيادة الروضة عن القاضي أبي الطيب والاصحاب من أن الحاكم بالخيار إن شاء باع ماله بغير إذنه وإن شاء أكرهه على بيعه وعززه بالحبس وغيره

نعم نقل السبكي عن الماوردي التصريح بخلافه أعني بالنسبة إلى إكراهه وإنه ليس له إلا البيع ونقل عن جماعات الاقتصار على أن الحاكم يبيع من غير تعرض للإكراه ثم قال فتحصل وجهان المختار منهما هذا انتهى قلت بل المرجح ما في زيادة الروضة والظاهر أن امتناع الولي من غير عذر كذلك كما قدمناه لكن ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم يؤد التأخير بحسبه ونحوه إلى تفويت النكاح لاستعجال الخاطب أو غير ذلك وجرى الزركشي في قواعده على أنه لا يكره العاضل على التزويج بل يزوج الحاكم ولم يذكر الاصحاب إلا أنه ينوب عنه وقضية كلامهم أنه يزوج عند عضله وهو يقتضي أنه لا يكرهه عليه وبه صرح الزركشي في قواعده وتبعه المصنف في شرح مختصرها له أو القواعد (ويشترط أن يكون عالماً بالوكالة بإخبار الوكيل أو غيره إن وكل الزوج^(١)) حتى لو وقع الاخبار من الوكيل بنفس العقد كأن

الخلاف: شرط بكرة
الولي الخوف
أو تزوج الحاكم

(١) تقدم على شرح قول المتن ويشترط أن يضيف المتعاقدان النكاح —

التحفة ٧٠٦٧ : (وليقل و
الولي للزوج) (زوجتك بنت
فلان) بن فلان ويرفع نسب
أن يميز ثم يقول يقول موكل
أو وكالة عنه مثلا لمن جعل الز
أو المشاهدان أو أحدهما وكالة
لا بد من تصريح بذلك وكذا
يأتي لمن جعلها الولي أو الشهود
وغيرهم بعضهم بأنه يكفي فيالة
عبارة النهاية والأوجه الاكتفاء
في العلم في كونه وليا بقوله ولا
يأبى ما من من عدم الاكتفاء
بإخبار الرقيب الخ

٢: أي لجواز الإقدام

ولا يُشترطُ أن يكون بصيرا فيصح تزويج الأعمى ،

قال زوج مؤكلي فلانة بنتك كفى^١. وقضيته أنه لو ابتدأ الولي فقال زوجت ابنتي فلانا وسمى غايبا ولم يعلم أن له وكيلا حاضرا فقبل له وكيله الحاضر أنه لا ينعقد النكاح وهو ظاهر لأن وضع العقد لم يجر مع الوكيل وأنه لو جرت صورة العقد بينهما على أن القابل يقبل للغيب وعقدا كذلك هزلا ثم تبين وكالته عن الغيب حال العقد أنه لا ينعقد والقياس الانعقاد كمنظأره (ولا يشترط أن يكون بصيرا فيصح تزويج الأعمى) لأن مقاصد النكاح لا تتوقف على البصير لحصولها بالبحث والسمع^(١) وفارق ذلك منع شهادته

— أو الانكاح الى الزوج لو وكل الخ نقلا عن التحفة تنبيه حاصله ان الذي استوجهه ابن حجر أن شرط العلم بالوكالة إنما يشترط لحل التصرف فقط لا لصحة النكاح لقولهم العبرة في العقود حتى في النكاح بما في نفس الامر (١) عبارة التحفة مع المنهاج ولا يقدح العمى في الاصح لقدرته على البحث عن الاكفاء وتعذر شهادته إنما هو لتعذر تحمله والافهي مقبولة منه في مواضع تأتي نعم لا يجوز لقاض تفويض ولاية العقود اليه لانها نوع من ولاية القضاء ويظهر ان العقد الواحد كذلك ا هـ .

ومثله في النهاية ثم قال وعلم مما مر ان عقده أي الأعمى بمهر معين (كأن قال زوجتك بهذه الدراهم) لا يثبت (أي ذلك المعين بل يثبت مهر المثل ع ش) كشرائه بمعين أو يبيعه له ا هـ تحفة ونهاية . ٧٠٠/٧

أما غير المجبر كالآب في
الشيب فكسائر الأولياء

وَلِلْأَبِ وَالْجَدِّ التَّوَكُّيلُ فِي تَزْوِيجِ الْبَكْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا
وَلِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ التَّوَكُّيلُ بَعْدَ اسْتِئْذَانِهَا إِنْ
لَمْ تَنْهَ عَنِ التَّوَكُّيلِ فَلَوْ وَكَّلَ قَبْلَ أَنْ تَأْذَنَ لَمْ يَصِحَّ

ولا يشترط تغيير الزوج
لو كمل فيما ذكر ولا نفيسة من
لأذنه لزوجها (في الأظهر) لأن
نور شفقته تدعوه إلى أن لا
كل إلا من يثق بنظره واختياره
قال التحفة ٧/٦٦١
قوله عند الإطلاق (ولا يزوج)
محرم عليه ذلك وان صح العقد
الظاهر اه
لا يزوج أيضاً (غير كفء)
لأنه يزوجها ولم يصح بغير
الكفاءة لأن تصرفه بالتملك
هي منكرة وذلك

لتعذر التحمل عنه ولهذا لو تحمل قبل العمى قبلت (وللاب والجد) المجبرين^١
(التوكيل في تزويج البكر بغير إذنها)^٢ وإن كانت بالغة كما يزوجهها بغير
إذنها (ولغيرهما من) باقي (الأولياء التوكيل بعد استئذانها)^٣ في التزويج
وان لم تنص على التوكيل (إن لم تنه عن التوكيل) لأنه تصرف بالولاية
فيتمكن من التوكيل بغير إذنها كالوصي والقيم بخلاف ما إذا نهته لأنها إنما
تزوج بالاذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل نهت عنه (فلو وكل قبل ان
تأذن) له في تزويجها (لم يصح) لأنه حينئذ لا يملك التزويج بنفسه فلم
يملك التوكيل فيه^(١) فلو قالت (وكل في تزويجي) واقتصرت عليه فله بنفسه

(١) نعم لو علق الوكالة للغير باذن مؤكلته له في التزويج صح النكاح
عملاً بعموم الاذن فيما نقل عن العلامة الشيخ رضوان بن احمد بارضوان
بافضل ساكن عينات ما صورته فايده حسنة كتبت كتاباً في تزويج امرأة
ووليها غائب بسيون وقصدنا وصوله ولا امكنه الوصول وتعذر وكتب لنا
سيدي القاضي محمد بن سقاف بن طه وكتب انه اذن لك اذنًا معلقاً أن
متى أذنت له موليته فقد اذن لك تعقد لها وذكر أن الأصح نفوذ الفتيا
بذلك وعليه عمل القضاة خصوصاً عند المشقة من بعد المسافة اه .

ولان لم يعلم به حال التوكيل
فانه يصح كما هو ظاهر
اجاباً بما في نفس الامر
التحفة ٧/٦٦٢

وَيُنْدَبُ لَوَكِيلِ اسْتِئْذَانِهَا

وله التوكيل بخلاف ما إذا قالت وكل بتزويجي ولا تتولاه بنفسك فإنه لا يصح لأنها منعت الولي وجعلت التفويض للاجنبي فأشبهه الاذن للاجنبي ابتداء^(١)

« تنبيه » محل ما سبق في غير الحاكم أما هو إذا أمر رجلاً بتزويجها قبل أن تأذن له فزوجها نائبه بإذنها صح^(٢) بناء على المرجح^(٣) أن استنابة الحاكم في شغل معين كتحليف أو نحوه يجري مجرى الاستخلاف (تتمة) إذا أذنت لوليها مطلقاً^(٤) من غير تعيين زوج فله التوكيل مطلقاً ثم لا يزوجه هو أو وكيله إلا من كفو فإن عينت في إذنها له زوجاً وجب تعيينه للوكيل وإلا لم يصح النكاح ولو زوجها الذي عينته لأن التفويض المطلق مع أن المطلوب معين فاسد (ويندب للوكيل استئذانها) خروجاً من الخلاف (وشرط

١ : ويكفي سكوتها
التحفة ٧/٦١

(١) زاد في التحفة نعم أن دلت قرينة ظاهرة على أنها إنما قصدت إجلاله صح كما بحثه الأذري ١ هـ . ٧/٦٣

(٢) مثله في التحفة والنهاية وعبارة التحفة أما الحاكم فله تقديم انابة من يزوج موليته على إذنها له بناء على الأصح أن استنابته في شغل معين استخلاف لا توكيل ١ هـ . ٧/٦٤

(٣) قال في التحفة عقب قول المنهاج ويحتسب الوكيل وجوباً عند الإطلاق فلا يزوج من غير كفو ما صورته : ولو قالت لوليها زوجني من شئت جاز له أن يزوج من غير الكفو كما لو قال لو كيله زوجها من شئت فزوجها بغير كفو . برضاها ١ هـ . ٧/٦٣

(٤) قال في التحفة عقب قول المنهاج ويحتسب الوكيل وجوباً عند الإطلاق فلا يزوج من غير كفو ما صورته : ولو قالت لوليها زوجني من شئت جاز له أن يزوج من غير الكفو كما لو قال لو كيله زوجها من شئت فزوجها بغير كفو . برضاها ١ هـ . ٧/٦٣

١ : ويكفي سكوتها
التحفة ٧/٦١
٢ : ويكفي سكوتها
التحفة ٧/٦١
٣ : ويكفي سكوتها
التحفة ٧/٦١
٤ : ويكفي سكوتها
التحفة ٧/٦١

وَشَرَطُ الْوَكِيلِ أَنْ يَصِحَّ كَوْنُهُ وَلِيًّا فَلَا يَجُوزُ أَنْ
يُوكَّلَ عَبْدًا وَنَحْوُهُ وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ إِجَابَةُ مُلْتَمَسَةِ
التَّزْوِيجِ وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَاءُ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ كَأَخَوَةٍ
أَنْ يَزُوجَهَا أَنْ يَزُوجَهُمْ ثُمَّ أَوْرَعَهُمْ ثُمَّ أَسْنَمَهُمْ

أو يلزم المجهور وغيره أن
الولي المجهور أو غيره...
أن لم يتبين كونه...
لاب 7 فسألت كاتبة...
زوجه (لزمه الإجابة...
فلا يؤدي إلى التواكل...
بما غيرها طلب منها...
أن امتنع الكل زوج...
العصل أو التحفة 7/ص 7

عن الولي (أن يصح كونه ولياً) في النكاح لأنه قائم مقامه
(فلا يجوز أن يوكل عبداً) أي ولو بإذن سيده (ونحوه) أي كفاسق
لأنه لا يزوج بنته فبنت غيره أولى (ويلزم الولي إجابة ملتزمة التزويج) أي
من كفؤ إذا كانت بالغة عاقلة ولو بكرراً تحصينا لها وكذا المجنونة يجب
تزويجها إن ظهرت حاجتها إلى النكاح ولا فرق في لزوم الإجابة للولي بين
أن يتعين أم لا كما إذا كانوا أخوة فدعت أحدهم فإنه يلزمه الإجابة ويأثم
بالامتناع ^(١) دون الباقي (وإذا اجتمع أولياء ^٢ في درجة واحدة كاخوة)
وأعمام وقد أذنت لكل ^٣ منهم ^٤ ولو بقولها أذنت في فلان فمن شاء منكم فليزوجني
منه (استحب أن يزوجه) برضى الباقي (أفقهم) في باب النكاح لأنه
أعلم بشرايط العقد (ثم أورعهم) لأنه أشفق وأحرص على طلب الحظ
(ثم أسنمهم) لأنه أخبر بالأمور لكثرة تجربته وفي الخبر الصحيح / كبر
كبر / وقضية كلامه إنه لو زوج المفضول برضاها من كفؤ صح ولا اعتراض

أي من النسب كما في التحفة
ثم قال : وخرج أولياء النسب
المعتقون فينبط اجتماعهم
توكيلهم نعم عبدة المعتق
وأولياء النسب فيكفي أحدهم
أن تعدد المعتق اشتراط واحد
كعبدة كل إلى التحفة 7/ص 7

أما لو أذنت لأحدهم
لا يزوج غيره إلا وكالة عنه
التحفة 7/ص 7

(١) علل في التحفة لزوم الإجابة بقوله لئلا يؤدي إلى التواكل

كشاهدين معها غيرها طلب منها الاداء 7/ص 7

في هذا الترتيب سنة

٣١٣٠٠٠ : التزويج

بحسب اذن كلهم

ولا يجوز التواكل : أي للمبالاة في الأمر

بجاءة التحفة 7/ص 7
قد أذنت لكل أو قالت
ثبت لمن شاء منكم أو من مناصب الشيوخ أو لأحدهم في تزويج من فلان
أورضيت فلا تزواجاً أورضيت أن تزوج : فبينها لأحدهم ليس
عزلاً لباقيهم 7/ص 7

ثُمَّ يَقْرَعُ بَيْنَهُمْ إِنْ تَنَازَعُوا

للباقين وهو كذلك ولو قالت زوجوني اشترط اجتماعهم^(١) على العقد بأن يصدر عن رأيهم عملاً بإذنها (ثم يقرع بينهم) وجوباً فيما إذا كان لكل منهم الانفراد بالعقد (إن تنازعوا) فيمن زوج منهم إن كان الخاطب واحداً فمن خرجت قرعته زوجها قطعاً للنزاع كما يقرع بين أولياء القود وان تعدد الخاطب ورغب كل منهم في زوج اعتبر رضاها فيزوج من ترضاه فإن رضيت الجميع أمر القاضي بتزويجها من الأصلح^(٢) وإن تشاجروا فهو عضل فيزوج القاضي الأصلح منهم قاله الغوراني وغيره وحمل عليه خبر فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له وأطلق ابن كين^١ أن الذي يقرع بينهم هو السلطان وقال الصيدلاني يندب أن يقرع السلطان فإن أقرع غيره جاز ثم حيث قلنا يزوج من خرجت له القرعة فزوج غيره صح^(٣) لأن القرعة لقطع النزاع بينهم لالنفى

١ قال التحفة

<أفرغ> ولو من غير

الإمام وناعبه اله

(٦٨/٧)

(١) ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالوكالة عن باقيهم أو باجتماعهم على الإيجاب اه ع ش .
وقوله منهم ينبغي أو من غيرهم اه عبد الحميد (٦٨/٧)

(٢) قال عبد الحميد قضيته انه لو استقل واحد بتزويجها من احد الخاطبين من غير امر الحاكم لم يصح وان كان هو الأصلح ع ش اه .
(٦٨/٧)

(٣) أي مع الكراهة وذلك لجريان وجه بعدم صحة النكاح حينئذ وقيد

التحفة الكراهة بقوله ان كان القارع الامام أونائبه قال الشبراملسي ومفهومه —

قالت
زوجوني

(١) كلهم يزوج في صوت واحد

(٢) يطلون أحداهم

(٣) يطلون غيرهم

وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَوَلَّى طَرَفِي الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ
فِي نِكَاحٍ وَاحِدٍ إِلَّا الْجَدُّ فَإِنَّهُ يُوَجِبُ وَيَقْبَلُ
فِي تَزْوِيجِ بِنْتِ ابْنِهِ بِابْنِ ابْنِهِ الْآخَرِ

ولاية البعض ولو أذنت لواحد فلا يزوج غيره ^(١) (ولا يجوز لأحد أن يتولى طرفي الإيجاب والقبول في نكاح واحد إلا الجد) الجبر (فإنه يوجب ويقبل في تزويج بنت ابنه بابن ابنه الآخر ^(٢)) لقوة ولايته ويشترط أن يجمع بين الإيجاب والقبول ولا يقتصر على أحدهما كالبيع وأولى ، وأغرب ابن معن فشرط أن يقول وقبلت نكاحها له بالواو ^(٣) وصورة ما ذكره المصنف

— عدم الكراهة إذا كان القارع غيرهما وفيه نظر لأن سبب الكراهة جريان وجهه بعدم صحة النكاح وإطلاقهم يقتضي أنه جائز سواء أقرع الإمام أو غيره ~~أهـ~~ . نأبىه أو نخبه ^{٧/٢٩٧}

قال في النهاية ولو بادر قبل القرعة صح قطعا من غير كراهة اهـ .

(١) وعبرة النهاية وخرج بقوله وقد أذنت لكل منهم ما لو أذنت

لأحدهم فزوج الآخر فإنه لا يصح قطعا كما مر اهـ . ومثله في المغني .

(٢) قال في التحفة ولا يتولاهما غير الجد حتى وكيله بخلاف وكيله

أو وكيله وهو وحتى الحاكم في تزويج مجنونة بمجنون اهـ . ٧/٢٧٤

(٣) اعتمد ابن حجر في التحفة ما قاله ابن معن فقال فلا يجوز حذفها —

وَلَا يُزَوِّجُ ابْنُ الْعَمِّ نَفْسَهُ بَلْ يُزَوِّجُهُ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ فَإِنْ فَقَدَ
 فَالْقَاضِي وَلَوْ أَرَادَ الْقَاضِي نِكَاحَ مَنْ لَا وَلِيَّ
 لَهَا زَوْجَهُ مَنْ فَوْقَهُ مِنَ الْوَلَاةِ أَوْ خَلِيفَتُهُ .

مثل كون الزوجه ثيباً

أن يليهما الجد ولاية اجبار^٤ لكون ابن الابن صغيراً أو مجنوناً وكون بنت
 الابن بكرراً أو مجنونة وكون أبويهما ميّتين أو مسلوبي الولاية أو نحوه وافهم
 كلامه أن ذلك ليس للحاكم في تزويج مجنون مجنونة وبه صرح الروياني
 (ولا يزوج ابن العم) أو نحوه (نفسه) من موليته فلا يتولى الطرفين
 لفقد المعنى الذي في الجد (بل يزوجه من في درجته) كابن عم آخر وقوله
 (إن لم يكن هناك من هو أقرب منه) لا حاجة اليه (فإن فقد) من في
 درجته أو لم يكن أهلاً (فالقاضي) يزوجه منه لعموم ولايته دون الابد
 كما لو غاب الأقرب أو امتنع (ولو أراد القاضي^٢ نكاح من لا ولي لها زوجه
 من فوقه من الولاة) — كالسلطان أي ولا يتولى الطرفين كما سبق في ابن
 العم (أو خليفته) أو قاض آخر حيث كانت المرأة في محل ولايته والسلطان

— أي الواو كما قاله صاحب الاستقصاء وابن معن واقتضاه كلام غيرهما خلافاً
 لمن نازع فيه الخ ١ هـ^٣

واعتمد شيخ الاسلام والرملي والخطيب ما اعتمده الشارح من أن ذلك
 ليس بشرط افاده في حاشية عبد الحميد . ٧ / ٧٤٤

٣ : وكما لم يرد الترخية : إذ الجمل المتناسبة الغرض من متكلم واحد لا بد
 لها من عاطف جامع يدل على كمال اتصالها وإلا لكان الكلام معها مغلقاً غير متلئم ١٥ ٧ / ٧٤٤

وإذا كان الزوج ميتاً
 أو مجنوناً أو مسلوباً
 الولاية أو نحوه

١ : كالمحقق وكهنته ١٥
 التمهيد ٧ / ٧٤٤

٢ : عبارة المنهاج والتخفة
 فلو أراد القاضي نكاح من لا ولي
 لها غيره لنفسه أو لغيره
 (زوجاً محلاً) أي في محله سواء
 من فوقه من الولاة ومن هو
 مثله (أو خليفته) لأن حكمها
 نافذ عليه وكان أراد الإمام الأخت
 (وجهه خليفته) ١٥ ٧ / ٧٤٤

وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ
غَيْرِ كَفْوٍ إِلَّا بِرِضَاهَا وَرِضَى سَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ

كالقاضي فيزوجه بعض نوابه ، ولو أراد أحد هؤلاء تزويجها من ابنه الصغير
فكما لو أراد أن يتزوجها لنفسه (ولا يجوز لأحد من الأولياء أن يزوجه
من غير كفؤ إلا برضاها) به ولو كانت محجورة بالسفه (ورضى سائر
الأولياء) والا لم يصح النكاح لأن الكفاءة حقها وحق الأولياء فلا بد من
رضى الجميع بتركها فان رضوا بتركها ضح لأن الحق لهم ^(١) وأما لو زوجت
برضاها ورضاهم بغير كفؤ ثم أبانها فزوجها به أحدهم برضاها ورضاه دون
الباقيين ففي صحته طريقان ، ووجه الصحة رضاهم به أولا وبه جزم ابن المقري
في الروض ^(٢) والمعتمد وهو ما صححه في الكافي وجزم به في الأنوار

(١) في التحفة صحح التزويج مع الكراهة وقال ابن عبد السلام يكره

كراهة شديدة إلا لريبة ^{من فاسقة} أ هـ التحفة CVO/V

قوله إلا لريبة أي تنشأ من عدم تزويجها له كأن خيف زناه بها لو لم

ينكحها أو تسلط فاجر عليها ع ش ورشيدي أ هـ .

عبد الحميد وعبارة المغني ويكره التزويج من غير كفؤ برضاها كما قال

المتولي وان ^{نظر} ككفي فيه الأذري ومن فاسق برضاها كما قاله الشيخ عز الدين

ألا أن تكون تخاف من فاحشة أو ريبة أ هـ ^{عبد الطيب} CVO/V

(٢) واعتمده في النهاية والمغني وافق به الشهاب الرملي أ هـ عبد الحميد .

وإن سكنت البكر بعد
استئذانها فيه مبيها أو
صف كونه غير كفو اله
قوله وإن سكنت فاحشة أخرى
أو رشدي اله عبد الحميد
CVO/V

الطالع

في درجة واحدة أي
ريبة واحدة وثبوته
أخوة أي أشقاء أو
أب عندهم فقد هم امر

ليس غلاما في ريبته
كأن فاسقا في ريبته
يشتد في ريبته فاسقا
فاسقا في ريبته فاسقا

وكل من تزوجها
بغير كفؤ فاسق

فَإِنْ دَعَتْ الْمَرْأَةُ إِلَى غَيْرِ كَفْوٍ لَمْ يَلْزَمْ الْوَلِيُّ تَزْوِيجَهَا .
 وَلَوْ زَوَّجَهَا الْأَقْرَبُ مِنْ غَيْرِ كَفْوٍ بِرِضَاهَا فَلَيْسَ
 بِالْأَبْعَدِ اعْتِرَاضٌ وَلَوْ طَلَبَتْ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُمَا أَنْ
 يُزَوِّجَهَا السُّلْطَانُ بِغَيْرِ كَفْوٍ فَقَعَلَ لَمْ يَصِحَّ .

عدم الصحة ^(١) لأنه عقد جديد ولا يلزم من الرضى به أولاً الرضى به ثانياً
 في نكاح آخر وقد أفتيت به ثم رأيت الامام السهمودي أفتى به واعتمده
 (فان دعت المرأة الى غير كفؤ لم يلزم الولي تزويجها) لأن له حقاً في
 الكفاءة كما مر بخلاف ما إذا دعت الى عنين أو محبوب بالباء فانه يلزمه
 الاجابة ويأثم بالامتناع وكذا ان امتنع لنقصان المهر أو لكونه من غير نقد
 البلد لأنه محض حقها ولو عيئت كفؤاً والمخير غيره فله ذلك لأنه أكل
 نظراً لها بخلاف غير المخير فإنه يتعين من عينية ^٢ (ولو زوجها الأقرب من
 غير كفؤ برضاها) ورضى من في درجته ان كان أهلاً ^٤ (فليس للأبعد اعتراض)
 إذ لاحق له الآن في التزويج (ولو طلبت من لا ولي لها ان يزوجه السلطان
 أو نائبه (بغير كفؤ ففعل لم يصح) لأنه كالتائب عن الولي الخاص فلا
 يترك حظه ^(٢) ويستثنى العنين والمحبوب كما سبق نعم اختيار جماعة من الأصحاب

(١) اعتمده ابن حجر ايضاً كما في التحفة ٧/٧٠ - ٧٧

(٢) عبارة التحفة عقب قول المنهاج لم يصح في الأصح لما فيه من —

في الولي المختار والزوج
 الذي هو الزوج المسمى
 في النكاح

١ قال في التحفة ٧/٧٠
 أما المصوب أو العنين فيكون
 رضاها وحدها لأن الحق
 لأن الحق فيه لها فقط

٢ لتوقف نكاحها على موافقتها
 إلى التحفة ٧/٧٠
 ٣ غير القاضي لعدم غيره أو
 لفقد شرطه

٤ تزوج الأقرب (نحو)
 صغير أو مجنون فإن
 المعتبر حينئذ رضا الأبعد
 لأنه الولي والأقرب كالصوم
 التحفة

في قول القائل
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

لبقاء حقه وولايته
المتبعة

الوجه القائل بالصحة مطلقاً منهم الشيخ أبو محمد والامام الغزالي والعبادي
والشيخ أبو حامد ومال إليه السبكي ورجحه البلقيني وغيره وعليه العمل بخلاف
من لها ولي خاص لتعذر التزويج من جهة لغيبته أو إحرامه أو نحوه^٦ فلا
يصح تزويجها بغير كفؤ قطعاً (تتمة) لو كان أحد المتساوين غير أهل للولاية
فزوجها أهل منهم بغير كفؤ ففي الصحة اختلاف فتوى لجماعة من المتأخرين
وبالصحة افق الامام أحمد بن موسى بن عجيل نفع الله به وهو قضية كلام

— ترك الاحتياط ممن هو كالنائب عن الولي الخاص بل وعن المسلمين ولهم
حظ في الكفاءة وقال كثيرون أو الأكثرون يصح واطال جمع متأخرون
في ترجيحه وتزويج الأول وليس كما قالوا ثم قال وخص جمع ذلك بما
إذا لم يكن تزويجه لنحو غيبة الولي أو عضله أو إحرامه وإلا لم يصح
قطعاً لبقاء حقه وولايته وعلى الأول^١ لو طلبت ولم يجبه القاضي فهل لها
تحكيم عدل ويزوجها حينئذ منه للضرورة أو يمتنع عليه كالقاضي محل نظر
ولعل الأول أقرب^٢ أن لم يسكن في البلد حاكم يرى ذلك^٣ لئلا يؤدي ذلك
إلى فسادها ولأنه ليس كالنائب باعتباره^٤ السابقين ثم رأيت جمعاً متأخرين
بحشوا أنها لو لم تجد كفؤاً وخافت العنت لزم القاضي اجابتها قولاً واحداً
للضرورة كما ابيحت الأمة لخائف العنت اهـ . CVV/V

وهو متجه مدركاً والذي يتجه^٥ نقلاً ما ذكرته أنه إن كان في البلد حاكم
يرى تزويجها من غير الكفؤ تعين فان فقدت عدلاً تحكمه ويزوجها
تعين فان فقدت تعين ما يحتمه هؤلاء اهـ . CVV/V

١ (عدا الأول) أي الأصح
عبد الحميد

٢ (الأول أقرب) بحجة
النهاية والأوجه الأول
عبد الحميد

٣ أي تزويجها من غير
كفؤ اهـ عبد الحميد

٤ أي الحكم
ولها النيابة عن
الولي الخاص بل وعن
المسلمين اهـ ش

٥ أي فمن لا ولي لها غير القاضي اهـ
بيان للموصول

1861-1862

أبي الكفاءة
هبة فتوية
لا مرفية وإن

ان مرقه واز فیت

لَيَقْبَرُوهُ مِثْلَهَا فِي الزَّوْجِ خَمْسَ
وَالْعَبْرَةِ فِيهَا حَالَةُ الْعَقْدِ نَعَمَ تَزْكُ
الرَّفْعَةُ الْوَيْدَةُ قَبْلَهُ لَا يُوَثِّرُ
إِلَّا إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ كَذَا أُطْلَقَ
تَغْيِيرُهَا بِحَيْثُ زَالَ عَنْهُ اسْمُهَا
وَلَمْ يَنْسَبْ إِلَيْهَا الْبَيْتُ وَالْأُ
فَلَا يَدْرِي مَنْ مَضَى مِنْ يَتَوَقَّعُ
نَسَبُهَا عَنْهُ بِحَيْثُ صَارَ لَا يَحْصُرُ
وَإِنْ تَغْيِيرُ السَّنَةِ
كَذَا تَابَ

الشيخين وغيرهما من الأصحاب وهو المعتمد كما قاله السهمودي وغيره وفي
الخادم عن ابن أبي الدم انه نقل عن الماوردي والبغوي فيما إذا كان بالأقرب
مانع من صغر أو غيره فزوج الأبعد غير كفؤ برضاها ان الأقرب كالعدم
انتهى ولا شك أن ¹مسئلتنا أولى من هذه بالصحة لانتفاء الاقرب في
مسئلتنا (وخصال الكفاءة) بالمبد والهمز خمسة على ما يأتي تفصيله نظمها
بعضهم في قوله :

١٩ يَنْبِيَاكَ عَنْهَا ١٥١ بَيْت ٥٠١ شَعْر ١٥٩ مَفْرَد

شرط الكفاءة ستة قد حررت

فقد العيوب وفي اليسار تردد

نَسَبٌ وَدِينٌ وَصَنَعٌ وَوَيْدٌ وَحَرِيَّةٌ

(نسب) لأن الناس تفتخر بانسابها اتم فخار والاعتبار فيه بالآباء لا
 الامهات (فالعجمي ليس كفؤ عربية^(١)) لشرف العرب على غيرهم والعرب
 هم ولد قحطان بن هود وولد اسماعيل عليهما الصلاة والسلام وقيل العرب
 كلها القحطانية والعدنانية من ولد اسماعيل عليه الصلاة والسلام والمراد بالعجم
 ما عدا العربية ولا أثر لهجمة اللسان والدار (وغير القرشي) من سائر العرب
 (ليس كفؤ قرشية) لشرفهم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولخبر قدموا

(١) أي وإن كانت أمها أعجمية كما في التحفة قال لأن الله تعالى اصطفى العرب على غيرهم وميزهم عنهم بفضائل جمة كما صحت به الأحاديث وقد ذكرتها وغيرها في كتابي مبلغ الأرب في فضائل العرب اهـ ٧٩/٧

5. اردو زبان

10. 11. 1950

(ب) ستره : درختان و گیاهان

Washburn, D. S. 1902. *Journal of the Washington Academy of Sciences*, 1: 1-10.

10/20/2011

قريشاً ولا تتقدموها رواه الشافعي بلاغا وفي صحيح مسلم أن الله اصطفى
كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى بني هاشم من
قريش واصطفاني من بني هاشم وقريش هم ولد النضر بن كنانة (وغير
الهاشمي والمطلبي ليس كفؤاً لهما) للخبر السابق في بني هاشم ولخبر البخاري
نحن بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد وقضيته انهما متكافئان وهو كذلك
لكن أولاد بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكافئهم غيرهم من
بني هاشم وغيرهم^(١) لانتسابهم اليه صلى الله عليه وآله وسلم ، وانتساب أولاد
بناته اليه صلى الله عليه وآله وسلم من خصائصه دون غيرهم نعم الظاهر أن
ذلك في حق غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام أما عيسى عليه الصلاة
والسلام عند نزوله فينبغي القطع بكفائته للجميع ولا يخرج على الخلاف في

(١) مثله في التحفة والنهاية وغيرها وعبرة التحفة نعم أولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بني هاشم لأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن أولاد بناته ينسبون إليه في الكفاءة وغيرهما كما صرحوا به ، وبه يرد على من قال انهم اكفاء لهم كما اطلقه الأصحاب ويفرق بين هذا واستواء قریش كلهم بالنسبة للإمامة العظمى لان المدار ثم على طيب المعدن وهو عام فيهم وهنا على الشرف المقتضي للحقوق عار ما بنكاح الغير ولا شك ان بني هاشم والمطلب أشرف من بقية قریش بذلك الاعتبار اهـ . ٧ / ٧٧٩ - ٨٠٠

والله اعلم
قال في المختار وأحكم فاستحكم أي صار محكمًا وبه يعلم
أشهر على الألسنة من قولهم فساد استحكم بهم
التي خطأ وانظر تحت 4 29
ومن غير هذا الباب -!

٢ وسلامة من العيوب المثبتة للخيار

تقابل الخصال ولم أر من ذكره ثم قضية كلام المصنف أن باقي العرب
أكفاء وهو ما جرى عليه في الروضة وحكاها عن مقتضى كلام الأكثرين (١)
ثم نقل عن إبراهيم المروزي أن غير كثرة لا يكافئها انتهى واستدل له
السبكي بخبر مسلم السابق وقال الرافعي أن مقتضى اعتبار النسب في العجم
اعتباره في غير قریش من العرب انتهى واعتمده الاسنوي وغيره وقال زكريا
أنه الأوجه وعليه ففضل مضر على ربيعة وعدنان على قحطان اعتباراً بالقرب
منه صلى الله عليه وآله وسلم وفي العجم تفضل الفرس على النبط (٢) وبنو
اسرائيل على القبط أيضاً واعتبار ذلك في العجم رجحه النووي ويلزمه
طرده في العرب كما مر وهو الحق (وسلامة من العيوب المثبتة للخيار) وهي
البرص والجذام المستحكما^١ والجنون^٢ وإن تقطع^٣ والإغماء^٤ إلا ما كان منه حال
المرض بسببه واعتبار السلامة من هذه عام للمرأة والاولياء والخاص بالمرأة
الجب والعنة^٥ دون الاولياء فمن به شيء من ذلك ليس كفوًا وإن ساوته
المرأة في ذلك العيب أو كان ما بها أكثر وافحش لأن النفس تعاف صحبة من
به ذلك ، والإنسان يعاف من غيره مالا يعاف من نفسه وهل يؤثر البرص أو

(١) واعتمده في التحفة خلافاً للغني ١ هـ . ٧ / ٨٨

(٢) النبط بفتح تحتين قاموس وهم طائفة منزلهم شاطئ الفرات ١ هـ . غ ش
عبد الحميد نقلا عن الشبراملسي .

— ١٠٩ —

٩ من فوضته : حاشية الجمل : جزم المصنف تعالى بن روضة
باعتبار الاستحكام في الجذام والبرص حيث قال مستحكم وهو
بكسر الكاف اسم فاعل من استحكم الشيء أي صار محكمًا قاله الكهري
واسم فاعل بمعنى أفعل . وكأنها لما بلغا صلحا لا يقبل العلاج أو تضر
لزمها مكلفها فصح وتفقها لذلك بأنها مستحكما . مستان للخيار 4 213

١ بقول جبير بن
أما أو أوعلمها فلا خيار بها كما صرح به الجويني
وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة . بل يكفي حكم أهل
الخبرة بكونه جذاما أو برصا رملي أو عبد الحميد

٣ وهو مرض يزيل الشعر
من القلب مع بقاء قوة
الأعضاء وحركتها ومثله
الجمل بالتعريك (لسان)
فساد الأعضاء حتى لا يدري
والإغماء (سحق) قال المتولي
أي إن قال الألبان من زواله
يزول أصلا الرحمة مع عبد الحميد

٤ وإن قل ج غ خلافا
رم وغ يستثنى الحقيق
الذي يطرأ وبعض الأرماف
أي ما يحتمل عادة كيعلم في السنة
المرء المجهد مع التفوق

٥ وهو ياض شديد يبعث
الجلد رأي يخالف لون الجلد
ويذهب دمويته
٦ العضو المحصور يسود
ثم يقطع وينتثر عبد الحميد

٧ مقطوع ذكره جميعه
أو لم يبق منه قدر الحشفة
٨ أي به داء يبعث انتشار ذكره
وإن قدر على غيرها

(3) وَحُرِّيَّةٌ فَالرَّقِيقُ لَيْسَ كُفْوًا لِلْحُرَّةِ وَالْعَتِيقُ لَيْسَ كُفْوًا
لِلْحُرَّةِ الْأَصْلِيَّةِ (4) وَعِفَّةٌ فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفْوً عَفِيفَةً

نحوه في الآباء جزم في الانوار تبعاً لابن أبي هريرة بالتأثير (1) والهروي وغيره
بخلافه وهو الأقرب (2) بخلاف ما يأتي في نحو الحرفة لأن شرف الحرفة وضده
معدودة في حيز النسب بخلاف ما ذكر (وحرية فالريق) ولو مكاتبا ومبعضا
(ليس كفوا للحرّة) سواء كانت أصلية أم عتيقة ومثلها المبعضة لأنها تعير به
وتتضرر بانه لا ينفق عليها الانفقة المعسر (والعتيق ليس كفوا للحرّة الأصلية)
لما سبق من أنها تعير به وكذا لا يكفي من مس الرق أحد آباءه من لم
يمس الرق أحد آبائها ولا من مس الرق أباً أقرب إليه من مس الرق أباً أبعد إليها
فعلم بذلك أن الرق في الامهات لا أثر له كما في زيادة الروضة (وعفة فليس
فاسق كفو عفيفة) لقوله «أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون» بخلاف

1 كفة عن الفسيف فيه
وفي آباءه
النفقة
CV 9/5

(1) اعتمده الرمي والخطيب . 5 خلدوا لابن حجر

(2) واستوجه ابن حجر في التحفة ايضاً قال وزعم الاطباء الاعداء

في الولد لا يعول عليه ^{CV 9/7} قال أما العيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر

كعمى وقطع أطراف وتشوه صورة خلافاً لجمع متقدمين بل قال القاضي يؤثر

كلها كلما يكسر سورة التوقان والرويانى ليس الشيخ كفواً للشابة واختير وكل

ذلك ضعيف لكن تنبغي مراعاته بخلاف زعم قوم رعاية البلد فلا يكفي

جبلي بلديا فلا يراعى لأنه ليس بشيء كما في الروضة 1 هـ CV 9/7

4 قد يقال يكفي وتوجيه ذلك أن
الولد يحرر بآبائه من غير أن يضر الزوجاء المرنم

النعية : معناه ك : ونحوه من اداناب الفاسق بعينه
 الرأ ومضت له سنة كافا العنيفة كما قاله ج : خلافاً (م)
 أما الفاسق بالنزاع ونحوه مما يتلخظ به العرض فلا يكافئها
 مطلقاً وان تاب وحسن توبته ما كافئها

٢ ولهذا قول ابن حجر
 وفاسق كفؤ لفاسقة
 إلا أن زاد فسقه أو أخذ
 نوع فسقه كما أخذ
 لكن بآراء الزركشي قال
 كما أنهم لم يفضلوا بعد
 الاشتراك في دناءة الحرف
 أو النسب ورد بظهور
 الفرق ويجري ذلك في
 ومبتدعة ذلك في
 ٨١/٧

وَالْمُبْتَدِعُ لَيْسَ كُفُوًا سُنِّيَّةً . وَحِرْفَةٌ فَصَحَابُ حِزْبٍ
 حِرْفَةٌ دَنِيَّةٌ لَيْسَ كُفُوًا لِأَرْفَعَ مِنْهُ فَكَنَاسٌ وَحَجَّامٌ وَحَارِسٌ
 وَقِيمٌ حَمَامٌ وَرَاعٌ لَيْسَ كُفُوًا بِنْتٍ خِيَّاطٍ ، وَلَا خِيَّاطٌ كُفُوًا
 لِبِنْتٍ تَاجِرٍ وَلَا بَزَّازٍ وَلَا هُمَا أَكْفَاءُ بِنْتٍ عَالِمٍ وَقَاضٍ

٣ ولا يجوز عليه بسفه
 كفؤاً شديدة كما جزم به
 بعضهم التحفة ٨١/٧
 ٤ وهي ما يتحرف به لغة
 الرزق من الصنائع وغيره
 وقد يؤخذ منه أن من
 باشر صنعة دنيئة لا على
 جهة الحرفة بل لنفع المسك
 من غير مقابل لا يؤثر ذلك
 فيه وهو محتمل ويؤيده
 ما يأتي أن من باشر نحو
 ذلك اقتضاه بالسلف
 لا تخرم به مرواؤه
 التحفة ٨١/٧

غير الفاسق فإنه يكفي العنيفة مطلقاً سواء كان عدلاً أم مستوراً ولا اعتبار
 بزيادة اشتهاها بصلاح ، وقضيته تكافؤ الفاسق والفاسقة مطلقاً وأنه لا أثر
 لزيادة الفسق واختلاف نوعه وهو المعتمد كما قرره زكريا والسمهودي خلافاً
 للأسنوي وهل ينظر الى العفة وعدمها في الآباء فيه كلام يأتي قريباً وأما
 الإسلام فجزم الشيخان باعتباره في الآباء فمن اسلم بنفسه ليس كفؤاً لمن
 لها أب أو أكثر في الإسلام ومن له أبوان في الإسلام ليس كفؤاً لمن لها ثلاثة
 آباء فيه (والمبتدع ليس كفؤاً سُنِّيَّةً) لما مر في الفاسق (وحرفة فصاحب
 حرفة دنيئة) بالهمز (ليس كفؤاً لارفع منه فكَنَاسٌ وحجَّامٌ وحارسٌ وقيمٌ
 حَمَامٌ ورَاعٌ) وقام وقضاد وختان وبافر وزبال واسكاف وسماك ودباغ وجزار
 وجمال بالحاء المهملة وجمال بالميم وحائك ونحوهم (ليس كفؤاً بِنْتٍ خِيَّاطٍ)
 ونحوه وزراع ونجار ونحوهم نظراً للعرف (ولا خِيَّاطٍ) ونحوه (كفؤاً لِبِنْتٍ
 تَاجِرٍ وَلَا) بِنْتٍ (بَزَّازٍ) وبياع ونحوه (ولاهما) أي التاجر والبزار ونحوهما
 (أَكْفَاءُ بِنْتٍ عَالِمٍ وَقَاضٍ) (١) وزاهد مشهور ونحوه لما سبق قال في أصل

٥ هي ما دلت ملا بسنه
 على أخطاها المرواؤه و
 سقوط النفس ٨١/٧

(١) قال في التحفة وظاهر كلامهم أن المراد بينت العالم والقاضي من -

العالم والعرف وهو الفقيه
 والمحدث والمفسر لا غير
 أسنوي أو ما تروى
 في

وذكر ذلك الحرف في الروايتين أيضاً
 كقولهم كلام المصنف خلافاً
 الفقيه ٣/٢٣٤

ويعتبر من الأسماء التي كثر العيوب فيها أو غير عيب (عند النحاة) وهو نحو: راسية، والمفعول عليه
الضابط الذي هو خبره، ولذا كان دعوى النحاة في العيب لا يدرج تحتها مع العلة وهوذا وكذا
فما لا يغير من الأدب مع السامع، بل هو من عيوب أولئك البلاد العديدة كغيره من عيوب الأسماء الأخرى

الروضة وذكر في الحلية أنه يراعى العادة في الحرف والصناعات فن الزراعة
في بعض البلاد أولى من التجارة وفي بعضها بالعكس انتهى^(٢) وذكر في
البحر نحوه أيضاً وجزم به الماوردي أيضاً وغيره قال في الأنوار وإذا شك في
الشرف والدناءة أو في الشريف والاشرف أو الذي والادنى فالمرجع عادة
البلد انتهى، ثم الحرفة الدنية والفسق في الآباء مما يعير به الولد قال الشيخان
والحق أن يجعل النظر في حق الآباء ديناً وسيرة وحرفة من حيز النسب
فإن مفاخر الآباء ومثالبهم هي التي يدور عليها أمر النسب فمن كان أبوه
فاسقاً أو صاحب حرفة دنيئة لا يكافي من أبوها عدل أو صاحب حرفة
شريفة انتهى وعلى هذا من له أبوان ذوا فسق أو حرفة دنيئة لا يكافي
من لها أب أو جد كذلك وهكذا كما سبق مثل ذلك في الإسلام
والحرية نعم صرح جماعة منهم القاضي أبو الطيب والماوردي وغيرها بخلاف

٨٨٧

— في آباءها المنسوبة إليهم أحدهما وإن علا لأنها مع ذلك تفتخر به ثم قال
تنبيه الذي يظهر أن المراد بالعالم هنا من يسمى عالماً في العرف وهو الفقيه
والحدث والمفسر لا غير أخذاً مما مر في الوصية ١ هـ ٨٨٧

(٢) قال في التحفة بعد أن نقل نحو ذلك عن الروياني وظاهر الكلام
غيره أن الاعتبار في ذلك بالعرف العام والذي يتجه أن ما نصوا عليه
لا يعتبر فيه عرف كما مر وما لم ينصوا عليه يعتبر فيه عرف البلد ثم استغرب
أن المراد ببلد الزوجة لا بلد العقد ثم قال وذكر في الأنوار تفاضلاً بين

٨٨٨

كثير من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده ١ هـ ٨٨٨

- ١١٢ -

١: تمام العبارة: وحديث فقضيت أن طالب العلم وإن سعى فيه قبل أن يلبس بالمال يكافئ
بنته الماهل وفيه وقفة ظاهرة كمكافأة بنت عالم الأميل والعلوم العرسية وذا بعد أن من
نسب أبوها لعلم بنته وها لا يكافئها من ليس كذلك ويفرق بين مالها والوصية أن المال
ثم على التسمية دور ما لا يتعارف ولها العكس فالعرف هنا غير ثم تأمله ١ هـ ٨٨٩

لذا أعلم السيد محمد
أطال ويستأجر في سرد
يد الصغار في إظهار
المستدبر
هذا الباب زفيره

يحرص السيد محمد
نظر السيد محمد ٤٠٤٢٦
والكلام فيها لم ينصوا الخ
وقد
أرى لا عرف البلد
ولا عرف العام

وَلَا يُعْتَبَرُ الْيَسَارُ وَلَا تُقَابِلُ بَعْضُ الْخِصَالِ بَعْضُ
فَالْعَرَبِيُّ الْفَاسِقُ لَيْسَ كَقَوِّ عَجَمِيَّةٍ عَفِيفَةٍ .

الرُّكْنُ الرَّابِعُ الزَّوْجُ إِذَا كَانَ

أما قاله الشيخان وصححه الأذري وغيره والمعتمد الأول قال الامام والغزالي
وشرف النسب من ثلاث جهات جهة النبوة وجهة العلم وجهة الصلاح قال
ولا عبرة بالانتساب الى عطاء الدنيا والظلمة والمستولين على الرقاب وان تفاخر
الناس بذلك قال في الروضة وهذا الذي قاله لا يساعده كلام النقلة أي في
عطاء الدنيا كما صرح به الرافعي وايده الاسنوي في المهمات قال واقل مراتب
الامارة ونحوها أن تكون كالحرفة وذو الحرفة الدنيئة لا يكفي النفيسة اه قلت
وقد بين الأذري أن الامام والغزالي فرضا الكلام في العطاء من الظلمة واورد من
كلامهما ما يعرف به ذلك ثم قال فبان أن مرادهما بالعطاء العظيمة المذمومة
القبوكة هي واهلها لا الامارة السالمة من ذلك وكذلك قال ابن الرفعة ومثل
امراء السوء وزراء السوء ونحوهم وحينئذ فلا مخالفة بين ما ذكره الامام
والغزالي وما استدركه عليهما الرافعي (ولا يعتبر) في الكفاءة (اليسار)
بالمهر والنفقة ونحوهما فالمعسر كفؤ للمؤسر لأن المال غاد ورايح ولا يفتخر به
أولو المروءات والبضاير (ولا تقابل بعض الخصال ببعض) أي فلا تجبر تقيصة
بفضيلة (فالعربي الفاسق ليس كقو عجمية عفيفة) أي والحر العجمي لا يكفي
الامة العربية والعبد العفيف لا يكفي حرة فاسقة وهكذا لأن صفة النقص
موجودة فهي كافية في منع الكفاءة (الركن الرابع الزوج إذا كان) أي

١ إذا افضيلة لا تجبرها
ولا تمنع التغير بها ٧/٢٨٤

جَائِزَ التَّصَرُّفِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَعْقِدَ بِنَفْسِهِ وَبَيْنَ
أَنْ يُؤَكِّلَ مَنْ يَعْقِدُ لَهُ وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَكِّلَ
عَبْدًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَائِزَ التَّصَرُّفِ

رَشِيدًا

الزوج (جائز التصرف) في النكاح بان كان مكلفاً حراً غير محجور عليه بسفه ولو
متعدياً بسكره ومحجوراً عليه بفلس فله النكاح استقلالاً وحينئذ (فهو مخير بين
أن يعقد بنفسه وبين أن يوكل من يعقد له) لأن من ملك مباشرة شيء ملك
التوكيل فيه ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم وكل عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم
حبيبة رواه البيهقي . وخرج بما مر الصبي والمجنون والنائم والمغنى عليه والسكران
غير المتعدي بسكره ^(١) والعبد والمحجور عليه بسفه فكل من المذكورين ^(٢)
لا تصح مباشرته النكاح ولا توكيله فيه أما غير العبد والمحجور عليه بسفه
فلعدم الأهلية ، وأما هما فلعدم الشرط الذي هو الاذن بشرطه وفي أصل
الروضة هنا عن ابن كعب واقره ان اذن الولي للسفيه في النكاح لا يفيد جواز
التوكيل لأنه لم يرفع الحجر إلا عن مباشرته أي خلاف العبد (و) أما
التوكيل فشرطه صحة مباشرته التصرف لنفسه في الجملة وعليه (يجوز أن
يؤكل) الزوج في قبول النكاح (عبدًا) كما يقبله لنفسه (وان لم يكن جائز
التصرف) أي بأن لم يأذن له سيده لأنه لا ضرر على السيد فيه بخلافه

(١) أما المتعدي بسكره فيصح توكيله كتصرفاته كما علم مما مر .

(٢) أي من الصبا وما عطف عليه .
الصبي

فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا عَاقِلًا وَرَأَى الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ الْمَصْلَحَةَ فِي تَزْوِيجِهِ زَوْجَهُ أَوْ وَكَّلَ مَنْ يَقْبَلُ لَهُ النِّكَاحَ ، وَلَهُ تَزْوِيجُهُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ بِالْمَصْلَحَةِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُزَوِّجَهُ أُمَةٌ وَلَوْ مَعِيَّةً وَلَهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ مِمَّنْ لَا تَكْفِيهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ

في قبوله لنفسه لما فيه من التزام المهر والنفقة ، وكالعبد المحجور عليه بالسفه وان لم يأذن له وليه نعم اطلاق قوله وان لم يكن جازر التصرف شمل الصبي والمجنون ونحوهما وليس مراداً فلهذا فسرته بعدم اذن سيده (فإن كان) أي الزوج (صغيراً عاقلاً) غير ممسوح^١ (ورأى الأب والجد) دون غيرها من سائر الاولياء (المصلحة في تزويجه زوجه) وقبل العقد له جوازاً لا وجوباً لأن المرعي في نكاحه المصلحة وقد تكون له فيه مصلحة وغبطة تظهر للولي بخلاف الصغير المجنون لا يزوج لانتفاء حاجته في الحال وبعد البلوغ لا يدري كيف يكون الأمر بخلاف العاقل اذ الظاهر حاجته اليه بعد البلوغ (أو وكل) أي الأب أو الجد (من يقبل له النكاح) لما مر (وله تزويجه أكثر من واحدة) ولو أربعاً (بالمصلحة) كما مر (ولا يجوز أن يزوجه أمة) لأنه مع الصغير لا يخاف العنت بخلاف المجنون كما سيأتي (ولا معيبة) بعيب يثبت فيه الخيار في النكاح لأنه على خلاف الغبطة ومثلها العمياء والعجوز ومفقودة بعض الاطراف على الاصح (وله أن يزوجه ممن لا تكفيه) فيما عدا العيب لأن الرجل لا يعير باستفراشه من لا تكفيه^٢ بخلاف المرأة (ولا يجوز أن

تحفة ٧: ١٩٦
ممسوح ذكره كله
وأنشأه

١ أما الصغير الممسوح
نفى تزويجه بخلاف والده
المجنون قاله الجويني فها
ومعني قال ع ش قوله غير
ممسوح فلا حرج ولو مجبواً
أو خصياً الممسوح وبن العجوب
أو الخصي الممسوح وبن العجوب
٧/ ٢٨٥-٢٨٧

٢ مثله في التحفة وقال بعد
على أنه إذا بلغ ثبت له
الخيار كما مرطاه

يُزَوِّجُهُ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِ الْأَبِ
وَالْجَدِّ تَزْوِيجُهُ وَلَا يَجُوزُ تَزْوِيجُ الْمَجْنُونِ الْبَالِغِ إِلَّا
لِحَاجَةٍ وَيُزَوِّجُهُ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ السُّلْطَانُ

يزوجه بأكثر من مهر المثل (لأنه خلاف الحظ والغبطة فان فعل بطل
المسمى وصح بمهر المثل (ولا يجوز لغير الأب والجد) من سلطان وقاضٍ
ووصي وغيرهم (تزويجه) لانتفاء كمال الشفقة التي في الأب والجد
(ولا يجوز) لأب أو جد أو غيرهما (تزويج المجنون البالغ) والمغنى عليه
الذي لا تتوقع افاقته وكذا الخبل بالباء الموحدة وهو من في عقله خلل وفي
غير حاجة ولهذا قال (الحاجة) له الى النكاح غالباً لما فيه من لزوم المؤن من
بأن تظهر رغبته للنساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك أو بأن
يتوقع شفاؤه بالطوى بشهادة عدلين من الأطباء أو بأن يحتاج الى من
يخدمه ويتعهده ولا يوجد في محارمه من يقوم بذلك وكان التزويج أرفق
له من ثمن جارية^٤ فيجوز تزويجه حينئذ بل يجب لذلك ثم انما يزوج واحدة
فقط لاندفاع الحاجة بها وحيث كان معسراً أو خشي عليه العنت جاز
تزويجه أمة بشرطه (و) الذي (يزوجه) هو (الأب ثم الجد) أبو
الأب وان علا (ثم السلطان) أي أو نوابه دون سائر العصابات كولاية
المال وظاهر كلامه كغيره أن الوصي لا يلي تزويجه وهو كذلك خلافاً للبلقيني

إذا أطيقت جنونه
أما إذا تقطع جنونه
جنونهما فلا
زوجان حتى ينفوا ويأذنا
وتستمر افاقتهما الى تمام
العقد كذا اطلقوه وهو
يعيد لمن عهوت نورتها
وتفقت الحاجة للنكاح
فلا ينبغي استظهارها حينئذ
التحفة ٧/٧٧

٢ : وهو فلوب على عقله
سخر مرفق لم يتوقع افاقته
التحفة ٧/٧٨٥
٣ : التحفة ٧/٧٧٧ : ولا ينظر
الى أن الزوجة لا يلزمها
خدمته لاعتقاد النساء
لذلك ومسا محنتهن به غالباً
بل أكثرهن بعد تركه رجونه
وحقاً ٧/٧٧٧
٤ : التحفة ٧/٧٧٧ : وموثقاً

سبيلها أي لأحد كما في النسخة ٢٩١/٧
 ويلحقه الولد ٢٩١/٧
 أي هذا المهر ولو تزوجت المهر
 ولأن لم تعلم نفسها لأنها
 مقصورة بترك البحث مع
 كونها سلطانية على نفسها
 بخلافه لما رجع فترك المهر
 وعتمد ر ٢ وابن قاسم عدم
 البهوت ٢٩١/٧

فَإِنْ وَطِيءَ لَمْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ وَلَا يَتَزَوَّجُ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرِ الْمُثَلِّ
 فَإِنْ فَعَلَ صَحَّ وَلَغِيَ الزَّائِدُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ يُكْثِرُ الطَّلَاقَ

الرفعة (فان وطيء) أي في هذا النكاح (لم يلزمه شيء) أي لأحد^١
 لشبهة اختلاف العلماء ولا مهر^٢ ان كانت الموطوءة رشيدة مختارة لأنها سلطته
 على بضعها فهو كما لو اشترى شيئاً فاتلفه فانه لا ضمان عليه ولا يضر جهلها
 بحاله لتمكينها نفسها مع تقدم اذنها بخلاف غير الرشيدة كالحجورة عليه بسفه^٤
 أو عصبى أو مجنون^٥ فانه يلزمه لها مهر المثل إذ لا أثر لتمكينها^٦ والحق^٦ بها
 الأسنوي الجبرة لعدم اذنها مع وجوب التمكين عليها (ولا يتزوج بأكثر
 من مهر المثل) وان اذن وليه في ذلك (فان فعل صح) النكاح بمهر
 المثل من المسمى الذي عينه الولي (ولغى الزايد عليه) أي على مهر المثل
 لأنه تبرع من سفيهه ، ثم إن عين له الولي امرأة أو قبيلة لم يعدل الى
 غيرها فان عدل لم يصح نكاحه وإن أطلق وقدر المهر كألف فنكح^٥
 بالقيين ومهر مثلها أكثر من ألف فسد النكاح لأن الولي لم يأذن في الزايد
 وفي ردها الى ما قدره الولي اضرار بها لأنه دون مهر مثلها بخلاف ما إذا
 كان مهر مثلها ألفاً فاقل فانه يصح النكاح بمهر المثل وتلغو الزيادة وان
 عين المرأة والمهر كان قال انكح فلانة بألف فان كان مهر مثلها دونه
 بطل الاذن في الأصح ثم ان نكح بأكثر من ألف ومهر مثلها أكثر
 منه كما مر بطل النكاح أيضاً (وان كان) أي السفيه (يكثر الطلاق

٤ لعلها كالمنجور عليها بسفه
 أو عصبى أو مجنون ومثلها
 السكران والنائمة ومزوجة
 بالسفيه في مهر المثل
 ولأن علمت الفساد ٢٩١/٧
 ٥ واعتمد ابن حجر خلافاً
 لنهاية والمفتي عبارتهما
 وقول الأسنوي ينبغي
 أن يكون المزوجة بالإجمار
 كالسفيهة فإنه لا تقصير
 حينئذ من قبلها فإنها
 لم تأذن والتسكين واجب
 عليها مردود إذ لا يجب
 عليها التسكين حينئذ
 وزاد سرم لكن لو جهلت
 عساد النكاح واعتمدت
 وجوب التسكين ففيه نظر
 قال ويمكن الجمع بحمل كلام
 الشارح على هذه وكلام الهام
 والمفتي على العلم بالفساد
 فأبراهم ثم رأيت قال ع
 مانعه قوله إذ لا يجب
 التسكين حينئذ أي حين
 العلم بالفساد عساد النكاح وعليه
 فلو طنت صحته فالوجه ما قاله الأسنوي

٢٩١/٧
 ٦ : ولو كانت بعد العقد وكانت سفيهة ومكنته مطاوعة لم يجب لها شيء كما في النسخة
 قال أبو الهيثم قال ع ش أي ولم يسبق لها تمكيس قبل والإفاد استقر لها المهر
 بالوطء الأول ولا شيء لها في الثاني

١: رجلا الحجر أو قبله كما هو
 ٢: أي متفقته ٧/٧
 ٣: عبارة الشفعة، والذي يجب
 ٤: أي العفة به عن الأجنبية
 ٥: أي عبارة النهاية مع إحداثها ٧/٧
 ٦: أي الفسخ باعتباره بشرطه
 ٧: ولو مدبرا ومبعضا ومطابا
 ٨: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٩: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ١٠: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو

١: رجلا الحجر أو قبله كما هو
 ٢: أي متفقته ٧/٧
 ٣: عبارة الشفعة، والذي يجب
 ٤: أي العفة به عن الأجنبية
 ٥: أي عبارة النهاية مع إحداثها ٧/٧
 ٦: أي الفسخ باعتباره بشرطه
 ٧: ولو مدبرا ومبعضا ومطابا
 ٨: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٩: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ١٠: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو

١: رجلا الحجر أو قبله كما هو
 ٢: أي متفقته ٧/٧
 ٣: عبارة الشفعة، والذي يجب
 ٤: أي العفة به عن الأجنبية
 ٥: أي عبارة النهاية مع إحداثها ٧/٧
 ٦: أي الفسخ باعتباره بشرطه
 ٧: ولو مدبرا ومبعضا ومطابا
 ٨: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٩: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ١٠: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو

١: رجلا الحجر أو قبله كما هو
 ٢: أي متفقته ٧/٧
 ٣: عبارة الشفعة، والذي يجب
 ٤: أي العفة به عن الأجنبية
 ٥: أي عبارة النهاية مع إحداثها ٧/٧
 ٦: أي الفسخ باعتباره بشرطه
 ٧: ولو مدبرا ومبعضا ومطابا
 ٨: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٩: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ١٠: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو

١: رجلا الحجر أو قبله كما هو
 ٢: أي متفقته ٧/٧
 ٣: عبارة الشفعة، والذي يجب
 ٤: أي العفة به عن الأجنبية
 ٥: أي عبارة النهاية مع إحداثها ٧/٧
 ٦: أي الفسخ باعتباره بشرطه
 ٧: ولو مدبرا ومبعضا ومطابا
 ٨: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٩: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ١٠: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو

١: رجلا الحجر أو قبله كما هو
 ٢: أي متفقته ٧/٧
 ٣: عبارة الشفعة، والذي يجب
 ٤: أي العفة به عن الأجنبية
 ٥: أي عبارة النهاية مع إحداثها ٧/٧
 ٦: أي الفسخ باعتباره بشرطه
 ٧: ولو مدبرا ومبعضا ومطابا
 ٨: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٩: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ١٠: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو

سُرِّيَ بِجَارِيَةٍ وَمِنْ حُجْرٍ عَلَيْهِ بِفَلَسٍ يَصِحُّ نِكَاحُهُ وَمَوْءَنُ
 النِّكَاحِ مِنَ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ فِي كَسْبِهِ لَا فِيمَا مَعَهُ وَنِكَاحُ
 الْعَبْدِ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ وَنِكَاحُهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ صَحِيحٌ

سُرِّيَ (بجارية) واحدة لثلا يفنى ماله في مؤن النكاح والجارية لا يقدر
 على إعتاقها فان تبرم منها أبدلت^١ والا كثار أن يطاق^٢ ثلاث مرات ولو من
 زوجة واحدة على المرجح^٣ ثم ظاهر كلامهم أنه لا يسرى ابتداء وينبغي كما
 في المهمات جواز الأمرين كما في الأعفاف ويتعين ما فيه المصلحة^٤ قال وقد
 يقال إذا طلب التزويج بخصوصه تعين لأن التحصين بالتزويج^٥ أبلغ منه
 بالتسري (ومن حجر عليه بفلس يصح نكاحه) لصحة عبارته وذمته
 (ومؤن النكاح من المهر والنفقة) ونحوها (في كسبه لا فيما معه) لتعلق
 حق الغرماء به فان لم يكن له كسب ففي ذمته الى فك الحجر^٦ (ونكاح
 العبد) ولو مكاتباً ومبعضاً^٧ (بلا اذن سيده باطل) لخبر^٨ أيما مملوك تزوج
 بغير اذن سيده فهو عاهر رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه ثم حيث
 وطئ في النكاح الفاسد فلاحد ويلزمه مهر المثل في ذمته (ونكاحه باذن
 سيده^٩ صحيح) لان عبارته صحيحة وانما المنع لحق السيد وقد رضي ثم
 ان عين له امرأة أو قبيلة أو بلدة تعينت فان خالف لم يصح نكاحه وان^{١٠}
 اطلق كان له نكاح من شاء من حرة أو أمة فان قدر له المهر فزاد أو

١: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٢: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٣: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٤: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٥: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٦: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٧: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٨: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ٩: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو
 ١٠: أي السيد الرئيس غير المحرم ولو

١- صغيراً كان أو كبيراً
سائر أقسامه السابقة
الحقبة ٧/ ٩٣ - ٩٤

٢- أي السيد لا يملك رفع
النكاح بالطلاق فكيف
يجوز على ما لا يملك رفعه
نهاؤه ومغفوه المرحوم السيد
٧/ ٩٤

وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ إِجْبَارُ عَبْدِهِ عَلَى النِّكَاحِ فَلَا يَجُوزُ
لِلسَّيِّدِ تَزْوِيجُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ إِجْبَارُ سَيِّدِهِ عَلَى
تَزْوِيجِهِ وَلَا يُزَوِّجُ وَلِيُّ عَبْدٍ صَبِيٍّ وَلَا الْعَبْدُ الْمَوْقُوفُ

لم يقدر فزاد على مهر المثل فالزيادة في ذمته (١) وليس للسيد اجبار عبده
على النكاح (لانه يلزم ذمته عهدة المهر وغيره ولأن العبد يملك رفعه
بالطلاق^٢ ويفارق الأمة بانه يملك منفعة بضعها فيورد العقد على ما يملكه
بخلاف العبد (فلا يجوز للسيد تزويج العبد الصغير) ويفارق الابن الصغير
بان ولاية الأب التي يزوجه بها ابنه الصغير تنقطع ببلوغه بخلاف ولاية السيد
فلا تنقطع ببلوغ عبده فاذا لم يزوجه بها بعد بلوغه مع بقائها فكذا قبله
كالثيب العاقلة (وليس للعبد) ولو مكاتباً أو مبعوضاً (اجبار سيده على تزوجه)
لأنه يشوش عليه مقاصد الملك وفوائده وتنقص القيمة (ولا يزوجه ولي
عبد صبي) أو نحوه كسفيه أو مجنون^٣ لما فيه من انقطاع كسبه وفوائده
عنه (٢) (و) لا يجوز لأحد تزويج (العبد الموقوف) وان اذن الموقوف

٣: ذكر "كان أو أنثى" أم
التحفة ٧/ ٩٥

(١) محله كما في التحفة إذا لم ينهه سيده عن الزيادة والا بطل
النكاح قال لأنه غير مأذون فيه حينئذ ا هـ . ٧/ ٩٣

(٢) وعبرة التحفة لعدم المصلحة فيه بانقطاع كسبه عنه ولم ينظروا
الى أنها ربما تظهر مع تزوجه لقدرته ا هـ . ٧/ ٩٥

كثرة التحفة وسيعلم من كلامه وغيره أنه لا بد من فلو حصل على المرأة احتياطاً لعقد النكاح عبد الوكيل ٧٧-٢٢٦

أي ظاهرًا بربيل ما يأتي، ثم فلا ابن حجر: فإن قلت يشكك في هذا ما مر من نكاح زوجة مفقود بان ميتة وأمة صورته ظاهرًا لا حياة فإن ميتة قلت لا إشكال لأن ما لنا من العلم محله شرط لحل مباشرة العقد ونفوده ظاهرًا أيضًا وتبين نفوذ باطنًا ولأنهم بالعرف وحكم بطلان ظاهرًا التحفة ٧٧-٢٢٦

وَيُشْتَرَطُ فِي الزَّوْجِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِحِلِّ الزَّوْجَةِ فَلَوْ نَكَحَ امْرَأَةً لَا يَذَرُهَا مَعْتَدَةً أَوْ خَلِيَّةً أَوْ أُنْتًا أُخْتَهُ أَوْ أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ لَمْ يَصِحَّ ①

عليه (١) رعاية للبطن الثاني كعبد الصبي (ويشترط في الزوج أن يكون عالمًا بحل الزوجة) له (فلو نكح امرأة لا يدري أنها معتدة أو خلية) عن العدة (أو أنها اخته) أو غيرها من محارمه (أو أجنبية لم يصح) النكاح وإن بانت خلية أو (مجنونة) احتياطاً للابضاع وهذا ما ذكره الشيخان في باب الزنا وتبعهما في الأنوار لكن رجعا في العدد في نكاح زوجة المفقود إذا تبين موته قبله وكذا في الكلام على اجتماع العدين الصحة اعتباراً . بما في نفس الأمر وهو الأوجه (٢) كما قدمناه ، ولهذا لما ذكرنا في المعتدة المرتابة بالحمل أنها إذا نكحت فنكاحها باطل قال زكريا المراد

(١) عبارة التحفة وافهم ما تقرر أن الموقوف كله أو بعضه على جهة يتعذر تزويجه اهـ ٧٧-٢٩٢

قال ابن قاسم قوله يتعذر تزويجه أي لعدم تصور إذن سيده وقوله على جهة قضيته خروج الموقوف على معين ٧٧-٢٩٢ قال عبد الحميد بن قسطل قوله والموقوف (أما العبد الموقوف الموقوف يمتنع تزويجه مطلقاً اهـ . فلا يزوج بحال إذا حكم وول الموقوف عليه وباطل المسجد ونحوه لا يتصرفون إلا بالمصلحة (٢) وافقه العلامة ابن حجر في التحفة وخالفهما الرملي في نهايته فإن

اعتمد عدم صحة النكاح . والحال ما ذكر قال وفارق نظائره بأنه يحتاط والفقهاء والنقطة والفقهاء من تعلقت المهر في حل المنكوحة لكونها المقصودة بالذات بما لا يحتاط في غيرها اهـ .

ولا مصلحة في تزويجه لها فيه من تعلقت المهر الشهاب الرملي وقوله فلا يزوج بحال الخ قال عثي ظاهره وإن خلاف الغنى وهو ظاهر للصلة المذكورة اهـ ٧٧-٢٥٠

وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ بِنْتَانِ إِحْدَاهُمَا مُحَرَّمَةٌ بِالرَّضَاعِ عَلَى
 شَخْصٍ فَقَالَ لَهُ الْآبُ (زَوْجَتُكَ ابْنَتِي فَلَانَةٌ) وَالزَّوْجُ
 لَا يَدْرِي أَنَّهَا الْمُحَرَّمَةُ أَوْ الَّتِي تَحِلُّ لَمْ يَصِحَّ أَوْ قَالَ
 (زَوْجَتُكَ الَّتِي تَحِلُّ لَكَ) لَمْ يَصِحَّ وَمَنْ غَابَ زَوْجُهَا
 أَوْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا حَتَّى يُتَيَقَّنَ
 مَوْتُهُ أَوْ طَلَاقُهُ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ بِمُضِيِّ

باطل ظاهر فلو بان عدم الحمل فالقياس الصحة كما لو باع مال مؤثره ظاناً
 حياته فبان موته كما نبه عليه الأسنوي (ولو كان لرجل بنتان) مثلاً
 (أحدهما محرمة بالرضاع على شخص فقال له الأب زوجتك ابنتي فلانة
 والزوج لا يدري أنها المحرمة أو التي تحل لم يصح) للجهالة ولما مر (١)
 (أو قال زوجتك التي تحل لك) ولم يقصد ما معينة (لم يصح) للجهالة
 كما مر (ومن غاب زوجها أو انقطع خبره ليس لأحد أن يتزوجها حتى
 يتيقن موته أو طلاقه) كما لا يورث ماله ولا تعتق أم ولده ولأن
 النكاح معلوم بيقين فلا يزال إلا بيقين^٢ والمراد بالتيقن هنا ما يشمل
 غلبة الظن لما يأتي في قوله (بشهادة عدلين) بذلك (أو بمضي

(١) أي من أنه لا بد في الزوج من علمه أي ظنه حل المرأة له

فلو جهل حلها لم يصح نكاحها احتياطاً لعقد النكاح كما في التحفة. ٧/٢٢٠-٢٢١

٢. أو ما ألفت به وهو الظن القوي المباش
 ٨/٢٠٣

التحفة
 ١. أو نحوها كردرة
 قبل الوطاء أو بعده بشرطه
 في المصداق على الردة
 إلى انقضاء العدة المباش
 ٨/٢٠٣

مُدَّة يَغَابُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ بَعْدَهَا وَيَحْكُمُ الْحَاكِمُ
بِمَوْتِهِ وَتَعْتَدُ ، وَيُشْتَرَطُ فِي الزَّوْجِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا^(٢)
بِأَوَّلِ كَالَةِ بِإِخْبَارِ الْوَكِيلِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ وَكَّلَ الْوَلِيُّ فِي الْإِجَابِ
وَيُشْتَرَطُ فِي الزَّوْجِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ مُسْلِمَةً

مدة (منضمة إلى ما قبلها من حين ولادته) يغلب على الظن
أنه لا يعيش بعدها (أي فلا يشترط ، القطع بان لا يعيش أكثر منها) (و)
لا بد بعد مضي المدة أن (يحكم الحاكم بموته) فأفهم انه بمضي المدة المذكورة
يحكم الحاكم بموته تنزيلا للمدة التي استند اليها منزلة قيام البينة (و) لا بد ان
(تعتد) من وقت حكم الحاكم لأنه منزل منزلة وقت موته فلا يصح تزويجها
قبل الاعتداد ثم ما سبق من اشتراط عدلين على الموت أو الطلاق إنما هو
بالنسبة لحكم الحاكم أما المرأة إذا أخبرها عدل بذلك ولو عبدا أو امرأة فانه
يجوز لها النكاح فيما بينها وبين الله تعالى لأنه خبر لأشهادة كما ذكره في
أصل الروضة بل نقل الأذري عن بعضهم انه إذا ساغ لها اعتداده وعلمنا
بذلك اتجه جوازه ظاهراً أيضاً (ويشترط في الزوج أن يكون عالماً بالوكالة
بإخبار الوكيل أو غيره إن وكل الولي في الإيجاب) كذا ذكره المصنف
وقضيته أنه لو قبل نكاح امرأة يظنها ابنة المنكح مثلاً فتبين وكالته عن الولي
أنه لا يصح وليس كذلك بل المعتمد الصحة وقد مر نظيره^٢ (ويشترط في
الزوج أن يكون مسلماً إذا كانت الزوجة مسلمة) قال الله تعالى ولا تنكحوا

شروط لجواز الإقدام
لألصقة : انظر ص ٩٦

أجله : بل المصنف
استند الزوج بعد
عدم مقاومته عليها مع تمام

١ - ولا تقر عليه ظاهراً
خلافاً للمصنف ١
التحفة ٥٥٣/١

شروط لجواز الإقدام
لألصقة : انظر ص ٩٦

٢ - ص ٦٦ ، ٦٩

وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ لَا يَكُونَ مُحْرِمًا بِحَيْجٍ وَلَا عُمْرَةٍ .
وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَارًا فَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى قَبُولِ النِّكَاحِ
بِغَيْرِ حَقٍّ لَمْ يَصِحَّ .

الرُّكْنُ الْخَامِسُ الزَّوْجَةُ

وَمَنْ جَازَ لَهَا النِّكَاحُ مِنَ النِّسَاءِ
فَإِنْ كَانَتْ لَا تَحْتَاجُ إِلَى النِّكَاحِ كَرِهَ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ ،

للمشركين حتى يؤمنوا (ويشترط فيه) أي الزوج ولو صبيًا (أن لا يكون
محرمًا بحج ولا عمره) وان فسدتا فخير مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح بكسر
الكاف فيهما مع فتح الياء في الأول وضمها في الثاني وفارق رجعتة بانها
استدامة للنكاح الأول لا انشاء (ويشترط أن يكون مختارًا فلو أكره على
قبول النكاح بغير حق لم يصح) لما مر في إكراه الولي ، وأفهم انه لو
أكره بحق انه يصح وهو غير متصور في الزوج لأنه لا يجبر على النكاح بحال
فلا إكراه فيه لا يكون إلا بغير حق ^(١) (الركن الخامس الزوجة ومن جاز لها
النكاح من النساء فان كانت لا تحتاج الى النكاح كره لها أن تتزوج) لما
مر في الرجل ^٢ وكذا يكره لها أيضًا إذا خافت من نفسها الضعف عن القيام

(١) نعم صوره البجيرمي بأن يكرهه الحاكم على نكاح المظلومة في
القسم قال لأنه يتعين عليه نكاحها ليبيت عندها مافاتا ^٣ .

— ١٢٤ —

^٣ عبارة التحفة ١٨٤/٧ تنظر على رد لهذا القول :
وبحث بعضهم وجوبه أيضًا إذا طلفت مظلومة في القسم ليوضحها حقها من نوبة المظلوم لها
ورد بأن هذا الطلاق بدعي وقد صرحوا في البدعي بأنه لا تجب فيه الرجعة إلا أن يستثنى
هذا المأفية من استوراك طلالة الآدمي اهـ التحفة ١٨٤/٧
عبد الحميد : وهذا البحث طاهر اهـ نهاية

١ أي فيجوز له أن يراجع
المرأة انظر التحفة ١٨٤/٧

٢ أي فيجوز له أن يراجع
المرأة انظر التحفة ١٨٤/٧

٣ : والعبارة هناك تركت
لانتفاء حاجته مع الترامه
ما لا يقدر عليه

وَأِنْ كَانَتْ مُحْتَاجَةً أُسْتَحِبَّ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ وَإِنْ كَانَتْ
بِكْرًا جَازَ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ تَزْوِجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا سِوَاهُ كَانَتْ
صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً .

١- كخاتمة من اقتحام فجرة
أه التحفة ٧/ ١٨٧
أي وغير متعبدة الو موني
الو عبد الحيدو

بحق الزوج ولهذا لا يكره لها الخلع في هذه الحالة كما سيأتي (وإن كانت
محتاجة إليه) للتوقان أو للنفقة أو نحوهما^١ (استحب لها أن تتزوج) لما مر في
الرجل وقضيته أنه لا يجب عليها بحال كالرجل لكن أشار الأذرعى الى
وجوبه عليها إذا لم تأمن على نفسها من أهل الفجور الا بالزوج وهو
محمّل^(١) (وإن كانت بكراً^(٢)) جاز للأب^٢ والجد^٢ المجبرين (تزويجها بغير^٣

٢- وإن لم يل المال لطرف
سعه بعد البلوغ أه التحف
أي لها وكذا لو بلغت رشيد
واستمر رشدها لزوال ولاية
المال ببلوغها الو ع ش
٣- ومبارة هناك ص ١٠
تخصيصاً للدين ولما فيه
من بقاء النسل وحفظ النسب
والاستعانة على المصالح

إذنها سواء كانت صغيرة أو كبيرة) لخبر الدارقطني الثيب أحق بنفسها من
وليها والبكر يزوجه أبوها وأما خبر مسلم والبكر يستأمرها أبوها فمحمول

(١) قال في التحفة في الام وغيرها ندبه أي النكاح للتايقة وألحق بها
محتاجة للنفقة وخائفة من اقتحام فجرة وفي التنبيه من جاز لها النكاح
ان احتاجته ندب لها والا كره ونقله الأذرعى عن الاصحاب ثم بحث
وجوبه عليها إذا لم يندفع عنها الفجرة إلا به . أه التحفة ٧/ ١٨٧- ١٨٨ قال عبد الحيدو (ثم بحث وجوبه)
مستند الو ع ش ٧/ ١٨٨

(٢) البكر هي التي لم تزل بكارتها بوطيء حلال أو حرام أو شبهة
بأن لم تزل بكارتها اصلاً أو زالت بنحو سقطة وحدة حيض واصبع ونحوه
كما لا أثر لوطئها في الدبر لأنها لم تمارس الرجال بالوطيء في محل البسكرة
وهي على غباوتها وحيائها كما في التحفة وغيرها . ٧/ ٢٤٥ - ٢٤٧

وَلَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا مَنْ كَفَّؤُ مُؤَسِّرٍ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ وَبِنَقْدِ الْبَلَدِ

على النذب ولانها لم تمارس الرجال بالوطى فهي شديدة الحياء (ولا يزوجه) اجباراً^(١) (إلا من كفؤ مؤسر) بالمهر^١ ويكون التزويج (بمهر المثل) فأكثر لا بما دونه (وبنقد البلد) فإن زوجها بغير كفؤ أو بدون مهر المثل فسيأتي وإن زوجها بمعسر بالمهر ففي أصل الروضة عن فتاوى القاضي حسين أنه لا يصح النكاح لأنه بخس حقها كتزويجها بغير كفؤ واعتمده الأذرعى وغيره ومنعه الزركشي والبلقيني وقال هو مبني على اعتبار اليسار قال زكرياء وهو حسن اه قلت وما ذكره القاضي رأيت له لشيخه في فتاويه وعالله بان المال معتبر في الكفاءة وبه تبين ضعفه كما سبق أما تزويجها بنقد البلد فاشتراطه

(١) حاصل شروط الاجبار سبعة ثلاثة تشترط لجواز الاقدام وهي أن

١ يزوجه بمهر المثل ٢ بنقد البلد وكونه ٣ حالاً ما لم تجر عادتهم بالتأجيل في الكل أو البعض وأربعة تشترط لصحة النكاح وهي أن يكون الزوج ٤ كفؤاً مؤسراً بمهر المثل ليست بينها وبينه عداوة لا ظاهرة ولا باطنة وأن ٥ لا تكون بينها وبين الولي عداوة ظاهرة .

وضبطوا العداوة الظاهرة بأن لا تحق على أهل محلها . فان نقص

شرط من شروط جواز الاقدام حرم الاقدام على النكاح وصح النكاح

بمهر المثل وإن نقص شرط من شروط صحة النكاح لم يصح النكاح افاده

في التحفة وغيرها . ٧ / ٤٤٣ - ٤٤٤

- ١٢٦ -

زاد المغني : لجواز الاقدام . خلافاً للحنابلة

- أن لا يزوجه إلا من كفؤ مؤسر بالمهر المثل . خلافاً للحنابلة .
- أن لا يكون قد وجب عليها الحج فإن الزوج قد يمنحها يكون الحج كالحج التراجعي ولها عرض في تأجيل برادة دفعها قاله ابن العماد

١ عبد الحميد لا / ٤٤٣ - ٤٤٤
٢ عبارة النهاية راجع إلى
٣ صدقها عليه فلان زوجها بمعسر
٤ لم يصح لأنه بخس حقها
٥ قال في قوله بخس حقها
٦ أن يكون في ملكه بخس
٧ كان أو غيره دخل في ملكه
٨ إذا كان أو غيره فالدائر على
٩ قوله في ملكه عند العقد وينبغي
١٠ أن مثل ذلك في الصحة ما يقع
١١ بخس من أن غير الزوج كآبسه
١٢ يمنع منه لولي المرأة قبل
١٣ العقد الصداق فإنه وإن لم
١٤ يكن له إلا أنه ينزل منزلتها
١٥ عبد الحميد : ٧ / ٤٤٣ - ٤٤٤

وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَبِّ وَالْجَدِّ عَدَاوَةٌ ظَاهِرَةٌ

ابن الرقعة وفي الأنوار وأدب القضاء للعزي أنه لو زوج المجبرة بغير نقد البلد كان زوجها بعرض من العروض صح أن كانت صغيرة وإن كانت بالغة لم يجز إلا باذنها انتهى وقضيته عدم الانعقاد في البالغة وهو مفرع على طريقة المراوزة والصحيح الصحة بمهر المثل كما سيأتي (ويشترط) لصحة النكاح بالاجبار (أن لا يكون بينها وبين الأب والجد عداوة ظاهرة) وإلا فلا إيجاب لأنه غير مأمون في طلب الحظ لها بخلاف غير الظاهرة فلا يؤثر لأن الولي يحتاط لمولمته لخوف العار وغيره واشترط أبو زرعة أيضاً بحث انتفاء العداوة بينها وبين الزوج^(١) ولم يعتبر فيه ظهور العداوة كالولي لظهور الفرق بين الزوج والولي^(٢) كما قاله زكرياء أما مجرد كراهتها له^(٣) فلا يؤثر لكن

(١) قد علمت اعتماد ما قاله أبو زرعة .

(٢) وذلك لأنها مفارقة للولي ومعاشرة للزوج فلا تضر العداوة الباطنة في الولي وتضر في الزوج قاله الباجوري .

(٣) عبارة النهاية ومثلها المغني أما مجرد كراهتها له من غير ضرر فلا يؤثر لكن يسكره لوليها أن يزوجه منها كما نص عليه في الام ١ هـ . محمد السيد ٧ / ٤٤٤
قال في التحفة : واشترط أن لا تتضرر به لنحو هرم أو عوى والا فسخ وإن لا يلزمها الحج والا اشترط اذنها لثلا يمنعها الزوج منه ضعيفان بل الثاني شاذ لوجود العلة مع اذنها ١ هـ . — ٧ / ٤٤٤

١: أي البالغة العاقله ولو
سكرانة تطيباً لخطرها
التحفة ٤٤/٧

٢: ويسن لمن كانت البكر
صغيرة أن لا يزوجه إلا لحاجة
أو مصلحة التحفة ٤٤/٧

٣: (من على حاشية النسب)
أي لا يزوجه إلا لحاجة
ولو مجتونه لماله الخ
التحفة ٤٦/٧

فَإِنْ زَوَّجَهَا بِدُونِ كَفْوٍ لَمْ يَصَحَّ النِّكَاحُ أَوْ بِدُونِ مَهْرٍ
الْمِثْلِ بَطَلَ الْمُسَمَّى وَوَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ وَصَحَّ النِّكَاحُ وَيُنْدَبُ
لَهُمَا اسْتِثْنَانُ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ
مِنَ الْأَوْلِيَاءِ تَزْوِيجُهَا إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِهَا وَاسْتِثْنَانِهَا

يكره للولي أن يزوجه منه كما نص عليه في الأم (فإن زوجها بدون كفؤ) وهي صغيرة أو بالغة ولم ترض (لم يصح النكاح) لأنه خلاف الحظ (أو بدون مهر المثل بطل المسمى) لانتفاء الغبطة والمصلحة فيه (ووجب مهر المثل وصح النكاح) لأنه لا يفسد بفساد المهر كما مر (ويندب لها استثنان البكر البالغة) لخبر مسلم السابق والبكر يستأمرها أبوها^(١) بخلاف غير البالغة لأن عبارتها ملغاة^٢ وقد سبق أن المراهقة^(٢) يستحب للولي أن يرسل إليها من النساء من ينظر ما في نفسها ، (ولا يجوز لغير الأب والجد من) سائر (الأولياء تزويجها إلا بعد بلوغها^٣ واستثنائها) بعده لانهم ليسوا في معنى

(١) وإنما استحب استثنائها تطيباً لخطرها وخروجاً من خلاف من أوجبه كما في حاشية السيد عمر البصري على التحفة . (راجع عبد الحميد ٤٤/٧)

(٢) هي من قاربت البلوغ ولم تبلغ قال في التحفة أما الصغيرة فلا اذن لها وبحت نديه في الممیزة لاطلاق الخبر ولأن بعض الأئمة أوجبه ويسن أن لا يزوجه حينئذ إلا لحاجة أو مصلحة وأن يرسل لموليته ثقة لا تحتشمها والام أولى^٤ ليعلم ما في نفسها هـ . ٤٤/٧ - ٤٥

٤: لأنها تطلع على ما لا
تطلع عليه غيرها إلا مقني
عبد الحميد ٤٥/٧

إذا استؤذنت وإن لم ر
الروح سواء أعلمت أن سكوتية
إذن أم لا ... أما إذا لم تستأن
وإنما روح بحضرتها فلا
سكوتية إلا التحفة ٧/٧٤

٣ إن كانت الشب صغيرة
عاقلة حرة لم تزوج حتى
لو حرمها إناؤها وهو مستعذر
مع عفوها أما المجنونة
فتزوج كما يأتى وأما الفتاة
فترخصها السيد مطلقاً
التحفة ٧/٤٤٥

٤ ويشرع عدم رجوع
كده قبل كمال العقد إذا
فقد رجعت قبل العقد ٧/٢٧
معها بطل إناؤها
كجواز الحيد ٧/٤٢٧

٥ لا عورة تقولها
ما علمت سكوتية إذا
خبر السكاح لمطهرتها
عند عدم الرخصة في السكاح
كلها الملاحم

وَإِذْنُهَا السُّكُوتُ وَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا فَإِنْ كَانَتْ عَاقِلَةً لَمْ يَجْزُ
لِأَحَدٍ تَزْوِيجُهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَإِذْنُهَا النُّطْقُ الصَّرِيحُ

الأب ولم يرد نص في غيره وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم / لا تنكحوا
اليتامى حتى تستأموهن / رواه الحاكم بهذا اللفظ وأبو داود والترمذي وغيرهما
بمعناه والصغيرة لا إذن لها كما مر (وإذنها) أي البكر البالغة (السكوت)
ولو بكت ولو من غير كفو ولا يشترط النطق لخبر مسلم وإذنها صماتها بخلاف
ما إذا استؤذنت بغير نقد البلد أو بدون مهر المثل فإنه لا يكون إذنا في
المسمى ثم محل فاسبق إذا لم يقتن به ما هو ظاهر في المنع فلو انضم في
البكاء صياح أو ضرب خد لم يكن إذنا (وإن كانت) أي الصغيرة (ثيبا)
وهي الموطوءة في القبل ولوزنا أو نائمة أو مكرهة بخلاف الموطوءة في الدبر
أو المخلوقة بلا بكاراة أو زايلتها بغير الوطء كسقطرة أو أصبع أو حدة حيض
فان لها حكم الابكار في ذلك ثم حيث حصلت الثيوبه بشرطها فلا اعتبار
بعود بكارتها (فان كانت) أي الثيب الصغيرة (عاقلة لم يجز لأحد تزويجها)
ولو أباً أو جدّاً (إلا بإذنها بعد البلوغ)^٣ لخبر مسلم (الثيب) أحق بنفسها من
وليها (وإذنها)^٤ أي الثيب (النطق الصريح) للخبر السابق ولأنها مارست
الرجال بالوطء (١) ولو أذنت بلفظ الوكالة كقولها وكلك بتزويجي جاز كما

(١) قال في التحفة وقضيته أن الغولاء — وهي التي بكارتها داخل
الفرج — إذا وطئت في فرجها ثيب وان بقيت بكارتها بل هي أولى —

٩ ولو السكاح إلى
الروح إلا إذا
الروح

فَإِنْ كَانَتْ مَجْنُونَةً فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً جَازَ
لِلْأَبِ وَالْجَدِّ دُونَ الْحَاكِمِ تَزْوِيجُهَا وَإِنْ كَانَتْ

في الروضة والخرساء اذنها باشارتها المفهمة وكذلك كتبها مع النية فان لم يكن لها اشارة مفهمة ولا كتابة فالأوجه كما قاله الاذرعى وغيره انها كالمجنونة فيزوجها الأب والجد ثم الحاكم انتهى وبه افق بعض المتأخرين من فقهاء اليمن فيما إذا كانت خرساء صماء عمياء (فإن كانت) أي الثيب (مجنونة) جنوناً مطبقاً² كما مر (فإن كانت صغيرة جاز للأب والجد⁽¹⁾ دون الحاكم تزويجها)⁴ عند ظهور³ المصلحة في تزويجها من كفاية نفقة⁵ وغيرها ولا يعتبر في حقها الحاجة إليه كما سيأتي بخلاف المجنون لأن النكاح يفيد المهر والنفقة ويغرم المجنون (وإن كانت) أي الثيب المجنونة جنوناً مطبقاً كما مر [فإن كانت صغيرة جاز للأب والجد دون الحاكم تزويجها عند ظهور المصلحة

— من نحو النامية ، ويفرق بين هذا وما يأتي في التحليل بأن بكارتها إنما اشترط زوالها ثم مبالغة في التنفير عما شرع التحليل لأجله من الطلاق الثلاث ولا كذلك هنا لأن المدار على زوال الحياء بالوطء وهو هنا كذلك اهـ .

قال عبد الحميد قوله اذا وطئت في فرجها ثيب الخ والأرجح خلافه هي كساير الأبيكار كنظيره الآتي في التحليل نهاية ومغني اهـ ٤٤٧

(١) أي أبي الأب وان علا لأنه كالأب عند عدمه أو عدم أهليته لأن له ولادة وعصوبة كالأب بل أولى ومن ثم اختص بتولية للطرفين ووكيل كل مثله اهـ تحفه ٤٤٥/٧

١٣٠ —
٦ : إلا في الوجوب كما يأتي في المتن الـ

١ عبد الحميد عند قول النعمة
(بإشارتها مفهمة) . نهاية
٤٦٧/٧

٢ أما إذا تقطع خبرها
فلا يزوجه حتى ينفق ويأذن
والنفسر وافقتهما إلى تمام
العقد كذا أطلقوه وهو
يعبر أن عهدت لزوجها
ولحققت الحاجة للنكاح
ولا ينبغي النظر فيها حينئذ
وعدم مما مر أن هذا في خبر
البكر بالنسبة للجبيرة اهـ
التحفة ٤٦٧/٧

٣ وقضية تقديره كغيره
بالظهور أنه لا يكفي أصل
المصلحة والظاهر خلافه
أخذاً مما مر في التصرف في
مال التبع إلا أن يفرض نحو
ما تقرره التحفة ٤٨٧/٧

٤ فلزم لي كذا الصغيرة المحضرة
أب وجد لم تزوج وصهرها بل
ولو اضطره لولا إخبار
لغيره ولا حاجة في الحال
التحفة ٤٨٧/٧

٥ ويرى من جعل هذا - أي النفقة - مثلاً
للمصلحة أن الفرض فيمن لها منصف
أو مال فينفقها في الزوج ولا كان
الإنفاق حاجة أي حاجة
التحفة ٤٨٧/٧

كَبِيرَةً جازَ لِلأَبِ وَالْجَدِّ وَالْحَاكِمِ تَزْوِيجُهَا لَكِنَّ الْحَاكِمَ لَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا بِشَرَطِ ظُهُورِ حَاجَتِهَا إِلَى النِّكَاحِ وَالْأَبُ وَالْجَدُّ يُزَوِّجَانِهَا بِالمَصْلَحَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ الْحَاجَةُ وَيَجِبُ تَزْوِيجُهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً فَأَرَادَ المَوْلى تَزْوِيجَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا جازَ سِوَاهُ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً بَكَراً أَوْ ثَيِّباً عَاقِلَةً أَوْ مَجْنُونَةً

1: ما بين القوسين مكر

2: أي: عند عدم الأب والجد
أي أصلاً أو بأن لم يكن الزوج
بالله المصلحة (74/4)

3: أي: عند عدم الأب والجد
أي أصلاً أو بأن لم يكن الزوج
بالله المصلحة (74/4)

4: أي: عند عدم الأب والجد
أي أصلاً أو بأن لم يكن الزوج
بالله المصلحة (74/4)

5: أي: عند عدم الأب والجد
أي أصلاً أو بأن لم يكن الزوج
بالله المصلحة (74/4)

في تزويجها من كفاية نفقة وغيرها ولا يعتبر في حقها الحاجة اليه كما سيأتي
بخلاف المجنون لأن النكاح يفيد لها المهر والنفقة ويغرم المجنون وان كانت أي
الثيب المجنونة جنوناً مطبقاً كما مر (كَبِيرَةً جازَ لِلأَبِ وَالْجَدِّ وَالْحَاكِمِ تَزْوِيجُهَا)
دون غيرهم من سائر العصبات كولاية المال (لكن الحاكم لا يجوز ان يزوجه
إلا بشرط ظهور حاجتها إلى النكاح) لظهور رغبته فيها أو لتوقع شغالها بالوطيء
بخلاف الصغيرة لا يزوجه كما سبق لانقضاء حاجتها (والأب والجد) يجوزان
(يزوجانها بالمصلحة) ككفاية النفقة ونحوها كما مر (ولا يشترط الحاجة)
في تزويجها إياها بخلاف الحاكم لا يزوجه بالمصلحة كما مر لان تزويجها
حينئذ يكون اجباراً وليس هو لغير الأب والجد وحيث كانت ولاية
تزوجها للحاكم فيستحب له ان يشار أقاربها وقد ذكره المصنف في الفصل
الرابع (ويجب) على وليها من أب أو جد أو حاكم (تزوجها عند) ظهور
(الحاجة) أي حاجتها إلى النكاح كما مر (وان كانت) أي للمرأة (أمة)
غير مكاتبه ولا مبعوضة (فأراد المولى تزويجها بغير إذنها جاز) وان كرهت
(سواء كانت صغيرة أو كبيرة بَكَراً أَوْ ثَيِّباً عَاقِلَةً أَوْ مَجْنُونَةً) ولو مستولمة

في عبارة السهاج والتخفة: (وله إجماع أمه) التي يملك جميعها
ولم يتعلق بها حق لازم على النكاح لكن من يكافئها في جميع ما مر وإلا
لم يصح تغيير مالها نعم له إجماع على رقيق ودون النسب لولا نسبها...
(بأي صفة كانت) لأن النكاح يرد على مافض البضع وهي ملكة ولا تنقضاء
بغيرها ونفقتها بخلاف الغير أما المبعوضة والمكاتب فلا يبررها بما لا يبررها
وعران ليس لدار من تزويج مبرورة لزم رهنها إلا من مبرور ومثلها حاشية
أعلقه بـ... (74/4)

ولا يستأجر مهرها
وتفصلها من الحققة ٧/٩٤
النقص تيسرها ولمعات استمارة
من قبله ٧/٩٤ الحققة
انظر الحققة ٧/٥٠

فَإِنْ دَعَتْ الْمَوْلَى إِلَى تَزْوِيجِهَا لَمْ يَلْزَمُهُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ
لَا يَعْضِلَهَا وَإِنْ كَانَتْ مُكَاتَبَةً لَمْ يَجُزْ لَهُ تَزْوِيجُهَا إِلَّا
بِإِذْنِهَا ، وَلِلسَّيِّدِ تَزْوِيجُ أَمَتِهِ بِرَقِيقٍ أَوْ ذَنِي النَّسَبِ ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُزَوَّجَهَا مِنْ مَجْدُومٍ وَلَا أَبْرَصٍ وَلَا مَجْنُونٍ
بِغَيْرِ رِضَاهَا وَيُزَوَّجُ الْوَلِيُّ أَمَةً الصَّبِيَّ وَالصَّبِيَّةَ وَالسَّفِيَّةَ

او مدبرة لما مر انه يملك منفعة بضعتها فيورد العقد على ما يملكه^١ (فان
دعت المولى إلى تزويجها لم يلزمه^٢) تزويجها وان لم تحمل له كالعبد كما مر
(ويستحب أن لا يعضلها) ليأمن وقوعها فيما لا ينبغي (وان كانت مكاتبه^٣
لم يجز له تزويجها إلا بإذنها) لأنه لاحق له في منفعتها وإن دعت إلى
النكاح لم يلزمه اجابتها لأنها ربما عادت إليه وهي ناقصة (وللسيد تزويج
أمته برقيق أو ذني النسب) وإن كانت عربية وشريفة النسب كهاشمية لأن
الحق في الكفاءة في النسب لسيدها لا لها ولا ينافي ذلك ما مر في الكلام
على أن بعض الخصال لا تنجبر ببعض من ان الحر العجمي لا يكافي الأمة
العربية لأن ذلك فيما إذا زوجها غير سيدها باذن أو ولاية على سيدها (ولا
يجوز أن يزوجه من مجذوم ولا أبرص ولا مجنون) ولا ذي جب وعنة
او نحوها من العيوب المثبتة للخيار كما مر^٤ (بغير رضاها) للاضرار بها نعم
يجوز له بيعها ممن ذكر ويلزمها تمكينه^٥ لأنها ملكه^٦ كما في زيادة الروضة
(ويزوج الولي أمة الصبي والصبيبة والسفينة) والسفينة المحجورين ومطبق

٤. ومثلها غيرها من خصال الكفاءة
غير الرق ودادة النسب
عش تبصرف
٥. عند أم ضرر بلحبها في بردها ١٠
مبا الحميد ٧/٩٤
٦. لأن الغرض الأصل من الشراء المال
ومن النكاح التمتع ١٠ الحققة
٧/٩٤

كل من تصرف في مال غيره
إذا كان له الحق لا يصح أن يتم
إلا للمصلحة

لِلْمَصْلَحَةِ وَالْمُرَادُ بِالْوَلِيِّ هُنَا هُوَ وَلِيُّ أُمَالٍ وَالنِّكَاحُ فَلَا يُزَوِّجُهَا
غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ وَلَا يُزَوِّجُ الْأَبُ وَالْجَدُّ أُمَّةَ الشَّيْبِ الصَّغِيرَةِ وَإِنْ
كَانَتْ الْأُمَّةُ لِسَفِيهِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ وَإِنْ كَانَتْ الْأُمَّةُ لَامْرَأَةٍ
بَالِغَةٍ عَاقِلَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيُّ الْمَرْأَةِ ، وَيُشْتَرَطُ إِذْنُ الْمَالِكَةِ وَالَّتِي

٢ : عبارة المنهاج والتحفة
أول الزوج (ولي النكاح والمال)
أب الصبي والمجنون والسفينة (أمة
التي تزوجها المولى بتقدير كماله
في الأصح) إذا ظهرت العيلة فيه
الحساب للمهر والنفقة نعم لا بد
من إذن السفينة في نكاح أمته وحين
بوليها أمة صغيرة كاملة شيب
فلا تزوج وأمة صغيرة صغيرة مجنون
التحفة ٧/٩٥ - ٩٦

المجنون (للمصلحة)^١ اكتساباً للمهر والنفقة (والمراد بالولي هنا هو ولي المال
والنكاح) جميعاً لا من يلي أحدهما (فلا يزوجه غير الأب والجدة) لما
ذكر وقضيته أن السلطان أو نائبه لا يزوج أمة السفينة ومثله المجنون وليس
كذلك بل يلي تزويجها لأنه يلي مال مالكتها ونكاحه بخلاف أمة الصغير
والصغيرة لا يزوجه وإن ولي مالهما لأنه لا يلي نكاحهما (ولا يزوج الأب
والجد أمة الشيب الصغيرة) لأنهما لا يليان نكاحها وإن وليا مالها نعم إن
كانت مجنونة وليا نكاح أمتها لأنهما حينئذ يليان مالهما ونكاحها (وإن
كانت الأمة لسفيه فلا بد من إذنه) كما أنه لا بد من إذنه في نكاحه كما
مر وقول الأذرعى ينبغي أن يعتبر مع ذلك حاجته إلى النكاح فإن كان
غير محتاج إليه فالولي لا يملك تزويجه حينئذ فكذلك تزويج أمته ممنوع
ويكفي في ذلك أنه يملك تزويجه في الجملة (وإن كانت الأمة لامرأة
بالغة عاقلة زوجه ولي المرأة) تبعاً لولايته على سيدتها (ويشترط إذن
للمالكة)^٣ وإن كانت بكرراً أو كان الولي مجبراً لأنه تصرف في منفعة الأمة

٣ : نطقاً وإن كانت بكرراً لأنها
لا تستحق تزويج أمتها إلا
معنى عبد الحميد ٧/٩٦
عبارة التحفة ٧/٥٠
لأن يشترط إذن السيدة الكاملة نطقاً
وتزويجاً إذ لا تستحق أن تكون ذاتة
صغيرة شيباً أمته على أنها تزويج
أمته أو التحفة ٧/٥٠

بَعْضُهَا حُرٌّ يُزَوِّجُهَا مَالِكُ الْبَعْضِ مَعَ وَلِيِّهَا الْقَرِيبِ فَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ فَمُعْتَقٌ بَعْضُهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَصْبَاتُهُ فَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ فَالْحَاكِمُ وَالْأَمَةُ الْجَانِيَةُ إِذَا تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهَا مَالٌ
 لَا يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ السَّيِّدُ مُعْسِراً
 فَإِنْ كَانَ مُؤْسِراً جَازَ وَيُزَوِّجُ الْحَاكِمُ الْأَمَةَ الْمَوْقُوفَةَ

١ : ولئن كانت بكرًا مبعوضة
 أحييت لإذنها في سبيلها
 لا في أبيها المرحومة
 ٥٠/٧

بعضها حر يزوجه (مالك البعض مع وليها القريب) من النسب
 لا منفرداً لأن كلامها وجد فيه سبب من أسباب الولاية فوجب اجتماعها
 فإن لم يكن لها ولي من عصبة النسب أو لم يكن اهلاً (فمعتق بعضهما
 فإن لم يكن فعصباته فإن لم يكن فالحاكم يزوجه مع مالك البعض) والأمة
 الجانية إذا تعلق برقبته مال لا يجوز تزويجها بغير إذن المجني عليه إن كان
 السيد معسراً (لما فيه من تنقيص القيمة وقد تحبل فتهلك في الطلق
 بخلاف ما إذا أذن فإن المنع لحقه وقد رضي (فإن كان) السيد (مؤسراً
 جاز) وإن لم يأذن المجني عليه ويكون ذلك اختياراً منه للفداء ولا
 يشكل بمنع بيعها قبل اختيار الفداء والفرق أن الرقبة تشتر بالبيع بخلافه
 في التزويج ولا يرد العتق^٢ لتشوف الشارع إليه (ويزوج الحاكم الأمة الموقوفة)
 تخصيناً لها وقياًساً على الاجارة وإنما يزوجه الحاكم دون الموقوف عليه لأن

٢ : ويصح العتق :
 أي إذا كان السيد مؤسراً
 مع أنه موقوف للرقبة
 كقولهمير ٩٤/٧

بِإِذْنِ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ وَيُزَوِّجُ الْوَارِثُ الْأُمَّةَ الْمُوصَى بِمَنْفَعَتِهَا
بِإِذْنِ الْمُوصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَالْأُمَّةُ الْمُشْتَرَكَةُ يُزَوِّجُهَا الشَّرِيكَانِ
وَيُزَوِّجُ اللَّقِيطَةَ الْحَاكِمُ وَجَارِيَةَ مَالِ الْقِرَاضِ يُزَوِّجُهَا الْمَالِكُ
وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ الْعَامِلِ سِوَاهُ كَانَ فِي الْمَالِ رِبْحٌ أَمْ لَا .

لا بد من إذن
العامل

المالك فيها لله تعالى لكن لا يصح تزويجه الا (باذن الموقوف عليه ^(١)) ولو
انتهى لتعلق حقه بها ولا يلزمه الإذن في تزويجها وان طلبته وكذلك ليس
له ولا لغيره إجبارها عليه كالعتيقة (ويزوج الوارث الامة الموصى بمنفعتها) لأنه
مالك رقبتهما لكن لا يصح تزويجه إلا (باذن الموصى له بالمنفعة) كالموقوفة كما
سبق (والامة المشتركة يزوجه الشريكان) بالمالك (ويزوج اللقطة الحاكم) لأنه
ولي من لا ولي له (وجارية مال القراض يزوجه المالك ولا يحتاج إلى إذن
العامل سواء كان في المال ربح أم لا) كذا وقع ولا يحتاج باثبات لا وهو
سبق قلم أو خطأ من الناسخ والذي ذكره الشيخان وغيرهما أنه لا بد
من إذن العامل لأنها تنقص بالتزويج فيلحقه الضرر بذلك وإطلاقهم يقتضي
مخالفة ما قلناه من أن الموقوف عليه لا يزوجها إلا بإذنه

٢ توكيد مالك يجعل
ماله بيد آخر (العامل)
ليصرفه والربح
مستترك بينهما
(اللاقوت النفيس)

١ عبارة التحفة
ولا ليسد تزويج امة تجار
كامل قراضه بخبر اذنه لأن
ينقص قيمتها فيتضرر به العامل
ولأن لم يظهره ربح ا
التحفة ١٠٤/٧٠ ٩٤٤

(١) أي إن انحصر فان لم ينحصر قال في التحفة لم تزوج فيما يظهر لأنه
لا بد من إذن الموقوف عليهم وهو متعذر اهـ ٥٠١/٧ - ٥٠١

وقال في النهاية إذا لم ينحصروا أي الموقوف عليهم زوجهما الحاكم
باذن الناظر فيما يظهر كما افق به الوالد رحمه الله تعالى (انتهى) .
إذا امتضت السلطة تزويجها اهـ ١٣٥ -
وأقره سم ابن عاسم اهـ ، عبد الحميد ٥٠١/٧ - ٥٠١

وَلَا يُزَوِّجُهَا الْعَامِلُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَالِكِ وَلَا يَجُوزُ لِلرَّاهِنِ تَزْوِيجُ
الْأَمَةِ الْمَرْهُونَةِ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ لَهُ وَطْؤُهَا
وَمِثْلُهَا جَارِيَةُ التَّرَكَةِ إِنْ كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ ،

انه لا فرق بين أن يكون في المال ربح أم لا اذلا يتحقق انتفاء الربح في
المتقومات إلا بالتضيض (ولا يزوجه العامل بغير اذن المالك) فإن اذن له
صار وكيفا له في تزويجها (ولا يجوز للراهن تزويج الأمة المرهونة) بعد
لزوم الرهن (إلا بأذن المرتهن) لما فيه من تنقيص القيمة عليه وخوف
الحبل المعرض للهلاك في الطلق كما مر (كما لا يجوز له وطؤها) بغير اذن
المرتهن لما فيه من التنقيص في البكر وخوف الحبل في الثيب وحسما للباب
فيمن لا تحبل (ومثلها جارية التركة إن كان على الميت دين) وان قل
وكثر التركة لا يجوز للوارث تزويجها إلا بأذن الغرماء (تتمة) أمة المبعوض
يزوجه المبعوض بنفسه لما مر أن التزويج السيد بالملك لا بالولاية وما وقع
في فتاوى البغوي من مخالفة ذلك مبني على تزويج السيد بالولاية كما نبه عليه
البلقيني وأمة المبعوضة يزوجه من يزوج المبعوضة لو كانت حرة بأذن المبعوضة
وأمة المكاتب لا يزوجه سيده ولا المكاتب إلا بأذن السيد والأمة² الذي
اشتراها المأذون له في التجارة يزوجه السيد إن لم يكن على المأذون له دين
وإلا لم يزوجه إلا بأذن المأذون له والغرماء وأمة بيت المال يزوجه الامام أو

المال من مرتين ؛
كما في النسخة وغيرها
٢٩٤/٧

٢ صله في النسخة
٢٩٤/٧

١- الاستبراء . لغة - طلب البعد
 شركاً - تركب الأمة مدة بسبب حدوث ملك اليمين أو زواله أو حدوث حل النكاح
 الميقت صحت
 ٢- أو روم التزويج لمعرفة براءة رخصها أو للتبديد

وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ النِّكَاحِ أَنْ تَكُونَ مُسْتَبْرَأَةً عَنْ وَطْئِ
 بَمَلِكِ الْيَمِينِ فَلَا يَحُوزُ تَزْوِيجُ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ .
 وَلَوْ أَعْتَقَ مُسْتَوْلَدَتَهُ فَلَهُ نِكَاحُهَا بِلَا اسْتِبْرَاءٍ وَلَوْ
 أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ فَلَا اسْتِبْرَاءَ عَلَيْهَا وَلَوْ
 مَضَتْ مُدَّةُ الْإِسْتِبْرَاءِ عَلَى مُسْتَوْلَدَةٍ ثُمَّ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ
 وَجَبَ اسْتِثْنَاءُ الْإِسْتِبْرَاءِ وَلَوْ اسْتَبْرَأَ أَمَةً مَوْطُوءَةً

نايبه (ويشترط لصحة النكاح) في الأمة (أن تكون مستبرأة عن وطئ)
 إن وطئت (بملك اليمين فلا يجوز^٢ تزويج أمة موطوءة^٣) بملك اليمين (قبل
 الاستبراء) دفعا لمحذور اختلاط المائين وسواء كان الواطئ المالك أم بايعها
 له أم اجنبي ظاناً أنها أمته بخلاف الوطئ بالزنا فإنه لا أثر له وهذا إذا
 كان الواطئ غير من يريد نكاحها أما هو فلا يجب الاستبراء له إذ ليس
 فيه محذور الاختلاط ومنه قوله (ولو أعتق مستولدة^٤ فله نكاحها بلا استبراء)
 كالمعتدة منه بخلاف غيره إذا أراد نكاحها لا بد له من الاستبراء (ولو
 أعتقها) أي الموطوءة مستولدة كانت أم غيرها (أو مات وهي مزوجة) في
 صورتين أو كانت في عدة زوج (فلا استبراء عليها) لأنها ليست فراشا للسيد
 بل للزوج بخلاف ما إذا كانت في عدة وطئ شبهة فإيه يجب عليها
 الاستبراء (ولو مضت مدة الاستبراء على مستولدة) أي لم يطأها سيدها
 (ثم أعتقها أو مات وجب استئناف الاستبراء . ولو استبرأ أمة موطوءة)

٢ أي ولا ينقض الإحصاء
 ٣ أي وطئها مالهها...
 أما من لم يطأها مالهها فإن
 لم توطأ - أي من غيره أيضا -
 ووطئها من شاء - أي هلال -
 وكذا لغيره لأن طأها زوجها للواطئ
 محترمة - أي من زنا - أو مضت
 مدة الاستبراء منه إلى الحقة
 وبدر الحقة ٨/٨٥٠-٨٨٧

٤ المستولدة هي الأمة
 التي وطئت ما يربطها
 بالسيدها سيدها الزوج
 وخارج به عن لم توطأ أو وطئت زنا
 أو استبرأها من استقلت منه إليه من
 وطئها غيره وطأ غير محترمة فلا يحل له تزويجها
 قبل استبراءها ولأن أعتقها أم الحقة ٨/٨٧١

٥- ١٣٧-
 عن مستولدة أو صديرة تحققت بموته
 التدبير لغة النظر في عواقب الأمور
 شركاً : تعليف تحق من مالك بالصوت

فَأَعْتَقَهَا لَمْ يَجِبِ الْإِسْتِبْرَاءُ وَلَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ فِي الْحَالِ وَيَحْصُلَ
الْإِسْتِبْرَاءُ بِوَضْعِ الْحَمْلِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَبِحَيْضَةٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ
حَامِلًا فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ لِصِغَرٍ أَوْ إِيَّاسٍ فَبِشَهْرِ وَاحِدٍ

أي غير مستولدة (فاعتقها لم يجب الاستبراء) بعد العتق (ولها أن تزوج
في الحال) لزوال فراشه عنها قبله بخلاف المستولدة لقوة فراشها وشبهه بفراش
النكاح (ويحصل الاستبراء بوضع الحمل إن كانت حاملا وبحيضة) كاملة
ان لم تكن حاملا (لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في سبأيا أوطاس . ألا
لا توطأ^(١) حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة رواء
ابو داود وصححه الحاكم على شرط مسلم وقيس بالمسبية غيرها في ذلك
والحمل من زنا كغيره كما شمله اطلاقهم وإنما لم يعتبر الطهر هنا كما في العدة
لأن الأقراء فيها متكررة فتعرف فيها البراءة بتخلل الحيض ولا تكرر هنا فاعتمد
الحيض الدال عليها (فإن كانت ممن لا تحيض لصغر أو إياس فبشهر واحد)

قوله في سبأيا أوطاس (١) بالبناء للمفعول وقوله أوطاس بضم الهمزة افصح من فتحها وبمنع
الصرف للعلمية والتأنيث باعتبار البقعة أو بالصرف باعتبار المكان وهي اسم
واد من هوازن عند حنين أ ه .

باجوري. وعبارة الشبراملسي بفتح الهمزة موضع أ ه .
مختار ومثله المصباح والتهذيب أي فهو معروف^{مصري} الخ أ ه .

وتمام العبارة : فهو مصروف خلافاً لمن تولد
لأن الأصل الصرف مالم يرد منهم سماع بخلافه اسم عبد السيد ٨/٢٨٢

وَيُشْتَرَطُ فِي الزَّوْجَةِ أَنْ لَا تَكُونَ مُعْتَدَّةً لِلْغَيْرِ فَإِنْ
كَانَتْ مُعْتَدَّةً لِلْغَيْرِ لَمْ يَصِحَّ نِكَاحُهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ سِوَاهُ
كَانَتْ فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .
وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ قَدْ لَاعَنَهَا . وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا تَكُونَ
مَجُوسِيَّةً أَوْ وَثَنِيَّةً أَوْ مُرْتَدَّةً مِثْلَ أَنْ تَكُونَ تَكَلَّمَتْ
بِكَلِمَةٍ مِنْ كَلَامِ الْكُفْرِ .

أي يحصل به الاستبراء لأنه بدل قرء (ويشترط في الزوجة أن
لا تكون معتدة للغير فإن كانت معتدة للغير لم يصح نكاحها) لغير من
هي معتدة عنه (قبل انقضاء العدة سواء كانت في عدة وفاة أو طلاق أو
وطء شبهة أو غير ذلك) كفسخ أو نحوه لنصوص الكتاب والسنة قبل الإجماع
بخلاف ما إذا كان النكاح صاحب العدة فإنه يجوز له نكاحها في عدته سواء
كانت عدة نكاح أو وطء شبهة أو نحوه إذ ليس فيه محض اختلاط المياه وفساد
الانساب كما مر (ويشترط أن لا يكون قد لاعنها) لأن اللعان تقايد به الحرمة²
باطنا وظاهر اسواء صدقت أم صدق لخبر المتلاعنان لا يجتمعان أبداً كرواه الدارقطني
والبيهقي (ويشترط أن لا تكون مجوسية أو وثنية أو مرتدة) عن الإسلام
والعياذ بالله (مثل أن تكون قد تكلمت بكلمة من كلام) يقتضي
(الكفر) وأن لا تكون من المعطلة أو الزنادقة والباطنية أو غيرهم من سائر
الكفار سوى أهل الكتابين على ما يأتي قال الله تعالى (ولا تنكحوا المشركات

2 وقيل حتى والخسة

1 لأن كان الزوج مسلماً
ونكحاً كتابياً على الأوجه
كما في النكحة ٣٥٥/١٧

١/ من بين المسلمين من يفتخر بأنهم من نسل إسرائيل (ويعتبرون ذلك يرفع قدرهم) لمدادهم
 حكاماً فإنها لا تصدق لمن حملها من مسلم ولأن في الإقامة بدار الحرب تكثير سوادهم ومن ثم كملت
 مسئلة مقبية ثم < وكذا ذممة على الصحيح > فلا تفتنه بفرط ميله إليها أو ولده ولأن كان العايب على النساء
 إلى دين أزواجهن وإيثارهم على الآباء والأصهار نعم الكراهة فيها أم هو منها في البرية

حتى يؤمن وأما إن كانت من أهل الكتابين اليهود والنصارى فيجوز
 نكاحها إن كانت اسرائيلية (١) وكذا إن لم تكن (٢) ولكن دخل أول
 آبائها قبل النسخ (٣) والتبديل أو قبل النسخ وبعد التبديل ولكن اجتنبوا
 المبدل بخلاف ما إذا دخلوا بعدهما أو جهل الحال .

فأما الاسرائيلية فلا يؤثر في حلها الجهل بحال آبائها في ذلك بل ولا
 العلم بدخولهم بعد التحريف بخلاف العلم بدخولهم بعد النسخ (٤)

(١) أي من نسل إسرائيل وهو يعقوب صلى الله على نبيينا وعليه وسلم .

ومعنى أسرا عبد وايل الله ا هـ التحفة ٣٧٢/٧

تحفة وقوله ومعنى اسرا الخ أي بالعبرانية كما في المعنى .

(٢) بان عرف انها غير اسرائيلية أو يشك أهي اسرائيلية أو غيرها

كما في التحفة . ٣٧٢/٧

(٣) أي بان علم ذلك بالتواتر ولو من كفار أو بشهادة عدلين أسامه

لا بقول المتعاقدين على المعتمد كما في التحفة . ٣٧٢/٧

(٤) كمن تهود أو تنصر بعد بعثة نبيينا ﷺ أو تهود بعد بعثة عيسى

بناء على الأصح انها ناسخة لشريعة موسى صلى الله عليها وسلم ا هـ . ٣٧٤/٧

تحفة وفيها أيضاً أما الاسرائيلية يقيناً بالتواتر أو بقبول عدلين لا المتعاقدين

كما مر بما فيه فتحل مطلقاً لشرف نسبها ما لم يتيقن دخول أول آبائها في

ذلك الدين بعد بعثة تنسخه لسقوط فضيلته بنسخه وهي بعثة عيسى أو نبيينا

ﷺ لا بعثة من بين موسى وعيسى لأنهم كلهم أرسلوا بالتوراة

وزبور داود ا هـ ٣٧٤/٧

كتاب روضه رحيل
كتاب روضه رحيل
كتاب روضه رحيل

وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا تَكُونَ مُحْرِمَةً بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ .
وَيُشْتَرَطُ فِي الزَّوْجَةِ أَنْ لَا تَكُونَ مُحْرِمًا لَهُ بِنَسَبٍ وَلَا
رِضَاعٍ وَلَا مُصَاهَرَةٍ .⁽²⁾

فَالْمُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ سَبْعُ⁽¹⁾ الْأُمّهَاتُ وَالْجَدَّاتُ وَإِنْ عَلَوْنَ وَالْبَنَاتُ⁽²⁾

(ويشترط أن لا تكون محرمة بحج أو عمرة) للخبر السابق (ويشترط
في الزوجة أن لا تكون محرما له بنسب ولا رضاع ولا مصاهرة) لقوله
تعالى حرمت عليكم امهاتكم الآية وخبر الصحيحين (يحرم من الرضاع ما يحرم
من الولادة وفي رواية من النسب وضابط المحرم من النسب والرضاع كما في
أصل الروضة عن الاستاذ أبي منصور البغدادي كل من كانت من نساء
القربة غير من دخلت في اسم ولد العمومة وولد الخولة انتهى وتفصيله
ما ذكره المصنف بقوله (فالحرم من النسب سبع) وهن المشار اليهن في
قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم إلى قوله وبنات الاخت (الامهات)
المراد بالام هي من ولدتك⁽³⁾ (والجدات) وهن كل اثنى ولدت من ولدك
ذكراً كان أو اثنى (وان علون والبنات⁽²⁾) وهن كل اثنى ولدتها⁽¹⁾

الحج والحج
الحج والحج
الحج والحج

الحج والحج
الحج والحج
الحج والحج

(1) أما المحلوقة من ماء زناه فتحل له لأنها أجنبية عنه إذ لا يثبت لها
توارث ولا غيره من أحكام النسب نعم يكره له نكاحها للخلاف فيها أحكام النسب لا يثبت لها من
ويحرم على المرأة وعلى سائر محارمها ولدها من زنا إجماعاً لأنه بعضها وانفصل
منها انساناً ومن ثم أجمعوا على إرثه افاده في التحفة .

الحج والحج
الحج والحج
الحج والحج

وَبَنَاتُ الْأَوْلَادِ وَإِنْ سَفَلْنَ^(٣) وَالْأَخَوَاتُ^(٤) وَبَنَاتُ
 الْإِخْوَةِ^(٥) وَبَنَاتُ الْأَخَوَاتِ وَالْعَمَّاتِ^(٦) وَإِنْ عَلَوْنَ^(٧)
 وَالْخَالَاتُ وَإِنْ عَلَوْنَ وَيَحْرُمُ هَؤُلَاءِ بِالرَّضَاعِ

(وبنات الأولاد) وهن كل انثى ولدت أنت من ولدها ذكراً كان أم
 انثى (وان سفلن والاخوات) وهن كل انثى ولدها أبواك أو أحدهما^(١)
 (وبنات الأخوة وبنات الأخوات) وان بعدن (والعَمَّات) وهن كل
 انثى أخت ذكر ولدك بواسطة أو بغيرها (وان علون والخالات) وهن
 كل اخت انثى ولدتك بواسطة أو بغيرها (وان علون أي العَمَّات والخالات
 كما ذكرناه) ويحرم هؤلاء (المذكورات) (بالرضاع) كما يحرم بالنسب
 لقوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة والخبر الصحيحين

(١) نعم لو زوجه الحاكم مجهولة ثم استلحقها أبوه بشرطه ولم يصدقه
 هو ثبتت اخوتها له وبقي نكاحه قالوا وليس لنا من ينكح اخته في
 الاسلام غير هذا ، ولو أبانها لم تحل له افاده في التحفة زاد في المغني
 والنهاية فان صدقه الولد والزوجة ثبت النسب وانفسخ النكاح ثم قال وان
 صدقته الزوجة فقط ولم تكن بينة لم ينفسخ النكاح لحق الزوج لكن
 لو أبانها لم يحز له بعد ذلك تجديد نكاحها لأن اخيها شرط وقد اعترفت
 بالتحريم انتهى . عبدالمجيد ١٩٩/٧

١: وهو الإمكان
 تصديقها لمن طهرت
 عن مبدأه ١٩٩/٧

I II وَمَنْ أَرْضَعَ وَلَهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ مِنْ لَبَنِ امْرَأَةٍ

السابق يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب (ومن أَرْضَعَ^(١) وله دون حولين) بشرطه الآتي وجوابه قوله صار ولداً إلى آخره والأصل في اعتبار الحولين خبر لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الفطام رواه الترمذي وحسنه وصححه الحاكم وخبر لا رضاع إلا ما كان في الحولين رواه الدارقطني وغيره ولا بد من تيقن كون الرضاع قبل تمام الحولين فلو شك في أنه قبل تمامها أو بعده فلا تحريم ويحسب ابتداءهما من تمام انفصاله بالأهلة فإن انكسر الأول اعتبر ثلاثة وعشرون شهراً بالأهلة وكمل المنكسر ثلاثين من الخامس والعشرين وقوله ارتضع قد يخرج الميت فإنه لا يؤثر لوصوله إلى معدته لكن قد يحرم وصوله إلى معدة الحي بدون ارتضاع وليس مراداً بل المعتبر وصوله على أي هيئة كان إلى معدته أو دماغه دون غيرها ولو من جراحة (من لبن امرأة)^(٢) حية وقت انفصاله منها سواء بقي اللبن على حاله أم صار جبناً أو زبدًا

- (١) شروع في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسره وهو لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه وشرعاً اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في جوف طفل بشروط مخصوصة وأركانه ثلاثة رضيع ولبن ومرضع .
- (٢) أي لا رجل ولا خنثى إلا إن بان انثى ولا بهيمة كما في التحفة أما الجنينة فمن قال بجريمة نسكاحها فلا يؤثر رضاعها ومن قال بحل نسكاحها فالرضاع عنده محرّم .

لَهَا تِسْعُ سِنِينَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ ^{IV} ^{III}

أو خالطه ماء أو غيره وإن صار مغلوباً أن تحقق وصول اللبن وتحقق انتشاره فيما شربه كان بقي من المختلط أقل من قدر اللبن وسواء كانت مزوجة أم بكرة أم غيرهما (لها تسع سنين) قرية تقريباً ^(١) بخلاف من لم تبلغ ذلك لأنها لا تحمل الولادة واللبن فرع الولد (خمس رضعات) لخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن فنسخن بخمس معلومات ^(٢) ويرجع في ضابط التعدد إلى

(١) أي بالمعنى السابق في الحيض ١ ه تحفة .

وقوله بالمعنى السابق وهو أنه لا يضر نقصها عن التسع بما لا يسع حيضاً وطهراً ع ش أي بأن يكون أقل من ستة عشر يوماً أه حاشية عبد الحميد .

(٢) زاد في التحفة والقراءة الشاذة يحتاج بها في الأحكام كخبر الواحد

على المعتمد وحكمة الخمس أن الحواس التي هي سبب الإدراك كذلك وقوله وصار أبو الولد الذي ثار عليه اللبن أباً له وذلك لأن اللبن لمن نسب إليه ولد نزل اللبن

بسببه بنكاح أو بملك يمين أو وطئ شبهة لثبوت النسب بذلك والرضاع تابع

له لا زنا لأنه لا حرمة له كما ذكره الشارح أما اللبن النازل قبل حملها من

زوجها ولو بعد وطئها فلا ينسب إليه ولا تثبت به ابوته كما قاله جمع

مقدمون أفاده في التحفة وأما اللبن النازل منها بعد حملها فينسب لصاحب

الحمل ما لم تتقدمه ولادة لغيره وما لم يسبق للبكر نزول لبن على الزواج كما -

شكر الله
الولادة
بعد التسع

في عبد الحميد فان ولدت لغيره فاللبن لذلك الذي نزل اللبن بسبب علوقها

— منه ففي متن المنهاج ولا تنقطع نسبة اللبن عن زوج مات أو طلق وان طالت المدة أو انقطع اللبن وعاد فان نكحت آخر وولدت منه فاللبن بعد الولادة له وقبلها للاول ا هـ .

وأجاب الشبراملسي بانه لما نسب للاول قوي جانبه فتسبب إليه حتى يوجد قاطع قوي وهو الولادة وفيما إذا لم تتقدم نسبة اللبن لغيره يكتفي بمجرد الامكان فتسبب لصاحب الحمل افاده عبد الحميد قال وهذا الجواب ظاهر وان استشكله سم والرشيدي بما في الروض والمغني من أنه لو نزل لبكر لبن وتزوجت وحبلت من الزوج فاللبن لها لا للزوج ما لم تلد ولا أب للرضيع ا هـ .

وقد يجاب عنه بان سبق نزول لبن البكر على الزواج منزل منزلة سبق ولادة على ولادة الآتي في المتن ا هـ .

وقد جمع بعضهم حاصل ما يترتب على الرضاع بقوله : ^{الرضاع} ^{الرضاع} وينتشر التحريم من موضع إلى أصول فصول والحواشي من الوسط ومن له در إلى هذه ومن رضيع إلى ما كان من فرعة فقط

وفي حاشية العلامة السيد عمر البصري على التحفة ماضورته (فائدة) الواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة واذا أرضعن فليحفظن ذلك ويشهرنه ويكتبنه احتياطاً كذا افاده الكمال ابن الهمام الحنفى في شرح الهداية ا هـ .

مُتَفَرِّقَاتٍ صَارَ وَلَدًا لَهَا وَأَوْلَادُهُ أَوْلَادُهَا وَصَارَتْ الْمُرْضِعَةُ
أُمًّا لَهُ وَأُمَمَاتُهَا جَدَّاتِهِ وَأَبَاؤُهَا أَجْدَادُهُ وَأَوْلَادُهَا إِخْوَتُهُ
وَأَخَوَاتِهِ وَصَارَ إِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا أَخْوَالَهُ وَخَالَاتِهِ وَصَارَ
أَبُو الْوَلَدِ الَّذِي ثَارَ عَلَيْهِ اللَّبَنُ أَبًا لَهُ وَأُمَمَاتُهُ جَدَّاتِهِ وَأَبَاؤُهُ
أَجْدَادُهُ وَأَوْلَادُهُ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتِهِ وَصَارَ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ
أَعْمَامُهُ وَعَمَمَاتِهِ فَيَحْرُمُ النِّكَاحُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ .

العرف فلو قطع الارتضاع اعراضاً تعدد أو للهو وعاد في الحال أو بعد أن
طال الفضل والثدي في فمه فلا لقضاء العرف بذلك (متفرقات) فلو حلب
دفعه واحدة وأوجر خمساً أو عكسه فرضعة نظراً إلى انفصاله في الأولى وإيجاره
في الثانية فإذا وجد الرضاع بشرطه (صار) أي الرضيع (ولداً لها) أي
المرضعة (وأولاده) من نسب أو رضاع (أولادها وصارت المرأة) المرضعة
(أمّاً له وأمماتها) من نسب أو رضاع (جداته وأبائهما) من نسب أو
رضاع (أجداده وأولادهما) من نسب أو رضاع (أخوته وأخواته وصار
إخوتها وأخواتها) من نسب أو رضاع (أخواله وخالاته وصار أبو الولد
الذي ثار عليه اللبن أباً له) أي الرضيع (وأمماته) أي الفحل من نسب
أو رضاع (جداته وأبائهما) من نسب أو رضاع (أجداده وأولاده) من
نسب أو رضاع (أخوته وأخواته وصار أخوته وأخواته) من نسب أو
رضاع (أعمامه وعمماته فيحرم النكاح بين هؤلاء المذكورين) لما مر وقوله

وَإِنْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسُ مُسْتَوْلَدَاتٍ فَارْتَضَعَ صَبِيٌّ مِنْ
كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَضْعَةً صَارَ ابْنًا لَهُ وَأَمَّا الْمَحْرَمُ
بِالْمُصَاهَرَةِ ^(١) فَأُمُّ الزَّوْجَةِ وَجَدَّاتُهَا ^(٢) وَيَحْرُمُ أَزْوَاجُ آبَائِهِ
وَأَزْوَاجُ أَوْلَادِهِ هَؤُلَاءِ كُلُّهُنَّ يَحْرُمْنَ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ ^(٣) ،

وصار أبو الولد يخرج الواطيء من الزنا فلا حرمة له وعلم بما سبق أن أصول
الرضيع واخوانه واخواته لا يثبت بينهم وبين المرضعة محرمية (وان كان لرجل
خمس مستولدات) أو أربع نسوة وأم ولد مثلاً (فارتضع صبي من كل
واحدة منهن رضعة) بشرطه (صار ابنًا له) لأن لبن الجميع منه وهن
كالظروف له وقد تعددت الرضعات وإنما لم تثبت الامومة لأن كلا منهن
لم ترضعه خمساً لكن ^{يحرمن} من عليه من حيث كونهن موطوات أبيه وفي
الثانية بعضهن زوجات أبيه (وأما المحرم بالمصاهرة فأُم الزوجة ^١
وجداتها) من نسب أو رضاع وان علون لقوله تعالى وأمهات
نساءكم (ويحرم) بالمصاهرة أيضاً (أزواج آبائه) من قبل الأب أو الام
بنسب أو رضاع وان علوا لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء
(وأزواج أولاده) بنسب أو رضاع وأن سفلوا لقوله تعالى وحلائل ابنائكم
وقوله الذين من أصلابكم لإخراج زوجة من تبناه لا زوجة ابن الرضيع
لتحريمها بالخبر السابق وقدم على مفهوم الآية لتقدم المنطوق على المفهوم حيث
لامانع (هؤلاء كلهن يحرمن بمجرد العقد) الصحيح وان لم يقع دخول لما

هذا هو الأصل في المصاهرة
أنه لا يثبت المحرمية إلا بالعقد
فإن كان الزوج قد تزوج امرأة
فارتضع صبي من كل واحدة منهن
رضعة صار ابنًا له

١- ولو الطفلة طلقها إمام
التحفة ٣٠٠/٧
٢- في ذكوان أو أنثى بواسطة
أو غيرها فهو شامل لزوجته ابن
البنات فتحرر على وجه رأيها
زوجته من ولد بواسطة إذ
الولد يشمل الذكر والأنثى
فتبناه فإنه رقيق جدًا
التحفة ٣٠٠/٧

(٤) وَأَمَّا بِنْتُ الزَّوْجَةِ فَلَا تَحْرُمُ إِلَّا بِالدُّخُولِ بِالْأُمِّ فَإِنْ أَبَانَ الْأُمُّ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا حَلَّتْ لَهُ أَبْنَتُهَا . وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ مَنْ وَطِئَهَا

مر بخلاف العقد الفاسد لا تتعلق به حرمة (١) (وأما بنت الزوجة) بنسب أو رضاع وان سفلت (٢) (فلا تحرم إلا بالدخول بالأم) أي الوطء ولو في الدبر وكذا استدخال الماء أي بخلاف مجرد العقد الصحيح فلا يحرمها لقوله تعالى ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حَبْجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، وذكر الحجب جري على الغالب أما إذا لم يدخل بالأم فلا تحرم البنت بخلاف أمها كما مر والفرق أن الرجل يبتلى عادة بمكاملة أمها عقب العقد لترتيب أموره فحرمت بالعقد ليسهل ذلك بخلاف بنتها وإلى ذلك الإشارة بقوله (فإن أبان) المراد بانت (الأم قبل الدخول بها حلت له أبنتها) لما ذكره لكن عبارته فيها إيهام والمراد حصول الفرقة قبل أن يوجد الدخول أو ما في معناه وبذلك تحصل البيئونة لا محالة (وتحرم عليه من وطئها) ولو في الدبر

(١) زاد في التحفة ما لم ينشأ عنه وطء واستدخال لأنه حينئذ وطء

شبهة واستدخال وهو محرم كما يأتي اهـ .

(٢) كبنات بنت الزوجة وبنات ابن الزوجة وبناتهن قال الباجوري

ومن هذا يعلم تحريم بنت الربيبة وبنت الربيب لأنها من بنات زوجته وهي مسئلة نفيسة جداً يقع السؤال عنها كثيراً اهـ .

نبذة التحفة : وكذا
استدخلت ما عدا المحرم
حال تزوجه واستدخاله
هو كالوطء في المحرم أحكامه
وكذا الباب وغيره اهـ
والجديد : قوله ادخله
دخلاً للنهائية ووالده اهـ
C. ٣

نبذة المعنى :
الواصل أن من حرم بالوطء
يعتبر فيه صحة العقد كالربيبة
من حرم بالعقد وهي الثلاث
الأول فلا بد فيه من صحة
العقد نعم لو وطئ في العقد
لفاسد في الثلاث الأول حرم
لو طء فيه لا بالعقد اهـ

١- نكي لا يثبت بها محر
 جبر الحيد - عبارة المعنى تنبيه قدر
 كشبهته وطء ~~بذلك~~ الشبهة بوطء
 المصنف أن ولد الشبهة بوطء
 وليس مراداً بل التحريم و
 فلا يحل الواطئ بشبهة
 النظر إلى أم الموطوءة
 ونسبها ولا الذفوة والمهر
 بهما ولا مسهما كالموط
 بل أولي فلو تزوجها بعد ذلك
 ثبتت المحرمية أيضاً ١
 ٣/٣

أَحَدُ آبَائِهِ أَوْ أَبْنَائِهِ بِمِلْكٍ أَوْ شُبْهَةٍ وَأُمَمَاتٌ
 مَوْطُوءَتُهُ بِمِلْكٍ أَوْ شُبْهَةٍ وَبَنَاتُهُمَا كُلُّ ذَلِكَ تَحْرِيمٌ
 مُؤَبَّدٌ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ
 وَأَخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ

٢- أي من شبهتها
 جبر الحيد ٣/٣
 ٣- وطئ رجل جارية ابنه
 حرمت على الإسن مؤبداً
 ولعن لا ينقطع مدحه حيث
 لا إحصاء له التحفة

وكذا من استدخلت ماء (أحد آبائه أو أبنائه) بنسب أو رضاع (بملك)
 لأن الوطء نزل به منزلة عقد النكاح (أو شبهة) لصيرورتها فراشا له فيثبت
 النسب وتجب العدة (و) تحرم عليه (أمهات موطوءته) ولو في الدبر وكذا
 استدخال ما به (بملك أو شبهة) وبنااتها كل ذلك تحريم مؤبد) كالتحريم
 بالنسب ثم النظر في الشبهة إلى ظن الواطئ (١) لا الموطوءة حتى لو كان
 زانياً دونها لم يثبت التحريم (ويحرم عليه أن يجمع) ابتداءً أو دوماً (بين
 المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها ونحو ذلك) كخالة أحد أبويها أو عمة أحد

(١) كان وطئها بفساد نكاح وكظنها حليلته وكونها مشتركة أوامة
 فرعه وكوطئها بجهة قال بها عالم يعتد بخلافه ومنها أن توطأ في نكاح
 بلا ولي أو تحفة .

قال عبد الحميد قوله بلا ولي وكذا بلا ولي وشهودا ه ع ش .
 هذا هو الراجح أي كون المعتبر أن توجد الشبهة في حق الواطئ فقط
 هنا أي في تحريم المصاهرة ولحقوق النسب ووجوب العدة كما في التحفة .

مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ .

أبويها (من نسب أو رضاع) وضابطه^(١) أنه يحرم الجمع بين كل امرأتين أيتهما قُدِّرَتْ ذَكَراً حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الأُخْرَى عَلَى التَّأْيِيدِ وَالْأَصْلِ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْإِخْتَيْنِ ، وَلِخَبَرِ لَا تَنْكَحِ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا الْعَمَةَ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا وَلَا الْمَرْأَةَ عَلَى خَالَاتِهَا وَلَا الْخَالَاتِ عَلَى بِنْتِ أَخْتِهَا لَا الْكُبْرَى عَلَى الصَّغْرَى وَلَا الصَّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَصَحَّحُوهُ وَلَمَّا فِيهِ مِنْ قَطِيعَةِ الرَّحِمِ وَإِنْ رَضِيتَ بِذَلِكَ فَإِنْ طَبَعَ يَتَغَيَّرُ وَإِلَيْهِ أَشَارَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ فِي خَبَرِ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ إِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَهُنَّ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ ، وَيُخْرَجُ بِمَا سَبَقَ فِي الضَّاطِبِ لِلْمَرْأَةِ وَأُمِّ زَوْجِهَا أَوْ بِنْتِهَا مِنْ أُخْرَى فَلَا يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ أُمَّ الزَّوْجِ مِثْلًا وَإِنْ حُرِّمَتْ عَلَيْهَا زَوْجَةُ الْإِبْنِ لَوْ قُدِّرَتْ أَيْ الْأُمُّ ذَكَراً لَكِنْ زَوْجَةُ الْإِبْنِ لَوْ قُدِّرَتْ ذَكَراً لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ الْآخَرَى بَلْ تَكُونُ أَجْنَبِيَّةً عَنْهُ لِأَنَّهَا إِذَا قُدِّرَتْ ذَكَراً لَا تَكُونُ زَوْجَةً لِلْإِبْنِ وَلَا لِلْغَيْرِ بِخِلَافِ أُمِّ الزَّوْجِ إِذَا قُدِّرَتْ ذَكَراً فَإِنَّهُ يَكُونُ أَبًا لِلزَّوْجِ وَيُخْرَجُ بِقَيْدِ التَّأْيِيدِ الْمَرْأَةَ وَأُمَّتِهَا وَحَيْثُ حُرِّمَ الْجَمْعُ فَانْ عَقْدُ

(١) عبارة التحفة: وضبطوا من يحرم جمعها بكل امرأتين بينهما

قربة أو رضاع يحرم تناكحهما لو قدرت أحدهما ذكراً فخرج بالقربة

والرضاع المصاهرة فيحل الجمع بين امرأة وأم أو بنت زوجها أو زوجة ولدها

كمال العماره :

إذ لا رَحِمَ هُنَا يَخْشَى قَطْعُهُ وَالْمَلِكُ فَيَحِلُّ الْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَأُمِّهَا أَوْ بِنْتِهَا أَوْ زَوْجَةِ وَلَدِهَا

... بِأَنْ يَنْزَوْحَهَا بِشَرْطِهَا الْآتِي ثُمَّ يَنْزَوْحَ سَيِّدَتَهَا — ١٥٠ — أَوْ يَكُونَ قَنَاءً وَلَوْ حُرِّمَتْ كُلُّ

بِتَقْدِيرِ ذِكُورَةِ الْآخَرَى لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَنْكَحُ سَيِّدَتَهُ وَالْمَسِيدَ لَا يَنْكَحُ أُمَّتَهُ وَيَحِلُّ الْجَمْعُ أَيْضًا بَيْنَ

بِنْتِ الرَّجُلِ وَرَبِّبَتِهِ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَرَبِّبَتِهَا زَوْجَهَا مِنْ امْرَأَةٍ أُخْرَى وَبَيْنَ أُمِّ الرَّجُلِ مِنْ

أُمِّهِ وَأَخْتِهِ مِنْ أَبِيهِ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الْمُنَاكِحَةِ بَيْنَهُمَا بِتَقْدِيرِ ذِكُورَةِ أَحَدِهِمَا كَالِالتَّحْفَةِ ٣٠٧/٧

١. أي منع دوامه

٢. فإن جمع بين خواج
بحقد واحد بطل النكاح
إذ لا مرجح

أو يعقوبين يأتي ما صرّفه
الشيخ فإن وقعا معاً أو
نسبت ولم يتعينا مطلقاً
ولم يرج معرفتها أو حمل
والمعيرة بطلان التحفة ٧/٧

٣. وعرفت السابقة ولم
تأخذ بالباطل لأن
صح الأول لأن الجمع
٤. فإن نسبت ورجعت
معرفتها وجب التوقف
حتى يتبين هل التحفة
٧/٧ - ٣٠ - ١٠

٤. في فرع واضح أو
ولو مكرها أو جلا
التحفة ٧/٩ - ٣٠

٥. ولا يؤثر ولو
التي الثانية - وإن حملت
كل الأوجه تحريم الأول
إذ الحرام لا يحرم الحلال

٦. أي هي مائة على حملها
بقاء الثانية على تحريمها
التحفة مع عبد الحميد ٧/٩ - ٣٠

وإن تزوج امرأة ثم وطئها أبوه أو ابنته بشبهة أو
وطئ هو أمها أو بنتها بشبهة أنفسخ نكاحها .
وما حرم من ذلك بالنسب حرم بالرضاع .
ومن حرم نكاحها ممن ذكر حرم وطؤها بملك اليمين .

عليهما معاً بطل فيهما أو مرتباً بطل في الثانية لأن الجمع بها حصل (وان)
طراً على النكاح مؤبد^(١) تحريم قطعه^(٢) ، فلو (تزوج امرأة ثم وطئها أبوه
أو ابنه بشبهة أو وطئ هو) أي الزوج (أمها أو بنتها بشبهة أنفسخ
نكاحها) لأنه معنى يوجب تحريمها مؤبداً فإذا طراً على النكاح أبطله كالرضاع
(وما حرم من ذلك) كله (بالنسب حرم بالرضاع) لما مر (ومن حرم
نكاحها ممن ذكر) بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو جمع (حرم وطؤها
بملك اليمين) كالنكاح لما مر بخلاف جمعها في الملك فيجوز لأنه لا يتعين
للوطء ثم الأم أو البنت تحرم أحدهما بوطئ الأخرى تحريماً مؤبداً كما مر
وأما الاختان ونحوهما فإذا وطئ أحدهما حرمت الأخرى^(٣) إلى أن تحرم

(١) بفتح الباء فهو من إضافة الصفة للموصوف وبكسرها فيكون
صفة لمحدوف تقديره سبب مؤبد للتحريم العرش عبد الحميد ٧/٣٠ - ٧
(٢) فان عاد حل الأولى بنحو فسخ أو طلاق قبل وطئ الثانية تخير^(٤)
في وطئ ابنتها شاء بعد استبراء للعبادة إن أرادها أو بعد وطئها لم يبطأ الثانية - وإن حملت
العائدة حتى يحرم الأخرى التحفة .

٧. إشارة المعنى فإن وطئ الثانية
تحريم الأولى أو لم تحرم الأولى
لكن يستحب أن لا يطأ الأولى
حتى تستبرأ الثانية لا سيما
لجمع الماهي رحم الخميني
عبد الحميد ٧/٩ - ٣٠

الحقة
ولو بعضنا ان نترك أوشط
لنبار فيه للمشترى
لو بعضنا مع قنينة
بدون المسد

هذه المعنى هو ٣٠٩/٧
أي صفحة ١٠١

ممل: التوبة لا يغفر
مهرام وفوردة وعدة لأنها
تسبب عارضة قرينة الزوال
التوبة ٧/١٠ ٣١

ولانها أم لا اله الا الله و
حرة أو أمة الا الله
أي: زوج امرأتين
لأنها أم لا اله الا الله

و النكاح هو النكاح
فان طلق النكاح باقيا
الأخرى المبرورة طلق

8: قوله فقد الولاء فيه بالإمام
الحق الغير بجلاف فراش التفوه
٣١/٧

وَمَحْرُمٌ عَلَى الْعَبْدِ أَكْثَرَ مِنْ أَمْرَاتَيْنِ وَالْأُولَى الْأَقْتِصَارُ عَلَى
وَاحِدَةٍ وَلَهُ أَنْ يَطَأَ بِمِلْكِ الْيَمِينِ مَا شَاءَ .

١ ولأنه على النصف من
أمر التحفة ٧/٣١٠

بطل النكاح في الجميع إلا أن يكون فيهن أختان فيبطل فيهما ويصح في
في الباقي أو مرتباً بطل في الخامسة (ويحرم على العبد) ولو مبعوضاً أو مكاتباً
(أكثر من امرأتين) لأجماع الصحابة عليه رواه البيهقي عن الحاكم بن
عتيبة بالتاء المثناة من فوق ثم مثناة من تحت ثم باء موحدة ، (والأولى
الاقتصار على واحدة) إذا لم تكن له حاجة ظاهرة إلى الزيادة ^(١) (وله)
أي للحر (أن يطأ ، بملك اليمين ما شاء) لاطلاق الأدلة وللإجماع نعم
قال ابن العباد أن الأولى في التسري الاقتصار على واحدة قياساً على ما
ذكروه في النكاح كما مر — تمت —

منها لا يجتمع الملك والنكاح فلو ملك أحد الزوجين الآخر أو بعضه
انفسخ النكاح . ٢ لتناقض أدكاه الملك والنكاح إذ الملك لا يقضي نحو قسم وطلاق بخلاف الزوجية ١
التحفة ومبدأ الحميد

ومنها ليس للموقوف عليه نكاح الأمة الموقوفة حتى لو وقفت عليه
زوجته انفسخ نكاحها .

ومنها ليس لكامل الحرية نكاح الأمة ولو مبعوضة إلا بشروط أحدها
أن لا يكون تحته حرة أو أمة تصلح للتمتع لا صغيرة لا تحتمل أو رتقاء
أو برصاء أو غائبة أو أهرمة أو مجنونة .

(١) لقوله تعالى (فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة) قال في التحفة وقد

تعيين الواحدة كما مر في نكاح السفينة والمجنون اهـ

الفصل الثالث في أحكام الطلاق

الثاني أن لا يقدر على حرة تصالح ولو كتابية إما لفقدها أو فقد الصداق² ولو بغيبة ماله فإن قدر على حرة غائبة عن البلد بحيث تلحقه مشقة ظاهرة في قصدها أو يخاف العنت مدة قصدها فكالمدومة وكذا لو وجدها بأكثر من مهر المثل أو رضيت بلا مهر أو بامهاله أو وجد من يستأجره أو يقرضه أو يهب له فتحل له الأمة والمسكن والخدام المحتاج اليهما كالعدم.

الثالث خوف العنت وهو الزنا بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه وإن لم يغلب على ظنه وقوع الزنا بل توقعه لأعلى ندور ومن ضعفت شهوته وهو يستقبح الوقوع في الزنا لدين أو مروءة أو حياء أو قويت شهوته وتقواه أو كان محبوباً بالبلاء لم تحل له الأمة وكذلك من قدر على شراء أمة أو كانت في ملكه.

الرابع كون الأمة مسامة ولو كان مالِكها كافراً فتحرّم الأمة الكتابية ولو على رقيق مسلم لا على كتابي.

الخامس كونها تحتل الوطاء فلا تحل الصغيرة التي لا تحتمل ومثلها الرتقاء ونحوها.

ومنها إذا اختلطت محرمة بتشديد الرأء المفتوحة بنسوة لم يكن له أن ينكح منهن إلا إذا كنَّ غير محصورات كنساء بلدة أو قرية كبيرة وضابط غير المحصور ما يعسر عده على الواحد^(١) (الفصل الثالث في أحكام الطلاق)

(١) عبارة انغني قال الامام المحصور ما سهل على الأحاد عده دون —

والذي ما ينسب متحملها
طلب زوجة إلى مجاورة البر
للحقه ٧/١٧٣

بالأ - بأن انغني كوين
الأمير المذكورين - لم تزل
الأمة له ولزمنه السفر لها
لأن أمكن انتقالها معه لبلده
بالأ - أي وإن لم يكن الانتقال
عكاز عدم - أي فهي كالمدومة
للحقه وحيد المير ٧/١٧٣

١ - ينسب أو رضاع أو
مساورة أو محرمة بسبب
آخر كلبان أو توشن ام
عبد الحميد : ومثله عكسه
ولموا لو اختلط محرمة
رجال العدة ~~في طهارة~~ مذكور
للحقه ٧/١٥٤

وَالْعِدَّةُ أَمَّا الطَّلَاقُ فَيُنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ طَلَاقٌ بِعَوَضٍ وَهُوَ

وهو لغة حل القيد وشرعا حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه ، والأصل فيه قبل الاجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق مرتان الآية وقوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن والسنة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق رواه أبو داود والحاكم وصححه (والعدة) وهي مشتقة من العدد لاشتراكها على عدد من الاقراء أو الأشهر كما سيأتي (أما الطلاق فينقسم إلى قسمين) الأول (طلاق بعوض وهو

الولاية
— الولاية وقال الغزالي غير المحصور كل عدد لو اجتمع في صعيد واحد لعسر على الناظر عده بمجرد النظر ا هـ . نقلنا عن عبد الحميد ٣٠٥/٧
وعبارة التحفة ثم ما عسر عده بمجرد النظر كالألف غير محصور وما سهل كالعشرين بل المائة محصور وبيتها أوساط تلحق بأحدهما بالظن وما يشك يستفتى فيه القلب قاله الغزالي ا هـ . ٣٠٥/٧
وفيها أيضاً نعم لو تيقن صفة بمحرمه كسواد نكح غير ذات السواد مطلقاً كما هو واضح واجتنبها إن المحصرن ا هـ .
قال عبد الحميد قوله ان المحصرن مفهومه انه لا يجتنب ذات السواد الغير المحصورات وهو صحيح ا هـ .

سم أي الى أن تبقى منها محصورات ا هـ . ٣٠٥/٧

١ اسم مصدر لطلق به
اللام ومصدره التطليق
٢ مصدر لطلق يتخفيف الـ
الـ بحري الـ عبد الحميد ١٨
٢ أي غالباً ومن غير الغار
عدة الحامل والى يوضع المحر

الْخُلْعُ وَالْقِسْمُ الثَّانِي طَلَقٌ بِغَيْرِ عَوْضٍ ، الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

الخلع ^(١) بضم الخاء مأخوذ من الخلع بفتحها وهو النزع لأن كلا من الزوجين لباس الآخر قال الله تعالى ﴿هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾ فكانه بفارقة الآخر نزع نزع لباسه والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح ^{المعنى: 2.229} عليهما أن يرفعا يديهما﴾ ^{النساء: 4.4} فمن طعن لكم عن شيء منه نفسا فكلوا ^١ الآية وخبر البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (أتت امرأة ثابت ابن قيس النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما اعتب وفي رواية ما انقم عليه في خلق ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام أي كفران النعمة ^(٢) فقال أتردين عليه حديقته ^(٣) قالت نعم قال اقبل الحديقة وطلقها تطليقة) وهو أول خلع وقع في الإسلام (والقسم الثاني طلاق بغير عوض) وسيأتي (القسم الأول

أولها أم حبيبة بنت سهل الأنصاري

ما اشتكت من الدين أو الدنيا ولكنها خافت من عدم إقامة حققة

- (١) وأركانها خمسة ملتزم للعوض وبضع وعوض وزوج وصيغة .
- (٢) أي نعمة العشير وهو الزوج لأنه لا يخلو عن نعمة على الزوجة فلا تقوم بشكرها غالباً أفاده الباجوري .
- (٣) أي بستانه وكان أصدقها إياه كما في الباجوري والخلع وقع من الطلاق وقدمه عليه لترتبه على الشقاق غالباً وأصله الكراهة كالطلاق إلا ما استثنى .

الطَّلَاقُ بِعَوَضٍ وَهُوَ الْخُلْعُ

الطلاق بعوض (وهو الخلع) كما مرَّ وهو فرقة بعوض^(١) مقصود^(٢) راجع
 إلى الزوج أو سيده^(٣) وهو جائز على الصداق وغيره ولو على أكثر منه

(١) ولو مميته أو قوداً لها عليه أو خيراً أو خرج غير المقصود كالخلع
 على دم ونحوه كالخشرات فلا يصح الخلع بل يقع الطلاق رجعيًا ولا مال
 لأنه طلق غير طامع في شيء لكون العوض فاسد غير مقصود فان كان
 فاسداً مقصوداً كخمر وميثة وقع الطلاق بائناً بمهر المثل افاده الباجوري .

(٢) زاد في التحفة ولو كان العوض تقديراً كان خالعهما على ما في
 كفها عالمين بانه لا شيء فيه فانه يجب مهر المثل وكذا على البراءة من
 صداقها أو بقيته ولا شيء لها عليه أه . ما كان صراقها أكثر من مهر المثل
 قال عبد الحميد قوله فانه يجب مهر المثل اذ قوله في كفها صلة لما
 او صفة له غايته أنه وصفه بصفة كاذبة فتلغو فيصير كأنه خالعهما على
 شيء مجهول أه نهاية أه .

ثم قال في التحفة اما فرقة بلا عوض أو بعوض غير مقصود كدم أو
 بمقصود راجع لغير من سر كان علق طلاقها على ابرائها زيدا عما لها عليه
 فانه لا يكون خلعاً بل يقع رجعيًا ثم قال ولو خالعهما على ابرائه وابرء
 زيد فابرأتهما براءة صحيحة فهل يقع بائناً لرجوع بعضه للزوج أو رجعيًا
 نظراً لرجوع البعض الآخر للأجنبي كل محتمل والأول أقرب أه .
 قال عبد الحميد واعتمده أي الأول محمد الرمي أه سم .

لو تقديراً كان خلع
 كذا ما في كفها عالمين باز
 لا شيء فيها فانه يجب
 مهر المثل وكذا على البراءة
 من صراقها ... الخ ما في ار

قصد
 يقسم
 يغتنى

وَإِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ
وَيُكْرَهُ الْخُلْعُ إِلَّا فِي حَالَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَخَافَا أَوْ
أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ مَا دَامَا عَلَى الزَّوْجِيَّةِ ،

ويصح في حالتي الشقاق والوفاق كما سيأتي ، وذكر الخوف في الآية جري ^{تهازلا واضعكا}
على الغالب (وإِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ) ولوها زلا ومتعديا
بسكره بخلاف الصبي والمجنون والمسكره والسكران غير المتعدى فلا يصح
خلعهم ولا طلاقهم لفساد عبادتهم ^{بأريتهم} ونخب رفع القلم عن ثلاثة كما مر نعم من
يجمل معنى لفظ الخلع شرعا لا يصح منه ولا يقع به طلاقه كما قاله الشيخ
عز الدين في قواعده واعتراض الزركشي عليه مردود وسيأتي التصريح بنظيره
في كلام الأصحاب في طلاق الأعجمي نعم هو مفروض فيمن يخفي عليه
مثل ذلك غالباً كما يأتي هناك (ويكره الخلع) ^{نخب} (أيما امرأة سألت زوجها
الطلاق من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة) رواه أبو داود وغيره بإسناد
صحيح ، ونخب النسائي المختلعات هن المناقات (إلا في حالين) فلا يكره
الخلع فيهما (أحدهما أن يخافا) أي يُظَنُّ (أو أحدهما أن لا يقيما حدود
الله) أي إقامة أحكامه من مواجيب الزوجية (ما داما على الزوجية) لقوله
تعالى فإن خفيتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به أي
لا جناح على الرجل في أخذ ما افتدت به نفسها ولا على المرأة في إعطائه
ونخب ثابت ابن قيس السابق قال الأصحاب ولا يكره الخلع عند الشقاق أو
النزاع

وَالثَّانِي أَنْ يَحْلِفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى فِعْلٍ وَيَحْتَاجُ لِفِعْلِهِ فَيُخَالِعُهَا
ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا فَلَا يَحْنُثُ سِوَاءَ فِعْلِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ قَبْلَ

عند كراهتها له لسوء خلقه أو دينه أو غيره (و) الحال (الثاني أن يحلف
بالطلاق) الثلاث (على فعل ويحتاج إلى فعله فيخالعه) ولا كراهة حينئذ
لحاجة التخليص^(١) من الحنث بخلافه في الحلف؛ بما دون الثلاث (ثم)
بعد مخالفتها^(٢) لها (يتزوجها فلا يحنث سواء فعل المحلوف عليه قبل

(١) قال في التحفة على أن في التخليص به تفصيلاً يأتي في الطلاق
فتفطن له اهـ .

قال عبد الحميد والتفصيل أنه إذا كانت الصيغة (لا أفعل) أو (ان لم أفعل) هذه الصورة
أفعل (تخلص وان كانت (لأفعلن) فلا اهـ كدري اهـ ٤٥٨/٧
(٢) قال في التحفة وإذا فعل الخلع في الصورة^١ فليشهد عليه^٢ فانه إذا أعادها^٣
لا يقبل قوله فيه^٤ وان صدقته على ما جزم به بعضهم ويؤيده ما مر^٥ ان ٤٥٨/٧
اتفاقهما على مقصد للعقد بعد الثلاث لا يفيد لرفع التحليل اهـ ٤٥٨/٧
أو قبض كما هو ظاهر إليه جاز لها أن تدفع إليه ولا ضمان عليهما لأنها^٦ أي في الخلع
مضطرة للدفع إليه ليقع الطلاق على أنه عند الدفع ليس يملكه حتى تكون
مقصرة بتسليمه له وإنما هو ملكها ثم يملكه بعد اهـ —
في هذه الصورة
عبد الحميد: وهو قوله خلع
ثلاث الخ الـ
الرشد يعني في مطلق عاتق
بالخلع اهـ ٤٥٨/٧
أي تدباً للعش
أي بنكاح جديد
أي في النكاح في بحث
الشاميين عند قول المصنف
اتفاق الزوجين اهـ كدري
في هذه التعليق رقم (١)
في صفحة ١٦

يُذَرَّبُ أَنْ يَفْعَلَ
الْخُلْفَ بَيْنَ الْخُلْعِ
وَالنِّكَاحِ الْجَدِيدِ
خَرُفًا مِنَ الْخُلْفِ

التَّزْوِيجُ أَمْ لَا؟ وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ سَفِيهًا صَحَّ خُلْعُهُ وَلَزِمَهَا
دَفْعُ الْمَالِ إِلَى وَلِيِّهِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا صَحَّ خُلْعُهُ

(التزويج) بها ثانيا (ام لا) اي ام فعله بعده اما قبله فلانه لا يملك بضعها
فلم يلحقها طلاقه كالأجنبي واما بعده فلانه نكاح ثان لم يقع فيه تعليق
والتعليق السابق للنكاح لا يقع به شيء ثم لافرق فيما ذكره المصنف في
التخلص بالخلع بين الحلف على فعل شيء او على نفيه حيث كانت الصيغة

1. ولو بأقل شيء، لا التهمة
2. فطلاقه بصفوى أولى
3. وكان [الدفع] بإذنه [الولي]

لا تقتضى القوَرِيَّةَ ولا بين المقيد بمدة كقوله ان لم تفعل كذا في هذا الشهر
وبين غيره على الأرجح المعتمد (ولو كان الزوج سفيها) فخالع زوجته
(صح خلعها) سواء كان بمهر المثل ام لا ولو بغير اذن الولي لأن طلاقه
مجاناً نافذ² (ولزمها دفع المال الى وليه) ولا يجوز دفعه اليه كسائر امواله
فإن دفعت اليه باذن وليه³ فوجهان في اصل الروضة قال ورجح الحناطي
الاعتداد انتهى وبه جزم في الانوار وغيره نعم ان قيد بالدفع اليه كان قال

صح في العين والدين [الدفع] [الولي]
وفي السفينة في العين وحيد
متى لم يبادر الولي إلى أخذها
منه فتلقت في يده ضمنها لأنه
المقصود بالإذن له وقبضها
وأما الدين ففي الاعتداد
بقبضه له وجهان
الخ ام
الشفقة

انظر ص ١٥٩ - (١) ان دفعت الي كذا^(١) فلها ان تدفعه اليه وان لم يأذن الولي لأنه إنما
تعلق استل السفينة
يملكه في هذه بالدفع اليه لا قبله ثم على وليه المبادرة الى الاخذ منه (وان
كان) اي الزوج (عبدًا صح خلعها) وان لم يأذن سيده لما ذكرناه

٤٦٠/٧
٤٦١-
حاصل ما ذكره في الرفع إلى
السفيه الاعتداد بالدفع إليه
وبرادة الدافع في العين بان
أذن الولي أو علم في الدين
بان أذن أم يبادر وأخذ منه
ولهذا حاصل ما في الرفع
وشرحه

انظر ص ١٥٩
قال عبد الحميد قوله أو قبض أو قباض أي ودلت قرينة على انه
اراد التملك ليوافق ما سيأتي من أنه اذا علق باحدهما وقع بالأخذ باليد
ولا يملك ا ه رشدي ا ه ٤٦٠/٧

وقال عبد الحميد (٤٦١/٧): حاصل ما تقر أن العوض - ١٦٠ - إما أن يكون عيناً أو ديناً
فإن كان عيناً وأذن الولي في الرفع له أو لم يأذن، ولكنه تمكن من أخذها فلم يفعل حتى تلفت برئ المحتل في الحال
ولم يأذن الولي ولم يتمكن من أخذها منه لم يبرأ المحتل بل يرجع الولي عليه بمهر المثل
وإن كان ديناً وأذن الولي في دفعه له أو لم يأذن ولكنه نادى بأخذ برئ المحتل في الحالين
فإن لم يأذن ولم يأخذ منه حتى تلف رجع الولي على المحتل بالمسئول السيد غير رئيس ما يوافق

كما نية عليه المصنف تحفة ٤٧٤/٧ عبد الحميد قال الزكشي والاذري كذا
 اطلقوه وينبغي تعيينه بما اذا علم الزوج نفسه والا فينبغي انه لا يقع الطلاق
 الا في مقابلة مال بخلص ما اذا علم لانه لم يطمع في شيء الا انني سيدعبر
 وهو مخالف لقوله المصنف الا انني لكن المنقول المصنف الخ عبد الحميد ٤٧٤/٧

١. بان وقعت في نية السيد فالكل للسيد فان و
 في نية المبيع فكل العوض
 بناء على دخول الكسب الناد
 في المهايأة - وهو المصنف
 في المهايأة - وهو المصنف

وَوَجِبَ دَفْعُ الْمَالِ إِلَى مَوْلَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَأْذُونًا لَهُ .
 وَيَصِحُّ بِذَلِكَ الْعِوَضُ مِنْ كُلِّ جَائِزِ التَّصَرُّفِ
 فِي الْمَالِ سِوَاهُ فِيهِ الزَّوْجَةُ وَغَيْرُهَا وَلَا يَصِحُّ بِذَلِكَ
 الْعِوَضُ مِنَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِالسَّفَهِ وَيَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا

٢. أي في الفاظ الالتزام
 السابقة اه تحفة ٧/٧
 ٣. في جميع ما مر فهو من
 الزوج ابتداء صيغة معاودة
 بشوب تعليل هذه الرجوع
 قبل القبول... ومن جانب
 الأجنبي ابتداء معاوضة
 بشوب جعلالة ففي طلق
 امرأتى بألف في ذمتك
 قبل وطلق امرأتك
 بألف في ذمتي فأجابته
 تبين بالمسمى
 ويستثنى من قوله
 عبارة المعنى (عبد الحميد)
 صور
 أعدها ما لو كان له امرأتان
 فباع الأجنبي عنهما بألف
 من ماله صح بألف قطعا
 وإن لم يفصل الخ
 الثانية لو اشتركت
 ١١ على ما يبرز على مهر المثل فالمرأة
 من الثلث والمهر من الثلث
 في الأجنبي المبيع من الثلث
 لهذا المقتضوب الخ
 في المبيع فلا يحرم بخلاف المال
 وعبد السيد ٧/٧
 ١١ على ما يبرز على مهر المثل فالمرأة
 من الثلث والمهر من الثلث
 في الأجنبي المبيع من الثلث
 لهذا المقتضوب الخ
 في المبيع فلا يحرم بخلاف المال
 وعبد السيد ٧/٧

ويدخل العوض في ملك السيد قهراً (ووجب دفع المال الى موله)
 (إلا أن يكون مأذوناً له) في قبضه فيجوز الدفع إليه وهذا في غير
 المكاتب أما هو فيقبض لنفسه لصحة يده واستقلاله والمبعض يقبض
 ما يخص حريته فان كان مهايأة فالكل لصاحب النوبة (ويصح بذل
 العوض) في الخلع (من كان جائز التصرف في المال ^(١)) لأنه المقصود
 في الخلع ولأنه تبرع فخرج به من اتصف بصبا أو جنون فلا يصح
 الخلع معه وأما المتصف بالرق والسفه فسيأتي (سواء فيه الزوجة وغيرها)
 فأفهم انه يصح الخلع مع غير الزوجة لأن الطلاق يستقل به الزوج
 والأجنبي مستقل بالالتزام قال الاصحاب وهو كاختلاعها لفظاً وحكماً
 (ولا يصح بذل العوض من المحجور عليه بالسفه) سواء الزوجة وغيرها
 وان اذن الولي (ويقع الطلاق رجعيًّا) في المدخول بها لاستقلال الزوج

(١) بان يكون غير محجور عليه لسفه أو رق لأن الاختلاع التزام
 للمال فهو المقصود منه اه .
 ٤٧١/٧

٤. عبد الحميد : غاذيه لغو
 تحفة ، لعدم أليتها لالتزامه
 رئيس للولي صرف ماله في هذا ونحو
 وإن تعينت المصلحة فيه على ما اقتضاه
 إطلاقهم تحفة ٤٧٣/٧

١١ على ما يبرز على مهر المثل فالمرأة
 من الثلث والمهر من الثلث
 في الأجنبي المبيع من الثلث
 لهذا المقتضوب الخ
 في المبيع فلا يحرم بخلاف المال
 وعبد السيد ٧/٧
 ١١ على ما يبرز على مهر المثل فالمرأة
 من الثلث والمهر من الثلث
 في الأجنبي المبيع من الثلث
 لهذا المقتضوب الخ
 في المبيع فلا يحرم بخلاف المال
 وعبد السيد ٧/٧

وَلَيْسَ لِلْأَبِ وَلَا لِلْجَدِّ وَلَا لِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ
يُخَالِعَ أُمْرَأَةَ الطِّفْلِ وَلَا أَنْ يَخْتَلِعَ الطِّفْلَةَ بِمَا هُـ

١ أي أن تقبل الزوجة
٢ بأن كان في عين
٣ أي في صورتين
٤ أي واليسار وقوله
٥ هذه العتق أي كله العتق
٦ أي هذا إذا طلقت المذنب
٧ أي لم يذكر فيه ديناً ولا عتقاً
٨ أي من ماله

٩ أي من ماله
١٠ أي من ماله
١١ أي من ماله
١٢ أي من ماله
١٣ أي من ماله
١٤ أي من ماله
١٥ أي من ماله
١٦ أي من ماله
١٧ أي من ماله
١٨ أي من ماله
١٩ أي من ماله
٢٠ أي من ماله

٢١ أي من ماله
٢٢ أي من ماله
٢٣ أي من ماله
٢٤ أي من ماله
٢٥ أي من ماله
٢٦ أي من ماله
٢٧ أي من ماله
٢٨ أي من ماله
٢٩ أي من ماله
٣٠ أي من ماله
٣١ أي من ماله
٣٢ أي من ماله
٣٣ أي من ماله
٣٤ أي من ماله
٣٥ أي من ماله
٣٦ أي من ماله
٣٧ أي من ماله
٣٨ أي من ماله
٣٩ أي من ماله
٤٠ أي من ماله

٤١ أي من ماله
٤٢ أي من ماله
٤٣ أي من ماله
٤٤ أي من ماله
٤٥ أي من ماله
٤٦ أي من ماله
٤٧ أي من ماله
٤٨ أي من ماله
٤٩ أي من ماله
٥٠ أي من ماله
٥١ أي من ماله
٥٢ أي من ماله
٥٣ أي من ماله
٥٤ أي من ماله
٥٥ أي من ماله
٥٦ أي من ماله
٥٧ أي من ماله
٥٨ أي من ماله
٥٩ أي من ماله
٦٠ أي من ماله

بِالطَّلَاقِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الزَّوْجِ عَالِمًا بِسَفْهَتِهَا أَمْ لَا خِلَافًا لِلْأَفْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ
نَعَمْ يُشْتَرَطُ لَوُقُوعِ الطَّلَاقِ الْقَبُولُ^١ وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ لَاقْتِضَاءُ الصِّيغَةِ الْقَبُولِ كَالطَّلَاقِ
الْمَعْلُوقِ عَلَى صِفَةٍ^(٢) وَإِنْ لَا تَكُونُ الصِّيغَةُ صِيغَةً تَعْلِيْقٍ فَإِنْ كَانَتْ كَقَوْلِهِ
إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ فَإِنَّهُ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ مَطْلَقًا سِوَاهُ تَلَفُظَتْ بِالْإِبْرَاءِ أَمْ
لَا ، لِأَنَّهَا لَا يَصِحُّ إِبْرَأُوهَا فَلَمْ تَوْجَدْ الصِّفَةَ الْمَعْلُوقَ بِهَا الطَّلَاقُ وَمِثْلُهَا فِي
التَّعْلِيْقِ بِالْإِبْرَاءِ الْأَمَةِ وَنَحْوِهَا وَأَمَّا خَلْعُ الْأَمَةِ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَيَصِحُّ ثُمَّ إِنْ كَانَ
فِي الذِّمَّةِ صَحَّحَ بِالْمُسْمَى وَالْأَفْهَرُ الْمِثْلُ وَلَا تَطَالُبُ^٣ إِلَّا بَعْدَ الْعِتْقِ^٤ إِلَّا إِنْ كَانَ
بِإِذْنِ السَّيِّدِ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِكُسْبِهَا الْحَادِثُ بَعْدَ الْخَلْعِ وَبِمَالِ تِجَارَةٍ فِي يَدِهَا أَوْ
بِمَا عَيْنُهُ مِنْ عَيْنٍ^٥ أَوْ دِينَ^٦ (وَلَيْسَ لِلْأَبِ وَلَا لِلْجَدِّ وَلَا لِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ
أَنْ يَخَالِعَ أَمْرَأَةَ الطِّفْلِ) أَوْ نَحْوَهُ إِذْ لَيْسَ لَهُ وَلَا لِلْجَدِّ أَنْ يَطْلُقَهَا (وَلَا أَنْ
يَخْتَلِعَ الطِّفْلَةَ) أَوْ نَحْوَهَا (بِمَا هُـ) أَيُ شَيْءٍ مِنْ مَالِهَا وَإِنْ قُلَّ إِذْ لَيْسَ
لَهُ التَّبَرُّعُ بِمَا هُـ ثُمَّ إِنْ صَرَّحَ بِأَنْ ذَلِكَ ^{توصيله} ^{بالولاية عليها} لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ^٧ أَوْ بِطَرِيقِ
الْإِسْتِقْلَالِ^٨ أَوْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَشَيْءٍ فَيَخْلَعُ بِمَغْصُوبٍ^٩ وَسَيَّئَاتِي فَإِنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ مَالُهَا^{١٠}
وَقَعَ رَجْعِيًّا وَلَا مَالَ وَيَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي اخْتِلَاعِ الْأَجْنَبِيِّ الرَّشِيدَةِ

(٢) نَعَمْ إِنْ نَوَى بِالْخَلْعِ الطَّلَاقَ وَلَمْ يَضْمَرْ التَّمَّاسَ قَبُولَهَا وَقَعَ رَجْعِيًّا
كَمَا يَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَهْ تَحْفَةُ ٤٦٤/٧

١١ أي من ماله
١٢ أي من ماله
١٣ أي من ماله
١٤ أي من ماله
١٥ أي من ماله
١٦ أي من ماله
١٧ أي من ماله
١٨ أي من ماله
١٩ أي من ماله
٢٠ أي من ماله
٢١ أي من ماله
٢٢ أي من ماله
٢٣ أي من ماله
٢٤ أي من ماله
٢٥ أي من ماله
٢٦ أي من ماله
٢٧ أي من ماله
٢٨ أي من ماله
٢٩ أي من ماله
٣٠ أي من ماله
٣١ أي من ماله
٣٢ أي من ماله
٣٣ أي من ماله
٣٤ أي من ماله
٣٥ أي من ماله
٣٦ أي من ماله
٣٧ أي من ماله
٣٨ أي من ماله
٣٩ أي من ماله
٤٠ أي من ماله
٤١ أي من ماله
٤٢ أي من ماله
٤٣ أي من ماله
٤٤ أي من ماله
٤٥ أي من ماله
٤٦ أي من ماله
٤٧ أي من ماله
٤٨ أي من ماله
٤٩ أي من ماله
٥٠ أي من ماله
٥١ أي من ماله
٥٢ أي من ماله
٥٣ أي من ماله
٥٤ أي من ماله
٥٥ أي من ماله
٥٦ أي من ماله
٥٧ أي من ماله
٥٨ أي من ماله
٥٩ أي من ماله
٦٠ أي من ماله

وَيَصِحُّ الْخُلْعُ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ طَلَّقْتُكَ بِكَذَا
أَوْ طَلَّقْتُكَ عَلَى كَذَا فَتَقُولُ قَبِلْتُ أَوْ تَقُولُ طَلَّقْنِي بِأَلْفٍ فَيَقُولُ
طَلَّقْتُكَ . وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الْخُلْعِ وَالْمَفَادَةِ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ

وتصريحه بان ذلك بالوكالة عنها كاذباً كتصريح الولي بالولاية (ويصح
الخلع بلفظ الطلاق) أي بصرائحه أو كنيائته مع النية (مثل أن يقول
طلقتك بكذا أو طلقتك على كذا فتقول قبلت أو تقول طلقني بألف)
درهم (فيقول طلقتك) أو تقول أبني بكذا فيقول أبنتك ونويا
الطلاق ^(١) (ويصح) أيضاً (بلفظ الخلع) والمفاداة (مثل أن يقول

١ الإبانة IV
قطع
مسقط
كسر

(١) أي فلا بد من نية الزوجين معاً في الكهلية فان لم ينويا أو
أحدهما لم يصح ا هـ .

حاشية بن قاسم نقلاً عن الزركشي وفيها أيضاً نقلاً عن الروضة فرع
يصح الخلع بجميع كنيات الطلاق مع النية إذا جعلناه طلاقاً وان جعلناه
فسخاً فهل للكنايات فيه مدخل وجهان اصحهما نعم فان نوى الطلاق
أو الفسخ كان مانوياً وان نوى الخلع عاد الخلاف في انه فسخ ام الطلاق ا هـ
وفيه تصريح بان كنيات الطلاق مع نية الخلع فيها الخلاف في أية
فسخ أو طلاق ويؤخذ منه الخلاف في صرائحه أيضاً وهو مقتضى قول
المنهاج الآتي آنفاً وقلنا الخلع طلاق ا هـ .

٢ الفسخ :
الغاة العقد

والاظهر أن الفرقة بلفظ الخلع طلاق لا فسخ .

(١) بالخبرة : يقع صريحاً بمهر المثل : أي الخلع
(٢) ج ج : صريح الطلاق الرجعي
(٣) رم : كناية الطلاق

خَالَعْتُكَ بِأَلْفٍ فَتَقُولُ قَبِلْتُ ،

خَالَعْتُكَ (أو فاديتك بألف درهم) (فتقول قبلت) أو اختلعت أو ضمنته لك ونحوه ، ويكفي في الخرساء اشارتها المفهمة ، ثم لفظ الخلع والمفاداة صريح في الطلاق مع ذكر المال وكذا بدونه على الراجح بشرط قبولها (١) ويجب به مهر المثل لكن يشترط لوقوع الطلاق ولزوم المال في الخلع أن

(١) الذي في المنهاج أن الأصح أنه لو جرى معها لفظ الخلع أو المفاداة بغير ذكر مال وجب مهر المثل والذي في الروضة أنه عند عدم ذكر المال كناية قال في التحفة وجمع جمع يحمل المتن على ما إذا نوى التماس قبولها فقبلت والروضة على ما إذا نفى العوض ونوى الطلاق فيقع رجعيًا وكذا لو أطلق لفظ خالعتك بنية الطلاق دون التماس قبولها وان قبلت فعلم ان محل صراحته بغير ذكر مال اذا قبلت ونوى التماس قبولها وان مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضاً جزماً وان نوى به طلاقاً . وخرج بمعا ما لو جرى مع اجنبي فانها تطلق مجازاً ا هـ . ٤٧١/٧ (٢)

ملخصاً أي ولا يحتاج الى نية الطلاق فيما إذا جرى مع اجنبي كما صرح به في التحفة ثم قال وظاهران وكيلها مثلها ا هـ . ٤٧١/٧ ووافقه الامام محمد الرمي فيما ذكر الا فيما إذا لم يصرح بالمال ولم ينوه بل نوى التماس قبولها فانه اعتمد انها اذا قبلت ونوى الطلاق وقع وإلا فلا أفاده الباجوري .

الألفاظ الصريحة للخلع :

- مخالعة
- مفاداة
- الطلاق مع العوض

- ١٦٤ -

وإن قبلت ونوى التماس قبولها
النية ٤٧١/٧

فإن يكون حينئذ صريحاً بالروضة ٤٧١/٧
وكذا أنه التماس قبولها ما دل عليه
وهو لفظ الخلع ونحوه مع قبولها

أوبقيل
أما قبولها بالفعل
ثم ادعاءه الألف على
قوله جمع متقدمون
وعند الجسد ووافقاً
للنهاية وخلافاً للمعنى
٤١٠/١

أي مع الروضة وسيدكر
محضره الرضا الميلا ٤٧٨/٧

لاطراد العرف مجريانه
للمهر عند الاطلاق
الخلع بمثل لانه المراد
وقوع الطلاق وقبضته
ولانها الخلاف حرماً
عوض أولاً وانصره للمحجب
المنهاج وما يقتضيه (التمسك)
محققون وقالوا إنه طريقة
الاكثرين في التحفة ٤٧٨/٧

عبد الحميد بن سفي وعلم
فيه الهام ٤٧٨/٧

إذا
مر
:

لم يرد (قبلت) ونحن نعطي العوض فورا :

مسألة المنهاج { يحصل الخلع : رم
ج/ خ : لا يحصل الخلع } ويشترط قبولها بلفظ
له قضية التبرع والتعفة : (أو بفعل كإعطائه الألف
على ما قاله جميع المتقدمين)

وَيُشْتَرَطُ اتِّصَالُ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَأَنْ يَكُونَ
الْقَبُولُ مُوَافِقًا لَهُ فِي الْمَعْنَى فَلَوْ اخْتَلَفَ إِجَابُ
وَقَبُولُ كَطَلَقْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَبِلْتُ بِأَلْفَيْنِ أَوْ عَكْسُهُ

تقبل المرأة فلو لم تقبل لم يقع طلاق ولا يجب مال وهذا إذا لم ينف
العوض فان نفاه فقال خالعتك بلا عوض أو قصد نفيه وقع رجعيًا ولا
مال سواء قبلت أو لم تقبل أضمر التماس قبولها أم لا . ووقع في شرح
الروض هنا كلام غير محرر والتحقيق ما ذكرناه (ويشترط اتصال الإيجاب
والقبول) كالبيع ونحوه نعم لا يضر هنا تخلل كلام يسير ⁽¹⁾ اجنبي بخلاف
البيع لأن الخلع أوسع منه (و) يشترط أيضاً (أن يكون القبول موافقاً
له) أي الإيجاب (في المعنى) لا في اللفظ (فلو اختلف إيجاب وقبول)
في المعنى (كطلقتك بألف فقبلت بألفين أو عكسه) كطلقتك بألفين فقبلت

(1) عبارة المنهاج مع التحفة ولا يضر تخلل سكوت أو (كلام يسير)

ولو اجنبياً من المطلوب جوابه (بين إيجاب وقبول) لأنه لا بعد اعراضاً هنا
لشائئة من جانب الزوج وكل منهما موسعة محتملة للجحالة بخلاف البيع المعنى ٤٩٣
نظراً لشائئة التعليق أو الجحالة وبه فارق البيع وظاهر كلامهم هنا أن قول المنهاج باب البيع
الكثير يضر ولو من غير المطلوب جوابه وبه صرحوا في البيع ويحتمل أنه بين لفظيهما <
(شترط ألا يطول الفصل
بين لفظيهما >

لا يضر هنا الا من المطلوب جوابه لما تقرر من الفرق بينهما ثم رأيت

٤٨٥/٧

شيخنا جزم به ا هـ .

١٧٤/٤ أو شاملة ٤٨٥/٧

أنت طالق طلاقاً خلعيه أو

أنت طالق الطلاق الخلعي

أنت طالق طلاقاً بائناً

ولم يلتزم قبول الزوجية ووقع رجعيًا

إذا اتصل من كلامهم فيهم قال خالعتك أو فاديتك مثلاً

من غير ذكر مال ونور التماس قبولها وكذا إن لم ينوه

كما قاله أبو حمزة وابن سراج وقبلت فوراً - وفوراً ما نرى سهر المثل فإن لم تقبل فلا طلاق اتفاقاً

ورجح ابن حجر أنه إذا لم ينو التماس قبولها يقع رجعيًا قلت أم لا كما لو نور العوض لفظاً أو قدراً فوقع

أَوْ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا فَقَبِلْتُ وَاحِدَةً بِثَلَاثِ أَلْفٍ فَلَفَّوْهُ ،

بألف (أَوْ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَقَبِلْتُ وَاحِدَةً بِثَلَاثِ أَلْفٍ فَلَفَّوْهُ) أي فلا يقع الطلاق كما في البيع ونحوه بخلاف ما إذا قبلت واحدة بالألف فإنه يصح ويقع الثلاث لأن قبولها إنما يحتاج إليه للمال وأما الطلاق وعدده فيستقل

بـ الزوج .

واعلم أنه حيث بدأ الزوج بصيغة عقد كما في هذه الأمثلة فهو معاوضة^(١)

ففيها شوب تعليق لتوقف وقوع الطلاق على القبول^٢ وله الرجوع قبل قبولها^(٢) ، وإن بدأ بقوله^٣ إِنْ أَوْ مَتَى أُعْطِيتَنِي أَوْ نَحْوَهُ فَتَعْلِيْقٌ فِيهِ شُوبٌ مَعَاوِضَةٌ فَلَا رَجُوعَ لَهُ قَبْلَ الْإِعْطَاءِ وَلَا يَشْتَرِطُ الْقَبُولَ لَفْظًا وَلَا الْإِعْطَاءَ فَوْرًا^(٣) فِي غَيْرِ إِنْ وَإِذَا كَمَا سَيَأْتِي ، وَإِنْ بَدَأَتِ الزَّوْجَةُ بِصِيْغَةِ عَقْدٍ أَوْ

(١) لأخذه عوضاً في مقابلة البضع المستحق له ا هـ .

(٢) لأن هذا شأن المعاوضات ويشترط قبولها باللفظ كقبولت واختلعت

أو ضمننت أو بفعل كإعطائه الألف على ما قاله جمع متقدمون أو بإشارة
عبد الحميد: أريد فعل رفاقاً للنهائية
وخلوفاً للمعني

(٣) بل يكفي وإن تفرقا عنه أو طال الزمن جداً نعم لو قيد في

هذه بزمان أو مكان تعين أفاده في المعني قال في التحفة وإنما وجب في

قولها متى طلقتني فلك ألف وقوعه فوراً لأن الغالب على جانبها المعاوضة

بخلافه ا هـ .

وقوله بخلافه أي بخلاف جانبه أي الزوج فإن الغالب عليه التعليق .

ولا مال الرجوع
١٨٠/٧

٢ أي قبول المال الرجوع

٣ أي بصيغة تعليق

٤ ولا رجوع له منه قبل الإعطاء

فلا طلاق إلا بعد تحققت الصفقة ولا يبطل بطر

جنونه عقبه الرجعة ١٨١/٧

٥ لأن صيغته لا تقتضيه تحفة ١٨١/٧

وَلَوْ قَالَ مَتَى أُعْطِيتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَإِذَا أُعْطِيتُهُ طَلَّقْتَ

تعليق (١) فهو من جهتها معاوضة (٢) فيها شوب جمالة (٣) فلها الرجوع قبل جوابه ، ويشترط للبينونة فورية جوابه مطلقاً (٤) وان اجابها بأقل مما ذكرته من عدد الطلاق لم يضر ووقع ما أوقعه بنسبته من العوض (ولو قال متى) أو متى ما أو أي حين أو أي وقت أو نحوه (أعطيتني ألفاً فأنت طالق) فتعليق كما مر (فإذا أعطته) (الألف) (طلقت) لوجود الصفة المعلق عليها ويكون الطلاق بايناً لما في ذلك من المعاوضة كما سبق

(١) كطلقتني بكذا أو إن أو إذا أو متى طلقتني فلك علي كذا ١ ه تحفة ١٨٣/٧

(٢) لما كها البضع في مقابلة ما بذلته .

(٣) لبذلها العوض في مقابلة تحصيله لغرضها وهو الطلاق الذي يستقل

به كالعامل في الجمالة ١ ه تحفة ١٨٣/٧

(٤) أي وان عقلت بمتي ونحوها قال في التحفة فلو طلقها بعد زوال الفورية حمل على الابتداء فيقع رجعيّاً بلا عوض وفارق الجمالة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل الجمالة غالباً — ويبحث أنها لو صرحت بالتراخي لم يجب الفور ١ ه .

وعبارة النهاية والأوجه عدم اشتراط الفورية ان صرحت بالتراخي ١ ه

ووافقه المغني وصوره الشبرايمسني ان طلقتني ولو بعد شهر فلك علي

كذا افاده عبد الحميد .

١. عبد الحميد ٧/١٨٣
أي بلفظ يدل عليه كرجوع
كما قلته أو بطلته أو
نقصته أو فسخته إلى

٢. ولو طلبت واحدة
ألف فطلق نصفها مثلاً
بانت بنصف المسمى
أو بثلثها مثلاً بانت بثلث
للمحل لها يتأيد البر ١ ه تحفة ١٨٣/٧

٣. علو قالت
فطلق بمساواة
كرد عدي بالن فردد بأقل
تحفة ١٨٣/٧

٤. أي في صيغة العقد
والباقي صيغة التعليل

وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِعْطَاءُ فِي الْمَجْلِسِ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ أَوْ إِذَا
أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ يُشْتَرَطُ الْإِعْطَاءُ عَلَى الْفَوْرِ

(ولا يشترط) في هذا ونحوه (الإعطاء في المجلس) أي مجلس التواجب وهو ما
يحصل به الارتباط بين الإيجاب والقبول أي بل متى وُجِدَ الإعطاء طُلِقَتْ وإن
زادت على ما ذكر من العوض لكن الزايد لغو فلا يملكه ثم المراد بالإعطاء هنا
إقباضه ذلك بيده أو وضعه بين يديه بحيث يتمكن من قبضه سواء فعلت
ذلك بنفسها أو أمرت به ففعل في حضورها لا في غيبتها ^(١) (ولو قال) أو
إذا ^(٢) أعطيتني ألفاً فأنت طالق (فهو تعليق أيضاً ^(٣)) لكن (يشترط
الإعطاء على الفور ^(٤)) لأنه قضائية العوض في المعاوضة وإنما تركت هذه

(١) مثله في التحفة وعبارة المعني ويقع باعطاء وكيلها إن أمرته بالإعطاء
واعطى بحضورها ويملكه تنزيلاً لحضورها مع اعطاء وكيلها منزلة اعطائها
بخلاف ما إذا اعطاه له في غيبتها لأنها لم تعطه حقيقة وتنزيلاً هـ .

(٢) ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الآتي هـ . تحفة وقوله الزمن
الآتي أي الآتي بيانه في كلامه وهو الزمن العام المدلول متى هـ . سيد عمر
(٣) أي فلا رجوع له ولا يشترط القبول لأنها حرراً تعليق كمتى هـ تحفة

(٤) والمراد به في هذا الباب مجلس التواجب السابق بان لا يتخلل
كلام أو سكوت طويل عرفاً وقيل ما لم ينفردا كما مر في خيار المجلس هـ تحفة
وهذا في الحاضرة وأما الغاية فالمناسب أنه مجلس علمها بالنسبة لها

كما في حاشية ابن قاسم .

الحاشية على المصنف
المعنى ٣/٦٩

١ ولو طال الزمن جدا
٢ ولو طال الزمن جدا
٣ ولو طال الزمن جدا
٤ ولو طال الزمن جدا

١ لأن ذكر العوض قرينة
٢ نقضي التخييل إذا كان
٣ نقضي التخييل إذا كان
٤ نقضي التخييل إذا كان

وَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ وَدَيْنٍ وَعَيْنٍ وَمَنْفَعَةٍ
جَازَ أَنْ يَكُونَ عَرَضًا فِي الْخُلْعِ وَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا مِنْ
حَرَامٍ وَتَجْهُولٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَوْضًا فِي الْخُلْعِ فَإِنْ ذَكَرَ
مُسَمًّى صَحِيحًا أَسْتَحَقَّهُ وَبَانَتِ الْمَرْأَةُ وَلَا تَثْبُتُ لَهُ الرَّجْعَةُ

١ : لأن متى مساهم
من عام ومسمى إذا
مطلق ، لأنها ليست من
أدوات العوض اتفاقا ،
نقطة ٧/

٢ : والخلف بالمرأة
المكاتبية والمعتقة
نقطة ٧/٨١١

٣ : نحو مفضوب أو خمر
أو غير ذلك ، وهما مسلمة
يقصد والخلع معها المخرج
٧/٦٧٩

٤ : كطوب من غير قصر
ولا وصف أو
بمعلوم ومجهول
أو هما في كنفها ولا شيء
فيه وإن علم ذلك كما مر
نقطة ٧/٦٧٩-٦٨٠

٥ : لأن يدها ويد المرأة
عليه سواء وقدر تسليم
يدها عليه المسمى
عبد المهر

القضية في متى ونحوها لأنها صريحة في جواز التأخير شاملة لجميع الاوقات
بخلاف إن وإذا وهذا في غير الامة أما هي فلا يشترط اعطاؤها على الفور
ثم متى وجد منها الاعطاء طلقت باينها ولزمها مهر المثل في ذمتها (١) وما
جاز ان يكون صداقا (٢) من قليل وكثير ودَيْن وعَيْن ومنفعة جاز ان
يكون عوضا في الخلع وما لا يجوز أن يكون صداقا من حرام^٣ ومجهول^٤
وغيرهما (لا يجوز ان يكون عوضا في الخلع) بجامع ان كلا منهما عقد
معاوضة على منفعة بضع (فان ذكر مسمى صحيحا استحقته وبانت المرأة
ولا تثبت له الرجعة) لأنها إنما بذلته لتملك بضعها فلا يملك الزوج ولاية

(١) وعبرة التحفة اما الامة فتى أعطت طلقت وان طال لتعذر
اعطاؤها حالا إذ لا ملك لها ومن ثم وكان التعليق باعطاء نحو خمر اشترط
الفور لقدرتها عليه^٥ ، وفي الأول^٦ اذا أعطته من كسبها أو غيره بانتهى على
تناقض فيه ويرده للسيد أو مالكة وله عليها مهر المثل اذا عتقت اه ٧/٨٨٢
(٢) قال في التحفة ومن ثم اشترط فيه شروط الثمن فلو خالغ الأعمى
على عين لم تثبت انتهى ٧/٦٨٨
لعدم رؤيته

٦ : عبد الحميد أي : العوض شروط الثمن أي من كونه
صنوعا معلوما مقدورا على تسليمه المسمى

٧ : عبد الحميد
أي غير نحو الخمر
المراس

فَإِنْ شَرَطَ الرَّجْعَةَ سَقَطَ الْمَالُ وَثَبَتَ الرَّجْعَةُ

الرجوع ولأنه تعالى جعله فدية والفدية خلاص النفس من السلطنة عليهما
(فان شرط الرجعة) كقوله طلقتك بكذا على ان لي عليك الرجعة
(سقط المال وثبتت الرجعة) لتنافي شرطي المال والرجعة فيتساقطان ويبقى
أصل الطلاق وقضيته ثبوت الرجعة^(١) وهذا بخلاف ما اذا شرط رد العوض

(١) عبارة التحفة مع المنهاج فان شرطها كطلقتك أو خالعتك بكذا
على أن لي عليك الرجعة فقبلت أو أن ابرأتني من صداقتك فانت طالق
طلقة رجعية فابرات كما افتي به جمع اخذا من فتاوى ابن الصلاح فرجعي
ولا مال له لأن شرطي الرجعة والمال أي أو البراءة متنافيان فيتساقطان
ويبقى مجرد الطلاق وهو يقتضي الرجعة ولأنه لما صرح برجعية علم أن مراده
مجرد التعليق بصفة البراءة لا أنها عوض اهـ .

قال عبد الحميد قوله فابرات ينبغي لا يعتبر هنا فورية ولا علم الزوجين
بالمبرأ منه لأنه تعليق محض لا معاوضة فيه وهذا انما يتأتى إن قلنا بما اقتضاه
صنع الشارح من عدم حصول البراءة فان قلنا بما نقله السيد السمهودي
وغيره من ابن الصلاح من حصولها وهو الظاهر فواضح اشتراط علمهما والا
فينبغي أن لا يقع لأن المتبادر البراءة الصحيحة إلا أن يريد التعليق على
مجرد اللفظ اهـ .

سيد عمر اقول اشتراط الفور على الثاني دون الأول مسلم وأما العلم
فيشترط (علمهما) معاً كما يفيد قوله لأن المتبادر الخ اهـ .
عليهما

فَإِنْ ذَكَرَ عَوْضًا فَاسِدًا بَانَتْ وَوَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ ، وَلَوْ قَالَ لَهَا

مَتَى شَاءَ لِيَرَا جَعِ فَانْه يَقَعُ الطَّلَاقُ بَيْنَا بِمَهْرِ الْمِثْلِ لِرِضَاهُ بِسُقُوطِ الرَّجْعَةِ وَمَتَى سَقَطَتْ لَا تَعُودُ (فَانْ ذَكَرَ عَوْضًا فَاسِدًا كَخَمْرٍ أَوْ نَجْهُولٍ أَوْ مَغْصُوبٍ) (بَانَتْ) مِنْهُ (وَوَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ) لَهُ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ الْمُرَادُ عِنْدَ فُسَادِ الْعَوْضِ

كَأَنَّ فِي فُسَادِ الصِّدَاقِ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْخَلْعُ مَعَ أَجْنَبِيٍّ وَقَالَ أَيْ الْأَجْنَبِيَّ طَلَقَهَا عَلَى هَذَا الْخَمْرِ أَوْ عَلَى هَذَا الْمَغْصُوبِ أَوْ عَبْدٌ زَيْدٌ فَطَلَّقَ فَانْه يَقَعُ رَجْعِيًّا وَلَا مَالٌ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ بَانَ قَالَ (طَلَقَهَا عَلَى هَذَا) مِثْلًا وَكَانَ مَغْصُوبًا أَوْ خَمْرًا أَوْ نَحْوَهَا فَيَقَعُ بَيْنَا بِمَهْرِ الْمِثْلِ نَعَمْ يَسْتَشْنِي مِنَ الْخَالَعَةِ مَعَهَا مَا إِذَا خَالَعَهَا عَلَى مَا لَا يَقْصِدُ كَالدَّمِ^٢ وَالْحَشْرَاتِ^٣ فَانْه يَقَعُ رَجْعِيًّا وَلَا مَالٌ^(١) بِخِلَافِ الْمِثَّةِ^٤ لِأَنَّهَا قَدْ تَقْصِدُ لِلْجَوَارِحِ وَاللَّزْوَاجِ (وَلَوْ قَالَ لَهَا

(١) وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ ضَبَطُوا مَسَائِلَ بَابِ الْخَلْعِ وَحَصَرُوهَا فِي أَرْبَعِ صُورٍ قَالَ فِي الْمَغْنَى ضَابِطُ مَسَائِلِ الْخَلْعِ أَنَّ مِنْهَا مَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقُ بِالْمَسْمِيِّ وَمِنْهَا مَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَمِنْهَا مَا يَقَعُ رَجْعِيًّا وَمِنْهَا مَا لَا يَقَعُ أَصْلًا — فَالَّذِي يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقُ بِالْمَسْمِيِّ أَنْ تَكُونَ الصَّيْغَةُ صَحِيحَةً وَالْعَوْضُ صَحِيحًا^(١) وَالَّذِي يَقَعُ فِيهِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ^(٢) هُوَ الَّذِي تَكُونَ الصَّيْغَةُ فِيهِ صَحِيحَةً وَالْفُسَادُ فِي الْعَوْضِ ، وَالَّذِي يَقَعُ فِيهِ رَجْعِيًّا^(٣) هُوَ الْفُسَادُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الصَّيْغَةِ وَيَكُونُ الطَّلَاقُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ مُنْجَزًا^(٤) غَيْرَ مُعْلَقٍ وَالَّذِي لَا يَقَعُ أَصْلًا هُوَ الَّذِي يَكُونُ الطَّلَاقُ فِيهِ مُعْلَقًا وَلَمْ يَوْجَدْ شَرْطُهُ^٥ وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى وَمِثْلُهُ فِي

التَّحْفَةِ وَالنِّهَايَةِ .

٥٠٤/٧

بِأَيِّ كُنَّا عَلَى بَارِئَتِهَا وَلَمْ يَوْجَدْ
أَوْ وَجَدَ وَلَمْ يَصِحَّ الْوَعْدُ

١. قَالَ فِي التَّحْفَةِ ٥٦٩/٧
بَانَتْ بِمَهْرِ الْمِثْلِ لِأَنَّهُ عَقْدٌ
عَلَى مَنْفَعَةٍ يَصِحُّ فَلَمْ يَفْسُدْ
بِفُسَادِ عَوْضِهِ وَرَجَعَ إِلَى
مُقَابِلَةِ كَالنِّكَاحِ وَمِنْ
مَرْجِعِ الْفُسَادِ مَرَادُهُ

٢. قَالَ فِي التَّحْفَةِ ٤٧٢/٧
وَلَا كُنَّا عَلَى بَارِئَتِهَا
فَانْدَفَعَ مَا قَبِلَ لِأَنَّهُ يَقْصِدُ
لِلْمَنَافِعِ كَحَشْرَةِ كَمَا دُرِيَ
خَرَفًا فَلَمْ يَنْظُرُوا لَهَا

٣. التَّحْفَةُ ٤٧٢/٧
وَكَذَا الْحَشْرَاتُ مَعَ أَنَّ لَهَا
خَوَاصَّ كَثِيرَةً

٤. أَنَّهَا تَقْصِدُ لِأَفْرَاسٍ
لَهَا وَقَعُ خَرَفًا كَالْطَّعَامِ
الْجَوَارِحِ تَحْفَةُ ٤٧٢/٧

مِثْلُ (خَالَعْتُكَ بِالْخَفِ)
بِشَرْطِ الرَّجْعَةِ

﴿إِنْ أِبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ﴾ فَأَبْرَأَتْهُ مِنَ الْمَهْرِ
طَلَّقَتْ بَائِنًا وَبَرِيٍّ وَيُشْتَرَطُ عَلَيْهَا بِالْمَهْرِ جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً

ان ابرأتيني من مهرك (أو دينك) فأنت طالق فأبرأتها من المهر (أو
الدين) طلقت بائناً وبريٍّ (أما وقوع الطلاق فلوجود الصفة المعلق عليها
وأما البينونة فلما فيه من المعاوضة (ويشترط) لصحة البراءة والطلاق
(علمها بالمهر) أو غيره مما علق بالبراءة منه (جنساً) كدراهم (وقدرًا)
كعشرة (وصفة) كصحاح ومكسرة لأنه لا يصح الإبراء من المجهول فأفهم
أنه لا يشترط علم الزوج بذلك وهو كذلك خلافاً للبلقيني والزرکشي (٢)
لكن مع عدم علمه يقع الطلاق رجعيًا كذا ذكره الامام السمهودي رحمه
الله في كتابه المحرر من الآراء ان الطلاق على هذا يكون رجعيًا واستشهد
بما في فتاوى ابن الصلاح فيما إذا قال إذا وهبتي صداقك فأنت طالق طلقة
يلزم في صيغ التعليق بالبراءة من حصول نفع للزوج جعله عوضاً انتهى والذي
يظهر لي ترجيح البينونة في هذه الصورة لحصول العوض فيها للزوج بالبراءة
مما في ذمته وجهه بالمبرأ منه لا يخرجها عن كونه عوضاً كما لا يؤثر في صحة

(٢) وأفقهما أيضاً ابن حجر في التحفة فانه اعتمد اشتراط علم كل من
الزوجين بقدر المهر فيما إذا علق بإبرائها إياه من المهر قال لأن الطلاق بالبراءة
معاوضة وهي لا بد فيها من علمها بالعوض اهـ .

الشروط : ٢٤ وخ
① الإبراء في مجلس العقد
② الزوجة مطلقة النكاح
③ ألا يعلق بالمهر
منه الزكاة لم تؤدى
④ أن يعلم كل منهما
بمهره منه
قدرًا
جنسًا
صفة
٥٥٥
١٥٥/١٥٥٥
٢٠١٩/٢٠٢٠

فَإِنْ أَبْرَأَتْهُ وَهِيَ لَا تَعْرِفُ الْمَهْرَ لَمْ تَصِحَّ الْبَرَاءَةُ وَلَمْ يَقْعِ الطَّلَاقُ

البراءة ويفارق ما افق به ابن الصلاح بان تصريحه بان الطلقة رجعية اخراج لتلك الصورة عن المعاوضة وتحقيق التعليق المجرد فيها بخلاف الجهل بالعوض فانه لا ينفي المعاوضة ولهذا لو علق تلك باعطاء عبد مثلاً مجهول فاعطته طلقت بايناً بمهر المثل وانما رجع فيه لمهر المثل لعدم صلاحيته للدخول في ملكه بخلاف المبرأ منه فيما نحن فيه وهذا الذي رجحته هو مقتضى فتوى الاصحاب وابن شكيل وغيرهما (فان ابرأته وهي لا تعرف المهر) جنساً أو قدرأ أو صفة (لم تصح البراءة) كما سبق (ولم يقع الطلاق) لعدم وجود الصفة المعاق عليها وهي الابراء (١) وهذا فيرجح السهمودي الوقوع

(١) لأن الابراء من المجهول غير صحيح بخلاف ما اذا قال لها ان نذرت لي بكذا كالمهر مثلاً فانت طالق فنذرت له بذلك صح النذر لقبول الجهل ووقع الطلاق بايناً على الأوجه قال في التحفة وكون النذر قرينة لا ينافي وقوع الطلاق في مقابلته اذ الابراء قرينة أيضاً انتهى افاده باسودان في زيتونة الالقاح ويؤيده ما في القلايد وصورته مسألة افق شيخنا عبد الله بن عبد الرحمن بافضل أن قوله متى نذرت لي زوجتي بكذا كقوله متى ابرأتني فتطلق بالنذر كما ذكر بايناً على الأصح وان كان مجهولاً لا لصحة النذر بالمجهول وطول الكلام فيه وصححه شيخنا الفقيه الشريف محمد بن عبد الرحمن الأسقع باعلوي ونقل الأول العمل به عن بعض اهل العلم قبله —

النذر في المجهول صحيح

الطلاق بخلاف ما إذا كان ذلك في صيغة عقد كخالعك على
البراءة من مهرِك فإنها إذا أبرأتَهُ مع جهلها يقع الطلاق بائناً
بمهر المثل لأن فساد العوض لا يؤثر في وقوع الطلاق كما
عرف بخلاف التعليق لا بد فيه من وجود المعلق عليه .
تنبيه :

مما تم به البلوى^(١) ويكثر وقوعه أن يقول إن

— وأجاب الشریف علی السمهودی بوقوعه رجعیاً لأن النذر قر به والتعليق
به كهو بالصلاة ومال إليه بغض أهل عصره وأجاب الأول بأن الإبراء أيضاً
قربة وقد اطبقتوا على ترجيح أنه يقع به بائناً أقول وهو الذي نعتقده ورب نذر
يكون موجباً غرضاً دنيوياً كقول الراغبة عن زوجها إن طلقني فعلي لله
أو لفلان كذا لرغبتها في الطلاق فقد اقتضى كلامهم في النذر لزوم ما التزمته
ولو قال ان أبرأتني منه فنذرت له به برىء ولم تطلق اذ لا براء غير
النذر نقل عن القاضي محمد القمط والقاضي عبد الرحمن الناشري بخلاف
قوله ان بریت منه فيقع انتهى كلام صاحب القلايد .

(١) وفي فتاوي الحبيب عبد الله بن حسين بلفقيه (مسئلة) رجل
تشاجر هو وزوجته وقال لها إذا أبرأتني من جميع ما تستحقينه عندي فانت
طالق فقالت له نذرت لك بجميع ما استحقه عندك (الجواب) ان كان —

أَبْرَأْتَنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ وَلَا يَذْكُرُ الْمُبْرَأُ مِنْهُ فَتَقُولُ أَنْتِ بَرِيءٌ
وَحُكْمُهُ إِنْ أَرَادَ الْإِبْرَاءُ مِنْ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ كَالْمَهْرِ مَثَلًا وَأَرَادَتْهُ
هِيَ أَيْضًا مَعَ عِلْمِهَا بِهِ صَحَّ وَوَقَعَ بَائِنًا وَإِلَّا لَمْ يَقَعِ
الطَّلَاقُ لَمَّا مَرَّ نَعَمَ إِذَا لَمْ يُرَدْ هُوَ شَيْئًا مُعَيَّنًا وَأَرَادَتْ
هِيَ الْإِبْرَاءَ مِنْ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ أَوْ أَرَادَتْ تَعْمِيمَ الْبَرَاءَةِ مَعَ عِلْمِهَا

— مرادها بجميع ما استحقه عليك أي من الدين ونحوه وعلمت قدره هي وهو
كالمر ستة قروش وربع مثلاً والدين مائة قرش مثلاً بانك بذلك وصح
النذر لأن النذر هذا حكمه حكم البراءة فلا بد من علمها بالمندور به
كالمرأ منه على المعتمد وان جهلا أحدهما فلا طلاق وكذا ما استحقه عندك
من وديعة مثلاً فالحكم واحد والله أعلم اهـ .

وعبارة التحفة وفي ان ابرأتني من صداقك فقالت نذرت لك به قال
جمع لا يقع شيء أي والنذر صحيح واستشكل بان هبة الدين لمن عليه
إبراء ورد بفقد صيغة البراءة أي والهبة المتضمنة لها ولا نظر لتضمن النذر
لها أيضاً لأنه تضمن بعيد كما هو ظاهر ومحل حيث لم ينو سقوط الدين
عن ذمته والا بانك بذلك وبريء اهـ .

هذا حكم النذر له بالمر فيما اذا علق الطلاق بالبراءة واما إذا علق الطلاق
بالنذر فقد مر الكلام فيه نقلاً عن زيتونة الالتحاق وعبارة التحفة والوجه
في ان نذرت لي بكذا فانت طالق فنذرت له به انه يقع باينابه ، وكون
النذر قرينة لا ينافي وقوع الطلاق في مقابلته اذا الإبراء قرينة أيضاً اهـ .

أبرأتني

فَإِنْ أَخَّرْتَ لَمْ تَطْلُقْ وَلَوْ قَالَ مَتَى أَبْرَأْتَنِي فَأَنْتِ
طَالِقٌ لَمْ يُشْتَرَطِ الْفَوْرُ وَيُشْتَرَطُ لَوْ قُوعِ الطَّلَاقِ أَنْ
لَا يَكُونَ قَدْ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ فَإِنْ كَانَ قَدْ
وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ وَلَمْ تُخْرِجْ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ

فشرح السهوي الوقوع رجعيًا قال لأن المعلق عليه مطلق الإبراء وهو صادق بذلك انتهى والذي
يظهر لي في هذه أيضًا البينونة كما في نظايرها مما مر (فإن أخرت) الإبراء
عن المجلس في إن أو إذا (لم تطلق) لما مر فإن كانت غائبة فوق
بلوغها الخبر كمجلس التواجد (ولو قال متى) أو أي وقت أو نحوه
(أبرأتني فانت طالق لم يشترط الفور) لما مر (ويشترط لوقوع الطلاق)
المعلق على الإبراء (أن لا يكون قد وجبت فيه) أي المبرأ منه (الزكاة^(١))
فإن كان قد وجبت فيه الزكاة ولم تخرج لم يقع الطلاق (لأنه إنما يرى

(١) واضح حيث صدر من جاهل بتعلق الزكاة أو بمقدار ما تعلقت به
الزكاة أو بكيفية تعلق الزكاة وأما إذا صدر من عالم بجميع ما ذكر حالا
فظاهر أنه إنما يريد بالمهر ما هو لها وهو الباقي بعد مقدار الزكاة لعلمه بأن
ماعداه ^{للفقهاء} للفراء على سبيل الشركة فكيف تملك إسقاطه ثم قال ثم حيث
اعتبر علمه فلا بد من النظر إلى علمها بناء على ما قدره هنا من أنه لا بد
في البراءة هنا من علمها اهـ . سيد عمر البصري

عن بعض المذكور لا عن كله فلم يوجد المعلق عليه ^(١) وهذا بناء على أن
تعلق الزكاة بالمال تعلق شركة وهو المذهب وان الدين في ذلك كالمين وهو
المعتمد وقد علم بذلك أن سبق براءته منه أو من بعضه أو انتقله بحالة
ونحوها حكمه كذلك .

وقوله لم تخرج^{احسن} به عما إذا اخرجت أي فيقع وهو يشمل ما إذا اخرجت
من عينه أو من غيره وهو كذلك في الثاني دون الأول فلو قل ولم تخرج
من غيره لسلم وليس على اطلاقه بل إن كان المعلق عليه ديناً غير المهر
وقال ان ابرأتيني من دينك علي فأبرأته وقع الطلاق مطلقاً سواء اخرجت
الزكاة من عينه ام من غيره وان كان المعلق عليه المهر فان علق عليه باسم

(١) زاد في التحفة وزعم ان الظاهر انه انما يقصد براءته مما تستحقه
هي ليس في محله بل الظاهر انه يقصد براءة ذمته من جميع ما فيها اذ لو
علم ان مستحقي الزكاة يتعلقون به بعد الطلاق لم يوقعه وكثيرون يغفلون
النظر لهذا فيقعون في مفاسد لا تحصى ا هـ .

ثم قال ولو طالب منها الابراء فأبرأته براءة فاسدة فنجز الطلاق وزعم
انه انما أوقعه لظنه صحة البراءة لم يقبل على ما فيه مما يأتي ا هـ . تحفة
قال عبد الحميد قوله لم يقبل الخ هذا يشعر بانه يقع عليه الطلاق ظاهراً
أو انه في الباطن محمول على قصده فان كان صادقاً فيه لم يقع باطناً ولم
يبين الطلاق الواقع هل هو رجعي أو باين واظن أن في كلام الشارح السابق
ما يصرح بالثاني ا هـ ع ش انتهى ٥٠٥/٧

الدين كان الحكم كذلك وان علق عليه باسم المهر كأن قال ان ابرأتني من مهرك فلا يقع الطلاق مطلقاً سواء أخرجت الزكاة من عينه أم من غيره أما ان اخرجت من عينه فظاهر^(١) وأما ان اخرجت من غيره فلا

(١) قال في التحفة : وقد اختلف جمع متأخرون فيما لو اصدق ثمانين فقبضته منها أربعين ثم قال لها ان ابرأتني من مهرك الذي تستحقينه في ذمتي وهو ثمانون فأنت طالق فأبرأته منها فقبيل يبرأ وتبين لأن المقصود براءة ذمته منها وقيل لا براءة ولا طلاق لأنه معلق على صفة وهي البراءة من ثمانين ولم توجد والبراءة إنما وقعت منها في مقابلة الطلاق ولم يوجد وقيل لا طلاق لذلك وتصح البراءة لأنها لم تعلقها بشرط وافق الشيخ اسماعيل الحضرمي بالأول وهو الأوجه ان علم الحال وان نوزع فيه لأن قوله الذي تستحقينه بذمتي مع علمه بانه لم في ذمته الا أربعون يبين أن مراده بقوله وهو ثمانون باعتبار أصله لا غير . ثم قال أواخر باب الخلع ولو قال ان ابرأتني من مهرك وهو عشرة فأبرأته منه فبان اقل مما ذكره أو أكثر فالذي يظهر الوقوع في الأولى لأن الشرط علمها وقد صرحوا بان البراءة من الأكثر يستلزمه من الأقل فصار لشمول كلامه له كأنه ^{بشأنه} ~~يجعله~~ دون الثانية لأنه حينئذ جاهل به ومنع جهله به لا وقوع لأن الطلاق بالبراءة معاوضة وهي لا بد فيها من علمها بالعوض ، واطلاق الوقوع هنا أو عدمه غلط فاحذرهم ومسئلة وهو ثمانون السابقة غير هذه فتأمل انتهى كلام التحفة قال عبد الحميد في حاشيته نقلاً عن السيد عمر البصري قوله ومسئلة وهو —

وَلَوْ قَالَتْ إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيٌّ فَطَلَّقَهَا وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا
وَلَا يَبْرَأُ .

قدر الزكاة من المهر الذي في الذمة لم يبق مهرًا بل دينًا آخر لانتقاله الى ملك المستحقين ثم عوده بملك آخر فهو كدين لها آخر في ذمته غير المهر وحينئذ فلم توجد البراءة عن جميع المهر فلم يقع الطلاق لعدم وجود الصفة هذا ما ظهر لي في ذلك وفهمته من كلام الاصحاب ولم أره مصرحاً به (ولو قالت إن طلقني فانت برى) من مهري مثلاً (فطلقها وقع الطلاق رجعيًا ولا يبرأ) لأن الأبراء لا يصح تعليقه وطلاق الزوج طمعاً في البراءة من غير لفظ صحيح في الالتزام لا يوجب عوضاً وهذا ما جزم به القاضي في تعليقه وقال الاسنوي انه المشهور^(١) وبحث الشيخان البينونة بمهر المثل

— ثمانون الخ وجه الفرق بين ما هنا ومسئلة الثمانين انه فيما نحن فيه وطن نفسه على إيقاع الطلاق في مقابلة مهرها وقد حصل له وان أخطأ في ظن انه عشرة وفي تلك لم يحصل له البراءة من مهرها الذي سمح بالطلاق في مقابلته لأن بعضه مقبوض ومن ثم لو علم الحال وقع كما تقدم عن الشارح لأن علمه قرينة على أن مراده التعليق على الباقي وان كان لفظه مطلقاً انتهى (١) واعتمده أيضاً العلامة ابن حجر في التحفة قال في بغية المسترشدين (فايدة) قالت له (إن طلقني فانت برى) فطلق وقع رجعيًا كما في الارشاد والتحفة وابي مخرمة ولا براءة واعتمد في الفتح وقوعه بايناً بمهر المثل وفصل —

وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَالَتْ **أَبْرَأْتُكَ بِشَرَطٍ أَنْ تُطَلِّقَنِي** وَلَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ
عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنَ الْمَهْرِ وَالْمُتْعَةِ فَأَبْرَأَتْهُ مِنْهُمَا لَمْ تَطْلُقْ

وحكياه في أواخر الخلع عن فتاوى القاضي وجرى عليه الخوارزمي وهو
المعتمد وعلى الأول فقال السهمودي ينبغي تخصيصه بما إذا لم يقل الزوج
انه أراد ايقاع الطلاق في مقابلة ما بذلته من البراءة المعلقة فان قال ذلك
تعين وقوعه بايناً بمهر المثل (ومثله ما لو قالت ابرأتك بشرط أن تطلقني)
فطلقها فعلى الأول يقع رجعيًا ولا يبرأ ^{ولهذا} ولهذا جزم في الأنوار ^(٢) وقال لان
الشرط نوع من التعليق انتهى وجرى الخوارزمي في كافيهِ على صحة البراءة
ووقوع الطلاق بايناً وبها يعلم أنها ليست كالتي قبلها وجرى عليه السهمودي
وفرق بأن الأول محض تعليق لأصل البراءة وهذا تنجيز مع شرط إذ المراد
بذل البراءة منجزة في مقابلة الطلاق وتحقق المقابلة للطلاق بالبراءة كما في
الصيغ المقرونة بذلك بخلاف صورة التعليق وبخلاف ما لو قالت ابرأتك على
الطلاق فطلق فانه يبرأ ويقع الطلاق بايناً (ولو علّق الطلاق على البراءة
من المهر والمتعة) أو نفقة العدة أو نحوها (فأبرأته منهما لم تطلق) لعدم

— في النهاية بين علمه بالفساد فيقع رجعيًا والا فباين بمهر المثل انتهى وقوله
وابي مخرمة لعله في غير هذا الشرح لأنه اعتمد في هذا الشرح ما بحثه
الشيخان واعتمده في المفتح من وقوعه بايناً بمهر المثل كما علمت .

(٢) قال في فتح المعين هنا قال شيخنا يعني ابن حجر والمتجه ما في

الأنوار اهـ .

المعلقة

صحة البراءة عن المتعة إذ لا تجب إلا بالطلاق فلم توجد الصفة المعلق عليها
 مع إن أراد في هذه واشباهها التعليق على مجرد تلفظها بذلك وقع الطلاق
 رجعيًا لوجود الصفة (تنبيه) المفهوم من إطلاقهم صحة البراءة عما يصح الإبراء
 منه كالمهر في هذه الصورة وإن كانت إنما أبرأت بناء على كونه صفة لوقوع
 الطلاق وذكر الأذرعى أن بعض الفضلاء صرح به وقال إنه مقتضى القواعد
 انتهى ^(١) ومحلّه كما قاله السهمودي إذا لم تقصد جعل البراءة في مقابلة

(١) قال في التحفة ولو كان لها في ذمته معلوم ومجهول فقال أبرأتني
 من جميع ما في ذمتي فانت طالق فأبرأته من المعلوم وجده أو منهما فقياس
 ما صر عن القاضي حسين أنه لا يبرأ عن المعلوم لأنها إنما أبرأت في مقابلة
 الطلاق ولم يقع ، وقياس ما صر عن غيره البراءة ا هـ .
 والذي صر عن القاضي حسين وغيره هو قوله ولو قال ابريتني واعطيتك
 كذا فأبرأته فلم يعطها فافتي ابن عجيل واسماعيل الحضرمي بعدم صحة
 البراءة وتبعهما أبو شكيل فقال حيث حصل بينهما مواطاة أو تواعد ولم
 يف بالوعد لم يصح الإبراء وغيره فقال ما قالاه هو المعتمد لأن معنى قولها
 أبرأتك أي بما وعدت وأيده بعضهم أيضاً بما في فتاوى الأصمعي أن من
 علق الطلاق بما يقتضي الفورية فأبرأته لا فوراً ظانة أنها طلقت لم تصح
 البراءة كما افتي به القاضي حسين وهو كما افتي أحد من نظائرها في
 الصلح ا هـ .

قال بعضهم وظنوا حصول الطلاق يرجح أن مرادها أبرأتك في مقابلة —

المعتمد

الشرط

في المجلس الفورية

في الحاضرة

عند بلوغ الخبر

في العاية

وَلَوْ قَالَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي زَوْجَتِي مِنْ صَدَاقِهَا فَهِيَ طَالِقٌ فَأَبْرَأْتُهُ مِنْهُ
طَلَّقَتْ وَإِنْ كَانَتْ الْبَرَاءَةُ عَلَى التَّرَاخِي .

الطلاق فإن قصده لم يبرأ لتضمن هذا التعليق شايبة المعاوضة (ولو قال
ان ابرأتني زوجتي من صداقها فهي طالق فابراته منه طلقت وإن كانت
البراءة على التراخي) وإن كانت حاضرة لأنه لم يستدع منها جواباً وهذا
تبع فيه ابن عجيل ^(١) والمعتمد اشترط الفورية في المجلس في الحاضرة وعند

— طلاق فتلغو البراءة عند انتفائه . قال ابن حبر وهذا كله منازع فيه بانه
لا نظر الى الوطأة والوعد كسائر العقود وهذا هو القياس فليكن الأوجه
صحة البراءة مطلقاً في المسئلتين اذ لا عبرة عند الاتيان بصريحها بنية كونها
في مقابلة الوعد او الطلاق وليس هذا بأولى من مواطأة الحلل على الطلاق
ووعده به اذ قولها ابرأتك ناوية ذلك كقول الولي زوجتك ناوية ذلك
فكما لم ينظروا للنية ثم بل عملوا بالصريح المخالف لها فكذلك هنا بل
أولى لأن النكاح يحتاط له ما لا يحتاط للابراء انتهى . ٥٠٥/٧-٥٠٦

(١) قال في التحفة والابراء فيما ذكر كالأعطاء ففي إِنْ أَبْرَأْتَنِي لَا بَدَّ
من ابرائها فوراً براءة صحيحة عقب علمها وإلا لم يقع ، وافتاء بعضهم بانه
يقع في الغايبة مطلقاً لأنه لم يخاطبها بالعوض فغلبت الصفة بعيد بخالف
لكلامهم ومن ثم قال في الخادم في فلانة طالق على ألف ان شاءت قياس الباب
اعتبار الفورية هنا لوجود المعارضة أي فكذا الابراء فيه معاوضة هنا انتهى .

بلوغ الخبر في الغاية كما قرره السهمودي وغيره وهو مقتضى كلام الأصحاب.

تمت :

يحتاج إليها منها من صيغ الخلع قوله أنت طالق على البراءة أو على تمام البراءة أو على صحة البراءة ونحو ذلك وكذا قولها ابرأتك أو أنت بريء على الطلاق أو على صحة الطلاق أو نحوه ففي هذه الصيغ وشبهها ان وجد شرط البراءة صحت وبانت بالطلاق وإن لم يوجد الشرط لم تصح البراءة ويقع الطلاق بايناً بمهر المثل بخلافه في صورة التعليق كما قدمناه ، ومنها في فتاوى الأصمعي لو قال أنت طالق وتما طلاقك براءتك أنه ان لم ينوبه الشرط وقع في الحال وان ادعى أنه أراد تعليق الطلاق بالبراءة قبل منه بيمينه انتهى ولو قال ابرأني وأنت طالق وقصد التعليق على البراءة وهذا اللفظ شايع عرفاً للتعليق أفق أبو زرعة العراقي بالحل على التعليق .
ومنها لو قال متى أو إذا نذرت لي بكذا فأنت طالق أفق الإمام السهمودي بوقوعه رجعيّاً لأن النذر من القرب ^(١) ومثله ان تصدقت عليّ

(١) خالفه ابن حجر في فتاويه تبعاً للرداد كما في بغية المسترشدين نقلاً عن ابن يحيى والاشعر والكردي فقد أفق ^{بأن النذر} (بالنذر) من صيغ الخلع كالإبراء والاعطاء مع تضمن كل المعايضة التقديرية انتهى قلت وقد تقدم في التعليق على شرح قول المتن فان ابرأته وهي لا تعرف المهر لم تصح البراءة ولم يقع الطلاق . - النقل عن التحفة ما يوافق ما في فتواه والنقل أيضاً عن القلائد بما فيه الغنية عن الاعداد وعبارة البغية (مسئلة ي ش ك) -

القسم الثاني الطلاق بلا عوض وإنما يصح من كل
زوج بالغ عاقل مختار

بكذا فلا تلاحظ فيه المعاوضة بل مجرد التعليق على الصفة انتهى وما أفتى
به هو المعتمد خلافاً لبعض معاصريه في قوله بالبينونة .

ومنها سئلت عما لو قالت نذرت لك بكذا على الطلاق فطلقها فأجبت
ببطلان النذر ووقوع الطلاق رجعيًا ويفارق الخلع بعوض فاسد بأن الصيغة
هناك صالحة للمعاوضة فانتظم بها العقد بخلافها هنا فإن النذر ليس من صيغ
المعاوضة فأشبهه ما لو قالت تصدقت أو وقفت هذا عليك على الطلاق
(القسم الثاني الطلاق بلا عوض وإنما يصح من كل زوج بالغ عاقل مختار)
ولو محجوراً عليه بسفه وأخرس ثم إن كانت أشارته ^{بفهمها} يفهمها الفطن وغيره

— أفتى ابن حجر تبعاً للرداد بأن النذر من صيغ الخلع كالإبراء والاعطاء مع
تضمن كل المعاوضة التقديرية فلو قال ان نذرت لي بصدائقك مثلاً فانت
طالق فنذرت به عالة بقدره وهي ممن يصح نذرها وقع بائنا ، وقال أبو مخرمة
وابن زياد تبعاً للسمهودي يقع رجعيًا لأن النذر لا يقبل المعاوضة الا من
الله تعالى اه

قلت وحينئذ يقع الطلاق وان جهلا أو احدهما المنتذور به بل لو علق
بإبرائهما من المهر وهي تجهله فنذرت به نفذ الطلاق وصح النذر قاله أبو
مخرمة في فتاويه انتهى

وَأَمَّا غَيْرُ الزَّوْجِ فَلَا يَصِحُّ طَلَاؤُهُ وَلَا يَصِحُّ طَلَاؤُ
صَبِيٍّ وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ يُعْذَرُ فِيهِ كَالْجُنُونِ

فصريح وإلا فكناية (وأما غير الزوج ^(١) فلا يصح طلاقه) حتى لو قال
لاجنبيه إن نكحتك فأنت طالق أو كل امرأة انكحها فهي طالق لم
يكن لذلك أثر لو نكحها لانتقاء الولاية على المحل وقد قال صلى الله عليه
وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح أخرجه الحاكم وصححه وأخرجه أبو داود بلفظ
لا طلاق إلا فيما تملك وقال الترمذي فيه حسن صحيح (ولا يصح طلاق
صبي) لأن عبادته ^{تمبارته} ملغاة لخبر رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ
وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق رواه أبو داود والنسائي
بإسناد حسن صحيح (ومن زال عقله بسبب يعذر فيه كالمجنون ^(٢))
والمغمى عليه ومن أكره على تناول المسكر أو فعله تداوياً حيث جاز

(١) أي ووكيله ، لأن وكيل الزوج في الطلاق بمنزلة الزوج ويستثنى
الحاكم في الإيلاء عند امتناع المولى من الوطء أو الطلاق فيطلق الحاكم
عليه طلاقاً واحدة كما هو واضح .

(٢) قال في المغني نعم لو تولد جنون من سكر تعدي فيه نفذ طلاقه
في جنونه ، وقد يتصور طلاق المجنون بغير سكر تعدي فيه والمغمى عليه
والنائم بما إذا علق الطلاق حال التكلف على صفة فوجدت وهو غير
مكلف انتهى ونحوه في التختة .

المقدي كمن أكره على
شرب مسكر أو لم يعلم
أنه مسكر أو شرب حواء
فجئنا بالحاجة فلا يقع طلاق
مغني وعش
حزب ٨ / ٣١

لَا يَصِحُّ طَلَاقُهُ وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ لَا يُعْذَرُ فِيهِ كَالسَّكَرَانِ
الْمُتَعَدِّي بِسُكْرِهِ يَقَعُ طَلَاقُهُ وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الطَّلَاقِ

(لا يصح طلاقه) لما مرَّ (ومن زال عقله بسبب لا يعذر فيه كالسكران المتعدي
بسكوره يقع طلاقه) كما تنفذ سائر أقواله وأفعاله (٣) وان قلنا إنه غير مكافٍ^٢ كما
في أصل الروضة عن الأصحاب وغيرهم في كتب الأصول ومرادهم أنه غير
مخاطب حال السكر ونفوذ طلاقه من قبيل ربط الأحكام بالأسباب^٣ ثم
لا فرق بين أن يكون السكر طافحاً بحيث يسقط كالمغى عليه أم لا لعصيانه
بازالة عقله فجعل كأنه لم يزل خلافاً للامام في الطافح والرجوع في حد
السكر الى العرف لكن انما يحتاج الى ذلك في غير المتعدي أما المتعدي
فهو إما صاح أو سكران زایل العقل وقد تقرر أن حكمه حكم الصاحي وقال
الشافعي رضي الله عنه في حد السكران هو/ أن يختل كلامه المنظوم وينكشف
سره المكتوم/ وفي كتاب الصلاة من شرح المذهب للنووي قال اصحابنا هو
أي السكران/ أن تختل أحواله فلا تنتظم أفعاله وأقواله وان كان له بقية
تمييز/ وفهم كلام انتهى (ومن أكره على الطلاق) تفجيذاً أو تعليقا

(٣) قال في التحفة: ونفوذ تصرفاته له وعليه الدال عليه اجماع الصحابة
رضي الله عنهم على مؤاخذته بالقذف — من باب خطاب الوضع وهو ربط
الأحكام بالأسباب تغليظاً عليه لتعديده والحق ما له بما عليه طرد الباب اهـ

٤/٨

١. كل من زال عقله
بما أتى به من نحو شراب
أو دواء فإنه يقع طلاقه
تحفة ٣/٨

٢. مع عدم تكليفه على
الأصح أي مخاطبته
حال السكر لعدم فهمه
الذي هو شرط التكليف
تحفة ٣/٨

٣. كوفوق الطلاق
وقوله بالأسباب
أي كالتلفظ بالطلاق
الحقش ٤/٨
تحفة

بَغَيْرِ حَقٍّ لَا يَصِحُّ طَلَاؤُهُ

(بغير حق لا يصح طلاقه) وأن قدر على التورية لخبر أن الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما وخبر (لا طلاق في اغلاق أي اكرهه رواه ابو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم وخرج به المكره بحق، وذلك في المولي إذا أكرهه القاضي على طلقة لأن له أن يطلق عنه وله أن يكرهه عليه على المرجح فيها وقد قدمنا نظير ذلك في امتناع المولي من انكاح موليته ^(١) واستشكل بأنه لا يؤمر بالطلاق عينا بل به أو بالفيئة واجب بتصوره بما إذا قام بالزوج عذر شرعي كاحرام فاته يؤمر بالطلاق عينا وما ذكر في اكرهه القاضي المولي على الطلاق قال جماعة من المتأخرين منهم الشيخ زكريا وغيره ^(٢) وهو ضعيف لأنه مبني على الوجه الضعيف القابل بأن القاضي لا يطلق على المولي وإنما

(١) أي في شروط المولي على شرح قول المتن فلا يصح تزويج المكره بغير حق قال بخلاف المكره بحق بان عضل فامره الحاكم بالتزويج الى آخر ما أظال به فليراجع هناك .

(٢) كالعلامة ابن حجر في التحفة والفتح ، وعبارته في الفتح لا ان اكرهه بحق كما لو اكرهه القاضي المولي بشرطه على طلقة لا ازيد بعد امتناعه من الفيئة أو قيام عذر شرعي به مانع منها كاحرام فاذا اكرهه حينئذ فطلق وقع اه .

١ وفسر كثير من
بالاكره كأنه الخطأ
عليه الساب أو انقلبه
عليه رأيه ومنعوا
تفسيره بالغضب للا
على وقوع طلاق الغضب
قال البيهقي لا تحفه ١٨

1. أي مؤذ غير مستحق
2. عاجلا أو آخرا
3. بقرينة عادة مثلا
من البغية: ٤/٢٧٧

وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ قُدْرَةُ الْمُكْرِهِ عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَدَهُ بِهِ
بِوَلَايَةٍ أَوْ تَغْلِبٍ وَعَجْزُ الْمُكْرِهِ عَنِ الدَّفْعِ بِهَرَبٍ
وغيره ، وَظَنُّهُ أَنَّهُ إِنْ أَمْتَنَعَ حَقَّقَ بِهِ وَيَحْصُلُ بِالتَّخْوِيفِ

يكرهه على الطلاق كما نبه على ذلك الأذري وغيره من المحققين ^(١) (وشرط
I الاكراه قدرة المكره) بكسر الراء (على تحقيق ما هدد به ² بولاية أو
II تغلب) أو فرط هجوم أو نحوه (وعجز المكره) بفتح الراء (عن الدفع
III بهرب) أو مقاومة أو استغاثة (وغيره وظنه ³ أنه إن امتنع حقق به) ماخوفه
به بشرط كونه عاجلا فلا يحصل الاكراه بالآجل كقوله لا ضربتك غدا
لكن لا يشترط في العاجل تنجيذه بل يكفي التوعد لفظا ثم لا يشترط في
حقه التورية بل الشرط أن لا ينوي الطلاق وأن لا تظهر قرينة اختيار فلو
أكره على الثلاث فوحد أو صريح فنكنى أو تعليق فنجز أو على لفظ
الطلاق فأتى بلفظ السراح مثلا أو على مبهم فعين أو العكس وقع الطلاق
IV وشرطه أيضا أن لا يكون ذلك بحق فلوخوفه مستحق القصاص باستيفائه لم
يكن اكراها ^(٢) (ويحصل) الاكراه (بالتخويف) بنحو قتل ولطم أو التوعد

شروط عدم وقوع الطلاق
بالإكراه ستة
I قدرة المكره على
تحقيق ما هدد به عاجلا
أو آخرا أو هرب أو استغاثة
أو مقاومة
II عجز المكره عن دفعه
نحو فرار أو استغاثة
III وظنه أنه لو امتنع
فحل ما خوفه به عاجلا
IV وأن لا يكون الإكراه
بحق كطلاق المولود
أو قيام عذر شرعي به مانع
منها كإعزام فإذا أكرهه
حينئذ فطلق وقع الإكراه
وكان قلا مستحق القود

(١) كالشيخ الخطيب في المغني .

(٢) هذا يدل على أن المراد بالاكراه بحق ما يعم كون المكره به

إحقا لا خصوص كون نفس الاكراه حقا فانه ليس له الاكراه على الطلاق

وإن استحق قتله اه حاشية ابن قاسم على التحفة

فوجد أو كس

وإن لا ينوي الطلاق بل يلفظ به

كان ينوي الاكراه ولكن لا ينوي الطلاق

هم من مدونة

٤
كان ينوي بطلان الإكراه
عاجلا أو آخرا فطلقها من نحو قود
أو يزوجها من غيرها
الله تعالى
٨-٣٧٨

١ - حكمها في الروضة
وغيرها أي حرفاً

٢ - وبحث الأذني
نظير ما قبله وهو
أن القليل نزي المروا
الكره : عبد الحميد
حزم به النهاية والم
٣٧ / ٨

بِضَرْبٍ شَدِيدٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ إِتْلَافٍ مَالٍ وَنَحْوِهَا وَلَوْ أَكْرَهَ
بِضَرْبٍ قَلِيلٍ أَوْ شَتَمٍ وَهُوَ مِنْ ذَوِي الْأَقْدَارِ لَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ .

(بضرب شديد) أو قطع طرف (أو حبس) ^١ طويل (أو إتلاف مال) أو
أخذه (ونحوها) ^(١) ولو أكره بضرب قليل أو شتم) أو حبس قليل ^٢ (وهو
من ذوي الأقدار لم يقع طلاقه) وقضيته أن إتلاف المال أو أخذه لا يختلف
باختلاف طبقات الناس واحوالهم والأوجه أنه يختلف ^(٣) وبه صرح الروياني
وجزم به جمع من شراح المنهاج وغيرهم قال الشيخ زكريا وهو ظاهر ووقع
للتووي هنا اضطراب وما اقتصرنا عليه هو المعتمد .

(١) من كل ما يؤثر العاقل الإقدام على الطلاق دونه كاستخفاف
بواجبه بين الملاء وكالتهديد بقتل بعض معصوم وإن علا أو سفل وكذا
رحم محرم على أحد وجهين يظهر ترجيحه ويظهر أيضاً أنه يلحق بالقتل
هنا نحو جرح وفجور به بل لو قال له طلق زوجتك والا ففجرت بها كان
أكراهاً فيما يظهر اه تحفة .

(٢) قال في التحفة وقول الروضة ليس أي إتلاف المال باكره محمول
على قليل كتحويق مؤسر بأخذ خمسة دراهم كما في حلية الروياني ونقله في
الروضة عن الماسرخسي وقال عن الماوردي أنه الاختيار واختاره جمع متأخرون
ثم قال ويظهر ضبط المؤسر المذكور بمن تقضي العادة بأنه يسمح ببذل
ما طلب منه ولا يطلق ويؤيده قول كثير من أن الإكره بإتلاف المال يختلف
باختلاف طبقات الناس واحوالهم اه ٣٧ / ٨

التحفة ٣٨/١
ثم إن قامت قرينة عليه
كحبس صوّت بمسئله
ولا فلا بر من البينة المفضلة
وكذا في زوال العقل يصرف
لقرينة مرض واعتياد صوف
ولا فلا ~~باعتبار~~ فلبينة وله
أن يلف الزوجة أنها
لا تعلم ذلك

لقد رتبته في زوال العقل بصرف
والا لا ~~فصل~~ مرض واعتياد صريح
أن يحلف الزوجة أنها
لا تعلم ذلك
محمّد الصيّد : (قوله من البينة)
أي على الإكراه وقوله الفصل
أي لما به الإكراه

٢: التحفة ١٨/٦ -
ولو ادعى أنه حال تلفظه
به كان ناعياً أو صبيحاً أي
وأمكن ومثله محبون
كقولهم حنون ضنون
بمعينه قاله الروياني
ونازحه في الروفة في الأول
أي لأنه لا أمانة على
النوم وهو مشبه الخ...

٣- والخبر الدارطني مرفوعاً
(طلاق العبد شتان)
تحفة ٨ / ٦٧

مجلس النواب
الجلد الثامن
الصفحة ١٨ / ٤٦

19.1

وَلَوْ أَمْرًا وَلَوْ كَيْلَ أَنْ يُطْلَقَ مَتَى شَاءَ إِلَى أَنْ
يَعْزِلَهُ وَلَا يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ ،

فيه لقبول النيابة (ولو) كان الوكيل (امرأة) ولو سفينة كما يجوز أن
يفوض إليها طلاق نفسها (ولو وكيل أن يطلق متى شاء) لأنه توكيل مطلق
فلم يقتضِ التصرف على الفور (إلى أن يعزله) أي فإذا عزله لم ينفذ
طلاقه بعده وإن لم يبلغه الخبر وكذا إن عزل نفسه (ولا يجوز التوكيل في
تعليق الطلاق) ولو بأمر قطعي كطلوع الشمس لأنه يجري مجرى اليمين (١)

(١) مثله في النهاية وعبارتها ومقتضى إطلاقهم عدم صحة ذلك في
التعليق أنه لا فرق بين تعليق عار عن حث أو منع كهو بطلوع الشمس
وبين غيره وهو الأوجه خلافاً للسبكي اهـ

وقال في التحفة : وبحث السبكي صحتها أي الوكالة في تعليق لاحت
فيه ولا منع كهو بطلوع الشمس وفيه نظر اهـ

قال السيد عمر البصري قوله وبحث السبكي إلى وفيه نظر لك ان
تقول قول أصل الروضة وفي معنى الايمان النذور وتعليق الطلاق والعق
رأيت الخ مشعر بمبحث السبكي لأن التعليق المحض ليس في معنى الايمان ثم
رأيت في أصل الروضة في الطلاق أنه لا يصح التوكيل في تعليق الطلاق
وإن أريد به مجرد التعليق لأنه ملحق بالايمان وهي لا تدخلها الوكالة اهـ

وفي الروض وشرحه مثل في النهاية قال في حاشيته قوله قال القاضي —

مثل: وكلتلك أن تعلق
طلاق زوجتي بشهر رجب

وَلَوْ قَالَ لِأَمْرَأَتِي (طَلَّقِي نَفْسَكَ) فَقَالَتْ فِي الْحَالِ (طَلَّقْتُ
نَفْسِي) طَلَّقْتُ وَإِنْ أَخَّرْتُ ثُمَّ طَلَّقْتُ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ إِلَّا

أهل المصلحة لا غيرها
المصلحة

فلا تدخله النيابة (ولو) فوض إليها طلاق نفسها جاز (فلو قال لامرأته
طلقي نفسك فقالت في الحال) أي في مجلس التواجد (طلقت نفسي)
وكانت مكلفة (طلقت) بالاجماع بخلاف غير المكلفة (وان أخرت)
بقدر ما ينقطع به القبول عن الإيجاب^(١) (ثم طلقت لم يقع الطلاق) لأنه
تمليك لا توكيل فينزل منزلة قوله مملكتك والتمليك مقتضى للفورية (إلا

— وعلى المنع هل يصير بتوكيله معلقاً ومدبراً وجهان ، قال أصحابها لا وعبرة
بعضهم الثالث من شروط الوكالة أن لا يكون ما يوكل فيه اقرار ويكون
بنفس التوكيل مقراً وليست لنا مشكلة يحصل فيها المقصود بمجرد التوكيل
من غير تعاطي فعل سوى هذه المسئلة اهـ

وعبرة الأنوار ولا يصح في تعليق الطلاق والعناق ولنا التعليق ان
فعل انتهى .

(١) أي أو تخلل كلام اجنبي كثير بين تفويضه وتطبيقها أما لو قالت
كيف أطلق نفسي ثم طلقت وقع والفصل بذلك لا يؤثر لقصره أفاده في
المنفي وفيه أيضاً على قوله ولو فوض الطلاق إليها أي إذا كان التفويض
منجزاً وهي بالغة عاقلة فلا يصح تعليقه كقوله إذا جاء الغد أو زيد فطلقي
نفسك ولا تفويضة لصغيرة أو مجنونة كسائر التمليكات في ذلك اهـ

أَنْ يَقُولَ طَلَّقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ . خلافاً لابن حجر .
وَيُكْرَهُ أَنْ يُطْلَقَ أُمْرَأَتُهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ

أَنْ يَقُولَ طَلَّقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ (فلا تشترط الفورية وان اقتضى التملك اشتراطها قال ابن الرفعة لأن الطلاق لما قبل التعليق سُمح في تملكه وهذا ما جزم به في التنبيه وجرى عليه جمع من المتأخرين ^(١) وفهمه السهمودي وغيره من كلام الروضة ومنعه الشيخ زكريا تبعاً للشاشي وغيره بأنه في الروضة إنما ذكره تفريعاً على القول بأنه توكيل وهذا فيه نظر فان كلام الروضة محتمل والأوجه ما جرى عليه المصنف وان قلنا انه تملك وهذا كله إذا لم بالتوكيل فإذا صرح ^(٢) بكلمتك في طلاق نفسك (ويكره أن يصرح به فهو على التراخي مطلقاً وان لم يقل متى شئت ^(٣)) ويكره أن يطلق امرأته من غير حاجة ^(٤)) بان كان الحال بينهما مستقيماً ولا يكره

إذا لم يصرح بالتوكيل فإذا صرح به فهو على التراخي

(١) ومنهم الجاهل الرمي في النهاية والخطيب في المغني كما في عبد الحميد وخالفهم ابن حجر تبعاً للشيخ زكريا وغيره ففي التحفة وهو أي تفويض طلاقها إليها تملك في الجديد فيشترط لوقوعه تطليقها فوراً وان أتى بنحو متى على المعتمد بان لا تحل فاصل بين تفويضه وإيقاعها لأن التطليق هنا جواب التملك فكان كقبوله وقبوله فوري اهـ

(٢) قال في المغني نعم لو قال وكلتك في طلاق نفسك لم يشترط الفور اهـ ومثله لو لم يفوض الطلاق بل علقه بقوله متى شئت الطلاق فانت طالق فلا يشترط الفور كما في التحفة وغيرها .

(٣) والحاصل أن الطلاق تعتريه الأحكام الخمسة : واجب كطلاق — حاصل أحكام الطلاق

الفراف
قبل العقد : فرصة كبرى
قبل الأولاد : فرصة صغرى
بعد الأولاد : تصيب الأمر

وَالثَّلَاثُ أَشَدُّ كَرَاهَةً وَجَمْعُهَا فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ أَشَدُّ كَرَاهَةً . وَيَحْرُمُ

شيئاً من دينها ولا خَلْقُهَا ولا خُلُقُهَا ولا يخاف التقصير في حقها للخبر
السابق أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق بخلاف من يكره شيئاً مما
ذكر بل يستحب فيما إذا كان لا يمكنه القيام بحقوق الزوجية لبغض أو غيره
أو كانت عفيفة^١ (والثلاث أشد كراهة وجمعها) أي الثلاث^(١) (في طهر
واحد أشد كراهة) أي حيث كره الطلاق في المسألتين ولا حرمة في شيء
من ذلك ثم المستحب لمريد الثلاث تفريقها على الأقراء لذات الأقراء
والأشهر لغيرها ليتمكن من الرجعة أو التجديد إن ندم (ويحرم) في الموطوءة

١ اعلمها : أو كانت عفيفة

٢ من غير نحو تعنت : مع علة

— مَوْلٍ لَمْ يُرِدِ الْوَطْءَ وَحَكَمِينَ رَأْيَاهُ وَمَنْدُوبٌ كَانَ يَعِجْزُ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّهَا وَلَوْ
لَعَدَمَ الْمِيلِ إِلَيْهَا أَوْ تَكُونَ غَيْرَ عَفِيفَةٍ مَا لَمْ يَخْشَ الْفُجُورَ^٢ (أو سيئة الخلق
بحيث لا يصبر على عشرتها عادة أو يأمره به أحدهما والديه أي من غير نحو
تعنت^٣ كما هو شأن الحق من الآباء والأمهات ومع عدم خوف فتنة أو
مشقة بطلاقها . وحرام كالبدعي ، ومكروه بان سلم الحال عن ذلك
كله ومباح وصورته الإمام بما إذا لم يشتهها أي شهوة كاملة^٣ أفاده في
التحفة . ٣/٨

(١) أما لو زاد على الثلاث فيحرم عند ابن حجر خلافاً للرمل والخطيب
كما مر النقل عنه آنفاً .

٢ : ويلحق بجنسية
الفجور بها حصول مشقة
بمراقبتها تؤدي إلى
مبطل تبطل
عنده أمين
بظهور فيها
بقوله تؤدي إلى مبطل تبطل
عند الحميد : لا يبعد أن
يكفي بأن لا تحتل عادة سبع الأربعين
عبارة السيد محمد بعد ذكر كلامه المذكور
أقول الأمر كما قال الله

— ١٩٤ —
٣ : من التحفة : لا ينافي ما مر في عدم الميل
إليها ولا تسمع نفسها بمؤنتها من غير تمنع بها

أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْحَيْضِ

١: أي المحترق
سورة الطلاق ١٥
الآية ١

ولو في الدبر ومن استدخلت ماءه (١) (أن يطلقها في الحيض) أو النفاس (٢)
ان كانت تعتد بالاقراء لقوله تعالى ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ أي
في الوقت الذي يشرعن فيه في العدة وبقية الحيض لا تحسب من العدة (٣)
وفي الصحيحين أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق أمراًته وهي حائض
فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ^{مره} فليراجعها ثم

ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك وان شاء طلق (٤) مقصود المدة
قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء والمعنى فيه
تضررها بطول مدة التبرص وسواء سألتها الطلاق (٥) أم لا لكن يشترط
الرجعة لا الطلاق
والرجعة دليل على
كون الطلاق نافذاً

(١) أي طلاقاً منجزاً أو معلقاً بما يوجد زمن البدعة قطعاً أو يوجد
فيه باختياره كما في التحفة وعبارة النهاية والمعنى واحترزنا بالمنجز عن المعلق
بلا يكون بدعيّاً
بدخول الدار مثلاً لكن ينظر لوقت الدخول فان وجد حال الطهر فسنى
والا فبدعي لا اثم فيه هنا قال الرافعي ويمكن أن يقال ان وجدت الصفة
باختياره اثم بايقاعه في الحيض كانشائه الطلاق فيه قال الأذري انه ظاهر
لا شك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه اه عبد الحميد ٧٧ / ٨

(٢) زاد في التحفة ومن ثم لا يحرم في حيض حامل عدتها بالوضع اه

(٣) قال في المنهاج مع التحفة وقيل إن سألته لم يحرم لرضاها بالتطويل —

مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ مِنْهَا أَوْ فِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ

في العوض يدل على
رغبتهما في الطلاق

أن يكون (من غير عوض) راجع إليه أو إلى سيده (منها) وإلا لم يحرم
لحاجتها إلى الخلاص بالمفارقة أي حيث افتدت به قال تعالى لا جناح عليهما
فيما افتدت به وخرج بما ذكر اختلاع الأجنبية فيحرم (أو) أي وكذا
يحرم الطلاق (في طهر جامعها فيه) أو استدخلت ماءه فيه إذا كانت قد
تجبل بأن لا تكون صغيرة ولا آيسة^(١) ولم يظهر حمل لادائه إلى الندم عند
ظهور الحمل فإن الإنسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند الندم قد لا

١ ولو في الدبر أو
التخفة ٧٧/٨

٢ قال في التوبة ٧٧/٨

والموطأ استدحال المني
المحترق لأن علمه

عبد الحميد الاستدخال وتقدم
أي الرشيد أن العلم

في الرشيد أن العلم
قيد للزعة لا للنسبية

بالبدني

— والأصح التحريم لأنها قد تسأله كاذبة كما هو شأنهن ومن ثم لو تحققت
رغبتهما فيه لم يحرم اهـ

قال عبد الحميد قوله لو تحققت رغبتهما الخ أي كان دفعت له عوضاً أو
دلت قرينة قوية على ذلك اهـ ع ش اهـ

قال السيد عمر البصري وهل سؤلها لذلك أي للطلاق وهي حايض
محرم الظاهر لا انتهى

(١) هل العقيم التي تكرر تزوجها بالرجال ذوي النسل ولم تجبل
منهم كآيسة لأن حملها ممتنع عادة أولاً لأنها في مظنة الحمل ويجوز أن
يكون عدم حملها من الأزواج السابقين لما منع غير العقم محل تأمل فإن قلنا
بالأول يأتي يظهره في الزواج الذي يعلم من نفسه العقم اهـ سيد عمر
فليراجع

أقول والثاني هو الظاهر انتهى عبد الحميد . ٧٨/٨

مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَثِمَ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُرَاجَعَهَا .

يمكن التدارك فيتضرر هو والولد ومثل الطهر في ذلك الحيض قبله
فاذا جامع فيه أو استدخلت ماءه فيه حرم الطلاق في الطهر الذي يعقبه
لاحتمال العلوق في الحيض وانما يحرم إذا كان (من غير عوض) منها وإلا
فلا تحريم كما مر (فإن فعل ذلك) أي الطلاق المحرم (أثم) إن كان عالماً
بالتحريم فإن كان جاهلاً به فالظاهر كما قال الأذري وغيره أنه لا يأثم
وكذا لو علم الحكم وجهل حيضها لغيبه أو نحوها ^(١) (ووقع الطلاق)

لأمره صلى الله عليه وآله وسلم في خبر ابن عمر السابق برجعته فدل على
وقوع الطلاق (ويستحب له أن يراجعها) للامر كما سبق وقياساً على النصوص
في البقية ، وانما لم تجب الرجعة لأنها في معنى النكاح وهو لا يجب قال
الإمام ومع استحباب الرجعة لا نقول أن تركها مكروه قال في زيادة الروضة
وفيه نظر وتنبغي كراهته لصحة الخبر فيها ولدفع الإيذاء ^(٢) وإذا راجع ^(٣)

(١) هل يجب على الزوج فيما إذا جهل حيضها أن يسأل قبل أن يطلق
عن حيض الزوجة وعلمه أو لا — يراجع .

(٢) عبارة التحفة ويكره تركها أي الرجعة كما بحثه في الروضة ويؤيده ٢ : قد المأخذ المنهاج [الرجعة
ما مر أن الخلاف في الوجوب يقوم مقام النهي عن الترك كغسل الجمعة اه أي أو التعبد لأن كان

(٣) وإذا راجع ارتفع الأثم المتعلق بحقها أي الزوجة لأن الرجعة قاطعة —
عن الشوري عن الإمام

ومن طلق بدياً سن
الرجعة ما بقي الحيض
الذي طلق فيه أو الطهر
الذي بعده لا فيها بعد ذلك
لا يقالها إن حالة الحمل
(طلاقها فيها ١٠) لا التحفة
٧٩/٨

ورأى المالكية رضي الله عنه - وقوله القاضي المرافعة 7/8
 لو كان صحيح النسخ ولا عارض ولا يقع وصير لفظ عند الكرم العلماء
 في صحيحه

التحفة ٨/٨
 لا يمكن من التمتع بها في
 الطهر الأول ثم يطلق في الثاني
 وذلك يكون العقد من الرخصة
 كإباحة الطلاق وكما ينهي في
 الرخصة ٨/٨

وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ
 فَالصَّرِيحُ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ سَوَاءٌ نَوَى بِهِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا
 وَلَا يَقَعُ بِالْكِنَايَةِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِهِ الطَّلَاقَ .

وهو ما لا يحصل ظاهره
 غير الطلاق ٨/٨ التحفة ٨/٨
 وهي ما يحصل الطلاق
 وغيره ٨/٨ التحفة ٥/٨

فيستحب أن يمسك ولا يطلق إلى أن يدخل الطهر الثاني للأمر بذلك في
 الخبر السابق (والألفاظ التي يقع بها الطلاق) تنقسم إلى (صريح ^١ وكناية ^٢)
 فالصريح يقع به الطلاق سواء نوى به الطلاق (أم لا . ولا يقع بالكناية
 إلا أن ينوي به الطلاق ^(١)) لأن الكناية تحتل الطلاق وغيره فاحتيج
 فيها إلى النية بخلاف الصريح ولا تصير الكناية صريحاً ^٤ بسؤال المرأة الطلاق
 ولا بقربة الغضب أو نحوه ، وشرط النية اقترانها باللفظ لكن هل يشترط
 اقترانها بجميع اللفظ أو يكفي بأوله أو آخره أو يكفي اقترانها ^٣ بأوله وان لم
 تقترن بآخره فيه وجوه رجع منها في المنهاج الأول وفي الروضة الثاني ^(٢)

التحفة ٥/٨
 إقاعه ومع فقد حروفه أيضاً
 فإن لم ينو لم يقع إقاعاً
 سواء أظاهره المقترون لها
 قربة كانت يائس يئونة
 محرمة لا تخلي في أبداً
 غيرها كسب زوجي

— للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية ٨ ه تحفة
 ومثله في المغني كما في عبد الحميد .

(١) حاصله أن كلا من الصريح والكناية يشترط فيه قصد لفظه والصريح
 لا يشترط فيه نية الإيقاع إلا في تلاقى ^٥ المكره والكناية لا بد من نية الإيقاع
 والصريح ما لا يحتمل ظاهره غير الطلاق والكناية ما تحتل الطلاق وغيره .
 (٢) وهو الاكتفاء باقترانها بأوله أو آخره واعتمده أيضاً ابن حجر
 والرملي والخطيب وعبارة التحفة ورجح في أصل الروضة الاكتفاء بأوله
 —

الآن وقع في جواب دعوى
 فافترار ٥/٨
 عبد الحميد قوله سواء ظاهره
 حكمة الزوج مع شرحه
 الطلاق ولا قربة من غيب
 ما تشبه به القربة
 عبد الحميد قوله فافترار ٥/٨
 الطلاق ظاهره وأما باطنه فأن كان
 مما لا ينبو الطلاق به
 الصريح ٨/٨

٥ : الإكراه يجعل الصريح كناية ٨ ه التحفة ٨/٨

لا يلحق الكناية بالصريح سؤال المرأة
 ونحوه لأنه قد يفرض خلاف
 واللفظ في نفسه محتمل ٨ ه
 وترتب عليه وفي
 وأما باطنه فأن كان
 مما لا ينبو الطلاق به

فَالصَّرِيحُ لَفْظُ الطَّلَاقِ وَالْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ ،

ورجح جماعات الثالث واعتمد البلقيني مارجحه في المنهاج ونقله عن مقتضى نصه في الام وغيره وفرق بينها وبين نية الاستثناء والجمع بين الصلاتين بأن نية الرفع للاستدراك فاكتمل بها في أثناء لفظ الأول ونية الجمع للاستدراك فيه فسحة وأما نية الكناية فهي للأعمال فكانت كالنية مع التكبير وهذا الذي يظهر لي ^(١) (تنبيه) إذا جُهِتْ نِيَّتُهُ لم يحكم بالطلاق فان ادعتها وانكر صدق بيمينه فان نكَلَ حَلَفَتْ وَجِمْ بِالطَّلَاقِ وربما اعتمدت قرآن يحوز الحلف بمثلها (فالصريح) سوى لفظي الخلع والمفاداة كما مرّ ثلاثة ألفاظ (لفظ الطلاق) لاشتهاره فيه لغة وشرعاً (والفرق والسراح)

— وعبارة النهاية لكن المرجح في الروضة كاصلها الاكتفاء باوله وآخره أي بجزء منه كما هو ظاهر فالحاصل الاكتفاء بها قبل فراغ لفظها وهو المعتمد ^٢ ، والأوجه محيى هذا الخلاف في الكناية التي ليست لفظاً كالكتابة انتهى

(١) يوجد في بعض النسخ قبل التنبيه وعقب قوله وشرط النية اقترانها باللفظ ما نصه ولو ببعضه سواء فيه آخره وغيره كما صححه في أصل الروضة لأن اليمين انما تعتبر بتمامها وصحح في أصل المنهاج اشتراط مقارنتها لجميعه ورجحه البلقيني ونقل في التفتيح عن ابن الصلاح تصحيح اشتراط مقارنتها لأوله وأقره كذا في الارشاد وهو ما صححه البغوي وغيره وقال في المهمات انه به الفتوى وصوبه الزركشي انتهى .

واعتدده الإسناد
ونحوه المثلثة

في عبارة النسخة (٨)
ولو أنكر نيتها (أي اليمين)
أو (أي اليمين) وكذا وار
وتظهر فائدة ذلك ولا يعلمه
فان نكل (أي الزوج أو داره)
حلفت هي أو وارثها
نوى (أي الزوج أو داره)
إذا كان الطلاق بائناً
بأن الطلاق بائناً
بالقرآن

٢ وعبارة المعنى
والذي رخصه ابن المقر
وهو المعتمد أنه يكفي
اقتراحها ببعض اللفظ
سواء كان من أوله أو
وسطه أو آخره لأن
اليمين انما تعتبر بتمامها
أو عبد الحميد ١٨ / ٢٠

فَإِذَا قَالَتْ أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ مُطَلَّقةٌ أَوْ فَارَقْتُكَ

بفتح السين لوروديهما في القرآن بمعناه ومحله فيمن عرف صراحتهما ^(١) أمّا من لم يعرف إلا الطلاق فهو صريحه كما في الاستذكار عن ابن خيران وهو كما قال الأذرعى ظاهر لا يتجه غيره إذا علم أن ذلك مما يخفى عليه (فإذا قال أنت طالق أو مطلقة) بتشديد اللام ^(٢) (أو طلقتك أو فارقتك)

(١) أي لفظ الفراق والسراح قال في بغية المسترشدين نقلاً عن العلامة الحبيب عبد الله بن حسين بالفقيه (مسألة ب) قوله لزوجته اسرحي كناية يقع به الطلاق مع النية كما لو قال لها عند الخصام أنت فالة شيطانة مسرحة ولم يقصد الطلاق فلا يقع بلا شك للقرينة إذ لا يستعمل لفظ السراح في جهنمنا في الطلاق بل لا يعرف صراحته إلا لخواص ومع ذلك لا يخطر ببال من تلفظ به الطلاق قط لاستعمالهم له في الحقيقة اللغوية والعرف مطرد بذلك بل غالب العوام لا يعرفون مدلوله الشرعي فيكون حينئذ كالأعجمي الذي لقن لفظ الطلاق ولم يعرف مدلوله فلا يقع طلاقه وهذا الذي نعتمده كما وافق به ابن حجر ^{وابن زياد} ونسباً انتهى

(٢) فلو خفف اللام كان كناية كما لو قال أنت مطلقة بكسر اللام مع تشديدها قاله في النهاية وقال الشبرايملي في حاشيته فرع وقع السؤال عن قال لزوجته ان كان الطلاق بيدك طلقيني فقالت له أنت طالق هل هو صريح أو كناية واجبنا عنه بأنه لا صريح ولا كناية لأن العصمة بيده فلا تملكها هي بقوله ذلك ا هـ

الاسرحي في
كناية حضر موت
بمعنى اذلهبي

أَوْ أَنْتِ مُفَارِقَةٌ أَوْ سَرَحْتِكِ أَوْ أَنْتِ مُسْرَحَةٌ طَلَّقْتُ سَوَاءٌ
نَوَى أَمْ لَا ؟ وَالْكِنَايَاتُ كَقَوْلِهِ أَنْتِ خَلِيَّةٌ وَبَرِيَّةٌ وَبَتَّةٌ

أَوْ أَنْتِ مُفَارِقَةٌ أَوْ سَرَحْتِكِ أَوْ أَنْتِ مُسْرَحَةٌ (أَوْ يَاطَلِقُ أَوْ أَنْتِ الطَّالِقُ
بِالتَّعْرِيفِ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ بِنَفْتَحِ التَّاءِ أَوْ أَوْقَعْتَ عَلَيْكَ طَلَاقِي أَوْ الْقَيْتَ عَلَيْكَ
طَلْقَةً ^(١)) طَلَّقْتُ سَوَاءٌ نَوَى) بِهِ الطَّلَاقُ (أَمْ لَا) لَمَّا مَرَّ نَعَمَ مَا ذَكَرْنَاهُ
فِي النَّدَاءِ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ اسْمُهَا كَذَلِكَ وَالْاِفْكَنِيَّةُ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ
أَوْ الطَّلَاقُ أَوْ طَالِقَةٌ فَكِنَايَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّ الْمَصَادِرَ لَيْسَتْ مَوْضُوعَةً لِلْأَعْيَانِ
وَاسْتِعْمَالُهَا فِيهَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ أَنْتِ نِصْفُ طَلْقَةٍ ،
وَلَوْ قَالَ لَكَ طَلْقَةٌ أَوْ وَضَعْتَ عَلَيْكَ طَلْقَةً فَوَجَّهَانِ فِي الرُّوْضَةِ بَلَا تَرْجِيحٍ
وَالْأَرْجَحُ صِرَاحَةُ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ جَرَى الشَّيْخُ زَكَرِيَاءُ (وَالْكِنَايَاتُ)
كَثِيرَةٌ لَا تَنْتَحَصِرُ وَقَدْ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَلْفَاظٍ مِنْهَا عَلَى جِهَةِ التَّمْثِيلِ فَقَالَ
(كَقَوْلِهِ أَنْتِ خَلِيَّةٌ) أَيُّ مِنَ الزَّوْجِ (وَبَرِيَّةٌ) مِنْهُ (وَبَتَّةٌ) أَيُّ مَقْطُوعَةٍ

(١) وكذا لو قال عَلَيَّ الطَّلَاقُ فإنه صريح وإن لم يذكر المحلوف عليه
كما في التحفة وحاشية عبد الحميد قال ابن قاسم قوله وعليَّ الطَّلَاقُ إن اقتصر
عليه وقع في الحال وإن قيده اعتبر وجود الصفة فلو قال عليَّ الطَّلَاقُ
لا أفعل كذا لم يحنث إلا بالفعل أولاً فملنه لم يحنث إلا بالترك مراه
ملخصاً

كَلْبِي طَلَّقْتُ
قَوْلُهُ كِنَايَةٌ
قَوْلُهُ نَعَمَ

وَبَتْلَةٌ وَبَائِنٌ وَحَرَامٌ

الوصل (وَبَتْلَةٌ) أي متروكة الزوج ^(١) (وبائن) ^(٢) أي مفارقة (وحرام) أي محرمة أو حَرَمْتُكَ أو أنت عليّ الحرام وكذا قوله حَلَالٌ اللهُ عَلَيَّ حَرَامٌ ^(٣) أو نحوه وان اشتهر وغلب استعماله في الطلاق خلافاً لترجيح الرافي صراحته ومثله كما قاله الزركشي وغيره عَلَيَّ الحرام أو الحرام يلزمني لا أفعل كذا وما فعلته انتهى بخلاف عليّ الطلاق ^(٤) أو الطلاق يلزمني

(١) عبارة التحفة أي متروكة النكاح ومنه نهي عن التبتل ١ هـ ١٣٧/٨

(٢) قال في التحفة من البين وهو الفرقة وان زاد بعده بينونة لا تحلين

بعد هالي ابدأ كما مر ١ هـ ١٣١/٨

(٣) في التحفة عقب قول المنهاج قلت (الأصح أنه كناية) والله اعلم لأنه

لم يتكرر في القرآن للطلاق ولا على لسان حملة الشريعة وانت حرام كناية اتفاقاً كذلك نحن من لم تشتهر عندهم ، والذي يتجه على الأول ^١ معاملة الخالف بعرف بلده مالم يطل مقامه عند غيرهم ويألف عاداتهم ١ هـ ١٤/٨

(٤) تقدم النقل عن التحفة وغيرها في قوله عليّ الطلاق بما فيه الكناية

وفي التحفة أيضاً ولو قالت له أنا مطلقة فقال ألف مرة كان كناية في

الطلاق والعدد على الأوجه فان نوى الطلاق وحده وقع أو والعدد وقع

فانواه اخذاً من قول الروضة وغيرها في انت واحدة أو ثلاث أله

كناية انتهى ١ هـ ١٤/٨

١ التحفة ١٢٥/٨
أنت عليّ حرام
أو حَرَمْتُكَ أو أنت عليّ الحرام
أو الحرام يلزمني

٢ قول المنهاج :
ولو اشتهر لفظ الطلاق
كالحلل أو حلال الله عليّ
حرام فالأصح في الأصح
قلت الأصح أنه كناية
والله اعلم

٣ أي ما صححه الرافي
المرجوح وهو عبد الحميد
أي فيقتصر حالهم
فيه وهو عبد الحميد

١ التحفة ١٧/٨ : فلو قال
لزوجته أنت أو نوي يرك
كلّي حرام أو حرمتك أو كلّي
أو الميتة أو الخنزير

وَأَنْتِ كَالْمَيْتَةِ أَعْتَدِي وَاسْتَبِرِي وَتَقْنَعِي وَتَسْتَرِي وَأَبْعِدِي
وَأَعْزَبِي وَأَغْرَبِي

٢ : فلو أن نكحاً
٣ : ما نواه لا قضاء كل
٤ : ما نواه لا قضاء كل
٥ : ما نواه لا قضاء كل

أو واجب عليّ فإنه صريح على الأرجح فإن قال فرض عليّ فكناية (تنبيه)
حيث تلفظ بالتحريم فإن نوي طلاقاً أو ظهاراً حصل أو نواهما^٤ نكحاً وثبت
ما اختاره^٥ وإن نوى بتحريم عينها أو وطئها أو لم ينو شيئاً لم تحرم ووجبت
عليه كفارة يمين في الحال ولا تتوقف على الوطء^(١) نعم قوله (أنت حرام)
بدون عليّ ليس صريحاً في لزوم الكفارة فإن نوى به تحريم عينها أو وطئها
عليه لزم^(٢) (و) كالألفاظ التحريم فيما مرّ قوله (أنت كالميتة) أو الدم
أو نحوه فإن قصد به الاستتذار فلا شيء عليه (و) من كنيات الطلاق
(اعتدي واستبري) بالثمة من فوق ثم موحدة من تحت أي لأني طلقتك
وإن لم يدخل بها لأنها محل لذلك في الجملة (وتقنعي وتسترني) أي لأنك
حرمت عليّ بالطلاق فلا يحل لي أن أراك (وابعدي واعزبي) بمهملة ثم
زاي معجمة أي تباعدني عني (واغربي) بمعجمة ثم راء مهملة أي صيري

٦ : ما نواه لا قضاء كل
٧ : ما نواه لا قضاء كل
٨ : ما نواه لا قضاء كل
٩ : ما نواه لا قضاء كل
١٠ : ما نواه لا قضاء كل

(١) قال في التحفة مع المنهاج أو نوى تحريم عينها أو وطئها لم
تحرم وعليه في غير نحو رجعية ومعتدة ومحرمة كفارة يمين أي مثلها حالاً
وإن لم يطق كما لو قاله لأمنته اخذاً من قصة مارية رضي الله عنها النازل
فيها ذلك على الأشهر عند أهل التفسير كما قاله البيهقي ١٨/٨

(٢) مثله في التحفة : بمنارها : وخرج بأنت عليّ حرام ما لو حذف عليّ

— ٢٠٣ — فإنه كناية لها فلا تجب الكفارة فيه
إلا بالنية ١٩/٨

وَأَذْهَبِي وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ وَحَبْلِكَ عَلَى غَارِبِكَ وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ وَكَلِي
وَأُشْرَبِي وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَإِنْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ أَلَاكَ زَوْجَةٌ فَقَالَ لَا فَهُوَ كِنَايَةٌ .

غريبة بلا زوج (واذهي) أي إلى أهلك لأني طلقتك (والحقّي بأهلك)
بكسر الهمزة وفتح الحاء وقيل عكسه لأني طلقتك سواء كان لها أهل أم لا
(وحبلك على غاربك) أي خليت سبيلك كما ينحلي البعير في الصحراء وزمامه
على غاربه وهو ما تقدم من الظهر وارتفع من العنق ليرعى كيف شاء
(وانت واحدة) أي منفردة عن الزوج (وكلي) أي زاد الفراق (واشربي)
أي شرابه (وما أشبه ذلك ^(١)) كتهجرعي وذوقي وانفقي على نفسك من
مالك أو عتقتك وتركتك وأحللتك وأنت ومطلقة بسكون الطاء ولك الطلاق
وعليك الطلاق على الأرجح فيهما وبه جزم في الأنوار خلافا لما وقع في
فتاوى جدي رحمه الله تعالى من صراحة أولهما ، وأنت والطلاق أو أنت
وطلقة أي قرنت بينك وبينها وخليت سبيلك ودعيني وبرئت منك أو من
نكاحك وأبرأتك أو عفوت عنك ولم يبق بيني وبينك شيء (بارك الله لك) لا بارك
فيك لا شعاره بالرغبة (وان قال له رجل) مثلاً (ألك زوجة فقال لا فهو كناية)
لأنه مع احتمال إرادة الطلاق يحتمل إرادة نفي فائدة الزوجات من حسن العشرة

١. أي :
لا زوجة مفيدة

(١) من كل ما يشعر بالفرقة اشعاراً قريباً كتهجردي تزودي . اخرجني

سافري برأت منك الزمي أهلك لا حاجة لي فيك انت وشأنك وسلام

عليك افاده في التحفة . ٨ / ١٣

صاحب الكناية :

وَإِنْ كَتَبَ الطَّلَاقَ وَنَوَى وَقَعَ وَإِنْ

ونحوه فهو كقوله ابتداء ^(١) لست لي بزوجة فإنه كناية على الاصح ، وهذا الذي ذكره المصنف هو ما صححه النووي في تصحيحه وجرى عليه الاصفوني وأبو عبد الله الحجازي من شيوخ زكريا في اختصارهما كلام الروضة والذي في أصل الروضة نقلا عن نص الاملاء وقطع كثيرون أنه لا يقع به طلاق وإن نواه لأنه كذب محض ثم حكى وجهين في أنه صريح في الاقرار أم كناية وصحح الثاني (وان كتب) بعض ألفاظ (الطلاق) من صريح أو كناية (ونوي) بكتابة ذلك ايقاع الطلاق (وقع) وان لم يتلفظ بما كتبه لأن الكتابة طريق في افهام المراد كالعبارة وقد اقترنت بالنية وإن لم ينو لم يقع الطلاق لأن الكتابة تحتل النسخ والحكاية وتجربة القلم والمداد وغيرهما وان قرأ ما كتبه من الصريح لم يحتج الى النية فان قال قرأته حاكيا ما كتبه بلا نية الطلاق صدق بيمينه كما في حل الوثاق ^(٢) (وان)

(١) خرج بقوله ابتداء ما لو وقع في جواب دعوى فانه حينئذ اقرار بالطلاق كما في التحفة قال عبد الحميد ويترتب عليه وقوع الطلاق ظاهراً وإما باطناً فان كان صادقاً حرمت عليه وإلا فلا ما لم ينو الطلاق به اه ع ش انتهى (٢) مثله في المغني وشرح الروض وعبارة التحفة وان تلفظ به ولم ينو عند التلفظ ولا الكتابة وقال إنما قصدت قراءة المكتوب فقط صدق بيمينه اه قال عبد الحميد قوله وقال إنما قصدت الخ بخلاف ما لو قصد الانشاء أو أطلق كما يفهمه كلام الحلبي أيضاً اه ع ش انتهى ١/٨

١ ناطق أو أهرس
٢ التحفة ١/٨

٢ مثله أي الطلاق
٣ كل عذر وحل وغيره
٤ أي كالأقرار والدعوى
٥ ما عدا النكاح
٦ التحفة مع (عبد الحميد) ١/٨

(١) الطلاق

(٢) العتق

(٣) العفو عن العتق
بإدراكه في بعض الفصول
نقط كلا

قال شعرك طالق طَلَّقْتُ ، وَإِنْ قَالَ رَيْقُكَ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ

أضاف الطلاق الى بعضها مبهما كبعضك أو جزؤك أو معيناً كنصفك أو
أضافه الى جزء معين ولو مما ينفصل في حياتها كأن (قال شعرك) أو ظفرك
(طالق طلقت) كما في العتق بجامع أن كلا منهما إزالة ملك يحصل بالصرح
والكناية ولأنه طلاق صدر من أهله فلا ينبغي أن يلغى وتبعيضه متعذر
لأن المرأة لا تتبع بعض في حكم النكاح فوجب تعميمه ثم الاصح أن وقوعه
بطريق السراية بمعنى أنه يقع على الجزء ثم يسري الى باقي البدن حتى

أَوْ بَيْنَكَ أَوْ بَيْنَكَ
وَلَوْ زَاوَدَا أَوْ الْخَوْنَةُ ٣٨/٨

لَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فِيمِنْكَ طَالِقٌ فَقَطَعْتَ ثُمَّ دَخَلْتَ لَمْ تَطْلُقْ كَمَا لَوْ خَاطَبَهَا
بذلك ولا يمين لها ^(١) (وإن) أضافه الى بعض فضلاتها سوى الدم ^(٢)

٣٩
أَوْ عَرَفَ

كان (قال ريقك) أو لبنك أو منيك ^(٣) (طالق لم تطلق) لأنها
غير مقصلة اتصال خلقة بخلاف ما قبلها واستثنى الدم لأنه قوام البدن
كالروح وأما المعاني القائمة بالذات كالسمع والبصر والحركة والسكون وسائر

فُتِبَتْ (١) قَالَ فِي التَّحْفَةِ نَعَمْ لَوْ انْفَصَلَ نَحْوُ أَذْنِهَا أَوْ شَعْرَةٍ مِنْهَا فَأَعَادَتْهُ
فُتِبَتْ ثُمَّ قَالَ أَذْنُكَ مَثَلًا طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الزَّائِلَ الْعَايِدَ كَالَّذِي
لم يعد انتهى ٣٨/٨

(٢) أَيِ فَلَوْ قَالَ دِمَاكَ طَالِقٌ وَقَعَ بِهِ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَذْهَبِ لِأَنَّ بِهِ قَوَامَ
البدن والروح كالنفس بسكون الفاء أفاده في التحفة ٣٩/٨

٢ : لَخَلَقَهُ نَفْسُهَا
كَالْظَّلِّ وَالْهَيْئَةِ وَالْهَيْئَةِ أَوْ
التحفة ٣٩/٨

(٣) لِأَنَّهَا مَهْمِيَّاتٌ لِلخُرُوجِ كَالْفَضَلَاتِ بِخِلَافِ الدَّمِ كَمَا فِي التَّحْفَةِ
أَيِ اللَّبَنِ وَالْمَنِيِّ ٣٩/٨

وَلَوْ خَاطَبَهَا بِلَفْظٍ مِنْ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ وَنَوَى بِهِ
إِقْعَاعَ طَلَقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَقَعَ مَا نَوَى ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ
طَالِقٌ هَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثِ وَقَعَ
الثَّلَاثُ وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ بِعَدَدِ الْأَصْبَعَيْنِ ،

الصفات المعنوية كالحسن والقبح فلا أثر للاضافة اليها لأنها ليست اجزاء
من بدنها (ولو خاطبها بلفظ من ألفاظ الطلاق) صريحاً أم كناية مع
النية (ونوى به إقعا طلقتين أو ثلاثاً وقع ما نوى) سواء المدخول بها
وغيرها لاحتمال اللفظ وقوله خاطبها ليس بقيد فلا مفهوم له ويأتي في اقتران
النية باللفظ هنا ما مر في الكناية (ولو قال أنت طالق هكذا وأشار
بأصابعه الثلاث وقع الثلاث^٢) وان لم ينوها كما تطلق في اصبع طلقه وفي
أصبعين طلقتين لأن ذلك صريح في العدد ، وفي الحديث الشهر هكذا
وهكذا وهكذا وأشار بأصابعه وعقد بابهامه في الثالثة وأراد تسعة وعشرين
فدل على أن اللفظ بالإشارة يقوم مقام العدد نعم لا بد أن تكون الإشارة مفهومة
لذلك والا فقد يعتاد الانسان الإشارة بأصابعه الثلاث في الكلام فلا
يحكم بوقوع العدد الا بقرينة كما في أصل الروضة عن الامام واقره وخرج
بقوله هكذا ما إذا لم يقله فان الإشارة تلغو إلا إن نوى ولو قال مشيراً
بثلاث أنت هكذا من غير أن يقول أنت طالق لم يقع الطلاق وان نواه
(وان قال) في صورة الإشارة بالثلاث (أردت الإشارة بعدد الأصبعين

١. أي من الخلاف في
الاقتراح المشروط بمراد
جميع اللفظ أو الجزئ منه
أو لأوله فقط والمعتبر الثاني

٢. ولا يقبل في إرادة واحدة
لا بد من أن الإشارة
بالأصابع مع قول ذلك في
العدد بمنزلة ذلك في
كما في خبر الشهر

٣. الشهر هكذا هكذا وأشار
بأصابعه الكريمة وخبر
بابهامه في الثالثة وخبر
تسعة وعشرين
عبد الحميد

٤. قال عبد الحميد
خلافاً للمنفين
١٣ / ٨
قوله لا بد من

الْمَقْبُوضَتَيْنِ قَبْلُ وَإِنْ قَالَ لِيَغَيِّرَ الْمَدْخُولَ بِهَا أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ وَقَعَ طَلْقَةٌ وَاحِدَةً ، وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ لِلْمَدْخُولِ بِهَا فَإِنْ نَوَى الْعَدَدَ أَوْ أَطْلَقَ وَقَعَ ثَلَاثًا وَإِنْ نَوَى التَّأْكِيدَ لَمْ يَقَعْ إِلَّا طَلْقَةٌ

المقبوضتين قبل) بيمينه فلا يقع إلا الطلقتان لاحتمال ذلك (وإن قال لغير المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقع طلقة واحدة) وإن قصد الاستئناف لأنها تبين بالأولى فلا يقع بها بعدها شيء وفارق قوله أنت طالق ثلاثاً حيث تقع به الثلاث بأن قوله ثلاثاً بيان لما قبله بخلاف ما نحن فيه (وإن قال ذلك) يعني أنت طالق أنت طالق أنت طالق (المدخول بها^٢ فإن نوى العدد أو أطلق) فلم ينو عدد ولا تأكيداً (وقع ثلاثاً) عملاً بظاهر اللفظ (وإن نوى التأكيـد^(١)) أي تأكيد الأولى بالأخيرتين (لم يقع إلا طلقة^(٢)) واحدة لأن التأكيـد في الكلام معهود والتكرار من وجوه

١ : أُرِيت طالق
طالق طالق
التحفة ٥٤/٨

وهذه الصـة في مصـطـوة
ومثلها هنا وفيها يأتي
من في حكمها وهي التي
دخل فيها ماؤه المحترم
الـ التحفة ٥٥/٨

(١) أي ولم يتخلل بينهما فصل بسكوت منه فوق سكتة التنفس والعـي
أو كلام منه كما في التحفة وكما ستأتي الإشارة في الشرح .
(٢) قال في التحفة ومثلها النهاية والمغني ويأتي هذا التفصيل في تكرير
الكناية كباين وفي اختلاف اللفظ كانت طالق مفارقة مسرحة ، وكانت
طالق باين اعتدي وفي التكرير فوق ثلاث مرات خلافاً لابن عبد السلام —

ومثاله لا ينفخ إلا واحدة

في التكرار معناه

التكرار (المتتابع)

الاستئناف أو الألفاظ في الألفاظ

التأكيد

لا تؤكد فيفخ ٣

وَلَوْ أَتَى بِثَلَاثَةِ أَلْفِ نَاطِقٍ مُخْتَلِفَةٍ مِثْلَ إِنْ قَالَتْ
أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ فَطَالِقٌ وَقَعَ

التأكيدي، ولو قصد بالثانية تأكيدياً دون الثالثة أو قصد بالثالثة تأكيدياً
الثانية وقع بطلقتان وان نوى بالثالثة تأكيدياً الأولى وبالثانية الاستئناف وقع
الثلاث ويلغو التأكيدي لتخلل الفاصل إذ شرط صحة التأكيدي توالي الفاظه
فلو تخلل فصل كان سكت بينهما فوق سكتة التنفس أو نحوها فاستئناف
لكن يدين في قصد التأكيدي (ولو أتى بثلاثة ألفاظ) وكانت أحرف العطف
فيها (مختلفة مثل أن قال أنت طالق وطالق فطالق) أو ثم طالق أو نحوه (وقع

— ومن تبعه ووفقاً للأسنوي قال كما أطلقه الأصحاب وكلام ابن عبد السلام
ليس صريحاً في امتناعه أي لانه لم يصرح به إنما قال إن العرب لا تؤكد
فوق ثلاث قال الأسنوي وبتسليمه فالخروج عن الممتنع النحوي لا أثر له
كما أوضحوه في الإقرار وغيره انتهى ٥٤/٨

قال عبد الحميد قوله وفي التكرير فوق ثلاث فيصح إرادة التوكيد
بالرابعة مثلاً فلا يقع بها شيء اهـ ع ش انتهى

وفي التحفة أيضاً تنبيه آخر صريح كلامهم في نحو أنت طالق طالق
طالق وأطلق وقوع الثلاث وإن فصل بزيادة من سكتة التنفس والعين ثم
قال والذي يتجه ضبط ذلك الأزيد بأن يكون بحيث ينسب الثاني إلى
الأول عرفاً وإلا لم يقع بالثاني شيء لأن أنت الذي هو خير له انقطعت
نسبته عنه فلم يمكن حملة عليه اهـ ٨

أو بالثانية استئنافاً
وأطلق الثالثة أو
بالثالثة استئنافاً
وأطلق الثانية أو
التحفة ٥٤/٨

stammered
talking

بِكُلِّ لَفْظَةٍ سِوَاهُ نَوَى التَّأْكِيدَ أَمْ لَا ، وَإِنْ
قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ بَعْضَ طَلْقَةٍ وَقَعَ طَلْقَةٌ كَامِلَةٌ وَإِذَا

بِكُلِّ لَفْظَةٍ طَلْقَةٍ (فيقع الثلاث في هذا المثال (سواء نوى التأكيد) بذلك
(أم لا) لأن المغايرة بينهما بالعطف تسقط حكم التأكيد ولو قال أنت طالق
وطالق وطالق بالواو فيها صح^١ إن قصد تأكيده الثاني بالثالث لتساويها لا الأول
بالثاني^٢ المغايرة وقوله مختلفة أي باعتبار حروف العطف فيها كما ذكرنا وإلا
فليس هذا مثال الالفاظ المختلفة وإنما مثلها أنت طالق أنت مسرحة أنت
مفارقة والأصح أن حكمه^(١) حكم أنت طالق أنت طالق أنت طالق (وإن)
ذكر جزءاً من طلاق وأبهمه كأن (قال أنت طالق بعض طلاق) أو جزءاً منها
أو سبها من طلاق أو عينه كنصف طلاق أو ربع^(٢) طلاق (وقع طلاق كامل)
في الكل لأنه لا يتبع بعض فإيقاع بعضه كإيقاع كله لقوته كما سبق (وإذا)

١ قصد التأكيد المصحح
٥٥/٨
٢ ولا بالتالي فلا يصح
طالها لا يختصامه بواو
العطف المقنضية للمغايرة
أما بطلانها فيدين
فيما لم يقصد شيئاً
فثلاث نظير ما مر
المحقة ٥٥/٨

٣ التحفة ٥٨/٨
وتظهر فائدة الخلاف في ثلاثاً
الانصاف طلاقاً فعلى الثاني
أي أنه من باب السراية
يقص وهو الأصح لأن
السراية في الإيقاع لا في
الرفع تقليداً للتعريم
وفي طلق ثلاثاً ألف
على الأول ونصفه
بما أوقعه لا بما سرى عليه كما مر

(١) تقدم ما يوافق نقلاً عن التحفة ومثلها المعنى والنهاية .

(٢) وذلك من باب السراية لأن الطلاق لا يتبع بعض وهو الأصح كما

في التحفة لا من باب التعبير ببعض عن الكل^٣ وهذا أي الطلاق أحد

الثلاثة التي تكون السراية فيها ثانيها العتق ثالثها العفو في القصاص وقد

ل أد عفو بعض
القصاص يسري إلى كله

مثل نسبية العين من الباسوس

نظمها بعضهم بقوله :

عتق جزء طلاقه العفو عنه شمل الكل بالسراية منه

قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثَةَ أَنْصَافِ طَلْقَةٍ وَقَعَ طَلْقَتَانِ ، وَلَوْ قَالَ
أَنْتِ طَالِقٌ كُلِّ الطَّلَاقِ أَوْ أَكْثَرَ الطَّلَاقِ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا وَإِنْ

زاد في الأجزاء على طلقة كأن (قال أنت طالق ثلاثة أنصاف طلقة) أو خمسة
أرباع طلقة (وقع طلقتان ^(١)) لأن الأجزاء متى زادت على طلقة حسبت الزيادة
من طلقة أخرى فيصير كما لو قال أنت طالق طلقة ونصف طلقة (ولو قال أنت
طالق كل الطلاق أو أكثر الطلاق) بالثاء المثلثة (طلقت ثلاثا) لأنها كل
الطلاق أو أكثره ومثله ما لو قال بعدد النجوم أو الثريا ونحو ذلك بخلاف أكبر
الطلاق بالباء الموحدة أو أعظمه أو أطوله ونحو ذلك فإنه لا يقع إلا طلقة (وإن)

انظر التحفة وحبذا محمد
٥٠/٨

(١) ما لم يرد كل نصف من طلقة فإن اراد ذلك فثلاث طلقات عملاً
بقصده قال في التحفة عقب نحو هذا ، وحمله أي فيما إذا لم يرد ذلك على
كل نصف من طلقة ليقع ثلاث أو إلغاء النصف الزايد لأن الواحد لا يشتمل
على تلك الأجزاء فتقع طلقة بعيد وإن اعتمد البلقيني الثاني ٥٨/٨ هـ
وفي متن المنهاج ولو قال نصف وثلاث طلقة فطلقة قال شارحه ابن حجر
لضعف اقتضاء العطف وحده التغاير ومجموع الجزأين لا يزيد على طلقة بل
عدم ذكر طلقة أثر كل جزء دليل ظاهر على أن المراد أجزاء طلقة واحدة
ثم قال في المتن ولو قال لأربع أوقعت عليك أو بينك طلقة أو طلقتين
أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل طلقة فإن قصد توزيع كل طلقة عليهن
وقع في ثنتين ثنتان وفي ثلاث أو أربع ثلاث ٥٩/٨ هـ

قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا طَلَقَةً طَلَقْتَ طَلَقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا طَلَقَتَيْنِ طَلَقْتَ طَلَقَةً أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَقْتَ ثَلَاثًا

أخرج بعض الطلاق بالاستثناء كأن (قال أنت طالق ثلاثا إلا طلاقة طلقت طلقتين أو ثلاثا إلا طلقتين طلقت طلاقة) لأن الاستثناء في الكتاب والسنة موجودة وفي الكلام معهود وله شروط (١) أن يكون متصلاً قال في أصل الروضة نقلاً عن الإمام أبلغ مما بين الإيجاب والقبول وتغتفر بكتابة النفس والعين والتذكر (٢) وانقطاع الصوت ، وأن ينوي الاستثناء قبل فراغ المستثنى منه (٣) وأن لا يكون مستغرقاً (٤) وإليه الإشارة بقوله (أو ثلاثاً إلا ثلاثاً طلقت ثلاثاً)

(١) أي خمسة : ذكر الشارح منها ثلاثة والرابع أن يقصد به رفع حكم اليمين والخامس أن يتلفظ به مسموماً به نفسه حيث لا مانع فلو لم يتلفظ أو يتلفظ ولم يسمع نفسه لم يقع الاستثناء ومثله التعليق بالمشيئة أفاده البحرى .

(٢) قال في التحفة ولا ينافيه (أي قولهم والسكوت للتذكر) اشتراط قصده قبل الفراغ لأنه قد يقصده إجمالاً ثم يتذكر العدد الذي يستثنيه وذلك لأن ما ذكر يسير لا يعد فاصلاً عرفاً آه . ٦١/٨ - ٦٢ . قال عبد الحميد قوله إجمالاً لا يفيدان المراد بالاستثناء في قول المصنف ويشترط أن ينوي الاستثناء إجمالاً لا تفصيله . انتهى .

(٣) قال في التحفة تنبيه من المستغرق كل امرأة لي طالق غيرك ولا امرأة له سواها صرح به السبكي آه . — ٦٤/٨

٦ : قول التحفة : وأن يتلفظ به بحيث يسمع نفسه لمن استعمل سمعه ولا عارض

٧ : أن يقصد به رفع حكم اليمين أي رفع حكم المستثنى منه

٦٠/٨ : حيث يُعدُّ كلاماً واحداً أو

٦٠/٨ : الاتصال لهما أبلغ منه

٦١/٨ : ونحوهما كعروفي سعال

٦١/٨ : تتم العبارة بخلاف الكلام

٦٢ : لأن ما ذكر يسير في نفسه أنه لو طال نحو السعال ولو قهراً ضراً وفي شرح الإرشاد للشارح نعم أطلقوا أنه لا يضر عروفي سعال وينبغي تفسيره بالحفيف كذا هو سمع كل حجة العرش

وَأِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَّقْتَ اثْنَتَيْنِ
وَأِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَنَوَى بِهِ
التَّعْلِيْقَ أَوْ أَطْلَقَ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ

أي ويلغو الاستثناء لاستغراقه (وإن) زاد على عدد أكثر الطلاق ثم
استثنى منه صح فإذا (قال أنت طالق خمسًا إلا ثلاثًا طلقت اثنتين) لأن
الاستثناء لفظي فاتبع فيه موجب اللفظ، ولو قال ثلاثًا إلا نصف طلقة وقع^١
الثلاث لأنه أبقى نصف طلقة فكملت طلقة كما مر (وإن) علق الطلاق
بمشيئة الله تعالى وهو أحد نوعي الاستثناء^(١) كان (قال أنت طالق إن شاء
الله تعالى) ومتى شاء الله تعالى^(٢) (ونوى به التعليق) لا التبرك ونحوه (لم
يقع الطلاق) لخبر (من حلف فقال إن شاء الله فلا حنث عليه) كرواه أبو داود

قال الرشدي وحاصل ما قاله السبكي وغيره كما نقله عنه العلامة ابن
حجر أنه إن قدم غيرك على طالق لا يقع إلا إن قصد الاستثناء سواء
قصد الصفة أو أطلق وإن أخره عنه وقع إلا إن قصد أنه صفة آخرت من
تقديم سواء قصد الاستثناء أو أطلق ووجه ظاهر انتهى قال عبد الحميد
ويأتي عن سم ما يوافقه اهـ بحمد الحميد ٧٤/٨

(١) عبارة المغني الاستثناء ضربان ضرب^I يرفع العدد لا أصل الطلاق
كالاستثناء بإلا أو إحدى أخواتها وضرب^{II} يرفع أصل الطلاق كالتعليق بالمشيئة
وهذا يسمى استثناء شرعياً انتهى .

١- ولو قال إلا نصفاً روجع
فإن أراد نصف طلقة فكذلك
أو نصف الثلاث أو أطلق
فثنتان أو تحفة ٧٧/٨

٢- أو أراد أو ربي أو أجب
أو اختار أو أنت طالق بمشيئته
أو قال أنت طالق إن أو إذا
مثلاً لم يشأ الله أو تحفة ٧٧/٨

٣- بالمشيئة قبل فراغ المين
أو تحفة ٧٧/٨

٤- لا يقع الطلاق إلا
بإرادة الزوج أو
بإرادة الله تعالى

وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لَوِ اسْتَشْنَى بَعْضُ الثَّلَاثِ
بِالنِّيَّةِ لَمْ يَقْبَلْ فِي الْحُكْمِ

والترمذي وغيرهما وصححه ابن حبان ولأن المعلق عليه مشيئة الله وعدمها
غير معلوم وخرج بما ذكر ما لو سبق ذلك إلى لسانه لتعوده مثلاً أو قصد
به التبرك أو أن كل شيء بمشيئة الله أو لم يعلم هل قصد التعليق أم لا فإنه
يقع الطلاق ^(١) نعم ما ذكره من عدم وقوع الطلاق فيما إذا اطلق تبع فيه
الاسنوي والمعروف الوقوع فليعتمد ^(٢) وتمثله قد يشعر بأنه لو قال يا طالق
إن شاء الله أنه يقع الطلاق وبه صرح الأصحاب لأن النداء لا يقبل
الاستثناء لاقتضائه حصول الاسم والصفة والحاصل لا يعلق بخلاف أنت
طالق فإنه يستعمل عند القروب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من
الوصول أنت واصل (ولو قال أنت طالق ثلاثاً واستثنى بعض الثلاث
بالنية) من غير تلفظ معتبر (لم يقبل في) ظاهر (الحكم) لخالفته مقتضى

(١) قال البجيرمي والحاصل أن تعليق اللفظ بالمشيئة عند قصد التعليق
يضر مطلقاً فيمنع انعقاد (العبارة) وانعقاد سائر العقود ويمنع من وقوع الطلاق
عند قصد التبرك لا يضر مطلقاً فيقع الطلاق وتصح (العبارة) وتنعقد العقود
وأما عند الاطلاق فتبطل (العبارة) فقط ولا يمنع من وقوع الطلاق ولا يمنع
انعقاد تصرف من عقد أو حل ا هـ . حاشية البجيرمي على الخطيب ٥١٠/١٣

(٢) اعتمده أيضاً ابن حجر في التحفة والرملي في النهاية وغيرهما

خلافاً للاسنوي .

وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِذَا عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى
شَرْطٍ وَقَعَ الطَّلَاقُ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ .

اللفظ ^(١) (و) لكنه (يدين فيما بينه وبين الله تعالى) هذا الذي ذكره
من التدين في هذه الصورة مخالف لما صححه في الروضة وغيرها من
عدمه ^(٢) وعللوه بأنه نص في العدد وسيأتي الكلام على معنى التدين ^(٣) (وإذا
علق الطلاق على شرط) صح التعليق و (وقع الطلاق عند وجود) ذلك
(الشرط) إذا استمرت الزوجية إلى حالة وجود الشرط كالعتق واستبدل

٢ ص ٢٢٢

^{بالمشيئة}
(١) مثله في الأنوار وعبارته كما نقلها عبد الحميد وللتعليق شروط ثالها
أن يذكر الشرط بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم بالطلاق
ولا يشترط أن يُسَمَّعَهُ غيره فلو قال انت طالق إن كُلتُ زيدا وانكرت
الشرط صدق بيمينه وقد مر ١ هـ . ٢١٣/٨

قال عبد الحميد ففرق بين التعليق بغير المشيئة كالدخول بين الاستثناء
والتعليق بالمشيئة عبارة ع ش قال سم على حج والفرق بين التعليق بالصفة ليس
رافعاً للطلاق بل مخصص له بخلاف التعليق بالمشيئة والاستثناء فان ما ادعاه
فيهما رافع للطلاق من أصله ثم محل عدم قبول قوله في المشيئة والاستثناء
إذا انكرتهما المرأة وحلفت بخلاف ما إذا ادعى سماعها فانكرته فان القول
قوله ولعل وجهه ان مجرد انكار السماع لا يستدعي عدم القول من أصله ١ هـ
(٢) عبارة المغني فلا يكفي أن ينويه بقلبه ولا أن يتلفظ به من غير
أن يسمع نفسه فان ذلك لا يؤثر ظاهراً قطعاً ولا يُدِينُ على المشهور ١ هـ

١ هـ انفق وكما له
وبينه بالمشيئة وبين
الاستثناء أن التعليق
بالصفة ليس رافعاً الخ
٧٣/٨

فَإِنْ قَالَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَدَخَلْتَ الدَّارَ وَقَعَ الطَّلَاقُ

له بحديث المؤمنون عند شروطهم رواه أبو داود بإسناد حسن ولا يجوز الرجوع فيه كالحلف ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار وانكرت الشرط صدق بيمينه بخلاف ما لو ادعى انه قال ان شاء الله فانها المصدقة بيمينها والفرق ان هذا رفع للطلاق والأول تخصيص له بحال دون حال. (تتمة) يشترط في التعليق من الاتصال والنية قبل الفراغ ما مر في الاستثناء (فإن قال إن) أو متى أو مهما أو كلما أو إذا أو أي وقت أو نحوها (دخلت الدار فأنت طالق) أو أنت طالق إن دخلت الدار ^(١) (قد دخلت الدار وقع الطلاق)

لما مر ولا فرق بين دخول عرصتها أو أبنيتها من الغرف وغيرها حتى الدهليز ^{أي من نظام} لا صعود سطحها من خارج وإن كان محوطاً ولا دخول الطاق خارج الباب ^{أي من نظام} ولا فرق فيمن لا يعرف العربية ^{أي من نظام} بين فتح أن أو كسرهما بخلاف العارف فإنه إذا فتح وقع عليه الطلاق في الحال لأنها للتعليل لا للتعليق ولو لم يأت المعلق بالغاء كان قال إن دخلت الدار أنت طالق فهو تعليق على الأصح ^(٢)

(١) ومن زعم وقوعه هنا ^{أي} حالاً وفي الأولى عند الدخول مطناً فقد

أخطأ كما قاله البلقيني اه تحفة ٩٥/٨

ولعل قول القائل بوقوع الطلاق حالاً في أنت طالق ان دخلت على

ما إذا لم يخطر له التعليق إلا بعد الفراغ من طلقك وهو واضح حينئذ

وهو أولى من التخطئة قاله السيد عمر البصري. الوعد الحميد ٩٥/٨

(٢) وافقه في التحفة

١ قال في التحفة
و هو من لا يفرق بين
ان وان ال ١٠٠/٨

٢ عبد الحميد: (قوله، ههنا)
أي في تقديم طلقك على
الشرط وقوله (وفي الأول)
أي في تأخيرها عنه

ولو قال (أنت طالق لا^(١)) دخلت الدار وكان عرفهم إقامة لامقام ان كاهل بغداد كان تعليقاً بالدخول كما في الروضة وأصلها عن المتولي واقراه قلت وهو عرف أهل جهتنا^(٢) (ولو قال) لها وهي طاهر (إن حضت فأنت طالق طلقت برؤية الدم) ولا يتوقف على تمام الحيض ولذلك يثبت حكمه من تحريم الصوم وغيره بظهوره لكن لو انقطع قبل بلوغ أقل الحيض وهو يوم وليلة ولم يعد إلى خمسة عشر تبين أن الطلاق لم يقع واحترزنا بالطاهر عما لو قال ذلك وهي حائض فانها لا تطلق حتى تطهر ثم تشرع في الحيض، ولو قال ان حضت حيضة^١ اشترط لوقوع الطلاق تمام الحيضة^(٣) فلا يكفي بالطن فيها (وتصدق بيمينها) إن كذبها الزوج (في قولها حضت) وإن خالفت عاداتها لأنها أعرف به منه ولأسر اقامتها البينة عليه فإن الدم وإن شوه قد لا يعرف أنه حيض لجواز كونه دم استحاضة وكالحيض كل ما لا يعرف إلا منها كالنية والبغض والحب (ولا تصدق في دعواها الدخول)

فانت طالق لا طرادها في عرف أهل اليمن بمعناها ١٠ و ٨ / ٩٥ - ٩٧

(۳) ویسکون چینڈ سنیلا لا بدعیاً کہا فی الفتح :

1: بولان خلافت حادثها
لأنها مؤتمنه عليه ربي
يتقنها فيه لنحو كراهة
الزوج صفت

2: وأما إذا صدقها الزوج
فلا تخلف الوصفي له
ببالمير 111/18

1 من سائر المصنفات الطائفة
الاحقة ١١٤/٨

إِلَّا بَيِّنَةً وَإِنْ قَالَ (مَتَى وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا) ثُمَّ قَالَ / أَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقِي

2 : بحاشية التحفة
ولو قال إن أو إذا أو متى
طلقتك فأنت طالق قبله
ثلاثا الوضوء ١١٤/٨

والولادة ونحوها (١) (إلا بينة) (للتفسير) أقامتها على ذلك (وإن) أتى في التعليق بصيغة الدور المشهور كأن (قال متى^٢ وقع عليك طلاق) أو متى طلقتك (فأنت طالق قبله ثلاثا^٣) أوقع عليها الطلاق كأن (قال أنت طالق لم تطلق) لأنه لو وقع هذا الطلاق لوقع ثلاث قبله ولو وقع الثلاث قبله لما وقع هو وإذا لم يقع هو لم يقع الثلاث لأنها مشروطة بوجود التعليق ولم يوجد فيلزم من وقوعها عدم وقوعها ودارت على نفسها ولذلك سميت مسألة الدور وهذا الذي جزم به المصنف هو أحد ثلاثة أوجه (١) في المسألة وهو المشهور عن ابن سريج وبه اشتهرت المسألة بالسريحية وإليه ذهب جمع كثيرون ولكن المذهب المعتمد وقوع المنجز^٤ دون المعلق (٢) لأن المعلق لو

3 : قبله ثلاثا في موطأ
أو غيرها أو واحدة أو
ثنتين في موطأ أو
لأن طلق ثلاثا فأنت
طالق قبله واحدة
تحفة ١١٤/٨

(١) ثالثها وقوع الثلاث : المنجزة وطلقتان من الثلاث المعلقة بوقوع المنجزة وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبله لحصول الاستحالة به ، ذكره في التحفة وقال واختاره أئمة كثيرون متقدمون ولقوته نقل عن الأئمة الثلاثة ورجع إليه السبكي آخر (اصح) انتهى ١١٤/٨

4 : وهي الثلاث في الأئمة
أو تحفة ١١٤/٨

(٢) وهذا ما جزم به في المنهاج واعتمده ابن حجر والرملي والخطيب وغيرهم قال في التحفة واطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن

5 : آخر أصح بعد أن
صنف تصنيفين في
نصرة الدور الآتي
١١٤/٨ - تتم الكلام

وقع لم يقع المنجز لاستحالة وقوعه على غير زوجة وإذا لم يقع المنجز لم يقع
المعلق لأنه مشروط به فوقعه محال بخلاف وقوع المنجز إذ قد يتخلف
الجزاء عن الشرط بأسباب كما لو علق عتق سالم بعتق غانم ثم أعتق غانما
في مرض موته ولا يفي ثلث ماله إلا بأحدهما لا يقرع بينهما بل يتعين
عتق غانم ويشبه هذا بما لو أقر الأخ بابن للميت يثبت النسب دون الارث
وهذا مارجحه الشيخان في المحرر والمنهاج وجرى عليه المتأخرون قاطبة ما عدا
الأسنوي وجماعة قليلة حتى قال الحافظ ابن حجر أنه لم يوجد عن أحد
من يقتدى به في المذهب ترجيح عدم الوقوع بعد ستمائة إلا عن الشيخ
تقي الدين السبكي ثم رجع واستمر على وقوع المنجز وإلا الشيخ جمال الدين
الأسنوي وعمدته أنه قول أكثر الأصحاب فنقضه بأن الأكثر قائلون
بالوقوع ^(١) انتهى وعلى القول بالدور فلتخلص منه وجوه أحدها ما ذكره
الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد عن بعضهم إذا عكس التعليق فقال كلما
لم يقع عليك طلاقى فأنت طالق قبله ثلاثاً انحل الدور قال لأن الطلاق

— سريج كما يأتي وقد ألفت في الانتصار له وأنه الذي عليه الأكثرون —

كتاباً حافلاً سميته الأدلة المرضية على بطلان الدور في المسألة السريجية اهـ ١١٤/٨

(١) زاد في التحفة عقبه وقد قال الدارقطني ^{خرق} القائل به الاجماع

وقال أيضاً قبيل نقله كلام ابن حجر العسقلاني وقال ابن الصباغ خطأ من

لم يوقع الطلاق خطأ فاحشاً وابن الصلاح وددت لو محيت هذه المسألة

وابن سريج برى مما ينسب اليه فيها انتهى ١١٥/٨

وَإِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أَطْلَقْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَتْ عِنْدَ الْيَأْسِ مِنْ طَلْقِهَا

القبلي قد صار معلقاً على النقيضين وهو الوقوع وعدم الوقوع وكلما كان لازماً للنقيضين فهو واقع ضرورة لاستحالة خلو الواقع من أحدهما انتهى وتعقبه السبكي والاسنوي وتعقبها حق فالصواب عدم التحلل بذلك ثانيها أن يؤكل إذا كانت صيغة الدور بلفظ طلقك لأنه لم يطلقها وإنما وقع عليها طلاقه ثالثها أن يملكها طلاق نفسها كما ذكره ابن عجيل والأصحح وأبو شكيل وغيرهم وهو ظاهر فيما إذا كانت الصيغة بلفظ طلقك أما لفظ إذا وقع عليك طلاق فلا يتجه عندي انحلاله بذلك خلافاً لأبي شكيل رابعها أن يوقع الطلاق على بعضها على القول بالسراية وهو المرجح لأن المعلق عليه وقوع طلاقه وهنا لم يقع عليها طلاقه وإنما يقع على بعضها والزائد تكميل الشرع كذا في المهمات وقضيته عدم الفرق بين صيغتي طلقك ووقع عليك طلاق وهو ما جرى عليه جدي في فتاويه وفي الخادم تخصيصه بالأولى دون الثانية وهو أقرب عندي خامسها الفسخ بطريقه (وإن) علق بنفي فعل طلاقاً كان أو غيره نظر فإن علق بأن كأن (قال إن لم أطلقك) أو إن لم تدخل الدار (فأنت طالق طلقت عند اليأس من طلاقها) أو دخولها كأن ماتت قبله فيحكم بالوقوع قبيل موته أو موتها في صورة التعليق بنفي التطليق وقبيل موتها في صورة التعليق بنفي الدخول إن ماتت قبل الزوج وجنونه المتصل بموته كموته في وقوع الطلاق قبيله وأما إذا ماتت بعد

١ بخلاف مجرد الجنون
لتوقع الإفاقة والتطليق
بعده المرفقة ١٠٠/١٨

وَأَنْتَ قَالَ إِذَا لَمْ أَطْلُقْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَتْ
إِذَا مَضَى زَمَنٌ يُمْكِنُ أَنْ يُطْلَقَهَا فَلَمْ يُطْلَقْ

(الطلاق)

الزوج في صورة التعليق بنفي الدخول فلا يقع (الطلاق) رأساً لأن اليأس
يقع حينئذ بعد موت الزوج وهي حالة لا يمكن اسناد الطلاق إليها فتؤخر
وقوعه، ولا يقال بأسناده في هذه الحالة إلى ما قبل موت الزوج خلافاً
للغزالي ومن تبعه كالأسنوي (١) (وَأَنْتِ) علق بغيران (٢) من أدوات
التعليق كأن (قَالَ إِذَا لَمْ أَطْلُقْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَتْ إِذَا مَضَى زَمَنٌ
يُمْكِنُ أَنْ يُطْلَقَهَا فَلَمْ يُطْلَقْ) والفرق أن إنَّ حرف شرط لا إشعار له بالزمان
وإذا ظرف زمان كمي ونحوها في التناول للأوقات فإذا قيل متى ألقاك

بمختلف ما إذا لم
يمكنها لإكراه أو نحو
تحفة ١٠١/٨

(١) وهذا هو الذي اعتمده ابن حجر والرملي والخطيب في التحفة
عقب قول المهاج (وقع عند اليأس من الدخول) كأن مات أحدهما قبل
الدخول فيحكم بالوقوع قبل الموت أي إذا بقي ما لا يسع الدخول انتهى
ومثله في النهاية والمغني ثم قال في التحفة وفي إن لم أطلقك فأنت طالق
يحصل اليأس بموت أحدهما وينحو جنونه المتصل بالموت فيقع قبيل الموت
ونحو الجنون حينئذ أي بحيث لا يبقى زمن يمكن أن يطلقها فيه ١٠٠/٨

(٢) وقد نظم بعضهم حاصل حكم أدوات التعليق بقوله :
أدوات التعليق في النفي للفو رر سوى إن وفي الشبوت رأوها
للتراخي إلا إذا إن مع الما ل وشئت وكلما كرروها ص ٤٧

* ... معناه إن فاتي بطلاقك ومواسه بالياس ومواسه إذا لم اطلاق معناه
أي وقت فاتي التطلاق ...

وإن قال أنت طالق في رمضان طلقت في أول جزء منه ولو قال
أنت طالق ثم قال أردت إن دخلت الدار لم يقبل في الحكم

صح أن تقول متى شئت أو إذا شئت أو نحوها ولا يصح أن شئت
ف قوله إن لم أطلقك معناه إن فاتي التطلاق فلماذا يقع الطلاق بمضي زمن يمكن
فيه التعليق فإن قال أردت إذا معنى إن قبل ظاهراً لأنه يقام أحدهما
مقام الآخر (وإن قال أنت طالق في رمضان) أو في غرته أو رأسه أو أوله
أو محيئه مثلاً (طلقت في أول جزء منه) أي من الشهر وهو أول جزء
من الليلة الأولى (١) ولو قال في نهاره أو أول يوم منه فبفجر أول يوم منه
ولو قال وهو في رمضان أنت طالق في رمضان طلقت في الحال (ولو قال
أنت طالق ثم قال أردت إن دخلت الدار لم يقبل في ظاهر (الحكم) لأن اللفظ
لا يدل عليه ويدل فيما بينه وبين الله تعالى لا مكان ما يدعيه (٢) ومعنى التدين (٣)

(١) والعبرة بثبوته في محل التعليق كما بحثه الزركشي قاله في النهاية
واعتمده أيضاً في التحفة ٨٧/٨

(٢) وعمله في التحفة بأنه لو وصل ما يدعيه باللفظ لا انتظم ٨٤/٨

(٣) وعبرة التحفة ومعنى التدين أن يقال لها حرمت عليه ظاهراً

ولو ليس لك مطاوعته إلا إن غلب على ظنك صدقه بقرينة أي وحينئذ

يلزمها تمكينه ويحرم عليها النشوز ويفرق بينهما القاضي من غير نظر

لتصديقها كما صححه صاحب المعين وجرى عليه ابن الرفعة وغيرهم ثم قال —

غيره

١ : تحفة ٨٠
فمعنى إن لم تدخلني إن قلت
الدخول ومواسه بالياس
ومعنى إذا لم تدخلني أي
فاتي الدخول فوقع
بمضي زمن يمكن فيه
الدخول فتركه ١٠٧/٨

٢ : أو دخوله أو محيئه
أو ابتدائه أو استقباله
أو أول أجزاء نهاره ومعنى
ابن عبد الجبر ٨٧/٨

٣ : لأن الفرفة أول النهار
وأول اليوم أو تحفة ٨٨/٨

أنه يجوز له العمل بمقتضى نيته باطناً إن كان صادقاً ولها تمكينه أن ظنت صدقه
بقرينة وإن ظنت كذبه فلا وإن استوى الأمران ^{الأمران} كره لها تمكينه ^(١)
وفيما إذا ظنت كذبه قال الشافعي رحمة الله تعالى عليه له الطلب وعليها
الهرب وحيث صدقته فعلم بهما الحاكم مجتمعين فرق ^(٢) بينهما على الأرجح

— وله أي ويقال له لا تمكنك منها وإن حلت لك فيما بينك وبين الله تعالى
أن صدقت قال الرافعي وهذا معنى قول الشافعي رضي الله عنه له الطلب
وعليها الهرب ولو استوى عندها صدقه وكذبه كره لها تمكينه وإن ظنت
كذبه حرم عليها تمكينه ولا تتغير هذه الأحوال بحكم قاض بتفريق وعدمه ولا بعزمه
تعوياً على الظاهر فقط لما يأتي أن محل نفوذ حكم الحاكم باطناً إذا وافق
ظاهر الأمر باطنه ، ولها إذا كذبت أن تنكح بعد العدة من لم يصدق
الزوج لا من صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة انتهى ٨٤/٨

(١) قال السيد عمر البصري والعبارة الجامعة أن يقال لها إن غلب
على ظنك صدقه وجب تمكينه وإن شككت على السوية كره وإن ظننت
الكذب حرم ^{أه} عبد الحميد ٨٤/٨

(٢) فإن قلت لو أقرت لرجل بالزوجة فصدقها لم يفرق بينهما وإن
كذبها الولي والشهود فهل كان هنا كذلك ، قلت يفرق بأنا ثم لم نعلم مانعاً
يستند إليه في التفريق وهنا علمنا مانعاً ظاهراً أراد رفعه بتصادقهما فلم ينظر
إليه انتهى تحفة ٨٤/٨

وَلَوْ قَالَ (إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ) ثُمَّ بَانَ مِنْهُ ثُمَّ
تَزَوَّجَهَا فَدَخَلْتَ الدَّارَ لَمْ تَطْلُقْ ، وَإِنْ طَلَّقَهَا طَلَاقًا رَجْعِيًّا
فَدَخَلْتَ الدَّارَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ بَعْدَ أَنْ رَاجَعَهَا طَلَقَتْ .
وَلَوْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا لَمْ تَطْلُقْ . وَالْوَرَعُ أَنْ يُرَاجَعَ
فَإِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ طَلِّقَةً أَوْ أَكْثَرَ لَزِمَهُ الْأَقْلَى ،

وهو الأقوى في الكفاية (ولو قال ان دخلت الدار) مثلاً (فأنث
طالق^١ ثم بانث^٢ منه ثم تزوجها) قبل الدخول أو بعده (فدخلت الدار
لم تطلق) أما بعد الدخول فلا انحلال اليمين بالصفة التي وجدت في البينة
وإما قبله فلا ارتفاع النكاح الذي علق فيه فهو كالتعليق في حال عدم الزوجية
ثم لا فرق بين الصيغة التي تقتضي التكرار ككلمها وغيرها (وإن طلقها
طلاقاً رجعيًّا فدخلت الدار في العدة أو بعد أن راجعها طلقت) لأن
الطلاق الرجعي لا يخرجها عن حكم الزوجات لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة
(ولو شك^٣ هل طلق أم لا) أو هل وجدت الصفة المعلق عليها أم لا (لم
تطلق) لأن الأصل عدم الطلاق وبقاء النكاح (والورع أن يراجع)
في الرجعي ويجدد في البائن إن كان له رغبة وإلا فيطلق^٤ الخبر (دع ما يريبك
إلى ما لا يريبك) رواه الترمذي وصححه (فان) تبين أصل الطلاق وشك
في عدده كأن (شك هل طلق طليقة أو أكثر لزمه الأقل) دون الزايد
لأن الأصل عدمه لكن يستحب^٥ التزام الأكثر احتياطاً فلو شك في أنه

١. ثلاثاً أو دونها ٢. طقة ٣/٨
٤. بفسخ أو خلع ٥. طقة ٤/٨

٣: لنحل لغيره يميناً ١
٦٩/٨ طقة

٤: أي عدم الرغبة

وَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ وَأَجْنَبِيَّةٍ (إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ) ثُمَّ قَالَ
أَرَدْتُ الْأَجْنَبِيَّةَ قَبْلَ يَمِينِهِ .

طلقها اثنتين أو ثلاثاً استحب له أن لا ينكحها حتى تنكح زوجاً غيره ^(١)
(وان قال لزوجه وأجنبية) حاضرة عندها ولو أمته وقرينته ونحوها (احداكما
طالق ثم قال أردت الأجنبية قبل يمينه) لا محالة لفظ لاسكل منهما على
السواء مع كون كل من الأجنبية والامة محلاً للطلاق بخلاف ما إذا لم
يقبل أردت الأجنبية فان الطلاق واقع على زوجته ^(٢) وبخلاف ما لو كان
عندها رجل أو دابة فلا يقبل منه دعوى ارجعها ^{أرادتهما} «تتمة» لو قال أنت
طالق وأشار بأصبعه ثم ادعى انه أراد الأصبع دونها لم يقبل ظاهراً أو في
تدينه وجهان صحح في الجواهر المنع والأقرب خلافه وهذا بخلاف ما لو
كان في يده حصاة أو نحوها فقال أنت طالق ورمائها مع تلفظه وادعى انه أرادها
فانه يقبل منه ^(٣) ظاهراً بيمينه لقرينة مفارقتها إياها كما في حل الوثائق

لأنه ليس محلاً
للطلاق الوثيقة ٧١/٨

(١) زاد في التحفة فان أراد عودها له بالثلاث أوقعهن عليها ١ هـ ٦٩/٨

أي ان كان الطلاق رجعياً كما هو ظاهر ١ هـ رشدي

(٢) نعم ان كانت الأجنبية مطلقة منه أو من غيره لم ينصرف لزوجه

كما بحثه الأسنوي ١ هـ نهاية ومغني وعبارة التحفة على ما بحثه الأسنوي التحفة ٧١/٨

(٣) قال الأشعر كما في البغية المعتمد فيما إذا القى حصاة أو أشار إلى —

وَإِنْ كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ إِسْمُهَا زَيْنَبُ فَقَالَ (زَيْنَبُ طَالِقٌ) ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ
أَجْنَبِيَّةً إِسْمُهَا زَيْنَبُ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ فِي الْحُكْمِ وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ

(وإن كان له زوجة اسمها زينب) مثلاً (فقال زينب طالق) أو طلقت زينب
(ثم قال أردت) بذلك (أجنبية اسمها زينب لم يقبل منه في) ظاهر (الحكم)
لأنه خلاف الظاهر وفارقت الأولى بأن احداً كما يتناولهما تناولاً واحداً ولم يصرح
باسم زوجته بخلاف زينب فالظاهر انه يطلق زوجته لا غيرها (ويدين فيما بينه

— اصبعه وقال أنت طالق أو طلقتك أو ذه أو ته أو هذه طالق وزوجته
حاضرة انه يقع عليها الطلاق مطلقاً ظاهراً وكذا باطناً في الأصح ولا تقبل
ارادته نحو الحصة وكلفظ الطلاق بقية الفاظه صريحها وكنايتها سواء قاله
ابتداءً أو بعد طلب المرأة ببذل ودونه وان واطأ الشهود قبل على ارادة
ذلك أو علم الحاكم ان مراده حكاية طلاق سابق أو أن يسمى زوجته ومراده
غيرها وصدقته المرأة وتوفرت القران عليه لأن فيه حق الله تعالى ولأن
الوقوع منوط بوجود اللفظ وصدوره من أهله مع قصد معناه ليخرج تكرار
نحو المدرس والحاكي انت طالق فلا يقع على امرأته ولو حاضرة طلاق كما
لو قال طلقت الحصة أو اصبعي ، أو قال في غيبة الزوجة هذه الحصة أو
زينب طالق أو أنت يا حصة أو يا اصبعي طالق ولم يكن اسمها كذلك
وإلا فمطلق. أيضاً وسيأتي عن التحفة انه يدين إن أراد غيرها انتهى .

وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى . وَإِنْ قَالَ (يَا زَيْنَبُ) فَأَجَابَتْهُ عَمْرَةٌ
فَقَالَ (أَنْتِ طَالِقٌ) وَقَالَ ظَنَنْتُهَا زَيْنَبَ طَلَّقْتَ الْمُجِيبَةَ

وبين الله تعالى (١) كما مر « تنمة » لو قيل لزيد يا زيد فقال امرأة زيد
طالق لم يقع إلا أن يريد نفسه على الأرجح وكذلك لو قال (لامرأته) طالق
بضمير الغيبة .

ولو قال أنت طالق وامرأته غيبة أو هي طالق وكانت حاضرة
اعتبرت نيته كما افتي به أبو شكيل .

ولو قيل له طلق زوجتك فقال طلقت أو قال لها طلقي ، نفسك فقالت
طلقت وقع بخلاف ما لو قال ابتداء طلقت فإنه لا يقع وإن نواها ، لو كان
له امرأتان زينب وعمرة فنادى أحدهما كان (قال يا زينب فأجابه عمرة
فقال أنت طالق وقال ظننتها) المناداة وهي (زينب طلقت) المجيبة (٢) وهي

(١) قال في المنهاج مع التحفة ولو قال ابتداء أو بعد سؤال طلاق
زينب طالق وهو اسم زوجته واسم أجنبية وقال قصدت الأجنبية فلا يقبل
على الصحيح ظاهراً بل يدين لا حتماله وإن بعداه ومثله في النهاية والمغني
لا حتماله
افاده عبد الحميد . ٧٥/٨

(٢) عبارة التحفة لم تطلق المناداة لأنه لم يخاطبها حقيقة (وتطلق المجيبة
في الأصح) لأنها المخاطبة به حقيقة ولا عبرة بظن بأن خطؤه ١٣١/٨ .

عَمْرَةٌ وَلَا تَطْلُقُ زَيْنَبُ ، وَإِنْ طَلَّقَ أُمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي الْمَرَضِ
أَوْ خَالَعَهَا وَمَاتَ لَمْ تَرِثْهُ .

(عمره) لمخاطبتها بالطلاق (ولا تطلق زينب) لأنها لم تخاطب به ، ولأن
قصد طلاقها وظن خطابها به لا يقتضي وقوعه عليها ، وخرج بقوله ظننتها^(١)
مالو علم أن المجيبة غيرها فإن قصد طلاق المجيبة طلقت وحدها وإن قصد
المناداة فقط طلقت هي والمجيبة لـكن يدين في المجيبة ، (وإن طلق امرأته)
طلاقاً بئنا كأن طلقها (ثلاثاً) ولو (في المرض)^(٢) أو طلقها قبل الدخول
(أو خالعها) فيه (ومات لم ترثه) لا تقطع الزوجية بالبينونة وقوله في المرض
ليس للتقييد إذ المرض والصحة في ذلك سواء وإنما هو إشارة إلى مخالفة
القول القديم القائل بأن الطلاق البائن في المرض لا يمنع إرثها منه^(٣) وأما

^٢ ليس قيداً
بل للبيان

(١) عبارة التحفة وخرج ^{بـ}بعضها المناداة الذي هو محل الخلاف عليه
أو ظنه أن المجيبة غير المناداة فإن قصدها طلقت فقط أو المناداة طلقتا فإن
قال لم أقصد المجيبة دين انتهى . ١٣١/٨

وقوله أو المناداة أي مع المجيبة كما يدل له قوله بعد فإن قال لم أقصد
المجيبة الخ أ هـ ع ش ^{بـ}بدر الحميد ١٣١/٨

(٢) قال في بغية المسترشدين^(٣) (مسألة) طلق زوجته في مرض موته
فإن كان رجسياً ومات وهي في العدة انتقلت لعدة الوفاة وورثته وإلا فلا
نعم رجح الأئمة الثلاثة أنها ترثه مطلقاً وإن طلقها ثلاثاً بل قال مالك —

^١ البغية ١٩٨/٤
أو ٤٦٨

وَإِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ امْرَأَتَهُ طَلْقَةً أَوْ طَلَّقَتَيْنِ أَوْ طَلَّقَ الْعَبْدُ طَلْقَةً
بَعْدَ الدَّخُولِ بِغَيْرِ عَوْضٍ فَلَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ

إذا ماتت فلا يرثها على القولين فصل في الرجعة ^(١) ومتعلقاتها (وإذا طلق
الحر امرأته طلاقة أو طلقتين أو طلق العبد طلاقة) وكان طلاق كل منهما
(بعد الدخول) أي الوطاء ولو في الدبر ومثله استدخال الماء ^(٢) (بغير عوض
فله أن يراجعها قبل انقضاء العدة) لقوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في

— أنها ترثه وان تزوجت بغيره انتهى وفيها أيضاً (فائدة) من صرايح
الألفاظ قوله طلقك الله ومثله ما لو قال لغريمه ابرأك الله أو لأُمته اعتقك
الله بخلاف ما لو قال باعك الله أو أقالك فإنه كناية اذ القاعدة ان كل
ما استقل به الشخص واسنده الله تعالى يكون صريحاً لقوته بالاستقلال
وما لا يستقل به يكون كناية وقد نظم ذلك بعضهم بقوله :

ما فيه الاستقلال بالانشاء وكان مسنداً للذي الآلاء
فهو صريح ضده كناية فكان لذا الضابط ذا دراية

ا ه اقناع وباجوري ا ه

(١) الرجعة بفتح الراء افصح من كسرهما عند الجوهري والكسر
اكثر عند الأزهري وهي لغة المرة من الرجوع وشرعاً رد المرأة الى النكاح
من عدة طلاق غير باين في العدة على وجه مخصوص ، وأركانها ثلاثة :
مرتجع وهو الزوج ومحل وهو الزوجة . وصيغة .

١. تعليل البنية
(أنها ترثه) كالمذهب
القديم عندنا ونص على
في الحديث المرفوع

٢. من البنية ٦/٤

٣. أي لا يحسم الوخفة
١٤٩/٨

سَوَاءٌ رَضِيَتْ الزَّوْجَةُ أَمْ لَا . وَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْعِدَّةِ

ذلك أي في العدة ان أرادوا إصلاحاً أي رجعة وقوله تعالى الطلاق مرتان الآية وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر (مره فليراجعها) كما مروا لاجماع منعقد على ذلك وخرج بالطلاق الفسخ فلا رجعة فيه وما بعد الدخول ما قبله إذ لا عدة عليها وبالطلاق بلا عوض الطلاق به لبيئوتها كما مروا بما إذا لم يستوف عدد الطلاق ما إذا استوفاه فلا رجعة بل لا يحل له نكاحها إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره وما قبل انقضاء العدة ما بعد الانقضاء لبيئوتها « تنبيه » شرط المرتجع اهلية النكاح بنفسه فلا تصح في حال الردة والجنون لكن لولي من جن بعد الطلاق أن يراجع له حيث يجوز له تزويجه (١) وتصح من السكران المتعدي والحرم لأن الاحرام لا يخرج به عن الاهلية وانما هو مانع ولاعبد والسفيه الرجعة بلا إذن ، (سواء) في صحة الرجعة حيث وجدت شروطها (رضيت الزوجة) بها (أم لا) لما سبق من إطلاق الأدلة ولانها في حكم استدامة النكاح السابق والاستدامة لا يشترط فيها الرضى (وله) أي الزوج (أن يطلقها) أي الرجعية (في العدة

١ فلا تصح من مكره
الحديث السابق ومرد
لأن مقصودها الحل
والردة تنافيه الحقيقة
عبد الحميد : بأن يكون
بالغافق لا مختاراً غير
مردد هو مذهب ١٢٨/٨
فلا تصح من مكره
مسنون لنوعيهما ١٢٨/٨
تحفه

(١) أي بأن احتاج الوطاء لأن الأصح صحة التوكيل في الرجعة كما

في التحفة أي والخلاف في صحتها من الولي مبني على صحة التوكيل فيها

كما صرح به الجلال المحلي ١ هـ رشدي ١ هـ عبد الحميد ١٢٧/٨

قَبْلَ أَنْ يُرَاجِعَهَا ، وَلَهُ أَنْ يُخَالِعَهَا وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فِي
الْعِدَّةِ وَرِثَهُ الْآخَرُ وَإِنْ كَانَ لَا يَحِلُّ لَهُ وَطُؤُهَا وَلَا
الِاسْتِمْتَاعُ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَإِنْ وَطَّئَهَا فَعَلَيْهِ الْمَهْرُ .

قبل أن يراجعها (لبقاء آثار الزوجية كما مر ولهذا لو قال نساءي طوالق أو زوجاتي
دخلت الرجعية كما في الروضة (وله) أيضاً أي الزوج (أن يخالِعها) لما ذكر
(وان مات أحدهما في العدة ورثه الآخر) لما مرَّ (وان كان لا يحل له وطؤها

١- لإقدامه على معصية
كندة ١٥ تحفة ٨/١٥٣
بمخلاف معتقده
والجاهل بتحريره

٢- وهي غير حامل ولو
مع تعدده وعلامة ١٥
تحفة ٨/١٥٤

٣- فإن وطئ بعد قرو
أو شهر فله الرجعة في
قراين أو شهرين دون
ما زاد ولو هلكت من
وطئه دخل فيه ما بقي
من مدة الطلاق وانقضت
الرجعة بالوضع وله الرجعة
كندة بالوضع ولو هلكت
بغيره لم يرد

ولا الاستمتاع بها) بالنظر وغيره (قبل أن يراجعها) لأنها مفارقة كالباين
(فان وطئها) علماً بالتحريم أو جاهلاً به (فعليه المهر) أي يجب عليه
لها مهر المثل وان راجع بعد بخلاف البائن لشبهة اختلاف العلماء في الحل
في الرجعية ^(١) ولهذا لا يجب عليه الحد بالوطء وإن كان عالماً بالتحريم نعم
يعزز معتقد التحريم ولو تكرر الوطء لم يجب إلا مهر واحد كما ذكره
البلقيني وغيره ثم حيث وطئها في أثناء العدة ^٢ تستأنف عدة ثانية من حين
فراغ الوطء وتدخل فيها بقية الأولى ولا رجعة له إلا في هذه البقية ^٣ وإن

(١) عبارة التحفة للخلاف الشهير في إباحته وحصول الرجعة به ثم قال
ولا يتكرر أي المهر بتكرر الوطء ^٤ ثم قال : لا يقال الرجعية زوجة فإيجاب
مهر ثان يستلزم إيجاب عقد النكاح لمهرين وأنه محال لأننا نقول ليست
زوجة من كل وجه لتزول العقد بالطلاق فكان موجب الشبهة لا العقدا ه

٤- لا تدار الشبهة ٢٣١-
١٥٣/٨
١٥٤/٨

المعنى وشرح المنهج ولو أهملها بالوطء
راجعها ما لم تكرر الوطء كندة المهرين
قوله (وله الرجعة بالوضع) أي إلى الوضع المهرين
عبر المير قوله (ولو هلكت) عبارة
الرجعة بالوضع ولو أهملها بالوطء
راجعها ما لم تكرر الوطء كندة المهرين

١: بأن كان يغتلي بها
وَيَسْكُنُ مِنْهَا وَلَمْ
يُغْفِرْ الزَّوْجُ
تَحْفَةً ٤٧/٨

وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ

٢: وَتَغْلِيظًا عَلَيْهِ
لِتَقْصِيرِهِ الْمَرْفُوعَةِ
٤٨/٨

عاشرها معاشرة الأزواج من غير وطء حتى مضت الأقراء أو الأشهر لم تنقض عدتها^(١) حتى لو طلقها لحقها طلاقه ما لم تنقض عدتها ولا رجعة له بعد الأقراء أو الأشهر احتياطاً للجانبين^٢ كما في المنهاج وأصله وهذا إذا لم تكن إحدى عدتي الطلاق والوطء حملاً فإن كانت حاملاً اعتدت بوضعه مطلقاً سواء كان سابقاً أم لاحقاً، وإن عاشرها في مدته ووطئ فله الرجعة ما لم تضع (وإن كان الطلاق قبل الدخول) بها ولو بلا عوض (أو بعده)

٣: أي المعاشرة المسموعة
عبد الحميد

(١) لكن إذا زالت المعاشرة بأن نوى أنه لا يعود إليها^٣ كملت على ما مضى^٤ أي من عدتها قبل المعاشرة^٥ كما لو نسكحها جاهلاً في العدة لا يحسب زمن استفراشه عنها بل تنقطع من حين الخلوة ولا يبطل به ما مضى فتبني عليه إذا زالت^٦ قاله في التحفة ثم قال وقضية تعبيرهم ببقاء العدة بقاء التوارث بينهما وإن تردد فيه الزركشي وغيره ومؤنتها عليه إلى انقضائها وعليه يفرق بينهما^٧ وبين الرجعة بأنهم غلبوا فيها كونها ابتداء نكاح في مسائل فاحتيط لها بامتناعها عند مضي صورة العدة بخلاف نحو التوارث والنفقة فإنها محض آثار مترتبة على النكاح الأول فلم تنقطع بمضي مجرد صورة العدة لكن الذي رجحه البلقيني أنه لا مؤنة لها^٨ وجزم به غيره فقال لا توارث بينهما^٩ انتهى ٤٨/٨

٤: الزيادة من التحفة
فيها دام ما ووطئ فهي باقية
فيما يظهر

٥: أي الزوج الأعز من عبارة
المغني كما لو نكحت غيره
ووثقها قول الشارح حاله
الخ إذ ثبت نكاح غير
الطالقة ثلاثاً صحيح مطلقاً

٦: تتم التحفة ولا تحسب
الأوقات الصغيلة بين
الخلوات

وقوله لا توارث افق به الشهاب الرملي نهاية وسم اه عبد الحميد .

٧: أي التوارث والمؤنة اه عبد الحميد
٨: أفق لجميع ذلك شيخنا الشهاب الرملي
سمه الله تعالى سم ونهاية الرملي

بِعَوْضٍ فَلَا رَجْعَةَ لَهُ وَإِنْ اُخْتَلَفَا فَقَالَ الزَّوْجُ قَدْ أَصَبْتُكَ
فِي الرِّجْعَةِ فَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا .
وَلَا تَصِحُّ الرِّجْعَةُ إِلَّا بِالْقَوْلِ

لكن (بعوض فلا رجعة له) البينة كما مر (وان) طلقها ثم (اختلفا)
في الدخول (فقال الزوج قد أصبتك في الرجعة فانكرت المرأة) في ذلك
(فالقول قولها) في نفيه (بيمينها) لأن الأصل عدمه ^{الطهر} وهو مقر لها
بالمهر¹ وهي لا تدعي إلا نصفه فان كانت قد قبضته فلا رجوع له بشيء منه
مؤاخذه له باقراره² والأ² فلا مطالبة إلا بالنصف عملا بانكارها ولو انعكس
الحال فادعت الدخول وهو ينكره فالقول قوله بيمينه فلا رجعة ولا سكنى
لها ولا نفقة وعليها العدة ولو عادت وكذبت نفسها لم تسقط العدة (ولا
تصح الرجعة) بفتح الراء أفصح من كسرهما (إلا بالقول) ولو بالعجمية
سواء احسن العربية أم لا فلا تصح بالفعل كالوطء ونحوه وان نوى به الرجعة
لعدم دلالة عليه وكما لا يصح به النكاح نعم يستثنى من اطلاقه اشارة

(١) ولا رجعة له ولا نفقة لها ولا سكنى لأن الأصل عدم الوطء ،
وإنما قبل دعوى عنين ومول له ^{ثبوت} النكاح وهي تريد تزيله بدعواها
والأصل عدم مزيله وهنا قد تحقق الطلاق وهو يدعي مثبت الرجعة قبل
الطلاق والأصل عدمه ثم قال وليس له نكاح اختها ولا أربع سواها
مؤاخذه له باقراره انتهى تحفة ١٥٨/٨

١. أي بدعواه وطلاقها و
لا تدعي إلا نصفه الا مضاف
الاعيد السيد ١٥٨/٨
٢. تكن قبضته ام تحفه
١٥٨/٨

وَهُوَ أَنْ يَقُولَ رَاجَعْتُهَا أَوْ أُرْتَجَعْتُهَا أَوْ رَدَدْتُهَا إِلَى نِكَاحِي

الأخرس المفهومة فإنها كالنطق في حقه^(١) كما مر في النكاح والطلاق وكذلك الكناية مع النية ولو مع القدرة على النطق (وهو) أي القول للمعتبر في الرجعة ينقسم إلى صريح وكناية فالصريح (أن يقول راجعْتُها) أو رَجَعْتُها (أو ارتجَعْتُها) أو أمسكتها وإن لم يقل لي أو إلى نكاحي^(٢) (أو) يقول (رددتها) أو أرتدَدْتُها ويزيد معه اليّ أو (إلى نكاحي)^(٣) لأن المتبادر من الرد ضد القبول فقد يفهم منه الرد إلى الأبوين مثلاً بسبب الفراق فلزم تقييده بهذه الزيادة بخلاف ما قبله وإنما كانت هذه الالفاظ كلها صرايح

وشرحها بضمها
لها كفلازة أو لفهمها
ما ذكره أو بالإشارة كونه
فمجرد راجعت دعواه
نحوه وطبر السبيل ١٤٧/٨

(١) لأن إشارة الأخرس تقوم مقام نطقه في كل شيء إلا ثلاثة الأول لو خلف قبل الأخرس أن لا يكلم زيدا ثم كلمه بالإشارة بعد الأخرس لا يحنث الثاني لو أشار وهو يصلي بنحو بيع لا تبطل صلاته الثالث الشهادة لا تصح منه بالإشارة وقد نظمها بعضهم بقوله :

إشارة الأخرس مثل نطقه فيما عدا ثلاثة لصدقه
في الحنث والصلاة والشهادة تلك ثلاثة فلا زيادة

(٢) هذا هو المعتمد عند ابن حجر والرملي وغيرهما وعبارة التحفة وليقل رددتها اليّ أو إلى نكاحي حتى يكون صريحاً وقضية كلام الروضة وأصلها أن الإمساك كذلك لكن جزم البغوي^١ كما نقله بعد عنه وأقره بنذب ذلك^٣ فيه انتهى .
١٤٨/٨

٢ قوله (لكن جزم البغوي) معتمد النوع شاله عبد الحميد

٣ قوله (بنذب ذلك) أي الإضافة إلى الروح وبه أي الإمساك هو عبد الحميد

وإن قال تزوجتها أو نكحها فهو كناية ويستحب الإشهاد على الرجعة ولا يصح تعليق الرجعة على شرط وإذا طلق الحر امرأته دون الثلاث أو العبد امرأته طلاقاً ثم

لشهرتها في ذلك وورودها في الكتاب والسنة وفي معناها سائر ما اشتق من مصادرها كانت مراجعة (وإن قال تزوجتها أو نكحها فهو كناية) لعدم استعمالها في الرجعة فلم منه أن الصرايح منحصرة فيما قدمه كما سبق لكنه يقتضي إخراج الإمساك والأرجح صراحته كما قدمناه ولو جرى عقد النكاح عليها بإيجاب وقبول بدل الرجعة فهو كناية أيضاً ومن ذلك أعدت حلك ورفع تحريمك واخترت رجعتك ونحوها (ويستحب الإشهاد على الرجعة) خروجاً من خلاف من أوجبها وإنما لم يجب لأنها في حكم استدامة النكاح السابق والأمر به في قوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) محمول على الذنب (١)

والإرشاد كما في قوله تعالى وأشهدوا إذا تبايعتم (ولا يصح تعليق الرجعة على شرط) ولا توقيها كالنكاح وكذلك لا تصح رجعة المبهمة فلو طلق إحدى زوجتيه مبهمة ثم قال راجعت المطلقة لم يصح (٢) وإذا طلق الحر امرأته رجعيًا أو بائناً (دون الثلاث أو) طلق (العبد امرأته طلاقاً ثم

(١) قال في التحفة وصرفه عن الوجوب إجماعهم على عدمه عند الطلاق

١٤٨/٨

فكذا الإمساك انتهى

ثم قال

— ٢٣٥ —

وبين الإشهاد أيضاً على الإقرار بها في العدة على الأوجه خوف الإنكار

١: خلاف الأسنوي :
بالصواب الأسنوي أنه
[الإمساك] كناية
عبد المريد : منيف تحفة
١٤٨/٨

٢: كراجعتك إن شئت
٣: كراجعتك شهراً
١٤٨/٨

٤: لأن ما لا يقبل التعليق
لا يقبل الإبطام
١٤٩/٨

رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِرَجْعَةٍ أَوْ نِكَاحٍ عَادَتْ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَدَدِ
الطَّلَاقِ سِوَاهُ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ بَعْدَهُ أَمْ لَا .

وَإِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا أَوْ طَلَّقَ الْعَبْدُ طَلْقَتَيْنِ قَبْلَ
الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ

رجعت اليه برجعة (او نكاح) في البائن (عادت اليه بما
بقي من عدد الطلاق سواء تزوجت غيره بعده) في صورة البائن (ام لا)
وسواء دخل بها الزوج ام لا لان ما وقع من الطلاق لم يحوج الى زواج آخر
فالنكاح الثاني والمدخول فيه لا يهدمانه كوطء السيد امته المطلقة اما اذا استوفى
الحُر او العبد العدد الذي له فانه بعد ان تنكح زوجا آخر يستفتح
العدد بكماله .

« فصل في استيفاء عدد الطلاق واحكامه »

(وإذا طلق الحر زوجته ثلاثاً أو طلق العبد طلقتين) مجموعاً أو مفرداً
في نكاح أم أكثر (قبل الدخول أو بعده) بكراً أم ثيباً صغيرة أم كبيرة
بعوض كان الطلاق أو مجاناً (لم تحل له) أي لا يجوز له نكاحها ولا يصح
(حتى تنكح زوجاً غيره) ويطؤها كما سيأتي ويفارقها وتنقضي عدتها منه
لقوله تعالى فإن طلقها أي الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره
أي ويطؤها لخبر الصحيحين الآتي وخرج بالنكاح الوطء بملك اليمين فلا يحصل
به الحل ويشمل إطلاقه الزوج العبد والخصي والمجنون بالنون والذي في

I تنقضي العدة الأولى
II النكاح
III الوطء
IV الطلاق
لا تنقضي العدة الثانية

وَإِنْ تَغَيَّبَ بِقَبْلِهَا حَشَفَتُهُ أَوْ قَدَرُهَا

حق الذميمة^١ سواء طلقها مسلم أو غيره والصبي الذي يتأتى منه الجماع دون من لا يتأتى منه (و) لا يكتفى بمجرد العقد بل لابد مع ذلك (ان تغيب قبلها حشفته^٢ (أو قدرها) من فاقدها وإن لم ينزل أو كان بجایل أو في حيض أو احرام أو نحوه^٣ لخبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ان امرأة رفاة القرظي جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت كفت عند رفاة فطلقني فبنت طلاق فتزوجت بعده عبد الرحمن ابن الزبير أي بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة وإنما معه مثل (هدية) الثوب فقال صلى الله عليه وآله وسلم أتريدن أن ترجعي إلى رفاة؟ لا — حتى تذوقي عُسَيْلَتَهُ^٤ ويذوق عُسَيْلَتُكَ والمراد بها اللذة الحاصلة بالوطء^(٢)، وخرج بقبلها دبرها وبالْحَشَفَةِ

(١) زاد في التحفة وما نقل عن ابن المسيب من الاكتفاء بالعقد بتقدير صحته عنه مخالف للاجماع فلا يجوز تقليده ولا الحكم به وينقض قضاء القاضي به وما احسن قول جمع من اكابر الخنفية ان هذا قول راس المعتزلة بشر المريسي وانه مخالف للاجماع وان من افتي به فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين انتهى ٣١١/٧

(٢) عبارة التحفة وهي عند الشافعي وجمهور الفقهاء الجماع لخبر أحد والنسائي انه صلى الله عليه وسلم فسرهما به سمي بذلك تشبيهاً بالغسل بجماع اللذة أي باعتبار المظنة واكتفى بالحشفة لاناطة الأحكام بها نصاً في الغسل وقياساً في غيره لانها الآلة الحساسة وليس الالتذاذ إلا بها ا هـ . — ٣١١/٧

ركن من وطئ في زكاح
لو ترافعوا بالينا أقرزناهم
عليه التحفة
عبد الحميد: أي بان لا يكون مفسر
مقارن للترافع المفسر ا هـ
٣١١/٧

٢. ولو مع نوم ولو منها
مع زوال بكارها ولو غواء
على المعتدل وإن لف
كل الحشفة حرقه كيفية
ولم ينزل ا هـ ٣١١/٧
٣. أو صوم أو عدة شبهة
التحفة ٣١١/٧

٤. التشبيه بالغسل
لذة الجماع

بَشَرُطِ الْإِنْتِشَارِ وَصِحَّةِ النِّكَاحِ .

ما دونها وإدخال المني ، ثم محل الاكتفاء بتغيب الحشفة في غير البكر
أما هي فلا بد من الافتراض كما نقله عن فتاوى البغوي وأقره وحكام
الحاملي عن نص الام وإنما يحصل التحليل بدخول الحشفة أو قدرها
(بشرط الانتشار) للآلة وإن ضعفت واستعان بأصبعه وأصبعها لأن مع
عدمه لشلل أو عنة أو نحوها ينتفي ذوق العسيلة ^(١) (و) بشرط (صحة
النكاح) فالوطء في النكاح الفاسد لا يحلل ولهذا لا يحصل به التحصين فلو
زوجت بعد صغير باجبار سيده لم يصح لأنه ليس له إجباره على المذهب
وإنما نهى عنها مع ظهوره لأن كثيراً من متفقهة العصر يرشدون العوام
اليه ويعدونه تحليلاً (تنمة) لو نكحها بشرط أنه إذا وطئ طلق أو بانت
منه أو فلا نكاح بينهما بطل النكاح ^(٢) ولو نكح بلا شرط وفي عزمه أن
يطلق كره وصح العقد وحلت بوطئه وكذلك إذا لم يكن الشرط في نفس

١: بشرط وليها وموافقته
لهو أو عكسه في صلب
العقد الوثقة ٣١٢/٧

— قال في المغني وشرح الروض وإنما حرمت عليه بذلك الى ان تتحلل
تنفيراً عن الثلاث انتهى عبد الحميد . ٣١١/٧

٣١١/٧

(١) وليس لنا وطء يتوقف تأثيره على الانتشار سوى هذا اه تحفة

(٢) لمنافاة الشرط لمقتضى العقد وعلى ذلك حمل الحديث الصحيح لعن

الله الحلال والحلال له وعليه يحمل أيضاً ما وقع في الأنوار انه يحرم على

الحلل استدعاء التحليل اه تحفة ٣١٢/١

في عند المناوبة:
يحرم النكاح مع عزم
الطلاق ولا يصح

وَأَمَّا الْعِدَّةُ فَإِذَا طَلَّقَ أُمْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا عِدَّةَ
عَلَيْهَا وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَجَبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ

العقد [فصل في العدة والاحداد واحكامها] (وأما العدة) وهي مأخوذة من
العدد لاشتغالها عليه غالباً فهي مدة تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها أو
للتعبد أو لتفجعها (١) على الزوج كما سيأتي والأصل فيها قبل الاجماع الآيات
الآتية ، وشرعت صيانة للأنساب (٢) وتحصينا لها من الاختلاط (٣) فإذا
طلق امرأته قبل الدخول (بها) (فلا عدة عليها) ولو بعد الخلوة بها كما
سيأتي لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن
من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) (٤) وإن طلقها بعد
الدخول (بها) ولو في الدبر كما سيأتي (وجب عليها العدة) لمفهوم الآية

(١) أي تجزئها وتوجعها ، (أو) هنا مانعة خلو فتجوز الجمع لأن النفي
قد يجتمع مع التعبد كما في الصغيرة والآيسة المتوفى عنها وقد يجتمع مع
معرفة براء الرحم كالحايل المتوفى عنها اه بجيزي. (٢) عبد الحميد ٢٢٩/٨

(٢) عبارة التحفة وشرعت أصالة صوناً للنسب عن الاختلاط وكررت
الأقراء الملاحق بها الأشهر مع حصول البراءة بواحد استظهاراً واكتفى بها
مع أنها لا تفيد تيقن البراءة لأن الحامل تحيض لأنه نادر انتهى ٢٢٩/٨
وقوله استظهاراً أي طلباً لظهور ما شرعت لأجله وهو معرفة براءة الرحم
اه ع ش اه عبد الحميد ٢٢٩/٨

بجويب
ثمة
٢٩١
أد كالأعسا
عبدالمجيد

وَأَنْفَسَاخُ النِّكَاحِ كَالطَّلَاقِ سَوَاءٌ كَانَ الزَّوْجَانِ صَغِيرَيْنِ
أَوْ بِالْغَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا صَغِيرٌ وَالْآخَرُ بِالْغَا

السابقة (وانفساخ النكاح) وفسخه بلعان أو رضاع أو غيره^١ (كالطلاق) لأنه فرقة في الزوجية في حال الحياة فهو كالطلاق و (سواء) فيما ذكر من وجوب العدة بعد الوطء وعدمه عند عدمه (كان الزوجان صغيرين) غير بالغين (أو بالغين أو أحدهما صغيراً والآخر بالغاً) وإن كان الصغير في سن لا يولد له^٢ لعدم الأدلة ولأن الانزال الذي به العلوق خفي يعسر تتبعه فاعرض الشرع عنه وأكتفى بسببه وهو الوطء أو ادخال المني كما اكتفى في الترخص بالسفر وأعرض عن المشقة نعم لا بد في الصبي من كونه يتأني منه الوطء كما يدل عليه كلامهم في التحليل^(١) وحكاة الزركشي عن فتاوى

عبارة المنهاج مع التحفة
أن تبين مدة الفراغ بعد الوطء
أن الطلاق بها - أي مدونة
لهم - فوجدت - أي أن
لاست بعد التظليل الوطء
لكون الوطء طفلاً أو
موطوءة طفلة لعدم مفهوم
لا تعالى (من قبل أن يمسوكن)
هورن دون المني المسبب
ه العلوق الخفاؤه وأعرض
وطء أو دخول المني إلى
تحفة ٣١/٨

(١) عبارة المنهاج مع التحفة^٣ في التحليل وكونه ممن يمكن جماعه لا طفلاً وإن انتشر ذكره كما يصرح به المتن وغيره لأنه لا أهلية فيه لذوق عسيلة ومثله البندنيجي بآبن سبع سنين وقد يؤخذ منه ما ذكرته في شرح الارشاد أن من اشتهى طبعاً حلال كما ينتقض الضوء بلمسه ومن لا فلا ولم يضبط بالتمييز لأن التمييز غير منظور آنيه هنا لأن المجنون يحلل مع عدم تمييزه فانيط بمن من شأنه أن يتأهل للوطء وهو من مر انتهى قوله وهو من مر أي من اشتهى طبعاً خلافاً للنهاية وعبارته وهو المراهق دون غيره اه . —

عبارة المنهاج مع التحفة
لأنما يجب أبعده النكاح بعد
وإن كان متصل ولو في دبر عن
الآية كان الذكر أشد على الأوجه أما قبله فلا حدة
ممنسوخ مطلقاً إذ لا يلحقه الولد
التحفة ٣١/٨ - ٣١

انظر ٨ / ٣٠
عبد الحميد

وَالْمُرَادُ بِالْدُخُولِ الْوُطْءُ وَمِثْلُهُ اسْتِدْخَالُ الْمَنِيِّ وَلَا تَجِبُ الْعِدَّةُ
بِمَجْرَدِ الْخُلُوةِ وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَهِيَ حَامِلٌ اُعْتَدَتْ بِوَضْعِ

في قوله (والمثل) أي الوطء (استدخال المني) وهو مسلول الأنثيين باقي الذكر كغيره في وجوب العدة له ، وأما المحبوب عكسه مقطوع الذكر باقي الأنثيين فلا عدة له إلا إن كانت حاملا لأنه ياحقه حينئذ فتعتد بوضعه ، وأما المسوخ وهو فاقد الجميع فلا عدة له مطلقا لانتهاء موجبها في حقه ولهذا لا يلحقه الولد وفارق الأولين بأن المسلول بقي ذكره وربما يبالغ في الإيلاج فيلتذ وينزل ماء رقيقا والمحبوب بقي فيه أوعية المني وقد يصل إلى الفرج بغير إيلاج (والمراد بالدخول الوطء^(١)) ولو في الدبر (ومثله) أي الوطء (استدخال المني) حلالا أو شبهة كان تظنه مني زوجها بشرط كونه محترما^٢ لأنه أقرب إلى العلوق من مجرد الإيلاج وقبول الأطباء المني إذا ضربه الهوى لا ينعقد منه الولد غايته ظن وهو لا ينافي

٢ : استدخال مني المحترمة وقت إنزاله واستدخاله ولو مني محبوبة أو تحفة قوله (واستدخاله) خاتمة للنهي كبراته ولا أثر لوقت استدخاله كما به الوالد مع الزوج ١٨ / ١

٣ : قال في التحفة : وهو يلحق به ما استنزله بغيره لحرمة بيرة أو للاختلاف في إباحته كالمحتمل والأقرب الأول فلا عدة فيه ولا ينسب يلحق به ١٨ / ٣١

الغزالي قال وكذا يشترط ذلك في الصغيرة كما صرح به المتولي^(١) (تمة) الخصى وهو مسلول الأنثيين باقي الذكر كغيره في وجوب العدة له ، وأما المحبوب عكسه مقطوع الذكر باقي الأنثيين فلا عدة له إلا إن كانت حاملا لأنه ياحقه حينئذ فتعتد بوضعه ، وأما المسوخ وهو فاقد الجميع فلا عدة له مطلقا لانتهاء موجبها في حقه ولهذا لا يلحقه الولد وفارق الأولين بأن المسلول بقي ذكره وربما يبالغ في الإيلاج فيلتذ وينزل ماء رقيقا والمحبوب بقي فيه أوعية المني وقد يصل إلى الفرج بغير إيلاج (والمراد بالدخول الوطء^(١)) ولو في الدبر (ومثله) أي الوطء (استدخال المني) حلالا أو شبهة كان تظنه مني زوجها بشرط كونه محترما^٢ لأنه أقرب إلى العلوق من مجرد الإيلاج وقبول الأطباء المني إذا ضربه الهوى لا ينعقد منه الولد غايته ظن وهو لا ينافي الامكان وخرج بالمحترمة غيره بأن ينزل الزوج منه من زنا فتدخله الزوجة فرجها قال الأذري ومثله خروجه بمباشرة اجنبية أو باستمنائه^٣ (ولا تجب العدة بمجرد الخلوة) لما مرَّ (ومن وجبت عليها العدة وهي حامل اعتدت بوضع

— قال ع ش قوله دون غيره أي ولو اشتبه فيما يظهر من عبارته ولعله غير مراد لما تقدم عن ابن حجر اه عبد الحميد ٣١٢ / ٧

(١) وضبط المتولي الوطء الموجب للعدة بكل وطء لا يؤجَّب الحدُّ

ولمن أوجبته على الموطوءة كوطء مكحول أو مراهق أو مكره كاملة ولو زنا منها فتلزمها العدة لاحترام الماء الوطء مع عبد الحميد ٣٠ / ٨

الْحَمْلِ وَتُنْقِضِي الْعِدَّةَ بِوَضْعٍ مَيِّتٍ لَا عِلْقَةَ وَيُشْتَرَطُ
أَنْفِصَالُ جَمِيعِ الْحَمْلِ حَتَّى لَوْ كَانَ وَلَدَيْنِ اشْتَرَطَ أَنْفِصَالُهُمَا

١ ولو ظهر في عدة أقراء
أو أشهر أو بعدهما حمل
للزوج اعتدت بوضعه لأمره
قوى بدلالته على البراءة
مقطعاً هو النسخة (٤١/٨)

الحمل) وإن لم يظهر إلا بعد عدة أقراء أو أشهر لقوله تعالى (وأولات
الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) ولأن الأقراء أو الأشهر إنما يدلان على
البراءة ظناً والحمل يدل عليها قطعاً (وتنقضي العدة بوضع ميت^(١)) (لإطلاق
الآية (لا) بوضع (علقة) لأنها لا تسمى حملاً^(٢) ولا يعلم كونه أصل آدمي
(ويشترط انفصال جميع الحمل) فلا أثر لخروج بعضه متصلاً أو منفصلاً
لظاهر الآية ولأنه لا يحصل به براءة الرحم (حتى لو كان) الحمل (ولدين)
فأكثر (اشترط انفصالهما) فلو خرج أحدهما وبقي الآخر لم تنقض العدة
إلا بوضعه لما مر وهذا إذا كان بين وضعيهما دون ستة أشهر فإن كان

(١) نعم يثبت للعلقة حكم الولادة في ثلاثة أمور^١ كون الدم الخارج
بعدها يسمى نفاساً^٢ ووجوب الغسل بوضعها وبطلان الصوم بها .

(٢) أي بوضع ولد ميت ولو مات في بطنها واستمر أكثر من أربع
سنين لم تنقص إلا بوضعه لعموم الآية كما افترى به الشهاب الرملي رحمه الله
نهاية ومغني اه عبد الحميد زاد بن قاسم ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة
الحمل أربع سنين لأنه في مجهول البقاء زيادة على الأربعة حتى لا يلحق
نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع
هذا هو الذي يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى انتهى .

وَسِوَاهُ كَامِلُ الْخَلْقَةِ وَمُضْغَةٌ لَمْ تَتَّصِرْ وَشَهِدَ أَرْبَعُ قَوَائِلَ أَنَّهَا مَبْدَأُ خَلْقِ آدَمِيٍّ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ مَنْسُوبًا إِلَى مَنْ لَهُ الْعِدَّةُ

سنة اشهر فأكثر فالثاني حمل آخر فتتقضي العدة بالاول (وسواء) في
الانقضاء بالوضع (كامل الخلقة) وناقصها كان لم يوجد فيه الاعين أو ظفر
(و) لو (مضغة^١ لم تتصور) أي لم يكن فيها شيء من صورة الآدي (وشهد^٢
أربع قوابل^٢ أنها مبدأ^١ خلق آدمي) لحصول براءة الرحم بها بخلاف ما اذا
شككن. (ويشترط أن يكون الولد منسوباً الى من له العدة^(١)) لكونه
يمكن منه ولو احتمالاً كمنفي بلعان ونحوه لأنه وان انتفى عنه باللعان ظاهر
فيمكن كونه منه ولهذا لو استلحقه لحقه فان لم تمكن نسبته اليه لم تنقض
بوضعه^(٢) كأن وضعته لاقبل من ستة أشهر من وقت امكان الاجتماع بعد
النكاح أو لفوق أربع سنين^(٣) من وقت امكان العلوق قبل الفرقة أو لما

2: أي أرميلان فلو
أضربت بذلك واحد
حمله أن يتزوجها
باطناً أو علنيا
عبد الحميد
3: أي
14/8

3: أخبر بها بطريق إلى
أهل الخبرة ومنهم الق
لأنها حينئذ تسمى حو
وعبروا بأخبار لانه
لا يشترط لفظ شهاد
إلا إذا وجدت دعوى
عند قاضي أو محكم
الرفعة مع المنهاج
١٤١/٨

(١) من زوج أو واطيء بشبهة ١هـ تحفة ٨/١٣٩

(١) عبارة التحفة اما إذا لم يمكن كونه منه كصبي لم يبلغ تسع سنين
ومسوح ذكره وأنثياه مطلقاً أو ذكره فقط ولم يمكن أن تستدخل منيه وإلا
لحقه وان لم يثبت الاستدخال ومولود للدون ستة أشهر من العقد فلا تنقضي به اه
(٣) لكن لو ادعت في هذه انه راجعها أو جدد نكاحها أو وطئها
بشبهة وامكن فهو وان انتفى عنه تنقضي به عدته كما في المغني والاسنى
افاده عبد الحميد ١٣٩/٨ على قوله (لدون ستة أشهر)

فَلَوْ حَمَلَتْ مِنْ زِنَا أَوْ وَطْءِ شُبْهَةٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا لَمْ تَنْقُضِ
عِدَّةَ الْمُطَلَّقِ بِهِ بَلْ فِي حَمْلِ وَطْءِ الشُّبْهَةِ تَسْتَأْنِفُ الْعِدَّةَ
لِلطَّلَاقِ بَعْدَ الْوَضْعِ وَكَذَا فِي حَمْلِ الزَّانَا إِنْ لَمْ تَحِضْ
عَلَى الْحَمْلِ فَإِنْ حَاضَتْ عَلَى الْحَمْلِ انْقَضَتْ بِثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ

بين ستة أشهر وأربع سنين وبين الزوجين مسافة لا تنقطع في تلك المدة
(فلو حملت) المزدوجة (من زنا أو وطء شبهة ثم طلقها) الزوج أو فارقتها
بفسخ أو موت (لم تنقض عدة المطلق به) كما مر (بل في حمل وطء
الشبهة) والنكاح الفاسد (تستأنف العدة للطلاق) ونحوه (بعد الوضع^(١))
ولا يجوز أن يعتدله قبل الوضع لا بالشهور ولا بالاقراء سواء كانت تحيض
على الحمل أم لا لأنها معتدة بالحمل عن الحق به فلم يجز أن تعتد عن الزوج
وهي مشغولة بغيره، وإنما قدمت عدة الحمل لأنها لا تقبل التأخير سابقا
كان أو لاحقا (وكذا في حمل الزنا) إذا كانت من ذوات الاقراء (إن
لم تحض على الحمل) أي فاعتد للزوج بالاقراء بعد الوضع (فإن حاضت على
الحمل) من الزنا (انقضت) العدة (بثلاثة أطهار) في الحرة وقرأين في غيرها

(١) وله الرجعة قبل وضع وبعده إلى انقضاء عدته لا تجديد قبل وضع

على المعتمد وفارق الرجعة بأنه ابتداء نكاح فلم يصح في عدة الغير وهي

شبهة باستدامة النكاح فاحتمل وقوعها في عدة الغير اه تحفة ٢٤٧/٨ - ٢٤٧

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ أُعْتِدَتْ بِثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ

ولو قبل الوضع لأن الحامل تحيض على المذهب وحمل الزنا كالمعدوم شرعاً وكذات الاقراء الأشهر فتقضي عدتها بها مع حمل الزنا وفي الروضة واصلها نقلاً عن الروياني أن الحمل المجهول حاله كالذي من الزنا قال الاصحاب ولو حملت من الزنا في اثناء العدة لم يؤثر في انقضائها ولو نكح حاملاً من الزنا صح نكاحه قطعاً ويجوز له وطؤها قبل الوضع إذ لا حرمة له (فإن لم تكن حاملاً فإن كانت ممن تحيض) وكانت حرة (اعتدت بثلاثة ^{مبقوة: 228} أطهار^(١)) لقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسن ثلاثة قروء)، والقروء

(١) فلو ظهر حمل للزوج اثناء عدة الاقراء او الاطهار أو بعدها اعتدت بوضعه لأنه أقوى بدلالته على البراءة قطعاً — أما لو ارتابت في أنها حامل لوجود نحو ثقل أو حركة فلا يخلو الحال عن أن تكون الريبة اثناء العدة أو بعدها وبعد نكاحها آخر أو بعدها وقبل نكاح فان وقعت الريبة اثناء العدة أي قبل انقضائها لم تنكح آخر بعد الاقراء والأشهر حتى تزول الريبة بامارة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوابل وذلك لأن العدة قد لزمها بيقين فلا تخرج عنها إلا بيقين فان نكحت مرتابة فباطل ظاهراً وكذا باطناً إن بان حمل والا يظهر حمل فاستوجه ابن حبر الصحة قال الشبرايملي ووجهه أن العبرة في العقود بما في نفس الأمر واعتمد الرمي والخطيب بطلان النكاح مع الريبة وإن بان ان لا حمل كما في عبد الحميد —

١. وإن اختلفت
٢. تطاول ما بينها
٣. ولأن استجابتها
بدواء اللفظة

فَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ فِي طَهْرٍ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بِالطَّهْرِ فِي
الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ ،

بالضم جمع قرء بالفتح ويقال بالضم وهو لغة يطلق على الحيض والطهر
ولكن المراد هنا الطهر لقوله تعالى ﴿فَطْلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ أي في زمنها وهو
زمن الطهر اذ الطلاق في الحيض يحرم كما مر وزمن العدة يعقب زمن
الطلاق والطهر المعتبر هو المحتوش بدمين سواء دمي حيضين أو حيض ونفاس
فيمن قد عرفت الحيض قبل هذا النفاس فلو طلق من لا تعرف الحيض
فحاضت لم يحسب طهرها المتقدم قرأ لما ذكر (فإن كان الطلاق) أو نحوه
(في طهر) محتوش بدمين وبقيت في الطهر بعد الطلاق ولو لحظة (انقضت
العدة بالطهر في الحيضة الثالثة) وتحسب تلك اللحظة من بقية الطهر قرأ

كما قاله جماعة
من الصحابة رضي
الله عنهم رخصة
١٨/٣٣

— وان كانت الرتبة بعد العدة وبعد نكاحها آخر استمرار النكاح لوقوعه
صحيحاً ظاهراً فلا يبطل إلا بيقين إلا أن تلد لدون ستة أشهر من امكان
العلق بعد عقد الثاني فلا يستمر حينئذ لتتحقق المبطل فيحكم ببطلانه وان
الولد الاول ان امكن كونه منه ، وان كانت الرتبة بعد انقضاء العدة
وقبل نكاح فالتصبر ندباً وقيل وجوباً بالزوال الرتبة احتياطاً فان لم تصبر
ونكحت فالذهب عدم ابطاله في الحال لأننا لم نتحقق المبطل فان علم
مقتضيه بان ولدت لدون ستة أشهر مما مر ابطالناه لتبين فسادهِ وإلا فلا اه
ملخصاً من التحفة وحاشية عبد الحميد . ١٨/٤١ - ٤٢

وإن كان في الحيض انقضت العدة بالطعن في الحيضة الرابعة .
فإن كانت ممن لا تحيض لصغر أو إياس اعتدت بثلاثة أشهر .

لأنه يسمى بعض القرء مع قرأين كاملين ثلاثة أقراء^(١) ، وقد قال تعالى
(الحج أشهر معلومات) والمراد شوال وذو القعدة وبعض ذي الحجة ، ثم
اللحظة من الحيضة الثالثة ليست من العدة بل هي يتبين بها انقضاء العدة^٢
فلا تصح رجعتها فيها ويصح نكاحها فيها فلو انقطع الدم لدون يوم وليلة
ولم يعد قبل خمسة عشر يوما تبين أن العدة لم تنقض (وان كان) الطلاق
أو نحوه (في الحيض انقضت العدة بالطعن في الحيضة الرابعة) لتوقف حصول
الأقراء الثلاثة على ذلك ويأتي في اللحظة من الحيضة الرابعة ما قدمناه آنفاً
وشمل كلامه المستحاضة فتعتمد بأقراءها المردودة اليها من الأقل أو التميز أو العادة
(فإن كانت ممن لا تحيض لصغر أو إياس) أو لغير ذلك كأن كانت لاتعرف
الحيض أصلاً ولو كانت قد عرفت النفاس^(٢) (اعتدت بثلاثة أشهر) أي

(١) عبارة التحفة لاطلاق القرء على أقل لحظة من الطهر وان وطئ
فيه ، ولأن اطلاق الثلاثة على اثنين وبعض الثالث سائغ كما في (الحج
اشهر معلومات) أما إذا لم يبق منه ذلك كانت طالق آخر طهر فلا بد من
ثلاثة أقراء كوامل ١ هـ ٨/٣٣٣ .

(٢) مثله في المغني للخطيب وقد نشر الخلاف في هذه المسئلة سيدي
عبد الرحمن المشهور في البغية فذكر أن معتمد ابن حجر والرملي والدميري —

فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِعَارِضٍ رَضَاعٍ وَنَحْوِهِ أَمْ لَغَيْرِ عَارِضٍ ظَاهِرٍ
وَهِيَ يَمِّنُ تَحِيضُ قَعَدَتْ إِلَى

الحرّة لقوله تعالى (واللّٰهِي يُثَبِّنُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ
ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللّٰهِي لَمْ يَحْضَنْ بِأَيِّ فَعَدَّتْهُنَّ ^{الطَّلَبُ} كَذَلِكَ وَالْأَشْهُرُ مَعْتَبَرَةٌ بِالْأَهْلَةِ
فَإِنْ انْكَسَرَ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ ثُمَّ ثَلَاثِينَ مِنَ الرَّابِعِ سَوَاءٌ كَانَ الْمُنْكَسَرُ تَامًا أَمْ
نَاقِصًا (فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِعَارِضٍ) ظَاهِرٍ يَعْرِفُ ^(١) مِثْلُ (رَضَاعٍ وَنَحْوِهِ)
كَنْفَاسٍ وَمَرَضٍ سُدَّاءٍ بَاطِنٍ وَنَحْوِهَا (أَمْ لَغَيْرِ عَارِضٍ ظَاهِرٍ وَهِيَ يَمِّنُ تَحِيضُ)
فِي الصَّوْرَتَيْنِ (قَعَدَتْ) عَنِ النِّكَاحِ إِلَى أَنْ تَرَى الْحَيْضَ ^(٢) أَوْ تَبْلُغَ (إِلَى

١: وإن لم يرح
برؤء على الأوجه خلافًا
لما اعتمد الزركشي -
عله يقول إن عدتها ثلاثة
أشهر الحائث لها بالآيسة
المعشدة مع عبد الصمد
٨/٦٧

— وَالنَّاشِرِي وَغَيْرِهِمْ أَنَّهَا إِذَا عَرَفَتْ النِّفَاسَ تَعْتَدُ بِالْأَقْرَاءِ لِأَنَّ الْقُرْءَ طُهِرَ بَيْنَ
دَمِينٍ وَلَوْ حَيْضًا وَنَفَاسًا ، وَاعْتَمَدَ النَّوَوِي فِي الرُّوْضَةِ وَالْفَتَاوَى وَالْبَغْوِي وَأَبُو
مُخْرَمَةَ وَالْأَسْنَى أَنَّهَا تَعْتَدُ بِالْأَشْهُرِ وَعِبَارَةٌ فَتَاوَى الْإِمَامِ النَّوَوِي فَإِنْ كَانَتْ
قَدْ وَلَدَتْ وَرَأَتْ نَفَاسًا أَوْ لَمْ تَرَهُ فَعَدَّتْهَا أَيْضًا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ
وَلَا تَخْرِجُهَا الْوِلَادَةُ وَالنِّفَاسُ عَنْ كَوْنِهَا مِنَ الْإِلَاءِ لَمْ يَحْضَنْ هَذَا هُوَ
الصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ حَكَمَهَا حَكَمُ مَنْ انْقَطَعَ حَيْضُهَا بِالسَّبَبِ
وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ انْتَهَى . ^{الْبَغِيَّةُ ٤/٦٤}

(١) أَي وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ إِلَّا لَعَلَّةٍ فِي الْوَاقِعِ ١ هـ سَم ٨/٣٦
(٢) أَمَّا مَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِعَارِضٍ يُعْرِفُ فَالْحَكْمُ فِيهَا ذَلِكَ وَإِنْ طَالَتِ
الْمُدَّةُ وَطَالَ ضَرَرُهَا بِالْإِنْتِظَارِ لِأَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَكَمَ بِذَلِكَ فِي الْمَرْضِعِ —

— ٢٤٨ —

٣
وَفِي شَيْءٍ مَا نَحْنُ بِالنَّظَرِ فِيهِ مِنْ زَمَنِ الرَّجْعَةِ إِلَى الْيَأْسِ أَمْ يَنْقَضِي بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ
كَتَيْبُونَ السَّائِفِ وَالْمُتَحِيرَةِ (الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ الْوَحِيدُ)
وَهَلْ مِثْلُ الرَّجْعَةِ الْوَلَدَةُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ أَيْضًا . وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْوَلَدَةَ نَاحِيَةُ الْعَدَّةِ
وَلَا يَأْتِيهَا إِلَّا بِطَرَفٍ مِنْ ذَلِكَ أَوْ بِطَرَفٍ مِنَ الْوَلَدَةِ الْوَحِيدَةِ (الْمُتَحِيرَةِ)

سِنَّ الْيَاسِ مِنَ الْخَيْضِ وَهُوَ اثْنَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً ،

٢٤٨

سن اليأس من الحيض (ولا مبالاة بطول حبسها قبله لأن الأشهر إنما شرعت للتي لم تحض وللآيسة وهذه غيرها (وهو) أقصى يأس لنساء العالم وذلك (اثنان وستون سنة) قمرية على الأشهر من الخلاف في الروضة وأصلها وهل هو على التقريب أو التحديد لم أر فيه شيئاً والأقرب الأول

في قوله يأس كل النساء
وكل الأزمنة باعتبار
ما يبلقنا غيره ويعرف
لأن مبنى العدة على الإح
وطلب اليقين لا تحوة
٣٨/٨

رواه البيهقي بل قال الجويني هو كالأجماع من الصحابة رضي الله عنهم كما في التحفة زاد في البغية عن الأشخر وأطبق عليه المتقدمون والمتأخرون ، وأما من انقطع دمها لا لعلة تعرف فكذا تصير الى سن اليأس ان لم تحض في الجديد وبه قال أبو حنيفة ، وفي القديم وهو مذهب مالك وأحمد تربص تسعة أشهر ثم تعتد بثلاثة أشهر ليعرف فراغ الرحم اذ هي غالب مدة الحمل وانتصر له الشافعي بان عمر قضي به بين المهاجرين والأنصار ولم ينكر واختاره البلقيني^٣ قاله في التحفة زاد في البغية نقلاً عن الأشخر وافق به جمع متأخرون^٤ فان قضي به شافعي لرجحانه عنده أو مساواته الجديد أو لضرورة كالاحتاج للنفقة وفيه اهلية الترجيح نفذ قضاؤه ويجوز الافتاء لمن

استدل الشافعي بقول
القديم بان سن اليأس
مدة الحمل وانتصر له
الشافعي بان عمر قضي
به بين المهاجرين
والأنصار ولم ينكر
اختاره البلقيني^٣
قاله في التحفة
زاد في البغية
نقلاً عن الأشخر
وافق به جمع
متأخرون^٤

هو كذلك مع بيان انه ليس من مذهب الشافعي ليقول المستفتي ذلك ا هـ البغية ٢٦٧/٤

ونحوه في فتاوى بلفقيه وزاد عقب قوله وقضى به سيدنا عمر واختاره البلقيني وافق به ابن عبد السلام والبارزي والحضرمي وابن شكيل وابن كبن وأبو حميش وابن مطير وكفى بهؤلاء أسوة وقوة انتهى . البغية ٢٦٧/٤

٤ ومنه
قوله
والبارزي
والرئيسي
والسيدني
(إمامة)

ثُمَّ تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، وَإِنْ أَعْتَدْتَ الصَّغِيرَةَ بِالشُّهُورِ
فَحَاضَتْ فِي أَثْنَائِهَا أَنْتَقَلْتَ إِلَى الْأَطْهَارِ ،

كما في سن الحيض (ثم) بعد بلوغها سن اليأس^(١) (تعتد بثلاثة أشهر)
لأن ما قبلها لم يكن عدة وإنما اعتبر ليعلم أنها ليست من ذوات الإقراء
ثم إن حاضت بعد اليأس في الأشهر استأنفت العدة بالإقراء وحسب لها
ما مضى قرأ^٢ وكذا لو حاضت بعد الأشهر^٣ وقبل النكاح^٤ بخلاف ما إذا
حاضت بعد النكاح^٥ لأنه لا يؤثر في انقضاء العدة وصحة النكاح (وإن
اعتدت الصغيرة) أو الكبيرة التي لا تعرف الحيض (بالشهور فحاضت
في أثنائها انتقلت إلى الأطهار^٦) لأنها الأصل وقد قدرت عليها قبل الفراغ
من البذل فوجب الانتقال إليها كالمتيمم إذا وجد الماء في أثناء التيمم
وخرج بحيضها في أثنائها ما إذا حاضت بعد انقضائها فانها لا تؤمر بالانتقال
إلى الأطهار سواء نكحت أم لا والفرق بينها وبين الآية أن حيضها

(١) وهو اثنان وستون سنة كما تقدم في المتن وفيه أقوال أخر اقضاها
خمس وثمانون وادناها خمسون افاده في التحفة وعبارة المغني واختلفوا في
سن اليأس على ستة أقوال أشهرها ما تقدم وهو اثنان وستون سنة وقيل
ستون وقيل خمسون وقيل سبعون وقيل خمسة وثمانون وقيل تسعون وقيل
غير العربية لا تحيض بعد الخمسين ولا تحيض بعد الستين إلا قرشية انتهى
عبد الحميد ٣٧٨/٨

من النكاح ٣٧٨/٨
١: لأنها الأصل

قطعا لا حواشي
الحسين

الأشهر الثلاثة

لأنه بان أنها غير
أيسه وإنما من الحيض
مع عدم تعلق حق
لها

لأن عدتها انقضت
ظاهرا ولا ريبه مع تعلق
حق الزوج بها

بإجماع التحفة

وَلَا يُحْسَبُ مَا مَضَى لَهَا طَهْرًا ، فَإِنْ كَانَتْ أُمَّةً وَلَوْ مُبْعَضَةً ، فَإِنْ
كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا بِالْوَضْعِ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْإِقْرَاءِ أُعْتِدَّتْ
بِقُرَائِنِ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الشُّهُورِ أُعْتِدَّتْ بِشَهْرِ وَنِصْفٍ ،

حينئذ لا يمنع صدق القول بأنها عند اعتدادها بالأشهر من اللاء لم يحضن
(ولا يحسب ما مضى لها) من الطهر المتقدم على الحيض (طهرًا) لأنه
غير محتوش بدمين كما مر (فإن كانت) المعتدة (أمة ولو مبعضة) ومكاتبه
ومستولدة (فإن كانت حاملًا فعِدَّتُهَا بالوضع) كما مر ^(١) (وإن كانت من
ذوات الإقراء اعتدت بقرائن) لقول عمر رضي الله عنه وتعتمد الأمة بقرائن
رواه الشافعي وغيره ولأنها على النصف من الحرية في كثير من الأحكام وإنما
كملت القرء الثاني لتعذر بعضه إذ لا يظهر نصفه إلا بظهور كله فلم يكن بد من
الانتظار إلى أن يعود الدم فهذا كمال كالطلاق (وإن كانت) أي الأمة (من
ذوات الشهور اعتدت بشهر ونصف) لما مر أنها على النصف من الحرية ^(٢)

(١) أي في الحرية مع مراعاة الشرطين للتقدمين وهما انفصال جميع
الجل حتى ثاني توأمين وكونه منسوبًا لمن له العدة .

(٢) وفي قول عدتها شهران لأنها بدل القرائن ، وفي قول عدتها
ثلاثة من الأشهر ورجحه جمع لعموم الآية قاله في المنهاج مع التحفة وقوله لعموم
الآية وهي قوله تعالى واللائي يتسنن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم
فعدتهن ثلاثة اشهر واللاء لم يحضن أي فعدتهن كذلك فحذف المبتدأ —

وَأِنْ أُعْتِقَتْ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً أَتَمَّتْ عِدَّةَ حُرَّةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ بَائِنًا أَتَمَّتْ عِدَّةَ أُمَةٍ .

وَمَنْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ وَجَبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ مِثْلُ عِدَّةِ الْمُطَلَّاقَةِ ، وَمَنْ

(وَإِنْ اعْتَقَتْ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ) لَمْ يَلْزِمَهَا الْإِسْتِئْثَافُ بَلْ تَبْنِي عَلَى مَا مَضَى (فَإِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً أَتَمَّتْ عِدَّةَ حُرَّةٍ) لِأَنَّهَا كَالزَّوْجَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ كَمَا مَرَّ فَصَارَ كَمَا لَوْ عَتَقَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ (وَإِنْ كَانَتْ بَائِنًا ^(١) أَتَمَّتْ عِدَّةَ أُمَةٍ) لِأَنَّهَا كَالْأَجْنَبِيَّةِ (وَمَنْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ) أَوْ اسْتَدْخَلَتْ مَاءَ مُحْتَرَمًا عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ مَاءُ زَوْجِهَا (وَجَبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ) لِأَنَّهُ كَالنِّكَاحِ فِي لِحَاقِ النَّسَبِ فَكَانَ مِثْلَهُ فِي إِجْبَابِ الْعِدَّةِ (مِثْلُ عِدَّةِ الْمُطَلَّاقَةِ) وَنَحْوِهَا فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأُمَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ نَعَمْ لَوْ وَطِئَ أُمَةٌ يَظُنُّهَا زَوْجَتَهُ الْحُرَّةُ فَلَا تَعْتَدُ عِدَّةُ الْأُمَةِ بَلْ عِدَّةُ الْحُرَّةِ نَظَرًا إِلَى ظَنِّهِ وَإِنْ ظَنُّهَا أُمَّتَهُ فَبَقَرَاءٌ وَاحِدٌ ^(٢) (وَمَنْ

— والخبر من الثاني لدلالة الأول عليه نهاية ومعنى اه عبد الحميد . ^(٣٦/٨) وتقدم نحوه في الشرح قريباً .

(١) ومثلها المتوفى عنها زوجها ، أما لو عتقت مع العدة كان علق طلاقها وعتقها بشيء واخذ فتعتد عدة حرة قطعاً كما في التحفة والمغني وغيرهما (٢) مثله في التحفة وعبارتها تنبيه العبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطئ لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة غيره يظنها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة أقراء أو حرة يظنها أمته اعتدت بقراء أو زوجته الأمة اعتدت بقراءين —

٢٠٢٣٤
... ويذرون أزواجاً
يتربصن بأنفسهن
أربعة أشهر وعشراً

مَاتَ عَنْهَا زَوْجَهَا وَهِيَ حَامِلٌ اعْتَدَتْ بِوَضْعِ الْحَمْلِ سَوَاءَ كَانَتْ
حُرَّةً أَوْ أَمَةً وَإِنْ كَانَتْ حَائِلًا أَوْ حَامِلًا بِحَمْلٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مِنْهُ اعْتَدَتْ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا سَوَاءَ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ أَمْ لَا .

مات عنها زوجها وهي حامل (بما يمكن لحوقه به) اعتدت بوضع الحمل
سواء كانت حرة أم أمة (حراً كان الزوج أو عبداً لآية (وأولات الأحمال)
فهي مقيدة لآية (والذين يتوفون منكم) الآية (وان كانت حائلاً) غير
حامل (أو حاملاً بحمل لا يجوز) أي لا يمكن شرعاً (أن يكون منه)
كالصبي الذي لا يولد مثله والمسوح كما مر (اعتدت بأربعة أشهر) هلالية
(وعشراً) أي عشرة أيام بلياليها ^(١) وان كان هو الواجب تبركاً بلفظ
الآية وهذا ان كانت حرة (سواء كانت ممن تحيض أم لا) وسواء رأت

— لأن العدة حقه فنيط بظنه هذا ما قالاه وهو ظاهر وان اعترض بان
للقول خلافه انتهى ٣٥/٨

وقوله اعتدت بقرء او زوجته الأمة الخ خلافاً للروض والمغني والنهاية
حيث قالوا ولو ظن الحرة امته او زوجته الأمة فانها تعتد بثلاثة اقراء اه
وعلاه الأسنى والمغني بان الظن انما يؤثر في الاحتياط لافي التخفيف اه
انتهى عبد الحميد . ٣٥/٨

(١) هكذا في الأصل الذي بأيدينا ولعلها سقطت هنا عقب قوله بلياليها
ولم يقل بلياليها وان كان هو الواجب الخ أو نحو ذلك .

وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً وَلَوْ مُبْعَضَةً اعْتَدَتْ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسِ لَيَالٍ وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلْقَةً رَجْعِيَّةً ثُمَّ تُوُفِّيَ عَنْهَا انْتَقَلَتْ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ

في المدة المذكورة دم حيض أم لا وسواء كانت كبيرة أم صغيرة مدخولاً بها أم لا وسواء كان زوجها صبيّاً أم ممسوحاً أم لا لقوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) ^{٢٠٣٤} فإن انكسر الشهر الأول ^١تم ثلاثين من الشهر الخامس كمنظيره فيما مر وان بقي منه عشرة أيام اعتدت بها وبأربعة أشهر بعدها وان كان الرابع ناقصاً ^(١) (وان كانت) أي المتوفى عنها (أمة ولو مبعضة) ومكاتبة ومستولدة (اعتدت بشهرين وخمس ليالٍ) أي بإيامها لما سبق أن عدتها على النصف من الحرة وغلط النووي في تحرير هذه العبارة وقال صوابها خمسة أيام بلياليها (وإذا طلق امرأته طلقاً رجعية ثم توفي عنها) أي في أثناء العدة (انتقلت الى عدة الوفاة) أي فتستأنف عدة الوفاة وتسقط بقية عدة الطلاق ويلزمها الاحداد وتسقط نفقتها وخرج بها البائن ولو بنفسه

(١) مثله في التحفة وعبارتها وتعتبر الأربعة بالأهلة ما لم يمت اثناء شهر وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام فحينئذ ثلاثة بالأهلة وتكمل من الرابع ما يكمل أربعين يوماً ولو جهلت الأهلة حسبها كاملة انتهى ^{٣٥٠/٨}
وفي المغني فان خفيت عليها الأهلة كالحبوسة اعتدت بمائة وثلاثين يوماً هـ .

وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ .

لأنها كالأجنبية فتكمل عدة الطلاق ^(١) (ويجب الإحداد) بكسر
الهمزة وهو الامتناع عما سيأتي بيانه (في عدة الوفاة) لخبر
الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت
فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً أي فإنه يحل لها الإحداد عليه
أي يجب للاجماع^٢ على إرادته ^(٢) والتقيد بإيمان المرأة جري على الغالب^٣

(١) أي لأنها ليست زوجة فلا يلزمها إلا حداد ولها النفقة ان كانت
حاملًا (فرع) قال الزركشي علق الطلاق بموته ومات فالظاهر أنها تعتد
عدة الوفاة وان أوقعنا الطلاق قبيل الموت ولا ترث احتياطاً في الموضعين اهـ
وفيه نظر والذي مر أنه لا طلاق هنا فتعتد عدة الوفاة وترث اهـ تحفة
قال عبد الحميد قوله قال الزركشي الخ اعتمده المغني كما أشرنا إليه
والنهاية انتهى .

وقوله والذي مرّ أي قبيل أدوات التعليق وهو قوله في أنت طالق
بعد موتي أو معه بعدم الوقوع أصلاً نظراً للمحال أي وهو مصادفته
البيّنونة اهـ تحفة ٩٣/٨

(٢) قال في المغني ونقض دعوى الاجماع بان في الشامل عن الحسن
البصري انه مستحب لا واجب اهـ . عبد الحميد ٢٥٥/٨

وقال في رحمة الامة وحكي عن الحسن والشعبي انه أي الإحداد
لا يجب انتهى وعبارة التحفة . —

١ من أحد ويقال في
الحداد من عدة لغة
المنع ويروى بالجيم
وهو القطع التحفة

٢ : إلا ما حكى عن الحسن
البصري : من أنه
مستحب لا واجب
مطلي أو تحفة و
عبد الحميد ٢٥٥/٨
ومن تلخيص الناس
فذهب الحسن البصري
في عدة الوفاة أنها كس
العدد لا يمتنع عليها
إلا النكاح اهـ

٣ : عبد الحميد مع التحفة
وذكر الإيمان للغالب
وكذا ذكر الأربعة أشهر
وعشراً فإن ذلك في
الحائض وأما الحامل
فتعد مدة بقاء حملها
قاله شيخنا في حاشيته على
البخاري اهـ مغني اهـ
٢٥٥/٨

وَلَا يَجِبُ الْإِحْدَادُ فِي عِدَّةِ غَيْرِهَا لَكِنْ يُسْتَحَبُّ
لِلْبَائِنِ ، وَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَيُسْتَحَبُّ لَهَا التَّزِينُ ،

وإلا فالذميمة ومن لها أمان مثلها وعلى ولي صغيرة ومجنونة منعهما مما يمتنع
منه غيرها. ولا فرق بين أن يكون الزوج المتوفى حراً أم عبداً مسلماً أم غيره
صغيراً أم كبيراً (ولا يجب الاحداد في عدة غيرها) أي غير عدة الوفاة
سواء في ذلك عدة الرجعة والبائين بطلاق أو فسخ وعدة وطئ الشبهة
بنكاح فاسد أو غيره وكذلك أم الولد إذا مات عنها سيدها لتخصيص
الاحداد في الخبر السابق بالزوج الميت (لكن يستحب) الاحداد (للبائين)
بطلاق أو فسخ خروجاً^(١) من خلاف من أوجبه عليها كأبي حنيفة وأحمد
في إحدى الروايتين عنه بل هو أيضاً قول قديم للشافعي رضي الله عنهم (وأما
الرجعية فيستحب لها التزين) بما يدعو الزوج^(٢) إلى رجعتها وهذا ما حكاه في أصل
الروضة عن بعض الأصحاب بعد أن حكى عن أبي ثور عن الشافعي أنه
يستحب لها الاحداد^(٣) قال الأذرعى والقول باستحباب التزين ضعيف وعلى

١: بائن بطل أو ثلاث
لئلا يفضي تزويجها لفسادها
٢١
تحفة ٣١١/٨

٢: لبقاء معظم أحكام
النكاح لها وعليها
تحفة ٢٥٥/٨

— إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً فإنه يحل لها الإحداد عليه هذه المدة
أي يجب لأن ما جاز بعد امتناعه وجب وللإجماع على إرادته إلا ما حكى
عن الحسن البصري انتهى . ٢٥٥/٨

(١) أي ولئلا يفضي تزويجها لفسادها كما في التحفة . ٢٥٥/٨

(٢) اعتمده النهاية والمغني أيضاً هـ عهد الحميد وعبارة التحفة . —

المزوجة وغيره
كفّة ٥٩/٨

وَالْإِحْدَادُ أَنْ تَتْرَكَ الزَّيْنَةَ وَلَا تَلْبَسَ الْحُلِيَّ

ضعفه ينبغي أن يكون محله فيما إذا كانت ترجو مراجعته .

« تقمة » :

٢: من قريب وسيد
وكذا أجنبي حيث لا
رغبة فيها يظهر، ثم
رأيت شارحين يخالفون
فيه وما فعلته أوجه
كما لا يخفى، وظاهر
أن الزوج لو منعها مما
ينقص به تمتعه حرم
عليها فعله ٥٩/٨
كفّة

قال الأصحاب يجوز للمرأة الإحداد على غير الزوج^٢ إلى ثلاثة أيام ولا يجوز ما فوقها لخبر الصحيحين السابق وغيره قال الأذري والأشعبي أن المراد بغير الزوج القرابة لا مطلقاً والظاهر أنه لا يجوز للأجنبية الإحداد على الأجنبي ولو بعض يوم انتهى وينبغي إلحاق السيد بالقريب في ذلك على أن أبا شكيل في فتاويه صرح بأنه لا فرق بين القرينة والأجنبية في ذلك ثم المراد بالإحداد المحرم ترك الزينة ونحوها بقصد الإحداد أما لو تركته بلا قصد فلا أثم قطعاً (والإحداد أن تترك الزينة) بالحلي واللباس والطيب وما في معناها مما يأتي (ولا تلبس الحلي) سواء الذهب والفضة والجوهر م: المؤلف والثالي وسواء الخاتم وغيره لخبر أبي داود بإسناد حسن المتوفى عنها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلي ولا تحتضب ولا تكتحل^١ والمشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهو المغرة بفتحها ويقال طين أحمر يشبهها كالذهب والفضة ما أشبههما بحيث لا يعرف إلا بتأمل أو مموه بهما وكذا

— قال بعض الأصحاب الأولى أن تتزين بما يدعو لرجعتها ، وبفرض صحته والا فالمنقول عن الشافعي ندب الإحداد لها فحلها إن رجعت عوده بالتزين ولم يتوهم أنه لفرحها بطلاقه انتهى ٥٥/٨

١- وكذا نحو ناس وودع
وعلاج وذيبل من كانت من
فروم يتحلون به ٥١
تحفة ٥٧/٨

وَلَا تَطْيَبُ ،

٢- وأما لبسه فهارا
فحرام إلا أن تعين
طريقاً لإحرازه فيجوز
للضرورة كما قاله الأذني
المعني المريد المريد
٥٧/٨

غير ذلك ^١ إن اعتاد التحلي به ويستثنى اللبس ليلاً فإنه جاز بلا كراهة إن
كان حاجة ^٢ وإلا فمع الكراهة كما نقلا ذلك وما قبله في الروضة وأصلها
عن الروياني عن بعضهم وأقواه (ولا تطيب) في بدن وملبوس وطعام
وكحل ونحوها لخبر الصحيحين عن أم عطية رضي الله عنها قالت (كنا
ننهى أن نحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ولا
نكتحل ولا نتطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً وفيهما أيضاً) (ولا تمس طيباً
إلا إذا طهرت فأخذت نبذة من قسط ^٣ أو أظفار ^٤ أي لا تمس إلا إذا طهرت
الحيض والنفاس فيطيب الحل بيسير من قسط أو أظفار لقطع الروايح
وهما نوعان من البخور ليسا من مقصود الطيب والمراد بالطيب
هنا ما ذكره في محرمات الاحرام في الحج ^٥ كما اتفق عليه الاصحاب هنا ،
وذكروا هناك أن المعتبر في الطيب أن يكون معظم الغرض منه التطيب ^٦

٣- كإحرازه التحفة
٥٧/٨

٤- أظفار ضرب من العطر من
على شكل أظفار الإنسان
الم قسطلان على البخاري
الم بغيره المريد المريد
٥٧/٨

٥- والضايف أن كلما
حرم على المحرم من الطيب والصندل والذرية والكاذي والورد والورس والياسمين والنرجس والمزرنجوش
والدخان لنحو الرأس
واللحية من لنا لكن
لا فدية لعدم النص
وليس للقياس فيها مدخل
وكل ما حله ثم حرمنا
الم تحفة ٥٧/٨

واتخاذ الطيب منه أو يظهر منه هذا الغرض فمنه المسك والكافور والعنبر
والريحان الفارسي وهو الضميران والآس واللينوفر والبنفسج والبان والسوسن
وكذا جميع الرياحين التي تطيب بها وإن لم يتخذ منها طيب ، وليس
من الطيب الحناء والعصفر وحب الحلب ولا ما يطلب للتداوي والأكل
غالباً كالقرفة ^٧ والمصطكي ^٨ والسنبل ^٩ والدارصيني ^{١٠} والزنجبيل ^{١١} والسعتر ^{١٢} وسائر

wild myrrh cinnamon mastic clove

٦- وقصد منه غالباً التحفة ١٦٦/٤

الأبازير والفواكه الطيبة ونور الأشجار ونحوه كالتفاح والسفرجل والبطيخ
والأترج والنارجيل وقشرهما وكذا الشَّيْخ والقيصوم والخزامى وسائر أزهار
البراري التي لا تستنبت وأما الدهن فمنه ما ليس بطيب كالزيت والشيرج
ومنه ما هو طيب كدهن الزَّيْبَق بفتح أوله وثالثه واسكان ثانيه وهو دهن
الياسمين ودهن الكاذي والورد والبنفسج والمراد بدهن ما ذكر أن يطرح
ذلك فيه أما لو طرح ذلك على السمسَم حتى يروح ثم عصر واستخرج
دهنه فلا تحريم فيه لأنه رائحة مجاورة ومن الطيب دهن البان المنشوش
بالطيب كالمسك أي المغلي به دون غيره ، وصورة الاستعمال المحرم أن
يلصق عين الطيب ببدنه أو ثوبه كالمسك والمساورد ونحوهما ولا فرق بين
ظاهر البدن وباطنه ولو بالأكل والاستعاط والاحتعال ونحوهما كما سبق إلا
إن استهلك في الماء كالأكل ونحوه فلا يبقى له طعم ولا ريح وإن بقي اللون
والعود لا يعد متطيِّباً به إلا بالتبخير بخلاف المسك والكافور ونحوهما فإنه
يحرم شدة في طرف الثوب ونحوه وشم الورد ونحوه من الرياحين تطيب
بخلاف شم ماء الورد ونحوه فإنه لا يعد طيباً إلا بصبه على بدنه أو نحوه
قال السبكي في شرح المنهاج في الحج والحاصل أن عين الطيب غير
الرياحين متى التصق بالبدن أو بالثوب حرم قطعاً سواء كان على وجه معتاد
أم غير معتاد ومتى شمه من غير الصاق لم يحرم والرياحين متى الصقها وشمها
حرم ومتى شمه من غير الصاق فلا نقل فيه صريحاً والذي يظهر عدم
التحريم وكذا إذا الصقها من غير شم انتهى ويستثنى مع ما تقدم من اباحة

وَلَا تَخْتَضِبُ بِالْحِنَّاءِ . وَلَا تُرَجِّلُ الشَّعْرَ

القسط والاضفار لمن طهرت من الحيض أو النفاس ما إذا دعت حاجة التداوي
الى استعمال الطيب فلا يحرم كالكمحل كما سيأتي وحكي عن الامام ولم يقف
عليه الجمال ابن ظهيرة فوقع له الفتوى بخلافه نعم ان اندفعت الحاجة بفعله
لم تجز استدامته بل يجب غسله في الحال وسيأتي نظيره في الدهن
(ولا تختضب بالحناء) ونحوه كالورس^١ فيما يظهر من البدن^٢ كالوجه واليدين
والرؤوس^٣ والرجلين دون ما تحت الثياب كما في أصل الروضة قال والغالية وان ذهب
الرافعي والغالية ولم يرحها كالخضاب وعلمه ابن الصباغ بأنها تسود العضو ومن ذلك الاسفيداج
وهو ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه ليبيضه والدِّمَام بكسر الدال
شعر الرأس منه أي مما المهمة^٤ وهو كل ما يطلى به الوجه للتحسين أو حمرة يورّد لها الخد وفي معنى
ذلك تسويد الحاجب وتصغيره وتطريف الاضباع كما صرح به الاصحاب
وكذا تجميد شعر الصدغين وتصفيف الطرة ونحو ذلك كما اقتضاه كلام
الروضة نقلاً عن الامام وبه جزم في الروض وغيره (ولا ترجل الشعر)
بكسر الجيم المشددة أي تُسَرِّحُه بالدهن سواء دهن الشيرج والسمن
وغيرهما ولا يختص ذلك بصورة الترجيل بل يحرم عليها دهن شعر رأسها
ولحيتها بكل حال لما فيه من التحسين بخلاف دهن شعر سائر البدن
فيجوز مطلقاً ويستثنى من الأول ما إذا دعت اليه حاجة كما في نظيره من
الطيب والاكتحال وبه اُفتى الامام ابن عجيل ووقع للجمال ابن ظهيرة

١: والرخفران
مغفره عبد الصمد
COA/٨

٢: أي في المهمة غالباً
ليما يظهر المختص
بدن الوجه واليدين والرجلين
لا الرجلين لهما تحت الثياب
الرافعي والغالية ولم يرحها
زهب ربحها كالخضاب
فني زاد النهاية
شعر الرأس منه أي مما المهمة
يظهر في المهمة وإن كان
كثيراً ما يكون تحت
الثياب كالرجلين
COA/٨

٣: أو ضمها الوتفة
COA/٨

٤: قال سم: قال في
شرح المنوع: بخلاف
دهن سائر البدن
انتهى وينبغي إلا ما
من شأنه أن يظهر
حال المهمة فيحرم
دهن شعره
COA/٨

بِالدُّهْنِ وَلَا تَكْتَحِلْ بِالْأَثْمَدِ وَالصَّبْرِ ، وَإِنْ احتُاجَتْ إِلَيْهِ
اِكْتَحَلَتْ بِاللَّيْلِ وَغَسَلَتْهُ بِالنَّهَارِ

خلافه ونقل عن فتاوي الامام الحضرمي انه حيث جاز للحاجة يجب غسله في الحال وهو كذلك ان اندفعت الحاجة بفعله وإلا فيجوز استدামته كما ذكره السمهودي في فتاويه (ولا تكتحل) بكحل فيه زينة وذلك كالاكتحال (بالاثمد) بكسر الهمزة والميم وهو الكحل الاسود ويسمى الاصمعياني وان كانت المرأة سوداء (والصبر) ونحوه وان كانت بيضاء للخبر المار وخرج بكحل الزينة غيره كالتوتيا فجائز مطلقاً إذ لا زينة فيه وبالاكتحال بالاثمد استعماله في غير العين من سائر البدن فلا يحرم إلا في الحاجب فانه يتزين به فيه كما مر والحق الحب الطبري بالحاجب في ذلك الشفة والثة والحدين والذقن لأنه يتزين به فيها (وان احتاجت إليه) أي الى الاكتحال بالاثمد ونحوه فيما فيه زينة للتداوي (اِكْتَحَلْتُ بِاللَّيْلِ) فقط (وغسلته) أي أزالته بغسل أو غيره (بالنهار) وجوباً لخبر أبي داود والنسائي باسناد حسن أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة وقد جمعت على عينها صبراً فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال انه يُشَبُّ الوجه أي يُوقده ويُحَسِّنُهُ فلا تجعليه إلا بالليل وامسحيه بالنهار حملوه على انها كانت محتاجة إليه ليلاً فأذن لها فيه بياناً لجوازه عند الحاجة مع أن الأولى تركه فان دعت إليه الحاجة نهائياً

١: ونظير ضبط الخ
هنا - أي في التطيب
الدهن - وفي الكحل
سواء ما في الليل أو
وإن اقتضى بعض النجاة
أنه يكفي في الليل إلى
ويستمر في النهار الفز
نخسة مبيح يسمع -
اعتمده الحلبي والزياد
وقال البرماوي فيه
والوجه الاحتفاء بها
لحتملة عادة أو بحيد
نخسة مع بحيد الجيد
- ومعلوم أن المعقول
عليه في ذلك إخبار طيب
كحل الدهن ش أو
بحيد الجيد ٥٧/٨

٢: وحيث زالت
مسحة أو غسله فوراً
كالصبر كما هو ظاهر
أو نخسة ٥٧/٨
٣: إلا إن أضرها مسحة أو نخسة ٥٧/٨

وَلَا تَلْبَسُ الْأَحْمَرَ الصَّافِي وَلَا الْأَزْرَقَ الصَّافِي وَلَا الْأَخْضَرَ الصَّافِي .

جاز أيضاً (ولا تلبس) المصبوغ للزينة غالباً فلا تلبس (الأحمر الصافي ولا الأزرق الصافي ولا الأخضر الصافي) سواء ما صبغ قبل النسيج وبعده لخبر الصحيحين المار بخلاف غير المصبوغ وإن كان حريراً ونفيساً ما لم تحدث فيه زينة كالنقش والتلوين بخلاف المصبوغ لا لزينة بل لمصيبة أو لاحتمال وسخ كالأسود والكحلي لانتفاء الزينة فيه بل هو أبلغ في الاحداد كما ذكره وهو ظاهر في أهل ناحية لا يعدونه زينة أما في مثل أهل جهتنا فيعدون بعض أنواعه كالبراق من الزينة وعليه فينتجه تحريمه في حقهم كما في نظيره فيما يعتاد التحلي بغير الذهب والفضة وتقييد المصنف بالأحمر الصافي يخرج الأحمر غير الصافي ولم أره لأحد من الأصحاب ولا شك أنه سبق قلم فانهم مطبقون على تحريمه مطلقاً وكذلك الأصفر والوردي ، وإنما فصلوا في الأزرق والأخضر لترده بين الزينة وغيرها فحرموا الصافي لأنه يتزين به وأباحوا المشبع بالشين المعجمة والعين المهملة بينهما موحدة لأنه من الأخضر يقارب الأسود ومن الأزرق يقارب الكحلي وكذلك الأكدر والأكب وهو الذي يضرب إلى الغبرة وأما الطراز على الثوب فإن كان كبيراً حرم وإن صغر فثلاثة أوجه في أصل الروضة ثالثها إن نسج مع الثوب جاز وإن ركب عليه حرم لأنه محض زينة وبه جزم في الأنوار (١) .

(١) وعبرة التحفة ويحرم طراز مركب على الثوب لا منسوج معه إلا إن

٥٧/٨

كثر أي بان عد الثوب بسببه ثوب زينة فيما يظهر ا ه ومثله في النهاية .

وَلَا يَجُوزُ لِلْمَبْتُوتَةِ وَلَا الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَنْ
تَخْرُجَ مِنَ الْمَنْزِلِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ ،

« تَمَمَةٌ » :

لها التَّجَمُّلُ بِالْفَرْشِ وَالسُّتُورِ وَأَثَاثِ الْبَيْتِ وَالتَّنْظِيفُ بِغَسْلِ الرَّأْسِ وَمَشْطِهِ
وَقَلَمِ الظُّفْرِ وَالِاسْتِحْدَادُ وَإِزَالَةُ الْأَوْسَاحِ ، وَلَوْ تَرَكْتَ الْإِحْدَادَ أَوْ السَّكْنَى فِي
كُلِّ الْمُدَّةِ أَوْ بَعْضِهَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِمَضِيِّ الْمُدَّةِ وَتَأْتِمُ إِنْ عَلِمْتَ التَّحْرِيمَ
وَكَانَتْ مَكْلَفَةً وَإِلَّا فَلَا تَأْتِمُ عَلَى وَلِيِّهَا وَلَوْ بَلَغَهَا وَفَاةُ الزَّوْجِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ
وَعَشْرِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا (وَلَا يَجُوزُ لِلْمَبْتُوتَةِ) أَيِ الْبَائِثِينَ بِطَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ ^{الْفَسْخُ}
(وَلَا الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَنْ تَخْرُجَ) فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ (مِنَ الْمَنْزِلِ)
أَيِ مَنْزِلِ الْفُرْقَةِ ^(١) (لِغَيْرِ حَاجَةٍ) وَلَوْ وَافَقَهَا الزَّوْجُ عَلَى الْخُرُوجِ فَيَمْنَعُهَا
الْحَاكِمُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ) أَيِ مَسَاكِنِهِنَّ (وَلَا
يَخْرُجْنَ) كَوَالِدٍ فَرُيْعَةٍ بَضْمُ الْفَاءِ إِنْ زَوْجُهَا قَتَلَ فَسَأَلْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا وَفِيهِ فَقَالَ (امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ
الْكِتَابُ أَجْلَهُ) قَالَتْ (فَاعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ
وَصَحَّحَهُ وَخَرَجَ بِالْمَبْتُوتَةِ الرَّجْعِيَّةِ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يُسَكِّنَهَا حَيْثُ شَاءَ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى

شَرْطَانِ لِلْمَسْكَنِ

(١) أَيِ إِنْ لَاقَ بِهَا حِينَئِذٍ وَامْكُنْ بِقَاوُهَا فِيهِ لِاسْتِحْقَاقِ الزَّوْجِ مَنْفَعَتَهُ
كَمَا فِي التَّحْفَةِ وَسَيَأْتِي التَّصْرِيحُ فِي الشَّرْحِ عَقِبَ قَوْلِ الْمَتْنِ وَتَجِبُ الْعِدَّةُ فِي
الْمَسْكَنِ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ الْعِدَّةُ .

فَإِنْ أَرَادَتْ الْخُرُوجَ لِشِرَاءِ الْقُطْنِ وَيَبِيعَ الْغَزْلَ لَمْ
يَجْزُ ذَلِكَ بِاللَّيْلِ ، وَيَجُوزُ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

حكم الزوجية كذا في المذهب والبيان وغيرهما من كتب العراقيين وجرى
عليه النووي في نكت التنبيه والذي ذكره الإمام إنها كالبائنين وحكاها المطلب
عن نصه في الأم قال السبكي وهو أولى والأذري أنه المذهب المشهور
وصوبه الزركشي واعتمده الشيخ زكريا في شرح المنهج^(١) (فَإِنْ أَرَادَتْ
الْخُرُوجَ لِشِرَاءِ الْقُطْنِ وَيَبِيعَ الْغَزْلَ) وشراء الطعام ونحو ذلك^(٢) (لَمْ يَجْزِ)
لها (ذَلِكَ بِاللَّيْلِ)^(٣) لَأَنَّ اللَّيْلَ مَظْنَةُ الْفَسَادِ^(٣) (وَيَجُوزُ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

١/ أولو أوله ١
تحفة ٧٢٢/٨

(١) واعتمده أيضاً ابن حجر في التحفة والخطيب في المغني وعبارة
التحفة وليس لزوج وغيره اخراجها ولو رجعية كما أطلقه الجمهور ونص عليه
في الام واعتمده الامام وجمع متأخرون بل قال الأذري خلافه شاذ لكن
العراقيون على أن له اسكانها حيث شاء لأنها كالزوجة وجزم به المصنف
في نكته واعتمده الأسنوي وغيره انتهى . ٧٢١/٨

المعتمد
الرجعية كالمسبوبة

قال عبد الحميد قوله ونص عليه في الأم معتمد وقوله لكن العراقيون
الرخ ضعيف انتهى ٧٢١/٨

٧٢١/٨

(٢) كاحتطاب ان لم تجد من يقوم لها بذلك اه تحفة وعبارة المغني والنهاية
وضابط ذلك كل معتدة لا تحب نفقتها ولم يكن لها من يقضي حاجتها لها الخروج اه ٧٢١/٨
عبد الحميد

(٣) زاد في التحفة إلا إذا لم يمكنها ذلك نهائياً أي وأمنت كما بحته

أبو زرعة انتهى ٧٢٢/٨

١- نفي أو طلاق
تحفة ٧١/٨

٣- جواد النخل: صراء
أي مقلع شربها

وَالْمُطَلَّقةِ الْبَائِنِ الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ بِالنَّهَارِ ،

والمطلقة البائن الخروج لقضاء الحاجة (كسواء ما ذكر لكن (بالنهار)
إلا أن لم ، يمكن ذلك بالنهار لخبر جابر رضي الله عنه قال (طَلَقْتُ خالتي
ثلاثاً فخرجت تَحْدُ نَحْلَها فنهاها رجل فأنت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فذكرت ذلك له فقال اخرجني وجدي نَحْلُك فلعلك أن تتصدقني منه
أو تفعل خيراً رواه مسلم وأبو داود واللفظ له ، قال الشافعي ونخل الأنصار
قريب من منازلهم^٢ والجذاذ لا يكون إلا نهراً غالباً ، وخرج بالبائن الرجعية^١
فلا تخرج لذلك إلا بإذن الزوج كالزوجة إذ عليه القيام بكفائتها ومثلها
البائن الحامل لكن لها الخروج لغير تحصيل النفقة^٤ كسواء قطن وبيع غزل
كما ذكره السبكي وغيره^(١) ثم محل ما أطلقه المصنف فيمن ليس لها من

٢- ويؤخذ منه تقييد
بحو السوف والمحتطب
بالقرب من البلد
إليها ولا فيظهر أنها
لا تخرج إليه إلا لضرورة
ولا تكفي الحاجة ومحلها
أن أمست أهر تحفة
٧١/٨

(١) اعلمه في الحفة أيضاً وعبارتها: وأما الرجعية فلا تخرج إلا بأذنه
أو لضرورة لأن عليه القيام بجميع مؤنها كالزوجة ومثلها بائن حامل وقيدتها
السبكي وغيره بما إذا خرجت للنفقة لأنها مكفية بخلاف خروجها لنحو
سواء قطن أو طعام وقد أعطيت النفقة دراهم ولا يأتي هذا في الرجعية لما
تقرر أنها في حكم الزوجة انتهى ٧١/٨

٤- أي: الحوائج بخير النفقة
فالبائن الحامل: ويحوز
لها الخروج للنفقة ولا
يحوز الخروج للحوائج الأخرى

وخالفهم الرمي في النهاية والخطيب في المغني فاعتمدا أن البائن الحامل
كالرجعية مطلقاً فليس لها الخروج لا للنفقة ولا لغيرها من الحوائج وعبرة
المغني أما من وجبت عليه نفقتها من رجعية أو مستبارة أو بائن حامل فلا
تخرج إلا بأذن أو ضرورة كالزوجة لأنهن مكفيات بنفقة أزواجهن انتهى
عبد الحميد ٧٢/٨

وَتَجِبُ الْعِدَّةُ فِي الْمَسْكَنِ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ الْعِدَّةُ،

١: ونظراً أن المراد
بالجار هنا الملاصق
أو ملاصقة ونحوه لا ما
هو في الوصية المحقة (٦٧/٨)

٢: بشرط أن تأمر على نفسها
تعيين العدة (٦٧/٨)

معتدة للخروج
١ مثل العمل

٤ برزّة، هي التي خرج
لحوائجها
٥ مخدرة، هي التي لا تخرج
لحوائجها [السيان]
٦ برزّة كثيرة الخروج
[أبى المطالب]

مدومة
بنتها

٣: بشرط أن يكون
ومن ذلك - الغزل والحديث
ونحوهما - بقدر العادة
عبد الحميد: ينبغي الخالية
حتى لو اعتقد جميع الليل
فينبغي الامتناع لأنه
نادر في العادة بسبب جمع الم
عش ١ له تحفة مع عبد الحميد
(٦٧/٨)

٤: عبد الحميد: عبارة النهاية والمغني وقول المصنف
يلقب بها طائفة من أصحاب المسكن بحالها لا بحال الزوج
وهو كذلك كما في حال الزوجية وقولها وردي
هنا قال الأذري: لا أعرف
التفرقة لغيره أم
(٦٧/٨)

يقضي حاجتها وإلا فيمتنع عليها الخروج إلا لضرورة كما في الكفاية عن
الإمام وجزم به في الأنوار ويستثنى من الخروج ليلاً الخروج إلى الجيران^١
للحديث والغزل ونحوهما للتأنس بهم بشرط أن لا تبث إلا في مسكنها
قال الأذري ومحلّه إذا أمنت الخروج ولم يكن عندها من يؤنسها^(١) وكذلك
يستثنى مواضع الضرورة كما إذا خافت على نفسها أو ولدها من نحو هدم
وغرق ولصوص وفسقة مجاورين لها ونحو ذلك كما سيأتي في الكلام على
جواز الانتقال من المسكن وأما إذا لزمها حق فإن أمكن استيفاءه في
مسكنها كالدين والوديعة فعل وإن لم يمكن واحتيج فيه إلى الحاكم كأن
تعين عليها حد أو يمين في دعوى فإن كانت برزّة خرجت لذلك ثم تعود
إلى المسكن وإن كانت مخدرة^٢ بعث إليها الحاكم نائباً أو حضرها^(٢) بنفسه
(وتجب العدة في المسكن الذي وجبت فيه العدة) إذا كان لا ثقاً بها^(٣)
وأمكن بقاؤها فيه لكونه ملكاً للزوج^(٤) أو مستأجراً معه أو مستعاراً

(١) قال في المغني عقب نحو هذا ولم يتعرض لضابط وقت الرجوع
وينبغي كما قال ابن شهبة الرجوع فيه للعادة انتهى^٣

(٢) مثله في التحفة (٦١/٨)

(٣) أما ما لا يليق بها فلا تكلفه كالزوجة خلافاً لمن فرق^٤ أه تحفة
(٦٧/٨)

(٤) أي ولم يتعلق لها فلا تكلفه كالزوجة خلافاً لمن فرق أه تحفة

فَإِنْ وَجِبَتْ وَهِيَ فِي مَسْكَنِ لَهَا وَجِبَتْ لَهَا الْأَجْرَةُ فَإِنْ
لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةً حَتَّى انْقَضَتْ الْعِدَّةُ فَلَا شَيْءَ لَهَا ،

شرطه للآيات والأحاديث في ذلك قال الأصحاب وهو حق لله تعالى لا يسقط
بالتراضي وقد اعترض على هذه العبارة التي عبر بها المصنف كالشيخ أبي
إسحاق في التنبيه بأنها لا تزيد على قولك تجب العدة حيث وجبت وهو
لا يكاد يفيد والمراد يجب الاعتداد في المكان الذي لاقاها فيه أصل وجوبه
(فَإِنْ وَجِبَتْ وَهِيَ فِي مَسْكَنِ لَهَا) تملكه لم يلزمها أن تعتد فيه وإن
كان لا ثباً بها بل إن رضيت بالاعتداد فيه بإجارة أو إعارة جاز وهو الأولى
وإن طلبت نقلها فلها ذلك إذ ليس عليها بذل منزلها بإجارة ولا إعارة كما
في أصل الروضة وإذا رضيت بالاعتداد فيه بإجارة (وجبت لها الاجرة)
عليه أي إجرة المثل لأن سكنها واجب^(١) عليه (فَإِنْ) سكنت في
بيتها و (لم تطلب إجرة) منه .

كأن سكنت عنها (حتى انقضت العدة) أو بعضها فلا شيء لها (

٢ — أي ولم يتعلق به حق للغير أما إذا تعلق به حق كرهن وقد بيع في
الدين لتعذر وفائه من غيره ولم يرض مشتريه باقامتها فيه بأجرة المثل فتتقل تنقل
منه افاده في التحفة ٦٧/٨

(١) الأولى واجبة عليه لأن السكنى مؤنث بالآلف .

وَإِنْ وَجِبَتْ وَهِيَ فِي مَسْكَنِ الزَّوْجِ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَسْكُنَ
مَعَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي دَارٍ فِيهَا ذُو رَحِمٍ مُحَرَّمٌ لَهَا أَوْ لَهُ،

المستعمل
يُكْفَى أَيْ مُحَرَّمٌ
أَوْ مَا وَمِثْلَهُ

2 أي إن مات الزوج

في مقابلة ذلك ^(١) ولا تصير ديناً في ذمته بخلاف نفقة الزوجة حيث لا تسقط
لأن النفقة عين تملك وتثبت في الذمة والمسكن لا تملكه المرأة وإنما تملك
الانتفاع به في وقت وقد مضى (وإن وجبت وهي في مسكن الزوج)
لزمها أن تعتد فيه ولا يجوز له ولا للورثة ² إخراجها منه وإن رضيت لحق
الله تعالى كما سبق وحيث اعتدت في مسكن الزوج أو غيره (لم يجز له)
أي الزوج (أن يسكن معها) أو يداخلها فيه ولو أعمى لأنه يؤدي إلى
الخلوة بها وهي محرمة عليه كالأجنبية (إلا أن تكون في دار) معها
فيها ذو رحم مُحَرَّم (بفتح الميم والراء المخففة سواء كان أي المحرم (لها)
من الرجال (أوله) من النساء أي فلا تحرم المساكنة والمداخلة حينئذ
لا انتفاء المحذور وزيادة المصنف في المحرم كونه ذا رحم لا يحتاج إليه بل هو
مضر لا خراجه محرم الرضاع والمصاهرة مع كونها كحرم القرابة قطعاً بل

1 ولأن كان الطلاق رجعياً
ورضيت لأن ذلك يجزى للخلوة
المحرمة بها ومن ثم يلزمها
منعه إن قدرت عليه
تحفة ٢٦٩/٨

3 أي يدخل ذلك المسكن
وهي موجودة بوجدها

(١) عبارة التحفة فإن مضت مدة قبل طلبها سقطت كما لو سكن معها
في منزلها باذنها وهي في عصمته على النص وبه افق ابن الصلاح ووجهه
بان الاذن المطلق عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة أي مع
كونه تابعاً لها في السكنى ومن ثم بحث شارح ان محله ان لم تتميز امتعته
بمحله منها والا لزمته اجرة ما لم تصرح له بالاباحة ٢٦٨/٨ هـ

وَلَهَا مَوْضِعٌ تَنْفَرِدُ بِهِ ،

قال الاصحاب ان في معنى الحرم زوجة له أخرى أو جارية لها أوله أو اجنبية بشرط كونها ثقة^١ وكذا يشترط في الحرم كونه مميزاً ولا يشترط بلوغه كما اقتضاه كلام النووي في المنهاج وصرح به في الفتاوى لكن قيده بكونه يستحي منه^(١) قال الزركشي وغيره وكونه أي الحرم بصيراً كما في السفر بالمرأة (و) انما تجوز المساكنة^(٢) مع وجود من ذكر إذا كان (لها موضع تنفرد به) وله موضع كذلك كحجرتين منفردتين وسفل وعلو وإلا

(١) عبارة التحفة محرم لها بصير مميز بان كان ممن يحتشم^٢ ويمنع وجوده وقوع خلوة بها باعتبار العادة الغالبة فيما يظهر من كلامهم ثم قال ويظهر انه يلحق بالبصير في كل ممن ذكر اعنى له فطنة يمتنع معها وجود ربيبة

بل هو أقوى من المميز السابق انتهى (٢) في فتاوي الإمام النووي ما ملخصه (مسئلة) هل يحل له مساكنتها

أي المعتدة منه (الجواب) إن سكن كل منهما في مسكن من دار منفرد بمراقبه كالمطبخ والبير والمستراح والمصعد الى السطح ونحوه جاز وان اتحدت المرافق لم يجز إلا أن يكون محرم هناك له أولها من الرجال والنساء أو زوجة أخرى أو جارية أو امرأة أجنبية ثقة ويشترط في الحرم وغيره أن يكون بحيث يستحي منه ويجوز أن يخلو رجل بأجنبيتين لا خلوة رجلين بأجنبية انتهى .

١: وكل منهن ثقة يحتشم بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بحضرتها أو قال عبد الحميد قوله (وكل منهن)

أي من الحرم الأثنى والزوجة الأخرى والأمة والمرأة الأجنبية

في الحشمة الاستحياء وهو يحشم المحارم أي يتوقفا لها بمعنى الغضب لا بمعنى الاستحياء (لسان العرب)

٢٧٩/٨ قال عبد الحميد قوله (ويظهر انه يلحق الخ) خلافاً للمعني ومحارة غش قوله ويظهر انه الخ قد يتوقف في ذلك امر

وَلَا يَجُوزُ تَقْلُّهَا مِنَ الْمَسْكَنِ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ الْعِدَّةُ إِلَّا
لِضَرُورَةٍ أَوْ بَدَاءَةٍ عَلَى إِحْمَائِهَا

حرمت واطلاقه يشمل ما إذا استقل كل من الموضعين بمراقبه كطبخ
ومستراح وممر وأغلق ما بينهما وليس كذلك بل في هذه الصورة لا يشترط
الحرم ونحوه كما في الروضة وأصلها (ولا يجوز) للزوج ولا لغيره (نقلها)
ولا لها الانتقال (من المسكن الذي وجبت فيه العدة) لما مر (إلا لضرورة)
إلى الفقرة كخوف على نفس أو عضو أو بضع أو مال ^(١) (أو بداءة)
بفتح الباء الموحدة والذال المعجمة والمد أي فحش في لسانها (على إحمائها)
وهم أقارب الزوج وكذلك غيرهم من الجيران ^(٢) والبداءة مثال والغرض

(١) ولو لغيرها كوديعة وإن قل أو اختصاص كذلك فيما يظهر ويكون
الخوف من نحو هدم أو غرق أو سارق أو لخوف على نفسها من ريبة
للضرورة ويجب الانتقال حيث ظنت فتنة كخوف على نحو بضع إفاده
في التحفة ٢٦٢/٨

(٢) أو تأذت هي بالجيران أذى شديداً أي لا يحتمل عادة فيما
يظهر اه تحفة ٢٦٢/٨

ثم ذكر بعد ذكر تأذي الجيران بها أنه يتعين حمل المتن على ما إذا كان
تأذيهما بأمر لم تتعد هي به والا اجبرت على تركه ولم يحل لها الانتقال
حينئذ كما هو ظاهر ثم قال ويجب تغريبها للزنا إلا إذا بقي من العدة نحو
ثلاثة أيام انتهى ٢٦٢/٨

فَتُنْقَلُ إِلَى أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ إِلَيْهَا . وَإِذَا رَاجَعَ الْمُعْتَدَّةُ فِي أَثْنَاءِ
الْعِدَّةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةَ ،

التَّأْدِي بِأَيِّ أَمْرٍ كَانَ لَكِنْ لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الشَّدَةِ فَلَا يَكْفِي الْيَسِيرُ إِذَا
لَا يَخْلُو مِنْهُ أَحَدٌ (فَتُنْقَلُ) لَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ^{الطَّلَاقُ} لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ
وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ فَسُرَّتْ بِالْبِذَاءِ عَلَى الْأَحْوَاءِ وَغَيْرِهِمْ
كَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ ثُمَّ مَحَلُّهُ مَا إِذَا كَانَتِ الدَّارُ تَتَسَعُّ جَمِيعَهُمْ أَمَا لَوْ كَانَتْ
تَسَعُّهَا فَقَطْ نَقَلُوا دُونَهَا وَكَذَلِكَ لَوْ بَدَأُوا هُمْ عَلَيْهَا فَلَهُمْ أَنْ يَنْقَلُوا دُونَهَا وَإِنْ
اتَّسَعَ الدَّارُ وَخَرَجَ بِالْإِحْوَاءِ وَالْجِيرَانِ أَبَوَاهَا فَإِنَّهُ لَا نَظَرَ إِلَى تَأْدِيهَا بِهَا
وَعَكْسُهُ لِأَنَّ الْوَحْشَةَ لَا تَطُولُ بَيْنَهُمْ وَحَيْثُ جَازَ نَقْلُهَا فَتَكُونُ (إِلَى أَقْرَبِ
الْمَوَاضِعِ إِلَيْهَا) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى مَوْضِعِ الْوُجُوبِ كَمَا فِي نَقْلِ الزَّكَاةِ قَالَ
الْشَيْخَانِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ رِعَايَةَ هَذَا الْقَرَبِ وَاجِبَةٌ وَاسْتِيعَادُهَا الْغَزَالِي وَتَرَدُّدُ
فِي الِاسْتِحْبَابِ انْتَهَى وَرَجَحَ السَّبْكَيُّ تَبَعًا لِلْإِمَامِ عَدَمَ الْوُجُوبِ وَجَرَى
عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَحَمَلَ كَلَامَ الْأَصْحَابِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ (وَإِذَا رَاجَعَ) الزَّوْجُ
(الْمُعْتَدَّةُ) الرَّجْعِيَّةُ (فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ) انْقَطَعَتِ الْعِدَّةُ وَإِنْ لَمْ يَطَّأَهَا لِأَنَّهُ
لَا يَجُوزُ أَنْ تَبْقَى مَعَ الْفِرَاشِ مُعْتَدَّةً مِنْهُ (ثُمَّ) (لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ
أَوْ بَعْدَهُ) بَعُوضٌ أَوْ مَجَانًا (اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةَ) وَلَا تَبْنِي عَلَى الْأُولَى ^(١) وَلِأَنَّهُ

(١) زَادَ فِي الْمَنْهَاجِ مَعَ التَّحْفَةِ فِي الْقَدِيمِ وَحَكِي جَدِيدًا تَبْنِي إِنْ لَمْ

يَطَّأَهَا بَعْدَ الرَّجْعَةِ انْتَهَى (٢٩/٨)

١ وإن بذت هي عليهم
أي على أحمائها فله أي الزوج
أو وارثه نقلها إلا إن بذت
كل أبوها لأن ساكنيهما
في دارهما فلا تنقل ولا يتقلن
وإن تأدت بهما أو لهما
المعبد الميود عند قوله
(لا الأبوان) ٢٦٣/٨
ومثل هذه المسائل في التحفة

٢ وحيث انتقلت وجب
الاقتصار على أقرب مسكن
صالح إلى ما كانت فيه
على ما يأتي - أي من التفضيل
الترجيح وعبد الحميد ٢٦٤/٨

وَإِنْ تَزَوَّجَ الْمُخْتَلَعَةَ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا بَعْدَ
الدُّخُولِ اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةَ وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ
بَنَتْ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى وَلَا تَسْتَأْنَفُ وَإِذَا اخْتَلَفَ

طلاق في نكاح وطء فيه فأوجب عدة كاملة كما لو لم يتقدمه طلاق ولا
رجعة بخلاف البائن منه إذا نكحها في أثناء العدة وطلقها قبل الدخول
كما سيأتي لأن هناك عادت عليه بنكاح جديد من غير وطء وههنا عادت
إلى النكاح الذي وطئها فيه وهذا كله إذا لم تسكن العدة بالحمل وإلا فلا
استئناف بل يحصل الانقضاء بوضعه ، وقوله راجع يخرج به ما لو لم يراجع
ولكنه طلق رجعيًا أو بائنًا في العدة فانها تبني على الأولى ^(١) ولا تستأنف
(وان تزوج المختلعة) أي البائن منه بالخلع وهو مثال وإلا فالباين منه
بغيره كالفسخ كذلك (في أثناء العدة) ^{اختلاط} جاز وانقطعت العدة بخلاف غيره
لو أراد نكاحها لأن نكاح الغير يؤدي إلى الاختلاط الانساب ولا يوجد
ذلك في نكاحه (ثم) لو (طلقها بعد الدخول استأنفت العدة) ولا تبني
على الأولى (وان طلقها قبل الدخول بنت على العدة) الأولى (ولا)
يجب عليها أن (تستأنف) عدة من الآن لما مر (وإذا اختلفا) أي

(١) مثله في التحفة قال عبد الحميد قوله فانها تبني الخ أي فتكتفي

بما بقي وان قل كقرء عن الطلاق الأول والثاني اه ع ش انتهى ٤٩/٨

فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَادَّعَتْ انْقِضَاءَهَا فِي زَمَنِ يُمْكِنُ
انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فِيهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا يَمِينُهَا

- ١ (في انقضاء العدة فادعت) الزوجة (انقضائها) بغير الأشهر من
الولادة أو الاقراء (في زمن يمكن انقضاء العدة فيه) بذلك وانكره الزوج
(فالقول قولها يمينها) وان خالفت عاداتها ^(١) لأنه يعسر عليها إقامة البينة
بذلك ولأنها مؤمنة على ما في رحمها لقوله تعالى (ولا يحل لهن أن يكتمن

اليمين لصعوبة
إقامة البينة

(١) على الأصح لأن العادة قد تتغير وهي مؤمنة وتحلف أن كذبها
فان نكلت حلف زوجها ^{زوج} أفاده في المحفة ثم قال وأطال جمع في الانتصار
لمقابل الأصح نقلاً وتوجيهاً ، ونقلاً عن الروياني واقراء انها لو قالت انقضت
عدتي وجب سؤالها عن كيفية طهرها وحيضها وتحليفها عند التهمة لكثرة
الفساد ، ولو ادعت لدون الامكان ردت ثم تصدق عند الامكان وان
استمرت على دعواها الاولى انتهى ١٥٢/٨

قال عبد الحميد عبارة الماوردي في حاويه اذا ادعت انقضاء عدتها
بالاقراء وذكرت عاداتها حيضاً وطهراً سئلت هل طلقت حايضاً أو طاهراً
فان ذكرت أحدهما سئلت هل وقع في أوله أم آخره فان ذكرت شيئاً عمل
به ويظهر (لعله محرف من ويطبق) ما يوجب حساب العارفين في ثلاثة
إقراء على ما ذكرته من حيض وطهر وأول كل منهما وآخره فان وافق
ما ذكرته من انقضاء العدة ما أوجب الحساب من عادي الحيض والطهر
صدقت بلا يمين إلا إن كذبها الزوج في قدر عاداتها في الحيض والطهر —

وَإِنْ اُخْتَلَفَ فِي إِسْقَاطِ جَنِينٍ تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ فَالِدَّتْ
مَا يُمَكِّنُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ بِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا يَمِينُهَا وَإِنْ اُخْتَلَفَا هَلْ
طَلَّقَ قَبْلَ الْوِلَادَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ يَمِينُهُ وَإِنْ اُخْتَلَفَا
هَلْ وَلَدَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا يَمِينُهَا ،

ما خلق الله في أرحامهن ولو أن قولهن مقبول لما ائتمن بالكتمان لأنه
لا اعتبار بكتمانهن حينئذ فهو كقوله تعالى (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها
فإنه آثم قلبه) وخرج بانقضاء العدة غيره كالنسب والاستيلاد وبغير الأشهر
انقضاؤها بالأشهر كما سيأتي وبالإمكان ما إذا لم يمكن لصغر أو إياس أو غيره
(وإن اختلفا في إسقاط جنين تنقضي به العدة فادعت) إسقاط (ما يمكن
انقضاء العدة به فالقول قولها بيمينها) لما مر (وإن) اتفقا على وقت الولادة
و(اختلفا هل طلق قبل الولادة أو بعدها) فقال طلقت بعد الولادة فلي
الرجعة وقالت قبل الولادة فلا رجعة لك (فالقول قوله بيمينه) لأنه اختلاف
في وقت طلاقه فكان القول قوله بيمينه فيه كما لو اختلفا في أصل الطلاق
(وإن) اتفقا على وقت الطلاق و(اختلفا) في وقت الولادة (هل ولدت
قبل الطلاق أو بعده) فقال الزوج قبله وقالت بعده (فالقول قولها بيمينها)

١ الطلاق بعده

— فذكر أكثر مما ذكرته فيهما أو في أحدهما فله تحليفها لجواز كذبها وإن لم
يوافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما أوجبه حساب العارفين لم تصدق في
انقضاء العدة انتهت اهـ رشيدى انتهى
نحو النصير ١٥٢/٨

وَإِنْ أَدَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّةِ أَشْهُرٍ فَأَنْكَرَ صُدَّقَ بِيَمِينِهِ ، وَإِنْ
أَدَّعَتْ وَلَادَةً تَامَ فَأَقْلَ إِمْكَانِهِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَيُشْتَرَطُ لِحَظَتَانِ
مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ ، أَوْ أَدَّعَتْ وَلَادَةً سَقَطَ مُتَصَوِّرٌ فَأَقْلُ مُدَّةٍ

المقصود: من وقت
إمكان اجتماع الزوجين
بعد النكاح

١- لو أنها آيسة ولم تحم
أصل التحفة ١٥١/٨

لأن القول قولها في الولادة فكذلك في وقتها (وإن ادعت انقضاء عدة
أشهر^١ فانكر) ذلك (صدق بيمينه) لأن ذلك اختلاف في وقت الطلاق
فكان القول قوله فيه كما مرَّ (وإن ادعت ولادة) ولد (تام فأقل) مدة
(إمكانه) التي يحكم بتصديقها فيه (ستة أشهر) عديدة لا هلالية كما قاله
البلقيني وهي أقل مدة الحمل لقوله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) وقال
تعالى (وفصاله في عامين) فبقي للحمل ستة أشهر وعليه أجمع الصحابة رضي الله
عنهم (ويشترط) مع ستة أشهر (لحظتان) لحظة لا مكان الوطاء ولحظة
للولادة وابتداء المدة (من وقت النكاح) كذا عبر به المصنف تبعاً للمناهج
والحرر ، والصواب ما عبر به في الروضة أنه من حين إمكان اجتماع الزوجين
بعد النكاح^(١) (أو ادعت ولادة سقط) بتثليث سمينه (متصور فأقل مدة

الأحقاف ٤٤: ١٥

١٤: ١١ لقمان

أدلة ٢

(١) عبارة التحفة مع المنهاج في إمكانه ستة أشهر عديدة لا هلالية كما
بحشه البلقيني ولحظتان واحدة للوطء وواحدة للوضع وكذا في كل ما يأتي
من وقت إمكان اجتماع الزوجين بعد النكاح لثبوت النسب بالإمكان وكان
أقله ذلك لما استنبطه العلماء اتباعاً لعلي كرم الله وجهه من قوله تعالى (وحمله
وفصاله ثلاثون شهراً) مع قوله (وفصاله في عامين) انتهى ١٥١/٨

٢: أي أقل مدة يمكن
فيها ولادته الوعاء

إِمَكَانِهِ مِائَةً وَعُشْرُونَ يَوْمًا وَلِحِظَتَانِ ، وَإِنِ ادَّعَتْ

إِمَكَانَهُ مِائَةً وَعُشْرُونَ يَوْمًا ^(١)) وهي مدة اقامته في البطن لخبر الصحيحين
إِن أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نَظْفَةً ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ
ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَرْسِلُ الْمَلِكُ فَيَنْفِخُ فِيهِ الرُّوحَ ^(٢)
الْحَدِيثُ وَفِي قَوْلِهِ يَرْسِلُ الْمَلِكُ فَيَنْفِخُ فِيهِ أَيُّ بَعْدَ أَنْ يَتَشَكَّلَ وَيَتَّصِرُ
بِصُورَةِ الْإِنْسَانِ (وَلِحِظَتَانِ) لِحْظَةٌ لِلْوُطءِ وَلِحْظَةٌ لِلْإِسْقَاطِ وَإِنِ ادَّعَتْ الْقَاءَ
مَضْغَةً بِلَا تَصَوُّرٍ فَاقِلْ مَدَّةَ إِمَكَانِهَا ثَمَانُونَ يَوْمًا وَلِحِظَتَانِ ^(٣)) (وَإِنِ ادَّعَتْ

(١) عِبَرُوا بِهَا دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ هُنَا بِالْعَدَدِ دُونَ الْإِهْلَةِ أَهْ تَحْفَةً
(٢) وَقَدْ مَ عَلَى خَبَرِ مُسْلِمٍ الَّذِي فِيهِ إِذَا مَرَّ بِالنَّظْفَةِ اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً
بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا لِأَنَّهُ أَصَحَّ قَالَهُ فِي التَّحْفَةِ ١٥١/٨
(٣) زَادَ فِي التَّحْفَةِ وَيَشْتَرِطُ هُنَا شَهَادَةُ الْقَوَابِلِ أَنَّهَا أَصْلُ آدَمِيِّ وَإِلَّا لَمْ
تَنْقُضْ بِهَا أَنْتَهَى ١٥١/٨

وَقَوْلُهُ شَهَادَةُ الْقَوَابِلِ أَيُّ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ عَلَى مَا يَفْهَمُهُ إِطْلَاقُهُ كَابْنُ حَبْرٍ
لَكِنْ عِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي الْعَدَدِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَتَنْقِضِي بِمَضْغَةِ النَّخِ فَإِذَا
اِكْتَفَى بِالْإِخْبَارِ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَاطِنِ فَيَكْتَفِي بِقَابِلَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِخْذَا مِنْ قَوْلِهِمْ
لَمَنْ غَابَ زَوْجُهَا فَأَخْبَرَهَا عَدْلٌ بِمَوْتِهِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِأُطْنًا أَهْ

وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا هُنَا مِنْ اشْتِرَاطِ الْأَرْبَعِ عَلَى الظَّاهِرِ كَمَا لَوْ وَقَعَ ذَلِكَ
عِنْدَ حَاكِمِ دُونَ الْبَاطِنِ أَهْ عَشْ أَنْتَهَى عَبْدُ الْحَمِيدِ . ١٥١/٨

انقضاء الإقراء فإن كانت حرة وطلقت في طهر
فأقل الإمكان اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان فإن طلقت
في حيض فأقل الإمكان سبعة وأربعون يوماً ولحظة

انقضاء الإقراء) وصدقناها بيمينها عند الامكان كما مر فإن طلقت في طهر
محنوش بدمين حسب بقية الطهر قرأ كما قدمناه وإن طلقت في حيض
اشتراط مضي ثلاثة أطهار كاملة كما مر وحينئذ (فإن كانت حرة) غير
مبتدأة (وطلقت في طهر فأقل الامكان اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان) لا يمكن
أن يكون الباقي من الطهر الذي طلقت فيه لحظة فيحسب قرأً وتحيض
بعده يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر
خمسة عشر يوماً ثم تطعن في الحيضة لحظة أخرى ، وهذه اللحظة هنا وفي
ما يأتي من الصور كلها ليست من العدة وإنما هي لإستبانة القرء الثالث
فلا تصح الرجعة فيها كما مر ، وخرج بتقييدنا بغير المبتدأة - المبتدأة فأقل
الإمكان في حقها ثمانية وأربعون يوماً ولحظة^(١) (فإن طلقت) الحرة (في
حيض فأقل الإمكان سبعة وأربعون يوماً ولحظة^(٢)) سواء كانت المبتدأة

أو نفاس اللحظة ١٥٢/٨

- (١) زاد في التحفة وتسقط اللحظة الاولى قال عبد الحميد أي لأنها
أما حسبت فيما تقدم لأنها قرء وما هنا لا قرء لها قبل الحيض ١٥٢/٨ سم
وعبارة المغني وعش لا احتمال طلاقها في آخر جزء من ذلك الطهر ١٥٢/٨ انتهى
(٢) أي بأن تطلق آخر حيضها أو نفاسها ثم تطهر وتحيض اقلها ثم -

الطلاق

طهر

حيض

طهر

حيض

طهر

حيض

طهر

حيض

طهر

حيض

طهر

حيض

١٥٢/٨

طهر

حيض

طهر

حيض

طهر

حيض

طهر

حيض

طهر

حيض

طهر

حيض

١٥٢/٨

وَأِنْ كَانَتْ أُمَةٌ وَطُلِّقَتْ فِي طَهْرِ فَأَقْلُ الْإِمْكَانِ سِتَّةَ عَشَرَ
يَوْمًا وَلَحْظَتَانِ أَوْ طُلِّقَتْ فِي حَيْضٍ فَأَقْلُ الْإِمْكَانِ

وغيرها لإمكان أن يكون طلاقها في آخر جزء من الحيض ويتصور ذلك
بما إذا انطبق الطلاق على آخر الحيض وبتعليق طلاقها بآخر جزء من حيضها
أو بآخر حيضها ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر
خمسَ عشر يوماً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تطعن
في الحيضة لحظة (وإن كانت أمة) غير مبتدأة (وطلقت في طهر فأقل
الإمكان ستة عشر يوماً ولحظتان) والمبتدأة أقل الإمكان في حقها اثنتان
وثلاثون يوماً ولحظة (أو طلقت) أي الأمة (في حيض^١ فأقل الإمكان
ثم تطهر الأقل

— تطهر وتحيض كذلك/ ثم تطعن في الحيض كما مر ولا يحتاج هنا للحظة
الاولى لأنها ليست من العدة انتهى تحفة ١٥٠/٨

قال عبد الحميد قوله لأنها ليست من العدة أي وكذلك اللحظة الأخيرة

كما علم مما قدمه اه رشيدى انتهى ١٥٠/٨

وقال في التحفة أيضاً ولو لم يعلم هل طلقت في الحيض أو الطهر حمل
على الحيض كما صوبه الزركشي خلافاً للماوردي لأنه الاحوط ولأن الأصل
بقاء العدة ، انتهى ١٥٠/٨

ومثله في المغني وعبارته هذا كله في الذاكرة فلو لم تذكر هل كان

طلاقها في حيض أو طهر الخ اه

أَحَدَ وَثَلَاثُونَ وَلَحْظَةً وَتَصَدَّقُ فِي دَعْوَى انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِغَيْرِ
الْأَشْهُرِ حَيْثُ أَمْكَنَ سِوَاهُ وَافَقَتْ عَادَتَهَا أَمْ خَالَفَتْ ،
وَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَصَدَّقَ فِي دَعْوَاهَا .

أحد وثلاثون (يوماً) (ولحظة) سواء المبتدأة وغيرها ووجه ذلك يعلم بما
مر في الحرة ، (وتصدق) المرأة حرة كانت أو أمة يمينها كما مر (في
دعوى انقضاء عدتها بغير الأشهر)^(١) وذلك الإقراء والحمل كما مر (حيث
أمكن سواء وافقت عاداتها أم خالفت) لأن العادة قد تتغير (ويجب عليها
أن تصدق في دعواها) لما قدمناه من قوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن
ما خلق الله في أرحامهن ولأنها مؤمنة فلا يحل لها الاخبار بالزور كالشهود
تتمت :

منها لو انقضت عدتها بالإقراء أو الأشهر وهي مرتابة بالحمل^(٢) لثقل
وحركة تجدها ونحو ذلك حرم نكاحها على آخر حتى تزول الريبة فإن
انقضت ثم ارتابت لم يحرم والأولى ان لا تنكح فإن نكحت صح لكن

(١) أما ان دعت انقضاءها بالأشهر فانكر فهو المصدق بيمينه كما مر في
المتن لأن ذلك اختلاف في وقت الطلاق فكان القول فيه قوله كما تقدم
(٢) تقدم في التعليق على شرح قول المتن فان كانت ممن تحيض
اعتدت بثلاثة أطهار - حاصل حكم المرتابة في الحمل نقلاً عن التحفة وحاشية
عبد الحميد

ان أتت بولد لدون ستة أشهر من وقت النكاح بان بطلانه ولحق بالأول ،
ومنها أكثر مدة الحمل أربع سنين فإن فارقتها بطلاق أو غيره ولم ينف الحمل
فولدت لأربع سنين فأقل من وقت إمكان العلوق قبل الطلاق ونحوه لحقه
وبان ان العدة لم تنقض هذا إن لم تكن قد نكحت آخر بعد العدة فإن
نكحت نظر إن لم يمكن كون الولد من الثاني بأن وضعته لدون ستة أشهر
من إمكان اجتماعها بالثاني بعد النكاح فكذلك يلحق الأول^(١) ويتبين
أن العدة لم تنقض لقيام الإمكان من الأول ، وإن أمكن كونه من الثاني
بأن ولدته لستة أشهر من إمكان اجتماعها به فهو له^(٢) ، وإن ولدته لأكثر
من أربع سنين من وقت إمكان العلوق قبل مفارقة الأول انتفى عنه بلا
لعان لعدم إمكان كونه منه^(٣) ومنها إذا اجتمع عليها عدتان فإن كانتا

(١) ان كان لأربع سنين فأقل من طلاقه أو إمكان وطئه قبله نظير
ما مر لانحصار الإمكان فيه اه تحفة
فان كان الأكثر من أربع سنين فهو منفي عنهما ويصح النكاح الثاني
اخذا مما يأتي في الحاشية اه سم

(٢) أي للثاني لقيام فراشه وان أمكن كونه من الأول اه تحفة
(٣) أما لو نكحت آخر نكاحاً فاسداً كأن نكحت في العدة
والزوج جاهل أو وطئت بشبهة فولدت للإمكان من الأول وحده بان ولدته
لأربع سنين فأقل من طلاقه أو إمكان وطئه قبله ولدون ستة أشهر من —

من جنس لشخص واحد كمن طلق ووطىء في عدة رجعية ولو بلا شبهة أو عدة باين مع الشبهة وعدة كل منهما بالإقراء أو الأشهر تداخلتا فتستأنف العدة من وقت فراغ الوطء ويندرج منها بقية الأولى وله الرجعة في بقية

— وطء الثاني لحق الأول وانقضت عدتها بوضعه ثم تعتد للثاني ، أو ولدت للامكان من الثاني وحده بان ولدته لأكثر من أربع سنين من امكان العلق قبل فراق الأول ولسته أشهر فأكثر من وطء الثاني لحق ذلك الولد الثاني ان كان الطلاق بائناً فان كان رجعياً فسكذلك على أحد قولين لم يرجح الشيخان منهما شيئاً واعتمده الرمي واعتمد البلقيني ونقله عن نص الام واستظهره الخطيب في المغني وقضية صنيع ابن حجر في التحفة اعتماده أيضاً أنه إذا كان طلاق الأول رجعياً يعرض على القائف كما لو أتت به للامكان منهما بان كان لأربع سنين فأقل من الأول ولسته أشهر فأكثر من الثاني فانه يعرض على القائف فان الحقه باحدهما فذاك أو بهما أو توقف أو فقد كأن كان بمسافة القصر انتظر بلوغ الولد وانتسابه بنفسه ، اما إذا لم يمكن من واحد منهما كأن كان لدون ستة أشهر من وطء الثاني وفوق أربع من نحو طلاق الأول فهو منفي عنهما ، وفي هذه الحالة يتبين أن الثاني نكحها حاملاً ولكن لا يحكم بفساد النكاح حملاً على انه من الزنا كما استقر به الرمي تبعاً للاذرعى وجزم به في المطلب والمغني وشرح الروض اه ملخصاً من حاشية عبد الحميد والتحفة

الفصل الرابع

في شروط المتولي لعقود الأنكحة² ومن يولييه وصيغته³
التولية وما يتولاه⁴.

أما شروطه فيشترط¹ أن يكون ذكراً حراً مسلماً عدلاً⁴
فقيهاً عارفاً بأبواب النكاح ومقادير العدد وانقضائها⁵
وصرايح الطلاق والرجعة.

الأولى فقط أو من جنسين وكان أحدهما حملاً سواء تقدم أو تأخر تداخلاً
أيضاً وانقضت بوضعه وله الرجعة ما لم تضع وإن كانتا لشخصين. كأن
كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئها غير ذي العدة بشبهة كنكاح فاسد لم
يتداخلاً ثم إن لم يكن حمل قدمت عدة الطلاق ونحوه وإن تأخر على عدة
الشبهة ثم بعد انقضائها تتم عدة الشبهة ، وإن كانتا من شبهة قدمت
الأولى وإن كان ثم نحل فعدة صاحبه مقدمة مطلقاً ، ومنها وطؤه المطلقة
البائن مع العلم بالتحريم في العدة لا يمنع احتساب العدة لأنه زنا لا حرمة له
بخلاف الرجعية كما سبق (الفصل الرابع في شروط المتولي لعقود الأنكحة
ومن يولييه وصيغته التولية وما) الذي (يتولاه) .

(أما شروطه) أي المتولي (فيشترط) فيه (أن يكون ذكراً حراً
مسلماً) مكلفاً (عدلاً فقيهاً) أي (عارفاً بأبواب النكاح) أي ملائماً
منه في مسائل النكاح (ومقادير العدد وانقضائها وصرايح الطلاق والرجعة

وَكَنَايَاتِهِمَا وَلَا يَشْتَرُطُ مَعْرِفَتُهُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً وَلَا عَبْدًا وَلَا كَافِرًا وَلَا فَاسِقًا
وَلَا جَاهِلًا بِأَحْكَامِ النِّكَاحِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَعْمَى وَلَا أَصَمًّا

وكنايتهما ، ولا يشترط معرفته لما سوى ذلك من أبواب الفقه (كالبيع
وغيرها إذ لا تعلق لوظيفته بذلك بخلاف مسائل النكاح ، وأهل اشتراط
كونه مكلفاً وقد قيدنا به كلامه إذ لا بد منه (ولا يجوز أن يكون امرأة)
لأن النساء ناقصات عقل ودين ولخير لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة رواه
البخاري والحنثي كالمرأة كما قاله الماوردي وغيره (ولا عبداً) أي من فيه
رق ولو مكاتباً ومديراً ومبعضاً كالشهادة وأولى ولأنه ناقص عن ولاية نفسه
فعن ولاية غيره أولى (ولا كافراً) ولو على كفار لأنه أشد من الفاسق
ولأنه لا تصح شهادته فتوليته أولى (ولا فاسقاً) لعدم الوثوق به كالشهادة
ولأنه ممنوع من النظر في أمر ولده مع وفور شفقته فنظره في أمر الكافرة
أولى والمحجور عليه بالسفه كالفاسق لنقصه (ولا جاهلاً بأحكام النكاح)
لأنه لا يصلح للفتوى في ذلك فتوليته فيه أولى (ولا يجوز كونه أعمى)
كالشهادة بل أولى ^(١) بخلاف الأعور فيجوز قطعاً (ولا أصم) لا يسمع

(١) ومثله من يرى الشبح ولا يميز الصورة وإن قربت بخلاف من
يميزها إذا قربت بحيث يعرفها ولو بشكك ومزيد تأمل وإن عجز عن
قراءة المكتوب اه تحفة

وَلَا أُخْرَسَ وَمَتَى اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ بَطَلَتْ وَلَايَتُهُ .
وَأَمَّا الَّذِي يُؤَلِّيهِ فَالسلطانُ أَوْ نَائِبُهُ فِي ذَلِكَ .

برفع الصوت ^(٢) لأنه لا يسمع الإيجاب والقبول ولا يفرق بينهما وبين كلام آخر وكالشهادة وأولى (ولا أخرس) وإن فهمت إشارته كما في الشهادة وأولى (ومتى اختل شرط من ذلك بطلت ولايته) لعدم أهليته كما مر نعم إن ولي الفاسق والجاهل ذو شوكة مع علمه بحاله فقياس ما جرى عليه الشيخان في القضاء صحة ما تعاطاه إذا وافق الشروط المعتبرة شرعاً .
« تمة » :

إذا عم الفسوق في موضع وتعذرت العدالة في الولاية قدم أقلهم فسوقاً بحسب الإمكان كما قاله الشيخ عز الدين وغيره ، وقال الحسباني والأذرعي وغيرهما يتعين على السلطان في وقتنا تقديم الأمثل فالأمثل ولا يقال ولاية غير الأمثل كولاية المفضول مع الفاضل لأن الأهلية حاصلة هناك وأما هنا فلا ^{فيجب} ^{فلا} ^{تجب} تخفيف المفسدة ما أمكن ونصب من هو أقرب إلى مقصود الشارع (وأما الذي يوليه فالسلطان ^(١) أو نائبه في ذلك) أي في التولية

فلا فيجب

(٢) فلا يولى أصم وهو من لا يسمع بالكلية بخلاف من يسمع

بالصياح اه تحفه

(١) المراد بالسلطان هو الإمام الأعظم وقد ذكر الحبيب العلامة عبد الرحمن المشهور في البغية نقلاً عن الكردي أنها تنعقد الإمامة إما ببيعة —

المذكورة ولا فرق بين أن تكون النيابة المذكورة عن السلطان بالتصريح

— أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم أو باستخلاف إمام قبله ، أو باستلاء ذي الشوكة وان اختلت فيه الشروط كلها قال فحينئذ من اجتمعت فيه الشروط التي ذكروها في الامام الأعظم فهو إمام أعظم والا فهو متول بالشوكة فله حكم الإمام الأعظم في عدم انعزاله بالفسق فيزوج بناته ان لم يكن له ولي خاص غيره كبنات غيره بالولاية العامة ١ هـ ٨/٤ م (٤٧)

ثم ذكر نقلاً عن ابن يحمى ماصورته ومعنى ذي الشوكة انقياد الناس وطاعتهم واذعانهم لأمره وان لم يكن عنده ما عند السلطان من آلة الحرب والجند ونحوهما مما تقع به الرهبة كرؤساء البلد ورئيس الجماعة وصاحب الحوطة المطاع على وجه الاعتقاد والاحتشام والاحتشام فبسبب الانقياد لهم مقتضى لصحة نصب القضاة والنواب وان لم تكن شوكة ثم قال : أما ذو الشوكة الكافر فان كان منقاداً لأمر نائب البلد المسلم خوفاً أو وفاء بعهد أو احتشاماً فتولية القضاء باذن ذلك النائب أو الكافر الذي عهد إليه تولية القضاء تصريحاً أو تلويحاً ، وان لم يكن منقاداً لأمر النائب فتولية القضاء لأهل الحل والعقد ولا يتوقف على اذن الكافر اذ هم مأمورون بخضوعه ولا تلزمهم طاعته بل لا يجوز الانقياد له اختياراً ويلزمهم اقامة امام يخرجهم ، نعم لو ولي الكافر قاضياً ولم يمكن إلا طاعته للخوف نفذت توليته للضرورة انتهى ٩/٤ م (٤٧)

وَلَقَدْ أَضَى الْإِسْتِخْلَافُ فِي ذَلِكَ إِنْ أَدِنَ لَهُ الْإِمَامُ أَوْ كَثُرَ
مَحَلُّ عَمَلِهِ وَعَجَزَ

أو بدخولها في عموم ولاية النائب كوزير التفويض ، وأما ولاية الأقاليم
فقضية كلام القاضي حسين دخول نصب القضاة في ولايتهم قال الأذري
ولعل عرف زمانهم أطرد به أو كان يصرح به في عقودهم وأما في وقتنا
فيظهر أنه لا يجوز لهم ذلك إلا بتفويض صريح من الإمام أو ما يقاربه
إذ لا بد من قرينة لفظية أو عرفية أو فهم صريح ثم ذكر عن البغوي
والرافعي ما يؤخذ منه أنه ليس لوالي الأقاليم نصب القضاة بمطلق ولاية الأقاليم
وإنما يستفيد ذلك بالنص عليه من الإمام انتهى وفي الحاق تولية العقود بالقضاء
في ذلك نظر لما في القضاء من عظم المنصب وعموم الولاية بخلافها لكن الأقرب
الالحاق (وللقاضي الاستخلاف في ذلك) أي في تولية العقود (إن أذن له
الإمام) في الاستخلاف عنه أو عن الإمام أو مطلقاً فان نهاه عنه لم يستخلف
لأنه نائبه فلزمه اتباع امره ونهيه حتى لو كان ما فوض إليه أكثر مما يمكنه
القيام به اقتصر على الممكن ولا يستخلف (أو) أي لم ينهه ولم يأذن
له فله الاستخلاف ^(١) إذا (كثر محل عمله) أي الناحية التي وليها (وعجز

ويتردب للإمام أي ومن
ليقت به كما هو ظاهر
أولى قاضياً أن يأذن
في الاستخلاف ليكون
سهل له وأقرب لفصل
نصوماته ويؤكد ذلك
ند استماع الخطبة ١١٥/١٠
الحقة

(١) عبارة المغني وان اطلق الامام الولاية لشخص ولم ينهه عن
الاستخلاف ولم يأذن له فيه وهو لا يقدر الا على بعضه استخلف فيما لا يقدر عليه
لا في غيره وهو ما يقدر عليه في الاصح ولو اذن له الامام في الاستخلاف —

عَنِ الْإِثْنَيْنِ بِجَمِيعِهِ وَإِلَّا فَلَا ،

عن الإثنان بجميعه (أي فيستخلف في القدر المعجوز عنه فقط لأن تقليده لما لا يقدر عليه بنفسه اذن له في الاستخلاف فيما لا يقدر عليه كما لو دفع متاعاً إلى شخص ليبيعه وهو ممن لا يعتاد الطواف بالامتعة فانه يكون إذ ناله في دفعه الى من يقوم بذلك (وإلا) أي وان لم يكن بحيث يعجز عن الجميع (فلا) يجوز له أن يستخلف في عام ولا خاص لأن الذي ولاه لم يرض بنظر غيره .

وليس المراد بالعجز أن لا يتصور القيام بذلك مع بذل الجهود ، وإنما المراد أن لا يقام به الا بكلفة عظيمة ^(٢) على الأرجح من وجهين حكاهما الامام بالنسبة الى الوكالة وجرى عليه جمع متأخرون وان اقتضى تعبير الشيخين خلافة فهو مؤول به .

« تنبيه » :

تعبيره بالقاضي يخرج متولي عقود الانكحة وقضيته انه إذا كثر محل

— وعمم أو أطلق بأن لم يعمم له في الاذن جاز له الاستخلاف في العام والخاص والمقدور عليه وإن خصصه بشيء لم يتعده اه .

وفي شرح المنهج ما يوافقه اه عبد الحميد .
بجميعته

(٢) قال عبد الحميد قوله ما لا يمكنه القيام به أي بجميعه وقوله فيما

يمكنه تأمل ما ضابطه ولعله عدم حصول مشقة لا تحتل ^{عادة} إحداة اه سيد عمر

أقول المتبادر ما يمكنه ولو بمشقة لا تحتل عادة انتهى ١١٥/١

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَ ،

عمله وعجز عن الجميع ليس له الاستخلاف في القدر المعجوز عنه بخلاف
القاضي ولعله أخذ ذلك من قول القاضي شريح بعد أن حكى الخلاف في
استخلاف القاضي وإن جعل إلى رجل التزويج والنظر في أمر اليتامى لم
يسكن له أن يستنيب غيره قطعاً وإنما ^{محل} الخلاف في القاضي العام الولاية انتهى
وعندي أن شريحاً إنما أراد نفي الخلاف القائل بالاستخلاف للقاضي مطلقاً
وإن لم يكن محل عمله ويعجز عن الجميع معللاً بأنه صار ناظراً للمسلمين
على وجه المصلحة فكان له التولية فيما يقدر على التصرف فيه كالإمام فالقاضي
شريح يمنع هذا الوجه في حق متولي العقود ونحوه لشبهه بالوكيل بخلاف
القاضي لعموم ولايته أما إذا كان متولي العقود ونحوه بحيث يعجز عن القيام
بما وليه لكثرة فلا يمنع شريح الاستخلاف في حقه فيما عجز عنه لأن
غايتة الحاقه بالوكيل وهو لا يمتنع عليه ذلك (ولا يجوز) للقاضي (أن
يولي في غير محل ولايته) أي في غير محل عمله ^(١) إذ لا ولاية له فيه

(١) عبارة التحفة مع المنهاج فإن كان في غير محل ولايته وهو خارج
عمله لا مجلس حكمه خلافاً لمن وهم فيه فكمعزول لأنه لا يملك إنشاء
الحكم حينئذ فلا ينفذ إقراره به واخذ الزركشي من ظاهر كلامهم أنه إذا
ولي ببلد لم يتناول مزارعها وبساتينها فلو زوج وهو باحدهما من نفي بالبلد
وعسكه لم يصح قيل وفيه نظر اه —

وَلَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ جَمَاعَةٌ ، يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ أَمْرُ الْبِلَادِ وَلَا يَسْتَقِلُّ
أَحَدٌ بِأَمْرِهَا فَيَشْتَرِطُ لَصَحَّةِ الْوَلَايَةِ أَنْ تَصْدُرَ عَنْ
رَأْيِهِمْ أَجْمَعِينَ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الْبَلَدِ
سُلْطَانٌ فَيَشْتَرِطُ اجْتِمَاعُ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ عَلَى التَّوْلِيَةِ

فهو كغيره من الرعية وليس المراد بمحل ولايته مجلس حكمه كما
ظنه بعض الغالطين وقد نبه على ذلك مع ظهوره الشيخان ابن
الصلاح والنووي رضي الله عنهما في طبقاتهما (ولو كان في البلد جماعة)
سلاطين أو مشايخ عرب أو نحوهم (يرجع إليهم أمر البلاد ولا يستقل
أحد) منهم (بأمرها) دون الآخرين (فيشترط لصحة الولاية أن تصدر عن
رأيهم جميعاً) ولا يكتفى ببعضهم لأنهم كلهم بمنزلة السلطان الواحد (ولو لم
يسكن في تلك البلد سلطان) بأن كانت خارجة عن ولايته (فيشترط)
لصحة التولية (اجتماع أهل الحل) بفتح الحاء المهملة (والعقد على التولية)
من العلماء والرؤساء وسائر وجوه الناس الذين يتسير اجتماعهم كما في الولاية
العظمى ولا يلتفت إلى غيرهم لأنهم اتباع لهم قال الأصحاب ولا يتعين لذلك
عدد مخصوص حتى لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت توليته ثم

— والنظر واضح بل الذي يتجه أنه ان علمت عادة بتبعية أو عدمها حكم
بها والا تجبه ما ذكره اقتصاراً على ما نص له عليه اه ووافقته المغني .
١٢٧١

هو مصدر الأمر

لِيَعْقِدَ بَيْنَهُمَا النِّكَاحَ جَازَ وَيُشْتَرَطُ أَنَّ لَا يَكُونَ لَهَا
وَلِيٌّ خَاصٌّ مِنْ نَسَبٍ أَوْ وِلَاءٍ .

الفقه (ليعقد بينهما النكاح جاز) سواء كان هناك قاض أو إمام أم لا ؛
لأن التحكيم في المال وقع لجمع من كبار الصحابة في وقائع ولم ينكره أحد
فكان إجماعاً وقيس به غيره (ويشترط أن لا يكون لها ولي خاص من نسب
أو ولاء) فإن كان لها ولي خاص غائباً بمسافة القصر لم يحز التحكيم في
تزوجها بل الولاية فيه للقاضي وهذا ما حكاه القاضي عن بعض شيوخه وقال

الحب الطبري انه ظاهر كلامهم وبه جزم في الأنوار وعلوه بأن نيابة
الغائب للقاضي ، وانما يزوج المحكم بالتراضي ولا رضى إلا من بعض الخصوم
وخالفهم غيرهم وقالوا ان المحكم كالحاكم في ذلك وهو قضية اطلاق الشيعين
وغيرها (١) والوجه الأول (٢) وينبغي ان يحمل اطلاق الشيعين وغيرها
على ما يوافق .

(١) وعليه فلا يشترط لصحة التحكيم فقد الولي الخاص بل يجوز مع
غيبته كما اختاره الأذري والراداد واقتضاه كلام ابن حجر في الفتاوى وابن
سراج افاده في البغية نقلاً عن الحبيب عبد الله بن حسين بلفقيه

(٢) أي وهو اشتراط فقد الولي الخاص فلا يجوز التحكيم مع غيبته وهو خلاف الحكم في الغائب
الذي اعتمده ابن حجر وابن زياد كما في البغية . ١٢١ / ٤

١. بهوت ونحوه
محمد الحميد

٢. لا بعبية (الولي)
ولوفوق مسافة الفقه
ووقع لبعض المتأخرين

٣. لو لم يكن لها ولي
فقال بعضهم أهل وقار
بعضهم يمكن التوجه

من جوارحه مع غيبته
ولو مشروء بإذ الكلام
والتحكيم مع وجود القاء

ولا ينوب المحكم عن الغائب
عبد الحميد 7.237
انظر في

وَلَوْ كَانَ فِي الرُّفْقَةِ

« تنبيه » :

تقييدهم جواز التحكيم بأن يكون المحكم صالحاً للقضاء مرادهم به كونه مع أهليته للشهادة مجتهداً وقضية ذلك امتناع التحكيم في هذه الاعصار ^(١) لانتقطاع الاجتهاد من مدة مديدة وهو ما جرى عليه أبو زرعة العراقي في فتاويه والجوهرى في شرح الارشاد لكن الاظهر جوازه في المتأهل للفتوى في المذهب كما يجوز توليته القضاء في حال الاختيار لفقد المجتهد وهذا ما يقتضيه كلام جماعة من المتأخرين منهم البلقيني وغيره ثم رأيت البلقيني صرح في فتاويه وكذلك بعض المتأخرين من فقهاء اليمن ويحتمل تقييده بما إذا لم يكن ثم حاكم متأهل ومثله المتولي للعقود المتأهل لانحطاط رتبته أي المحكم في هذه الحالة عن المجتهد وبالجملة ففي المسئلة نظر للاذرعى وموسى ابن الزين وغيرهما والمعتمد ما قرره ^(١) (ولو كان في الرفقة) بضم الراء

١. أما غير الأهل فلا يجوز تخليصه أي مع وجود الأهل والإجاز ولو في النكاح على ما صرح فيه اهـ ١١٨/١ تحفة

(١) قال في بغية المسترشدين نقلاً عن بلقيته والأشعر الحاصل في مسألة التحكيم أن تحكيم المجتهد ^٢ في غير عقوبة لله تعالى جاز مطلقاً أي ولو مع وجود القاضي المجتهد كتحكيم الفقيه غير المجتهد مع فقد القاضي المجتهد وتحكيم العدل مع فقد القاضي أصلاً أو طلبه ملاً وان قل لا مع وجوده ولو غير أهل بمسافة العدوى وكذا فوقها ان شملت ولايته بلد المرأة ثم قال ولا بد من لفظ من المحكمين كالزوجين في التحكيم كقول كل حكمتك لتعقد —

٢. أما عند الله تعالى أو تعزيره فلا يجوز التحكيم فيه إذ لا طالب له معجز اهـ ١١٨/١

أمرأة ولا ولي لها حاضر هناك

وكسرها في السفر (أمرأة ولا ولي لها حاضر هناك) فيما دون مسافة القصر

— لي أو في تزويجي أو أذنت لك فيه أو زوجني من فلانة أو من فلان وكذا
وكلتلك على الأصح في نظيره من الاذن للولي بل يكفي سكوت البكر
بعد قوله لها حكميني أو حكمت فلاناً في تزويجك ويشترط رضا الخصمين
بالحكم ^{صاحب} ² إلى ³ الحكم لا فقد الولي الخاص بل يجوز مع غيبته على المتقدم
كما اختاره الأذري ولا كون الحكم من أهل بلد المرأة لأن ولايته عليها
ليست مقيدة بمحل وبه فارق القاضي في أنه لا يزوج إلا من في محل ولايته فقط

— وأما التولية فهي والتفويض بمعنى وليس هي التحكيم خلافاً لبعضهم فشرطها
فقد الولي الخاص والعام فللمرأة إذا كانت في سفر أو حضر وبعدت عن القضاء
عنها ولم يكن هناك من يصلح للتحكيم أن تولي عدلاً كما نص عليه انتهى مخلصاً

وفي حاشية السيد عمر البصري نقلاً عن فتاوى بن زياد اليميني ما ملخصه
اعلم أن مسألتي التحكيم والتولية فيهما تنافض واضطراب نشأ من خلط
أحدهما بالآخر واعتقاد اتحادهما والتحقيق أنهما مسألتان لكل منهما شروط

تخصها فمن شروط التحكيم ^(١) صدوره من الزوجين وأهلية الحكم للقضاء في
الواقعة ولا يكفي كونه عدلاً وفقد الولي الخاص بموت ونحوه لا بغيبة ولو
فوق مسافة القصر إذ الكلام في التحكيم مع وجود القاضي ولا ينوب
الحكم عن الغائب بخلاف القاضي فهذه مسألة التحكيم وأما مسألة التولية
وهي تولية المرأة وحدها عدلاً في تزويجها فيشترط فيها فقد الولي الخاص .

والعام وهو الحاكم فيجوز — ٢٩٣ — للمرأة إذا كانت في سفر أو حضر
وبعدت عن القضاء ولم يكن هناك من يصلح للتحكيم أن تولي أمرها
عدلاً كما نص عليه الإمام الشافعي رضي الله عنه

١: لفظاً لا سكوتاً
٢: يظهر ويظهرها الزوجين معاً في
السكاح نعم يكفي سكوت البكر إذا
استؤذنت في التحكيم لا تحفة
١١٨/١٠

٢: من ابتداء التحكيم
١١٨/٨

٣: صاحب الحكم - البع
صاحب الحكم - تحفة
١١٨/١٠
٤: كمال الجهد
١١٨/١٠

٥: الزيادة من البغية
فلو حكمت امرأة بالمر
رجلا بسكة فزوجها هناك
من خاطبها صح وإن لم
تقبل إليه نعم هو أول

٥: وزاد في (ب)
وشروط ابن حجر وزياد
٣: التحكيم فقد الولي
الخاص فلا يجوز مع
غيبته وجوز الأذري
والرداد واقتضاء
كلام ابن حجر في
الفتاوى (٤٠٩٥) وابن
قال أبو محرمه وهو
مقتضى كلام الشافعي
١١٨/١٠

وَاحتاجَتْ إِلَى النِّكَاحِ وَرَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى عَدْلِ فِي الرُّقَّةِ
فَزَوَّجَهَا بِإِذْنِهَا جازَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَأَهِّلًا لِلْقَضَاءِ . وَيُشْتَرَطُ
فَقْدُ الْحَاكِمِ وَالْمُحَكِّمِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ ،

^{سريداً}
(واحتاجت الى النكاح ورفعت أمرها الى عدل في الرقعة) وحكمته هي
والخاطب (فزوجه باذنها جاز وإن لم يكن متأهلاً للقضاء) للضرورة هنا
بخلافه في صورة التحكيم المار ، والرقعة مثال والمراد المسواضع البعيدة من
الحكام والمحكمين ، وقد أشار إلى ذلك المصنف بقوله (ويشترط) مع
فقد الولي في هذه الصورة (فقد الحاكم والمحكم) الصالح للقضاء (في ذلك
الموضع وما يقرب منه) لأننا إنما جوزناه للضرورة ولا ضرورة مع وجود من
ذكر بالقرب ولم يبين المصنف المراد بالقرب ويتعين حمله على ما دون
مسافة القصر كما في فقد الولي الخاص ثم ما ذكره المصنف من جواز تولية
العدل في الصورة المذكورة وإن لم يكن أهلاً للقضاء هو ما أختاره في زيادة
الروضة وقال إنه ظاهر النص الذي نقله يونس انتهى وهو المعتمد في الفتوى

« تنبيه » :

وقع للشيخ زكرياء هنا في شرح الروض وغيره تبعا للاسنوي اختلاط
في فهم كلام الاصحاب في المسألة فقال إن اشتراط النووي في الروضة في
ذلك يعني في صورة تحكيم العدل فقد الحاكم ممنوع فسيأتي في القضاء
جواز التحكيم في النكاح مع وجود الحاكم وهو المعتمد ومن ثم قال الاسنوي

الصحيح جوازه سفرا وحضرا مع وجود الحاكم وعدمه انتهى ثم قال أعني
زكرياء وظاهر كلامهم جواز تحكيم العدل مع وجود المجتهد والقياس خلافه
انتهي قلت وهذا كله خبط عشواء فإن الذي ذكره الأصحاب في القضاء
انما هو تحكيم المجتهد لا تحكيم العدل العاري عن الفقه الذي جوزه النووي
عند الضرورة فكيف يصح الاعتراض على ما ذكره النووي في العدل الذي
جوزه مع عدم الأهلية للضرورة بما ذكره في المجتهد الذي جوزوه مطلقاً
لتأهله وكيف تسوغ المساواة بينهما ، وانما الأسنوي رحمه الله لما كان سابقاً
إلى الاعتراض لما يتأمل ذلك حق التأمل ولم يلمح منه إلا ما يوجب الاعتراض
وتبعه الشيخ زكرياء رحمه الله تعالى على عادته غالباً مكتفياً بنظره فتسلسل
الوهم وتضاعف الخلل ، وقد تعقب ولي الدين العراقي وغيره الأسنوي في
ذلك على أن الولي العراقي قد جنح في فتاويه إلى مخالفة النووي فيما اختاره
في صورة العدل واحتج بأنه خلاف المعروف في المذهب لكن قد رد ذلك
عليه العلامة السمهودي رحمه الله في فتاويه وقرر ما اختاره النووي من ذلك
تقريباً حسناً وبين أنه المذهب المعتمد ولنا بصدد بسط ذلك فإن المحل
لا يحتمله ، وقول زكرياء رحمه الله وظاهر كلامهم جواز تحكيم العدل مع
وجود المجتهد كلام عجيب فإن ذلك انما هو ظاهر عبارة الروض فقط فكان
يجب الاختصار على النسبة إليه لا إلى الأصحاب على أن كلام الروضة ظاهر
في تصوير المسألة بفقد المجتهد وهو الذي فهمه منه السمهودي وغيره وهو
الحق الذي لا يتردد فيه محصل ، وانما نبهت على ذلك في هذا التعليق

وَأَمَّا صِيغَةُ التَّوْلِيَةِ فَهِيَ أَنْ يَقُولَ مَنْ تَجُوزُ لَهُ
 التَّوْلِيَةُ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُوَلِّيَهُ وَلَيْتُكَ عَقْدَ الْأَنْكِحَةِ
 أَوْ اسْتَخْلَفْتُكَ أَوْ اسْتَنْبَتُكَ فِيهِ فَيَقُولُ قَبِلْتُ وَأَنْ يُعَيِّنَ
 مَحَلَّ وَلَايَتِهِ مِنْ بَلَدٍ أَوْ قَرْيَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ،

المبني على الاختصار خشية الاغترار به ، لأن كلام الشيخ زكرياء رحمه الله
 صار في هذا العصر عمدة عند الخاص والعام وهو جدير بذلك وحقيق به
 واعتقادي فيه أنه العالم المجدد على رأس التسعمائة ولكن الانسان محل السهو
 والسيان وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
 (وَأَمَّا صِيغَةُ التَّوْلِيَةِ فَهِيَ أَنْ يَقُولَ مَنْ تَجُوزُ لَهُ التَّوْلِيَةُ) من الامام أو نائبه
 أو أحدهما (لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُوَلِّيَهُ) عقوداً الأنكِحة (ولَيْتُكَ عقد الأنكِحة)
 أو قلدتك (أو استخلفتك أو استنبتت فيهِ) أو اعقد النكاح بين الناس
 أولهم ونحو ذلك وكلها صرائح ، وأما الكناية التي تحتاج إلى النية فكقوله
 اعتمدت عليك في عقد النكاح أو عولت عليك فيه أو رددته أو جعلته
 أو فوضته أو أسندته إليك (فيقول) مرید التولية (قبلت) وجوباً
 عند المصنف كما سيأتي لكن سيأتي أن الأرجح استحبابه لا وجوبه (و)
 يشترط لصحة التولية أن (يعين) المولي بكسر اللام المشددة (محل ولايته)
 أي المتولي (من بلد أو قرية) أو ناحية (وغير ذلك) فلو قال وليتك
 عقد الأنكِحة ولم يذكر محل الولاية لم يصح كما في تولية القضاء للجهل

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَلِّقَهُ حَتَّى يَعْرِفَهُ بِالْعَدَالَةِ وَالْمَعْرِفَةِ ،
فَإِنْ عَرَفَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ فَذَلِكَ وَإِلَّا أَحْضَرَهُ وَجَمَعَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعُلَمَاءِ لِيَعْرِفَ بِهِمْ عِلْمَهُ وَيَسْأَلَ جِيرَانَهُ
وَيُخْلَطَ بِهِ عَنْ سِيرَتِهِ لِيَعْرِفَ بِهِمْ عَدَالَتَهُ ،

بالعمل وكذا لو قال قلدتك أي بلد شئت أو أي بلد رضيك أهله ، ثم إذا
قلده قضاء بلدة معينة فإن نص على دخول نواحيها وأعمالها أو على إخراجها
فذلك وإن سكت اتبع مقتضى العادة المستمرة ^(١) فإن اقتضت أفرادها
لم تدرج في ولايته وإن جرى العرف بالعكس دخلت وإن اختلف روعي
الأكثر فإن استويا روعي أقربهما عهداً ذكره الماوردي ، وتولية العقود
كالقضاء فيما ذكر (ولا يجوز أن يؤليه حتى يعرفه بالعدالة) ونحوها
من شروط الشهادة ^(٢) (والمعرفة) بالعلم لما يشترط العلم به ، فلو ولى من
لا يعرف حاله لم تنعقد التولية وإن بان له أهلية بعد ذلك كما في تولية
القضاء (فإن عرف) المولى بكسر اللام (ذلك بنفسه فذلك) أي فيكتفي
بمعرفة كما يكتفي بها في معرفة الشهود (وإلا) أي وإن لم يعرف ذلك
بنفسه فإن قامت بينة باجتماع الشروط فيه مع معرفتها للشروط اكتفي بها
وإلا (أحضره وجمع بينه وبين العلماء ليعرف بهم علمه ويسأل جيرانه
وخلفاءه عن سيرته ليعرف بهم عدالته) ويكتفي في ذلك الاستفاضة أيضاً

أولاد من لا يعرف

(١) تقدم نقلاً عن التحفة ما يوافق ومثلها المغني . انظر صفحـ ٢٨٨ - ٢٨٩

ولو ولى من لم يجتمع فيه الصفات مع علمه بحاله توجهه الخرج على المولى
والمتولي ولم ينفذ تصرف المتولي بصواب ولا خطأ كما صرح به الأصحاب
بالنسبة إلى ولاية القضاء ^(١) قال الحسابي وغيره وكذا لو ولاه ولم يعلم
بحاله ^(٢) فإنه يأنثم إذا لم يغلب على ظنه اجتماع الشروط فيه انتهى ولا تصح
التولية في هذه الحالة كما صرحوا به لكن ما أطلقوه من عدم نفوذ التصرف
محلّه عند تمهيد الأحكام وسلامة الحال فاما من ولاه ذو شوكة مع علمه

(١) عبارة المغني والروض مع شرحه وإذا عرف الامام أهلية احد ولّاه
والا بحث عن حاله ولو ولى من لا يصلح للقضاء مع وجود الصالح له والعلم
بالحال أنتم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ قضاؤه وان
أصاب فيه اه انتهى عبد الحميد .

(٢) قال في التحفة وقياس ما مر من العقود ان المدار فيها على ما في
نفس الأمر لا على ما في الظن المكلف انه لو ولى من لم يعلم اجتماع تلك
الشروط فيه ثم بان في صحته توليته فقول جمع لا يصح الظاهر انه
ضعيف ، والمولى ان لم يعلم حاله ان يعتمد في الصالح على شهادة عدلين
عارفين بما ذكر ويسن له اختباره ليزداد فيه بصيرة انتهى

قال عبد الحميد قوله ويسن له اختباره الخ أي ان كان أهلاً للاختبار
وإلا اكتفى باخبار العدلين اه ع ش انتهى

بحاله فقد قدمنا ترجيح الشيخين وغيرهما نفوذ أحكامه وتصرفاته للضرورة^(١)
وكذلك إذا فقدت الأهلية في ناحية لعموم الفسق ونحوه ولم يمكن نقل
الأهل للولاية من موضع آخر فانه يجوز للامام ونحوه أن يولي غير الأهل^(٢)

(١) في حاشية الرشدي وحاصل المراد كما يؤخذ من كلامهم ان
السلطان إذا ولي قاضياً بالشوكة نفذ توليته مطلقاً سواء أكان هناك أهل
للقضاء أم لا ، وان ولاه لا بالشوكة أو ولاه قاضي القضاء كذلك فيشترط
في صحة توليته فقد أهل للقضاء ا هـ عبد الحميد . ١١٤/١٠

(٢) ومعلوم انه يشترط في غير الأهل معرفة طرف من الأحكام نهاية
وشرح المنهج ومغني وتقدم في الشرح أي التحفة ما يخالفه انتهى عبد الحميد
وأعله يشير الى ما تقدم في التحفة من قوله قال الأذرعى والقول بتنفيذ
قضاء عامي محض لا ينتحل مذهباً ولا يعول على رأي مجتهد بعيد لا احسب
أحداً يقول به ا هـ

ولا بعد فيه إذا ولاه ذو شوكة وعجز الناس عن عزله فينفذ منه
الحق
ما وافق للضرورة انتهى ١١٤/١٠

وقد علمت موافقة الرملي والخطيب وشيخ الاسلام في شرح المنهج لما
قاله الأذرعى . وقول صاحب المتن ويشترط القبول لفظاً الى آخر كلام
الشارح عليه اعتمده أيضاً الرملي في النهاية تبعاً لوالده زاد نعم يرتد بالرد
وعبارة التحفة ويشترط القبول لفظاً وكذا فوراً في الحاضر وعند بلوغ الخبر —

وَيُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ التَّوْلِيَةِ الْقَبُولُ لَفْظًا وَلَوْ قَالَ وَلَيْتُ مَنْ

رَغِبَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ بِبَلَدٍ كَذَا مِنْ عُلَمَائِهَا لَمْ يَجْزِ ،

بشرط تحري الأمثل فالأمثل ولا يجوز أن يولي غير الأمثل مع وجود

الأمثل كما تقدم (ويشترط لصحة التولية القبول لفظاً) كذا حكاه الشيخان

عن الماوردي واشترط مع ذلك أن يكون القبول على الفور إن خوطب

به بخلاف ما إذا كُتِبَ أو رُوسِلَ فلا يشترط قبوله إلا عند بلوغ الخبر

قال الشيخان بعد حكايته عنه لكن سبق في الوكالة خلاف في اشتراط

القبول وأنه إذا اشترط فالأصح أنه لا يعتبر على الفور فليكن هكذا هنا انتهى

وقضية ما ذكره عدم اشتراط القبول لفظاً لأنه الأرجح عندهما في الوكالة وهو المعتمد

ولهذا قال في الأنوار قال الماوردي يشترط القبول لفظاً وقال الرافعي لا ، كالوكالة

انتهى (و) يشترط أيضاً تعيين المتولي فـ (لو) أبهمه كأن (قال وليت)

أحد هذين أو وليت (من رغب في عقد النكاح ببلد كذا من علمائها لم يجز)

— في غيره هذا ما في الجواهر وغيرها لكن لما نقله عن الماوردي بحثاً أنه

يأتي هنا ما مر في الوكالة فعليه الشرط عدم الرد انتهى

من باب القضاء وفي البغية نقلاً عن بلفقيه وقبول لفظاً فوراً في الحاضر

وعند بلوغ الخبر في غيره نعم اكتفى بعضهم بعدم الرد وفي البغية أيضاً

نقلاً عن ابن يحيى ويشترط الإيجاب في التولية لا قبول على الراجح انتهى

وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ التَّوْلِيَةِ وَلَا تَأْقِيْتُهَا ، وَأَمَّا مَا
يَقُولُاهُ فَهُوَ أَنَّ يُزَوِّجَ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا بِنِسْبٍ وَلَا وِلَاءٍ ،
وَيُزَوِّجَ مَنْ لَهَا وَلِيٌّ غَائِبٌ إِلَى مَرَحَلَتَيْنِ فَأَكْثَرُ ،
وَلَا يُزَوِّجُ مَنْ لَهَا وَلِيٌّ غَائِبٌ دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ

للجهالة (ولا يصح تعليق التولية) كالوكالة ونحوها بخلاف ما إذا نجزها وعلق
التصرف بشرط كأن قال وليتك القضاء أو عقود الانكحة ولا تتصرف
إلا بعد شهر مثلاً فإنه يصح ويتقيد بذلك (ولا) يصح (تأقيتها) أي
التولية كذا في النسخ التي وقفنا عليها ولا تأقيتها باثبات لا وهو يوافق الوجه
الضعيف الذي حكاه في الروضة عن حكاية ابن كعب من منع التأقيت
بالنسبة إلى تولية القضاء ، والمعروف في المذهب وأطبق عليه الاصحاب
ومنهم الشيخان وغيرهما الصحة كالوكالة حتى لو قال وليتك القضاء الى سنة
أو شهر مثلاً صح (وأما ما يتولاه) من ولي عقود الانكحة (فهو أن
يزوج من لا ولي لها) لا غائباً ولا حاضراً (بنسب ولا ولاء) للخبر
السابق في الكلام على الأولياء السلطان ولي من لا ولي له وهذا نايبه فقام
في ذلك . (صح أصل) (ويزوج) أيضاً (من لها ولي غائب الى
مرحلتين فأكثر) أي ولا تنقل الولاية للابعد لأن التزويج حق على الولي
الأقرب فإذا تعذر منه قام السلطان ونائبه مقامه كما لو عضل (ولا يزوج
من لها ولي غائب دون مرحلتين) إلا بإذنه وهذا تصريح منه بما يفهم

أما إذا كان له [توليها]
وكيل فهو مقدم على السلطان
على المتيقن المعتمد
خلافاً للبليغيني الو
الحكمة

فَلَوْ زَوْجَ مَنْ لَهَا وَلِيٌّ غَائِبٌ ثُمَّ حَضَرَ بَعْدَ الْعَقْدِ بِحَيْثُ
يَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْبَلَدِ عِنْدَ الْعَقْدِ تَبَيَّنَ فُسَادُ
النِّكَاحِ وَإِنَّمَا يُزَوِّجُهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَوَلِيِّهَا الْغَائِبِ وَكِيلٌ
حَاضِرٌ فَإِنْ وَكَّلَ وَكِيلًا فِي تَزْوِيجِ مُوَلَّيَّتِهِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ

مما قبله ، ويستثنى منه ما إذا تعذر الوصول إليه خوفاً أو فتنة فانه يزوجه
السلطان أو نائبه كما صرح به الروياني في الحلية وحكاه عنه ابن الرفعة
وايده (فلو زوج من لها ولي غائب) إلى مرحلتين فأكثر (ثم حضر
بعد العقد بحيث يعلم^٢ انه كان قريباً من البلد) أي دون مرحلتين (عند
العقد تبين فساد النكاح^٣) لتبين فقد شرطه وهو غيبة الولي الحاضر الى
مرحلتين ولو لم يعلم قرب الولي حال العقد بعد غيبته المذكورة إلا من قول
نفسه لم يرجع إليه في فساد النكاح بل يحتاج إلى البينة ، ووقع في شرح
الروض أن الزركشي نقل عن فتاوى البغوي كلاماً يؤخذ منه انه يرجع الى
قوله في ذلك وهو وهم^(١) على البغوي فلا تغتر به (وإنما يزوجه) المتولي
وكذا الامام والقاضي ونحوهما في صورة غيبة الولي الخاص (إذا لم يكن
لوليها الغائب وكيل حاضر) فيما دون مرحلتين (فان وكل وكيلاً في
تزوج موليته) أي بعد استئذان غير المجبرة (امتنع عليه) أي

(١) الوهم به لتحريك الغلط كما في كتب اللغة .

— ٣٠٢ —

ولو قدم فقال كنت زوجها لم يقبل بدون بنية لأن الحاكم هنا ولي

محمد السيد: سم (رم) الأقرب.. تقدم تزويج الولي مطلقاً بدون بنية
وتعارف ما يأتي في تزويج الوليين بأن الحاكم لا يزوج مع حضور الولي بخلاف الولي الآخر
فالول مقدم على الحاكم لا الولي الآخر فليست (د)

فإن تعذر إعادته لم يزوج
فقد علم أن الحاكم على ما
أشار الأدرسي وغيره
بأنه يقوله فإن مع وجوب
تبيين إطلاق الراجح وليس
لكه فلا يخفى ذلك والظاهر
لو كان في البلد في سجن
السلطان وتعذر الوصول إليه
القاضي يزوجه إلى والي
بجانبه أنه حيث تعذر لذه
زوج أو تعسر ولا وجه
جمع بين التوقف والبحث
مؤخفة ٧/٢٦٠

٢: ولو بان ببينة -
قال البغوي: أو بحلفه
وقد ينافيه ما يأتي في
ثبت زوجه ما يأتي في
قوله بلا بينة -
قوله بدون مسافة القمر
بطلانه هو
بدون مسافة القمر
بطلانه هو
بإحدى
أحدهما
قوله قال البغوي
قوله قال البغوي هو ٧/٥٩٢

أَنْ يُزَوِّجَ ، وَيُنْدَبُ لَهُ أَسْتِئْذَانُ الْأَبْعَدِ الْحَاضِرِ أَوْ يَأْذَنُ
لَهُ الْحَاكِمُ فِي التَّزْوِيجِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ .

نائب الشرع (أن يزوج) -ها وإنما يزوجها الوكيل الحاضر فيما دون
مرحلتين كما جزم به الشيخ أبو اسحاق في المهذب وابن سراقه
والعبادي والرياني في البحر وغيرهم وجرى عليه ابن الرفعة والسبكي وغيرها
ووقع للبلقيني خلافه استناداً الى ظاهر نص الأدلة له فيه إعدام وقوفه على
النقل المذكور فيه (ويندب له) أي المتولي ونحوه في صورة غيبة الولي
(استئذان الأبعد الحاضر) بعد أن تأذن المرأة له وللأبعد (أو يأذن له
الحاكم في التزويج) أي يأذن للأبعد في أن يزوج (خروجاً من الخلاف)
أي خلاف القائل بانتقال الولاية إلى الأبعد إذا غاب الأقرب وهو وجه
عندنا وبه قال أبو حنيفة أي فإذا زوجها أحدهما بإذن الآخر صح
النكاح بلا خلاف لأنه إما ولي أو نائب للولي تنبيهان أحدهما أن الخروج
من الخلاف بما ذكر في الصورة الثانية من اذن الحاكم للأبعد صحيح إن كان بلفظ
التوكيل لأن الحاكم ولي في النكاح فكان له التوكيل فيه . كسائر الأولياء وإن كان
بلفظ الاستخلاف ونحوه أو بلفظ الاذن من غير أن ينوي به التوكيل كان محله في
المأذون في الاستنابة ، وفيمن يعجز عن القيام ببعض ما وليه إذا استناب في القدر
المعجوز عنه كما سبق فأما غيرها فينبى على جواز الاستخلاف له وقد قدمنا
انه لا يجوز مطلقاً سواء كان في أمر عام أو خاص وفيه وجه حكاة في
الروضة عن القفال أنه يجوز في الخاص كتحليف شخص وتزويج امرأة

وَيُزَوِّجُ أَيْضًا إِذَا عَضَلَ الْقَرِيبُ أَوْ الْمُعْتَقُ إِذَا ثَبَتَ عَضْلُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ

معينين وقال انه يجري مجرى التوكيل والمذهب عدم الفرق ثانيهما ان ما كان استخلافًا وجوزناه لا يشترط فيه تقدم الاذن قبله من المرأة من المستخلف بكسر اللام بل تأذن بعد للخليفة واما ما جعلناه توكيلًا فلا بد من تقدم اذنها قبله كما في توكيل الولي الخاص (ويزوج أيضًا إذا عضل القريب أو المعتق) أي امتنع كما لو غاب وسواء كان واحداً أو جماعة مستوين قال الأصحاب وشرط العضل أن تدعوه البالغة العاقلة الى كفؤ ولو بدون مهر المثل أو كان مجبوراً أو عنيناً بخلاف ما إذا دعت إلى غير كفؤ لأن له حقاً في الكفاءة نعم للمجبر تزويجها كفؤاً غير من عينته لأنه أتم نظراً منها بخلاف غيره وقد قدمنا هذا كله وإنما أعدناه تقريباً للفائدة وهذا (إذا ثبت عضله عند الحاكم) بالبينه كما في سائر الحقوق ولكن إنما يسكنفي بالبينه إذا لم يتيسر احضاره لتعزز أو غيره فان تيسر فلا بد من امتناعه بين يدي الحاكم أو سكوته بعد طلبها أو وكيلها وبعد أن يأمره الحاكم بالتزويج وهذا إذا لم يتكرر ثلاثاً فإن تكرر ثلاثاً فأكثر فسق إذا لم تغلب طاعته معاصيه كما مر وفي انتقال الولاية للأبعد بفسق الأقرب كلام قدمناه في موضعه ^(١) ولو دعت إلى رجل ادعت كفاءته وقال هو ليس بكفؤ رفع

(١) أي في شروط الولي وعبارته هناك على شرح قول المتن فلا ولاية —

الأمر إلى القاضي فإن ثبتت كفاءته عنده الزمه تزويجها فإن امتنع زوجها
القاضي ذكره في الروضة تنبيهه تعبيره كالروضة وأصلها بالحاكم يخرج متولي
عقود الأنكحة وقضيته أنه ليس له احضاره وسماع البينة عليه عند امتناعه
أو اختفائه ونحوه وهذا هو الظاهر المفهوم من كلام الأصحاب لأن احضار
الخصوم والزامهم الخروج عن الحقوق وسماع الدعوة والبينة من وظيفة القضاة
وليس في تولية العاقد ما يشمل ذلك ومثله سائر الأمور التي يتنازع فيها
المرأة ووليها من كفاءة الخاطب وطلاق الزوج وموته وغير ذلك وكذلك
لو غاب الولي وادعت كفاءة الزوج وأقامت به بينة فليس لمتولي العقود
سماع ذلك لما ذكرناه وبفارق ما ذكره في الحدود من أن للسيد سماع البينة
بما يوجب الحد على عبده وأنه ينظر في تزكية الشهود وغير ذلك بشرط
الأهلية وعلوه بأنه يملك إقامة هذا الحد فكان له أن يسمع بينته كالإمام
انتهى وفرق بأن إقامة السيد الحد على عبده تصرف في ملكه وإصلاح
له فلهذا ملكه وملك ما يقتضيه بخلافه فيما نحن فيه فإن فائدة سماع البينة

— لفاسق هذا هو المشهور في المذهب قال في الروضة وأصلها والذي اُفتي به
أكثر المتأخرين لا سيما الخراسانيون أنه ^{بلي} انتهى

وصححه الشيخ عز الدين قال لأن الوازع الطبيعي أقوى من الوازع
الشرعي هذا هو الذي عليه العمل والفتوى في هذا الزمان لعموم الفسق
وغلبته نعم اختار النووي كابن الصلاح ما اُفتي به الغزالي أنه إن كان بحيث
لو سلمناه الولاية انتقلت إلى حاكم يرتكب ما نفسقه به ولي وإلا فلا انتهى ^{ص ٨٤}

وَيُزَوِّجُ عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ ، وَيُزَوِّجُ عِنْدَ فَقْدِهِ بِحَيْثُ
لَا يُعْرَفُ مَوْضِعُهُ قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ بِمَوْتِهِ

هنا الحكم باسقاط حق الولي الغائب أو الممتنع مثلاً وإثبات صحة النكاح
للزوجين وذلك من آثار القضاء وفوائد الحكم فلهذا اختص بالقضاة كما
ذكرنا وأما الأنخبار المجرد فله اعتماده إذا صدقه إذ لا مانع منه لكن محله
في غير العضل والتنازع ونحوهما كما لا يخفى وهو محتمل والأقرب أن له
ذلك فيما يحتاج العقد إلى ثبوته كالعضل والكفاءة وطلاق الزوج وموته
ونحو ذلك لما قدمناه أولاً من أن ذلك نوع من القضاء وفرد من أفراد
(ويزوج) أيضاً (عند إحرام الولي) أي ولا تنتقل الولاية إلى الأبعد كما لو غاب
الأقرب سواء الإحرام بالحج أو العمرة والصحيح والفساد لأن الإحرام
لا يسلب الولاية لبقاء الرشد والنظر وإنما يمنع النكاح كما يمنعه إحرام الزوج
أو الزوجة .

« تنمة » :

لو أحرم السلطان أو القاضي فلخلفائه أن يزوجوا لأن تصرفهم بالولاية
لا بالوكالة كما جزم به الخفاف وغيره وصححه الروياني والبلقيني خلافاً لمن
قال بالإمتناع في نواب القاضي دون السلطان (ويزوج) أيضاً (عند فقده)
أي الولي (بحيث لا يعرف موضعه) فلا يعلم موته ولا حياته لتعذر
التزويج من جهته ومحل ذلك = فيما (قبل أن يحكم بموته) فأما بعد

وَيُزَوِّجُ عِنْدَ تَعَزُّزِ الْوَلِيِّ وَتَوَارِيهِ وَحَبْسِهِ وَمَنْعِ النَّاسِ
مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ وَيُزَوِّجُ أَيْضًا الْمَجْنُونَةَ الْبَالِغَةَ
عِنْدَ فَقْدِ الْأَبِ وَالْجَدِّ وَيُشَاوِرُ أَقَارِبَهَا
وَيُزَوِّجُ مُسْتَوْلَدَةَ الْكَافِرِ الْمُسْلِمَةَ بِإِذْنِهِ ،

الحكم فتنقل الولاية للأبعد (ويزوج) أيضاً (عند تعزز الولي وتواريه)
أي استخفافه (وحبسه ومنع الناس) أي وحبسه مع منع الناس (من
الوصول إليه) ونحو ذلك لما ذكرنا من تعذر التزويج من جهته وإنما
قيدنا الحبس بالمنع لأن مجرد الحبس من غير منع لا يتعذر معه التزويج من
جهته (ويزوج أيضاً المجنونة البالغة عند فقد الأب والجد) أي بشرط
حاجتها إلى النكاح وليس له تزويجها بالمصلحة بخلاف الأب والجد كما سبق
في الركن الخامس وقضية إطلاقه أنه يستقل بتزويج المجنونة من غير مراجعة
للحاكم وهو بعيد إذ شرط تزويجها حاجتها إلى النكاح كما تقرر وذلك
منوط بنظر الحاكم واجتهاده فالوجه أن تزويجها إلى الحاكم وإلى من أذن له الحاكم
فيه فحسب (ويشاور أقاربها) استجباباً لأنهم أعرف بها ويطلعون منها
على ما لا يطلع عليه غيرهم وتطميناً لقلوبهم ومن هنا قال المتولي يراجع
جميع الأقارب حتى الأخ والعم للأُم والخال قال الأصحاب وإذا شاورهم
فأبوا استقل وإن كانوا يلون تزويجها لو كانت عاقلة (ويزوج) أيضاً
(مستولدة الكافر المسلمة بإذنه) لأن الكافر لا يلي تزويج المسلمة كما

مر ولا يختص ذلك بالمستولدة بل أمته المسلمة مطاقاً^(١) كذلك وخرج
بإذنه ما إذا لم يأذن فلا يزوج لأنه لا يجبر عليه ، وبقيت صور كثيرة
مما يزوج فيها الحاكم ونائبه وقد قدمنا في الكلام في الركن الخامس
أكثرها وقد جمع بعض الفضلاء المتأخرين كلاماً^(٢) من ذلك في
قوله نظاماً :

ويزوج القاضي لفقد وليها ومغيبه بمسافة للقاصر
ولعضله ونكاحه ولحبسه مع مانع وكذا توارى حاضر

(١) أي سواء كانت مستولدة أو معلق عتقها أو مدبرة أو مسكينة
أو قنة .

(٢) فمجموع الصور التي يزوج فيها الحاكم عشرون صورة وقد نظمها
الامام السيوطي بقوله :

عشرون زوج حاكم عدم الولي والفقد والاحرام والعضل السفر
حبس تواد عزة ونكاحه أو طفله أو حافد إذ ما قهر
وفتاة محجور ومن جنت ولا أب وجد لاحتياج قد ظهر
وإما الرشيدة لا ولي لها ويبد ت المال مع موقوفة إذ لا ضرر
مع مسلمات علقه أو أبرت أو كوتبت أو كاتني أولد من كفر

وقد شرح الامام السيوطي هذه الأبيات بشرح مفيد ذكر الجمل في
حاشيته على شرح المنهج .

وتعزز إحرامه إغماؤه (١) مقدار قصر أم فرع الكافر
أو نحوها إن أسلمت أمة لحج ———— ور ومن وقفت بإذن الناظر
أو غيرهن مجنونة فقدت أبا والجد بالغة وعند تشاجر
والفقد إذ لا قسم أوامة لبيد ———— ت المال أو تزويج طفل صادر
لأبيه وهو وليها من غير اج ———— بار فخذ نظاماً لعقد جواهر
وقوله أو نحوها أي نحو مستولدة الكافر وهي أمة غير المستولدة كما

(١) الذي اعتمده الشارح تبعاً للإمام كما تقدم في الركن الثالث انتقل
الوكالة في المغمى عليه الحاكم إذا طالت مدة الإغناء بان كانت زائداً عن
المدة التي يعتبر فيها اذن الولي الغائب وقطع المسافة ذهاباً وإياباً وإلا فتنتظر
افاقته ، وتقدم في التعليق عليه نقل عبارة المنهاج والتحفة وعبد الحميد
فارجع إليه ان شئت وقال الباجوري في حاشيته على ابن قاسم عقب نقل
النظم المذكور في الشرح وقد جرى صاحب النظم في الإغناء على طريقة
ضعيفة والمعتمد انه تنتظر افاقته منه ان لم يزد على ثلاثة أيام فان علم انه
يزيد عليها انتقلت الولاية للابعد فلا يزوج الحاكم وان تضررت في مدة
الانتظار خلافاً لابن خجر حيث قال انه يزوج إذا تضررت في مدة
الانتظار انتهى .

وفي زيتونة الالتاح لباسودان والمعتمد انتظار افاقته مطلقاً وان دعت
حاجتها إليه كما اقتضاه كلام الشيخين خلافاً للمتولي انتهى

قدمناه وقوله ان أسلمت أي كل منهما وقوله أمة لحجور بنصب أمة أي
ويزوج أمة المحجور ، وقوله من وقفت إلى آخره أي ويزوج الأمة الموقوفة
بإذن الناظر وهذا ما ذكره ابن العماد في كتاب توقيف الأحكام في أحكام
النكاح وحمل عليه ما حكاه عن الماوردي من إطلاق القول بأن الذي
يزوجها هو الناظر ثم قال فإن أراد ذلك الماوردي وإلا فهو ممنوع وقد
ساق مقالته في الكفاية مساق الأوجه انتهى والمعتمد انه لا يحتاج إلى إذن
الناظر مطلقاً وإنما يحتاج إلى إذن الموقوف عليه ^(١) كما قدمناه في الركن
الخامس وما ذكره الماوردي وجه ضعيف إنما بناء على القول بأن الملك فيه
الموقوف للموقوف عليه كما نقله عنه كذلك السبكي ثم الأذري في شرحيهما
للمنهاج وأما على القول بأن الملك فيه لله فلا ، وقوله والفقد إذ لا قسم
أي ويزوج من لها ولي مفقود حيث لم ينقه الحال إلى الحكم بموته وقسمة
ميراثه ، وقوله أو تزويج طفل إلى آخره أي إذا أراد أبو الطفل أو جده
تزويجه من موليته غير المجبرة فيزوجها الحاكم أو نائبه وهو يقبل لابنه
كالولي إذا أراد أن يتزوج موليته وباقي الكلام ظاهر تنمة هل يزوج
السلطان أو نائبه بالولاية العامة أو النيابة الشرعية فيه وجهان حكاهما الإمام
في جميع صور تزويجها مع وجود أهلية الولي الخاص وذكر ابن الرفعة من
فوائد الخلاف فروعاً تقتضي انه لا يطلق القول بترجيح واحد من الوجهين

(١) أي ان انحصر وإلا لم تزوج عند ابن حجر وقال الرمي يزوجها
الحاكم بإذن الناظر كما تقدم في الركن الخامس تعليقاً .

وَإِنَّمَا يُزَوِّجُ مَنْ فِي مَحَلِّ

لاختلاف الترجيح في تلك الفروع ونظيره الخلاف في ان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع أو جايزه وان البراء اسقاط ام تملك فالترجيح في ذلك يختلف بحسب ظهور الدليل لا بمقتضى البناء المذكور وقد وقع في كتاب ابن العماد السابق ذكره في البناء على الوجهين انها إذا كانت بكرة صغيرة زوجها القاضي إن قلنا بالنيابة وان قلنا بالولاية لم يجوز ثم قال والوجه البطلان لأن الحاكم عندنا لا يجبر الصغيرة انتهى وما ذكره أنه الوجه هو الصواب الذي لا يجوز غيره ، وأما هذا البناء فهو من أوهى الكلام وظهره فساداً والعجب أيراد مثله في المصنفات ثم رأيت في تجريد المزجد نسبة ذلك إلى جواهر القمولي وسكت عليه فان كان سكوته على علم ببطلانه فكان من الواجب التنبيه عليه وإن كان على ظن صحته فهو غلط على غلط ثم رأيت في فتاوى موسى ابن الزين ان ذلك لم يجده في الجواهر قال وإِنَّمَا هو منقول عن فتاوى الريمي ونقله الاقحسي عن ابن الرفعة والصواب في الأنوار وغيره خلافه انتهى وهذا الذي ذكره الفقيه موسى عن الاقحسي من انه نقل ذلك عن ابن الرفعة غلط على الاقحسي فانه اعني الاقحسي صرح نفسه في كتابه المذكور بأن ذلك زائداً على ما ذكره ابن الرفعة وكذلك راجعت كفاية ابن الرفعة فلم أر ذلك فيها وإنما نبهت على ذلك مع ظهور فساده ووضوح غلطه خشية أن يقف عليه بعض الطلبة فيغتر به ويظن أن له أصلاً في الفقه والله أعلم (وإنما يزوج من في محل

وَلَايَتِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ مَنْ هُوَ خَارِجٌ عَنْ
مَحَلِّ وَلَايَتِهِ حَتَّى لَوْ اسْتَنَابَهُ فِي بَلَدٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ
مَنْ فِي مَزَارِعِهَا وَبَسَاتِينِهَا إِلَّا أَنْ يَنْصَّ لَهُ عَلَى ذَلِكَ

ولايته (وإن لم تكن مستوطنة فيه لأن الاذن مقصور على ذلك وهو
بالنسبة لما عداه كآحاد الرعية) وليس له أن يزوج من هو خارج عن محل
ولايته (لما مر حتى لو كان الرجل في محل ولايته والمرأة خارجها واذنت
له لم يكن له أن يزوجها بخلاف عكسه وهو ما إذا كانت المرأة في محل
ولايته والرجل خارجها فان له تزويجها) حتى لو استنابه في بلد (معينة
اختصت ولايته بما يحيط به سورها أو بنيانها) فليس له أن يزوج من في
مزارعها وبساتينها (الخارجة عن بنيانها لأنها ليست منها ولهذا يترخص
المسافر قبل مجاوزتها (إلا أن ينص له على ذلك) أو يجري عرف باضافتها
إليها في التولية فتدخل ولايته وان لم ينص عليها كما سبق عن الماوردي (١)

(١) تقدم في التعليق على شرح قول المتن من أوائل الفصل الرابع
ولا يجوز أن يولي في غير محل ولايته نقل عبارة التحفة مع المنهاج وان
الذي اعتمده ابن حجر انه ان عملت عادة بتبعية نحو المزارع والبساتين أو
عدمها عمل لها وإلا اقتصر على المأذون له فيه ووافقه الخطيب في المغني كما
تقدم ومثله في البغية عن الأشعر .

وَلَوْ سَمِعَ إِذْنَ الْمَرْأَةِ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا فَعَادَ
فَلَهُ التَّزْوِيجُ بِالْإِذْنِ الْأَوَّلِ ، وَلَا يُزَوِّجُ حَتَّى يَبْحَثَ عَنْ
شُرُوطِ الصَّحَّةِ ، مِنْ اخْلُوعٍ عَنِ النِّكَاحِ وَالْعِدَّةِ وَ

(ولو سمع اذن المرأة في محل ولايته) أولا (ثم خرج منها) لسفر أو
نحوه ولم يعزل (فعاد) إليها (فله التزويج بالاذن الأول) ولا يحتاج
إلى استئناف الاذن كما لو سمع الحاكم البينة ثم خرج وعاد فانه لا يحتاج
إلى إعادة السماع ^(١) بخلاف ما إذا عزل أو انعزل ثم أعيد فانه لا بد من
الاستئناف (ولا يزوج) من لا يعرف حالها (حتى يبحث) ندباً (عن
شروط الصحة من الخلو عن النكاح والعدة) إذا ادعته (و) كذلك

(١) مثله في البغية نقلاً عن الأشعر وزاد العبارة بكون المرأة بمحل
ولاية الحاكم وعدمه بحال التزويج لا الاذن فلو أذنت خارجه وزوج وهي
به صبح وان ظنها خارجة اعتباراً بما في نفس الأمر انتهى
وقوله بخلاف ما إذا عزل أو انعزل الى قوله فانه لا بد من الاستئناف
أي لخروجه بذلك عن الولاية ولذلك لا يعود إلا بتولية جديدة قاله الأشعر
في فتاويه . وفي فتاوى الشارح العدنية ما صورته لو أذنت من لها ولي غائب
للقاضي في تزويجها ثم حضر الولي قبل العقد ثم سار في الحال فهل يبطل
حكم الاذن ويحتاج الى استئناف الاذن أو لا كما لو سافر القاضي بعد اذنها
الى غير محل ولايته ثم رجع افئتت بالأول والله سبحانه أعلم انتهى

عَنْ غَيْبَةِ الْوَلِيِّ الْمُعْتَبَرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَإِذَا عَرَفَ ذَلِكَ
بِطَرِيقِهِ زَوْجَ وَلَوْ قَالَتْ كُنْتُ مُزَوَّجَةً بِفُلَانٍ فَطَلَّقَنِي
أَوْ مَاتَ عَنِّي وَانْقَضَتْ عِدَّتِي أَوْ قَالَتْ كُنْتُ أَمَةً فُلَانٍ
فَأَعْتَقَنِي لَمْ يُزَوَّجْ حَتَّى يَثْبُتَ ذَلِكَ بِالْحُجَّةِ ،

يبحث ندباً (عن غيبة الولي المعتبرة ونحو ذلك) حيث ادعته (فإذا
عرف ذلك بطريقه) أي بشهادة مقبولي الشهادة مطلعين على باطن حالها
(زوج) وإلا ترك احتياطاً ولا يجب البحث المذكور بل يجوز الاعتماد على
قولها في ذلك كما سيأتي نعم لا يجوز التهور في تزويجها قبل سؤالها (ولو
قالت كنت مزوجة بفلان فطلقني أو مات عني وانقضت عدي أو قالت
كنت أمة فلان فأعتقني) أو مستولده فمات عني أو نحو ذلك (لم يزوج)
أي لا يجوز تزويجها (حتى تثبت ذلك بالحجة) بالبينة لأن الطلاق ونحوه
مما ذكر لا يثبت إلا بالبينة فلا يقبل قولها فيه وهذا ما في الروضة وأصلها
في دعاوي عن البغوي واقراه ^(١) وأما ما ذكره الديلمي في أدب القضاء
من اطلاق قبول قول مدعية طلاق الزوج أو موته فحمله السبكي على

(١) وعبرة التحفة هذا ما دل عليه كلام الشيخين وهو المعتمد من

اضطراب طويل فيه وإن كان القياس ما قاله جمع من قبول قولها في المعين
أيضاً حتى عند القاضي لقول الأصحاب ان العبرة في العقود بقول أكثريها اهـ

وَتَصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي غَيْبَةِ وَلِيِّهَا وَخُلُوِّ الْمَوَانِعِ وَيُنْدَبُ طَلَبُ
الإشهادِ عَلَى ذَلِكَ .

ما إذا أقرت لغير معين قال وكلام البغوي فيما إذا أقرت لمعين قال
السمهودي في فتاويه وكلام البغوي صريح في فرضه في ذلك وكلام الذبيلي
صريح في فرضها في غير المعين ^(١) انتهى وفي فتاوى القاضي إذا قالت
طلقتني زوجي وانقضت عدتي وقالت لوليها زوجني وانكر فالقول قوله بيمينه
أي على نفي العلم فإن نكل حلفت وعلى الولي تزويجها فإن امتنع زوجها
الحاكم وكذا لو ادعت موت الزوج وانكر ^(٢) انتهى قال السمهودي وليس
فيه أنها عينت الزوج حتى يمتنع الحاكم منه انتهى (وتصدق المرأة في غيبة
وليها وخلو الموانع) ولا يجب مطالبتها بالبينة على ذلك لأن الرجوع في
العقود إلى قول أربابها (ويندب طلب الإشهاد على ذلك) احتياطاً كما مر

(١) قال في التحفة ومثله في النهاية ومحل ذلك أي تصديق الزوجة
في غيبة وليها وخلوها من الموانع ما لم يعرف تزويجها بمعين وإلا اشترط في
صحة تزويج الحاكم لها دون الولي الخاص كما أفاده كلام الأنوار اثباتها
لفراقه سواء أغاب أم حضر انتهى ٧/٢٦٠-٢٦١

(٢) قال في التحفة نقله قول القاضي المذكور فقيه التصريح بأنه أي
الولي إذا صدقها زوجها مع تعيين الزوج واعتمده ابن عجيل والحضري ثم
قال ووافقهما في الخادم انتهى ٧/٢٦١

وَقَالَ عَزُّ الدِّينِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ لَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ
يُزَوِّجَ امْرَأَةً حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ إِذْنُهَا فَلَوْ أَخْبَرَهُ غَدَلُ
فَزَوَّجَهَا مُعْتَمِداً عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ ثَبَتَ بَعْدُ أَنَّهَا أَذِنَتْ

وعلى ذلك فلو أُلحِت في المطالبة ورأى الحاكم التأخير فهل له ذلك وجهان
في أصل الروضة ورجح الإمام أنه لا يجوز له التأخير قال واقصى ما يمكنه
أن يستعملها فإن أثبت أجابها انتهى ولم يذكر الشيخان تحليفها على ذلك
وذكره الشيخ عز الدين وابو شكيل في فتاويهما وحكاه في شرح الروض
عن بعض نسخ الروض قال الزركشي في قواعده أنه الأصح نعم قال أي
الشيخان وإن كان الولي الغائب ممن لا يزوج إلا بأذن فقالت ما أذنت له
فللقاضي تحليفها على نفي الاذن وفي زيادة الروضة عن الغزالي أن للقاضي
تحليفها أن وليها لم يزوجها في الغيبة إن رأى ذلك ومثل ذلك اليمين التي
لا تتعلق بدعوى هل هي مستحبة أو واجبة وجهان في زيادة الروضة والأصح
الاستحباب كما رجحه في نظائره في غير موضع والعجب من صاحب الروض
وشارحه إهمال الترجيح وإيهام التوقيف منع ظهوره من كلام النووي (وقال)
الشيخ سلطان العلماء (عز الدين) عبد العزيز (ابن عبد السلام) رحمه الله
تعالى مات بمصر سنة ٦٦٠ ستمين وستمائة (ليس للحاكم أن يزوج امرأة
حتى يثبت عنده إذنها فلو أخبره غدل فزوجهها معتمداً عليه لم يصح وإن
ثبت بعد أنها) كانت (أذنت) هكذا حكى ذلك عنه المصنف تبعاً لجماعة

وَأَفْتَى الْبَغَوِيُّ بِأَنَّ رَجُلًا لَوْ قَالَ لِلْحَاكِمِ أَذِنْتُ لَكَ فُلَانَةً
فِي تَزْوِيجِهَا مِنِّي فَإِنْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ صِدْقُهُ جَازَ لَهُ تَزْوِيجُهَا وَإِلَّا

وحكى عنه في المهمات أنه فرض في غير الحاكم ثم قال في المهمات فانظر
كيف بالغ الشيخ عز الدين ومنع غير الحاكم انتهى فإن صح ما حكاه عنه
الأسنوي فهو غريب إذ المجزوم به في كلام الشيخين وغيرهما جواز اعتماد
الآحاد على أخبار من صدقوه وصحة التصرف المستند اليه بالنسبة إلى المتعاقدين
بالم يثبتين خلافه سواء كان نكاحاً أو غيره كما سبق أوائل الفصل الأول^(١)
وانما النزاع في اعتماد الحاكم على ذلك فيما لا يتعلق بحكم والفرق بينه وبين
غيره أن تصرفه حكم على وجه اضطرب في ترجيحه كلام الشيخين والصحيح
كما قاله السبكي وغيره أنه ليس بحكم (و) عليه يتخرج ما (افتي) به
الشيخ أبو محمد الحسين ابن مسعود (البغوي) وقد سبق ضبطه وذكر وفاته
أوائل الفصل الثاني وذلك أنه أجاب (بأن رجلاً لو قال للحاكم أذنت لك
فلانة في تزويجها مني فإن وقع في نفسه صدقه جاز له تزويجها) منه (وإلا)

(١) وتقدم أيضاً في التعليق على شرح قول المتن من الفصل الأول
ويستحب الأشهاد على رضى المرأة الخ نقل كلام ابن حجر في التحفة وإن
معمده كالامام الرملي والخطيب ما افتي به البغوي والقاضي كما سيذكره
صاحب المتن .

فَلَا وَلَا يَعْتَمِدُ تَحْلِيفَهُ وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَى الْعَاقِدِ شَيْئًا جازَ قَبُولُهُ
إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ وَإِذَا كَانَ الدَّافِعُ عَالِمًا بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فَإِنْ
ظَنَّ وَجُوبَهُ لَمْ يَجْزُ قَبُولُهُ حَتَّى يَعْلَمَهُ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ،

أي وإن لم يقع في قلبه صدقه (فلا) يجوز له تزويجها (ولا يعتمد)
عند التهمة على (تحليفه) وهذا الذي ذكره البغوي هو المعتمد ^(١) (ولو
أهدى إلى العاقد شيئًا جاز) له (قبوله) كالمفتي لكن الورع تركه ،
وللجواز شرطان أحدهما ما (إذا لم يشترط) العاقد الإعطاء على العقد فإن
اشترط فسيأتي (و) الثاني ما (إذا كان الدافع عالمًا بأنه لا يجب عليه)
وإنما هو على سبيل التبرع (فإن ظن وجوبه لم يجز قبوله) لأنه لم يتبرع
به وإنما أعطاه على ظن استحقاقه فهو كما لو أعطاه شيئًا على ظن أنه له
عليه دينًا والمدفوع إليه عالم بأنه لا دين له فإنه لا يحل له قبوله (حتى
يعلمه) العاقد أو غيره (بأنه لا يجب عليه) ذلك ، ومحل التحريم ووجوب
الإعلام ما إذا كان يعلم أنه يعتقد الوجوب أو يظن ذلك بقرينة حاله
أو غيرها وإلا فلا يحرم ولا يخفى الورع وهذا كله إذا لم يعطه على أن
يوافقه على ما يريد وإلا فهي رشوة ^(٢) محرمة كما حكاها النووي في مقدمة

(١) وقد علمت موافقة ابن حجر والرملي والخطيب على ذلك

(٢) هي بتقليد الرأي ما يبذل له ليحكم بغير الحق أو ليمتنع عن الحكم —

وَلَوْ شَرَطَ الْعَاقِدُ أَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا عَلَى الْعَقْدِ لَمْ يَجْزُ .

شرح المذهب عن ابن الصلاح بالنسبة إلى المفتي وأقره وما نحن فيه أولى
(ولو شرط العاقد) على الزوج أو غيره (أن يعطيه شيئاً على العقد لم
يجز) سواء كان لها ولي خاص وطلب منه تلقين الألفاظ بينهما فقط
أو كان هو الولي نفسه وسواء كان ذلك على سبيل الإجارة أو الجعالة أم
لا ، لأنه من باب أخذ مال الغير بغير حق وإنما لم تدخله الإجارة أو الجعالة
لأنهما إنما يكونان على ما فيه تعب وكلفة ولهذا لا تصح على كلمة البيع
ونحوها من دلال يروج بها السلعة ونحو ذلك ولهذا عقب ذلك بقوله

— بالحق قاله في الاسني والمغني زاد في التحفة ومثله ما لو امتنع من الحكم
بالحق إلا بمال لكنه أقل ائماً ثم قال تنبيه محل قولنا لكنه أقل ائماً إذا
كان له رزق من بيت المال وإلا وكان ذلك الحكم مما يصح الاستيجار
عليه وطلب أجرة مثل عمله فقط جاز له طلبها وأخذها عند كثيرين وامتنع
عند آخرين قليل والأول أقرب والثاني أحوط قال السبكي ولمقت لم ينفصل
الأمر فيه الامتناع من الافتاء إلا بجعل وكذا الحكم وفارقا الحاكم بانه
نصب للفصل اي فيتهم ولو قيل بانها مثله لكان مذهباً محتملاً اهـ

وعلى الأول فمحله ان كان ما يأخذ عليه فيه كلفة تقابل باجرة وحينئذ
لا فرق بين العيني وغيره بناء على الأصح أن العيني المقابل باجرة لمن تعين
عليه الامتناع منه إلا باجرة انتهى كلام التحفة

إِلَّا أَنْ يَتَعَبَ لِلْإِحْتِيَاظِ أَوْ غَيْرِهِ فَيَجُوزُ بِطَرِيقِ الْإِجَارَةِ أَوْ
بِطَرِيقِ الْجُعَالَةِ — وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

(إلا أن يتعب) في ذلك العقد لاحتياجه فيه إلى نظر واجتهاد ومراجعة ونحوها
حيث تأهل لذلك (للاحتياط) بما ذكر (أو غيره) أي أو يتعب بغير
ذلك كأن طلبه ليمشي معه إلى موضع بعيد ليعقد فيه أو نحو ذلك (فيجوز)
اشتراط ذلك حينئذ (بطريق الاجارة) ان امكن ضبط العمل وكان غير
مجهول وعينه في العقد وإلا فهي اجارة فاسدة ويستحق فيها اجرة المثل
فان كان المشروط مساوياً لها فذاك وان كان أقل وجب له التمام وان كان
اكثر لم يجز له اخذ الزايد (أو بطريق الجعالة) ^(١) وهي تقبل جهالة
العمل بخلاف الاجارة نعم شرط اغتفار الجهالة فيها أن يعسر علم ذلك
فان لم يعسر اشترط ضبطه كما في الاجارة صرح به القاضي وابن يونس وابن
الرفعة والسبكي وغيرهم وكلام الباقرين يقتضيه .

(١) هذا نهاية المتن الذي شرح عليه العلامة عبد الله بن عمر باخرمه
ويوجد في بعض النسخ الختم بقول والله سبحانه وتعالى أعلم إلى قوله وسلم .

﴿ تنمة الفصل ﴾

ينعزل القاضي والمتولي ونحوهما بزوال الأهلية بنحو جنون وإغماء (١)
وصمم ونسيان يخل بالضبط وفسق (٢) فلو عادت الأهلية لم تعد الولاية (٣)

(١) ولو لحظة خلافاً لشارح وإنما استثنى في نحو شريك مقدار ما بين —
صلاتين كما مر لأنه يحتاط هنا ما لا يحتاط ثم أو مرض مرضاً لا يرجى
زواله وقد عجز معه عن الحكم انتهى تحفة ونحوه في المغني
(٢) أي أو زاد فسق من لم يعلم موليه بفسقه الأصلي أو الزائد حال
توليته كما هو ظاهر اه تحفة

قال عبد الحميد قوله أو زاد فسق من لم يعلم بفسقه الأصلي الخ أي
وكان بحيث لو علم لم يوله مع ذلك اه
سم عبارة المغني ومحل ذلك أي ما في المتن في غير قاضي الضرورة اما
هو إذا ولاه ذو شوكة والقاضي فاسق فزاد فسقه فلا ينعزل كما بحثه بعض
المؤخرين اه

وعبارة الرشيدي قوله والزايد الخ عبارة م فيما كتبه على شرح الروض
نصها ويظهر لي أن يقال ان كان ما طراً عليه لو علم به مستثنيه لم يعزله
بسببه فهو باق على ولايته وإلا فلا اه انتهى

(٣) كالوكالة ولأن ما بطل لا يعود إلا بتجديد عقده انتهى تحفة

وله عزل نفسه وكذا ينعزل إذا عزله من له عزله من إمام وقاض وغيرهما ^(١)
ومتى انعزل القاضي ونحوه بموت أو عزل أو غيرهما انعزل نوابه في عقود
الأنكحة وغيرها سواء اذن له الإمام أن يستخلف عن نفسه أم اطلق
بخلاف ما إذا استخلف بقول الإمام استخلف عني ^(٢) وهذا أيضاً في غير
قيم اليتيم وناظر الوقف أما هما فلا ينعزلان بانعزال القاضي مطلقاً ووقع في
نفائس الأزرق نقلاً عن القمولي أن نواب القاضي في عقود النكاح من
هذا القسم يعني قسم ناظر الوقف ونحوه وهو غاط من الأزرق على القمولي
وسببه التباس كلامه عليه ، والصواب ما قدمناه في ذلك ولا ينعزل القاضي
ومتولي العقود بموت الإمام كما لا ينعزل بانعزاله ^(٣) ، والحمد لله الذي

(١) ولو ولي آخر ولم يتعرض للأول ولا ظن نحو موته لم ينعزل على
المعتمد نعم ان اطردت العادة بان مثل ذلك المحل ليس فيه إلا قاض واحد
احتمل الانعزال حينئذ اه تحفة

(٢) أي فلا ينعزل الخليفة بموته أو انعزاله لأنه ليس نائبه افاده في
التحفة والمغني .

(٣) لعظم الضرر بتعطيل الحوادث ، ولأن الامام إنما يولي القضاة
نيابة عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن نفسه ومن ثم كان
له عزلهم بنهيير موجب كما مر بخلاف الإمام يحرم عليه إلا بموجب
انتهى تحفة .

وهذا آخر ما وفق الله لتعليقه على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولاً —

هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، لقد جاءت رسل
ربنا بالحق وصلاته وسلامه على سيدنا محمد عبده ورسوله سيد المرسلين
والحمد لله رب العالمين .

قال مؤلف هذا الكتاب فرغت من تعليقه صبح يوم السبت ثامن
عشر شهر رمضان المبارك من سنة ٩٤٦ هـ ست وأربعين وتسعمائة من
الهجرة المصطفوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام .

— وآخرًا ظاهرًا وباطنًا . ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا
إنك أنت التواب الرحيم وكان الفراغ من تبييضه مساء يوم الأحد الموافق
في ٢١ من جمادى الأولى من سنة ١٣٧٩ تسع وسبعين وثلثمائة وألف هجرية
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية بمدينة تريم الغناء حرسها الله
تعالى . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين
وهو بقلم جامعه الفقير الى الله محمد بن سالم حفيظ ابن الشيخ أبي بكر بن
سالم العالوي الحسيني تقبل الله منه وعفا عنه آمين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه نبذة مختصرة جداً فيما ينبغي أن يتيقظ له متولي عقود
الأنكحة لسيدنا الإمام الشيخ العارف بحر العلوم
والمعارف الفقيه الصوفي نور الدين الشيخ علي بن
أبي بكر ابن الشيخ عبد الرحمن السقاف
رضي الله عنهم أجمعين

قال نفع الله به (يجب) أن يسأل عن جميع الأحوال التي يقع بها
النكاح فيسأل أولاً هل المرأة حرة أم مملوكة وهل الزوج حر أم مملوك ،
فان كانا حرين فيسأل هل هي بكر أو ثيب ؟ فان كانت بكراً فيسأل
هل هي بالغة أو غير بالغة ؟ فان كانت غير بالغة فيجوز للاب والجد تزويجها
بغير اذنها فان كانت بالغة فيستحب لها اذنها ، وان كانت ثيباً فيسأل
هل هي مطلقة أو مات عنها زوجها فان كانت مطلقة فيسأل هل هي مدخول

بها أولا ؟ فان كانت مدخولا بها فيسأل هل هي حامل أم لا ؟ فان
 كانت حاملا فعدتها وضع الحمل ولو مضغة ، وإن كانت حائلا فيسأل هل
 هي تحيض أم لا ؟ فإن كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة أقراء ،
 وإن كانت من ذوات الأشهر فعدتها ثلاثة أشهر ، فلو رأت الدم في أثناء
 العدة أو قبل انقضائها بساعة انتقلت العدة إلى الاطهار وإن كانت غير
 مدخول بها فلا عدة عليها إن كانت مطلقة ، وإن كانت متوفى عنها
 زوجها فعليها العدة وإن كانت أمة مدخولا بها فيسأل هل هي حامل أولا ؟
 فإن كانت حاملا فعدتها وضع الحمل ولو مضغة وإن كانت حائلا فيسأل
 هل هي تحيض أو لا ؟ فإن كانت من ذوات الحيض فعدتها قرآن ، وإن
 كانت من ذوات الأشهر فشهر ونصف ، وأما عدة الوفاة فيسأل هل هي
 حرة أو أمة فإن كانت حرة فيسأل هل هي حامل أو لا ؟ فإن كانت
 حاملا فعدتها وضع الحمل ، وإن كانت حائلا فعدتها أربعة أشهر وعشرة
 أيام سواء كانت مدخولا بها أم لا ؟ وإن كانت أمة متوفى عنها زوجها
 فإن كانت حاملا فبوضع الحمل وإن كانت حائلا فشهران وخمس ليالٍ ثم
 إذا كملت السؤالات فيستحب لأب البكر أن يزوجه بإذنها إن كانت بالغة
 عاقلة وكذلك جدها ، ولا يجوز لأولياء الثيب أن يزوجه إلا بإذنها
 بعد بلوغها والله أعلم بالصواب . ١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 هذا مختصر في النكاح للشيخ الكبير الفرد الغوث العارف بالله علي بن أبي

بكر بن الشيخ عبد الرحمن السقاف باعلوي (قال رضي الله عنه) تستحب
الخطبة قبل العقد وهي : الحمد لله نحمده ونستكفيه ونعوذ بالله من شرور
انفسنا وسيئات أعمالنا إلى آخره ، ثم يقول للولي : قل بسم الله والحمد
الله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ويقول الولي للزوج : أزوجك
على ما أمر الله به من امساك بمعروف أو تسريح باحسان ويقول للولي
قل زوجتك ابنتي بمهر مبلغه مائة درهم مثلاً وكل درهم ثلث قملة فضة
جواز البلد الفلاني وان عقد بكذا وكذا وقية دراهم فهو أحوط من لمظ
الدراهم والدينار ثم يقول للزوج : هل قبلت تزويجها بالمهر المذكور فاذا قال
ذلك ، قال الملقن بارك الله لكما وبارك عليكم في خير .

وقبل هذا كله يبحث عن أمور لا بد منها (أحدها) البحث عن
حال الزوج في امرين : كونه عدلاً إذا كانت المنكوحة دون البلوغ إذ
لا يصح نكاحها من الفاسق على الصحيح من المذهب ، وكونه مؤسراً
بالمهر إذ لا يجوز للاب أن يزوجهـا معسراً بغير رضاها فان فعل فالنكاح
باطل على الصحيح من المذهب (ويبحث) عن الولي في امرين : احدها
العدالة فانه إذا كان فاسقاً وفي درجته مناسب عدل كاخوين احدهما فاسق
فهو كالعدم فولي العقد العدل باذنها دون اذن الفاسق ، وان لم يكن
عدل في درجته كأن يكون الفاسق الأب ولها اخ عدل عقد الأخ العدل
باذنها شرطاً واذن الأب أيضاً احتياطاً وعلى هذا القياس في سائر الدرجات
وصورة اذنها ان تقول اذنت لـاخي في تزويجي واذنت لأبي أن يزوجني
ويوكل في تزويجي أخي ، ثم يأذن الأب للاخ فيقول اذنت لفلان أن

يزوج اخته فلانة من فلان ، وان لم يكن في العصابة عدل تولاه الحاكم
بأذنها واذن اقرب مناسب إليها على ما ^(١) هذا إذا كان الحاكم
يصلح للقضاء والافكاح الفاسق أولى منه .

وأما الأمر الثاني فيبحث عن الولي هو أب أو جد أو غيرها ، فان
كان أباً أو جداً فلهما ولاية البكر دون الثيب ومعناه انه لا يشترط في
حقها الاستئذان لكنه في البكر سنة ويكفي السكوت وغيرها لا يجوز
له تزويج البالغة العاقلة إلا برضاها ^(٢) ان كانت بكراً على
الصحيح ، وكذا الحاكم يزوج البالغة عند غيبة الولي فوق مسافة القصر
وهي مسير يومين والمراد إذا ادعت المرأة إلى كفؤ ولا

إذا تبسر احضاره عند القاضي فان تعذر بتعذر أو توار أو غيبة جاز
اثبات البينة (و يبحث) في الزوجة عن شروط لا بد منها أحدها خلوها
عن نكاح الغير وعدته فان اقرت بنكاح أحد وادعت الطلاق أو الموت
لم يصح تزويجها إلا بالبينة الثاني الحرية في حق الحر إلا أمة في حق من
يخاف العنت ولا يجد صداق حرة الثالث أن لا يكون بينهما محرمة
كالجمع بين الأختين أو المرأة وعمتها أو خالتها الرابع أن لا يكون قد
طلقها ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويطلقها ويطلقها وتنقضي
عدتها منه فحينئذ يجوز للزوج الأول نكاحها والله اعلم اه نقل ذلك
من نسخة مقطوعة ابقيت المقطوع بياضاً انتهى

(١) هنا بياض في الأصل هكذا - ولعله على ماقرره العلماء أو نحوها

(٢) هنا بياض بالأصل ولعل محله ، ويكفي سكوتها -

(

وتليها الرسالة المسماة

المِفْتَاحُ لبَابِ الشُّكْحِ

تأليف

السيد الشريف

محمد بن سالم بن حفيظ بن عبد الله ابن عيّدروس ابن الحسين

ابن الشيخ أبي بكر بن سالم العلوي الحسيني الحضرمي التريمي

نفع الله بها وجعلها خالصة

لوجه الكريم

آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على وسيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين
وعلى آله وصحبه والتابعين (وبعد) فقد سألتني بعض الراغبين من الإخوان
الصادقين أن أجمع ما تجب معرفته على مباشر عقد النكاح من الأمور
اللازمة شرعاً على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه فأجبتة إلى ذلك .
وكتبت هذه الورقات المسماة « المفتاح . لباب النكاح » والله المسئول أن
يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم آمين .

﴿ معنى النكاح لغة وشرعاً ﴾

النكاح لغة الضم والوطء وشرعاً عقد يتضمن أباحة وطاءً بلفظ نكاح
أو تزويج أو ترجمته .

﴿ أركان النكاح ﴾

أركان النكاح خمسة زوج وزوجة ووليّ وشاهدان وصيغة .

﴿ وظيفة متولي عقود الانكحة ﴾

ينبغي لمتولي عقود الانكحة إذا طلب منه أن يباشر عقد نكاح سواء كان هو الولي أو كان سفيراً محضاً — ينبغي له قبل مباشرة العقد أن يسأل عن أمور (منها) أن يسأل عن الزوجة هل هي بكر أو ثيب .
فالبكر هي التي لم تزل بكارتها بوطء بأن لم تزل أصلاً أو زالت بغير وطء كسقطه وحدة حيض .

والثيب هي من زالت بكارتها بوطء سواء كان حلالاً أو حراماً أو وطء شبهة فإنه لا يوصف بالحل ولا بالحرمة .

فإن كانت بكراً جاز للأب والجد فقط دون غيرها من سائر الأولياء تزويجها إجباراً ولو قبل بلوغها بشروط : كون الزوج كفؤاً مؤسراً بمهر المثل ، ليست بينه وبينها عداوة لا ظاهرة ولا باطنة ، وليس بينها وبين وليها عداوة ظاهرة . فإن نقص أحد هذه الشروط لم يصح النكاح ويجب أيضاً أن لا ينقص المصداق عن مهر المثل وأن يكون حالاً من نقد البلد أما إذا لم يكن لها أب ولا جد فليس لأحد من سائر الأولياء أن يزوجه أي البكر إلا بعد بلوغها أو استئذانها ، ويكفي في الاذن سكوتها ويستحب للأب والجد إن كانت بالغة استئذانها .

وإن كانت المخطوبة ثيباً فليسأل العاقد أيضاً هل مات عنها زوجها أو طلقها ، فإن كان مات عنها فليسأل عن وقت موته ليفهم انقبضت عدتها ،

لأن عدة الوفاة تنقضي بوضع الحمل إن كانت حاملا ، وبأربعة أشهر وعشرة أيام للحررة إن كانت حائلا ، وشهرين وخمسة أيام للأمة .

وإن كان الزوج طلقها فينظر صيغة الطلاق ويبحث تمام البحث عن صحته ونفوذه وهل هو خلعي أو رجعي ؟ وهل دخل بها الزوج الأول أولا ؟ وإذا دخل بها فليسأل عن انقضاء عدتها ؟ وهل هي من ذوات الاقراء أو من ذوات الشهور ؟

وبالجملة فلا ينبغي له أن يباشر العقد حتى يتحقق خلوها عن النكاح والعدة وسائر الموانع .

ويشترط لصحة نكاح الثيب بلوغها واستئذانها بأن تأذن نطقا لوليها في تزويجها ، وإن كان أبا أو جدًّا .

﴿ الولي في النكاح ، وأحق الاولياء بالتزويج ﴾

أولى الاولياء وأحقهم بالتزويج الأب ثم الجد أبو الأب وإن علا ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ لأب وإن سفل ثم العم الشقيق ثم العم لأب ثم ابن العم لأب الشقيق ثم ابن العم لأب وإن سفل ثم عم الأب ثم ابنه وإن سفل ، ثم عم الجد ثم ابنه وإن سفل ثم عم أبي الجد ثم ابنه وإن سفل وهكذا على هذا الترتيب في سائر العصبات ويقدم الشقيق منهم على من كان لأب ، فإذا لم يوجد أحد من عصبات النسب فالمعتق فعصبته ثم معتق المعتق ثم عصبته ثم الحاكم أو نائبه .

﴿ حكم ما إذا استوى أولياء النكاح ﴾

إذا استوى أولياء النكاح في الدرجة كإخوة أشقاء أو لأب أو أعمام مثلاً ، فيزوجها منهم من اذنت له المرأة في تزويجها فإن اذنت لهم كلهم فلا بد من اجتماعهم على التزويج أو توكيلهم أحدهم أو شخصاً اجنبياً .
أما إذا اذنت لكل واحد منهم في نكاحها فلكل منهم مباشرة العقد ولو بدون إذن الباقيين .

﴿ شروط وليّ النكاح ﴾

أما شروط وليّ النكاح فمنها كونه مسلماً إن كانت الزوجة مسلمة وكونه بالغاً عاقلاً حراً رشيداً عدلاً ، فإن اختلّ شرط من هذه الشروط فلا حق له في الولاية بل تنتقل لمن بعده من الأولياء أي لمن يليه في الدرجة إن لم يوجد من يساويه ومن شروط الوليّ أيضاً كونه مختاراً وعدم اختلال نظره بهرم أو خبل وعدم الإحرام بحج أو عمرة ، فلا يصح تزويج المحرم ولا وكيله وإن كان الوكيل غير محرم ، ولا تنتقل بالإحرام الولاية إلى الأبعد بل تنتقل إلى الحاكم أو نائبه .

وانما ينقلها للأبعد موانع الولاية المنظومة في قول ابن العمد :

| | |
|-----------------------|-----------------------|
| عشرة سوابب الولاية | كفر وفسق والصبا لغايه |
| رق جنون مطبق أو الخبل | واخرس جوابه قد اقتفل |

ذو عته نظيره مبرسم وابله لا يهتدي وأبكم

فهذه عشر صور تنتقل فيها الولاية للأبعد (الأولى) إذا كان القريب
كافراً (الثانية) إذا كان فاسقا نعم اختار النووي وغيره بقاء ولايته إن
كانت تنتقل إلى حاكم يرتكب ما يرتكبه ذلك الولي من انواع الفسق
أو أكثر (الثالثة) إذا كان الولي القريب صبيا اي غير بالغ (الرابعة) إذا
كان رقيقا (الخامسة) إذا كان مجنوناً جنوناً مطبقاً فلو قصر زمن الجنون
كيوم في سنة انتظرت افاقته ، فإن تقطع جنونه زوج زمن الافاقة وقام
الحاكم عنه زمن الجنون (السادسة) إذا كان القريب ذا خبل ، والخبل
باسكان الباء وفتحها هو فساد في العقل سواء كان أصلياً أم عارضا (السابعة)
إذا كان القريب اخرس ليست له اشارة مفهومة ولا كتابة ، فان كانت له
اشارة مفهومة او كتابة فلا تنتقل عنه الولاية بل يؤكل غيره بالاشارة او
الكتابة ، (الثامنة) إذا كان القريب ذا عته اي نقص في العقل ويقال له
معتوه ، واليه اشار الناظم بقوله ذو عته ، ولو قال ذو سفه بدل ذلك لأفاد
ايضاً ان السفه المحجور عليه لا يلي نكاح موليته بل تنتقل للأبعد اي
ويغني عن عته الجنون والبرسام . (التاسعة) إذا كان القريب مبرسماً اي
مصاباً بالبرسام وهو نقص في العقل (العاشرة) إذا كان ابله لا يميز بين الكفو
وغيره ، واما قول الناظم وأبكم فهو تمام البيت لأن الأبكم بمعنى
الأخرس وقد تقدم ذكره . ففي كل واحدة من هذه الصور تكون
الولاية للأبعد .

﴿ الصُّورُ التي يزوج فيها الحاكم ﴾

يزوج الحاكم وهو السلطان أو نائبه من وزير أو قاض أو متولٍ عقود الانكحة في عشرين صورة نظماً الامام العلامة الشيخ عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد السيوطي ثم شرحها شرحاً مفيداً فقال :

عَشْرُونَ زَوْجَ حَاكِمٍ عَدَمُ الْوَلِيِّ وَالْفَقْدُ وَالْإِحْرَامُ وَالْعَضْلُ السَّفَرُ
حَبْسٌ تَوَارٍ عِزَّةٌ وَنِكَاحُهُ أَوْ طِفْلُهُ أَوْ حَافِئُهُ إِذَا مَا قَهَرَ
وَفَتَاةٌ مُحْجُورٌ وَمَنْ جُنْتُ وَلَا أَبٌ وَجَدٌ لَا حَتِيَاغٌ قَدْ ظَهَرَ
وَأَمَّا الرَّشِيدَةُ لَا وَلِيَّ لَهَا وَيَبْتَ الْمَالُ مَوْقُوفَةٌ إِذَا لَا ضَرَرَ
مَعَ مُسَلِّمَاتٍ عُلِّقَتْ أَوْ دَبَّرَتْ أَوْ كُوتِبَتْ أَوْ كَالَتْ أَوْلَدٌ مَنْ كَفَرَ
كَانَ

الغيبط والتسكيل من
اللياقوت النفيس

(فالصورة الاولى) مما يزوج فيها الحاكم عدم الولي حساً بأن لم يكن لها ولي أصلاً أو شرعاً بأن يكون فيه مانع من صغر أو جنون أو سفه أو نحوها ولا ولي أبعد منه (الثانية) فقد الولي كأن غاب ولم يعلم موته ولا حياته (الثالثة) احرام الولي بالحج أو العمرة صحيحاً كان أو فاسداً (الرابعة) العضل وهو حرام وذلك بأن تدعوا البالغة العاقلة إلى كفؤ ويمتنع الولي من تزويجها ولا بد من ثبوته عند الحاكم ببينة أو امتناعه من التزويج بحضور الحاكم بعد أمره له بذلك (الخامسة) سفر الولي إلى مسافة قصر فأكثر بخلاف ما إذا كان دونها فلا بد من اذنه

(السادسة) حبس الولي مع منع الناس من الوصول إليه ، وإلا فليؤكل
أو يعقد في موضع السجن (السابعة) تواريه بمعنى اختفائه كلما طلب منه
عقد النكاح (الثامنة) ^{تعتذر} أي الولي بمعنى أنه كلما طلب منه العقد
وعدهم بالحضور ولم يصرح بالعضل أي الامتناع ولا بد من ثبوت كل من
التواري والتعذر عند الحاكم ^{التعذر} بينة (التاسعة) نكاحه أي إذا أراد الولي
أن ينكحها لنفسه كأبن عم ليس هناك من هو أقرب منه ولا من يساويه
في الدرجة ، فإنه يقبل النكاح ويزوجها الحاكم ، (العاشرة) إذا أراد
نكاحها لطفله الصغير ولا ولي لها أقرب منه ولا في درجته فإنه يقبل
النكاح لولده ويزوجها الحاكم (الحادية عشر) إذا أراد نكاحها لحفيده
أي ابن ابنه وهو غير محبر فإن كان محبراً بأن كانت الزوجة بنت ابنه
الآخر وهي بكر تولى الطرفين (الثانية عشرة) أمة المحجور عليه إذا لم
يكن له أب ولا جد يزوجه الحاكم بالمصلحة ، فإن كان سفيهاً زوجها
الحاكم باذنه (الثالثة عشرة) المجنونة البالغة المحتاجة للنكاح حيث لا أب
لها ولا جد يزوجه الحاكم (الرابعة عشرة) أمة الرشيدة التي لا ولي لها
أي لا وليّ لسيدتها يزوجه الحاكم باذن مالكتها (الخامسة عشرة)
أمة بيت المال يزوجه الحاكم باذنها (السادسة عشرة) الأمة الموقوفة
يزوجه الحاكم باذن الموقوف عليه (السابعة عشرة) أمة الكافر المسلمة
إذا علق عتقها بصفة (الثامنة عشرة) أمة الكافر المدبرة المسلمة (التاسعة
عشرة) أمة الكافر المدبرة المسلمة (التاسعة عشرة) أمة الكافر المكاتب

إذا كانت مسلمة (العشرون) مستولدة الكافر إذا أسلمت ، ومثلها أمة الكافر المسلمة وإن كانت قنّة أي خالصة الرق فهذه عشرون صورة يزوج الحاكم أو نائبه في كل واحدة منها كما تقدم .

﴿ الشاهدان في النكاح ﴾

يشترط في كل واحد منهما البلوغ والعقل والحرية والعدالة والمرؤة وكونه سميعاً بصيراً ناطقاً فاهماً لغة المتعاقدين التي وقع بها عقد النكاح وكونه متيقظاً أي غير مغفل وإن لا يتعين للولاية ، فلو تعين للولاية كأن وكل الأب أو الأخ المنفرد شخصاً آخر في الإيجاب وحضر هو أي الولي مع آخر ليكونا شاهدين لم يصح وإن اجتمعت فيه شروط الشهادة .

ولو اختل في الشاهدين أو في أحدهما شرط من شروط الشهادة لم يصح النكاح . ويصح النكاح بشهادة ابني الزوجين وعبدوينهما وبمستوري العدالة ، وهما المعروفان بها ظاهراً بأن لم يعرف لهما مفسق

﴿ الزوج ﴾

يشترط في الزوج الاختيار والذكورة يقيناً ، والتعيين ، وعلمه باسم المرأة أو عينها وإن لا يكون محرماً بحج أو عمرة وعدم الحرمة بينه وبين الزوجة بأن لا تكون من المحرمات عليه على التأييد أو من جهة الجمع ، وله أن يؤكل غيره في قبول النكاح له .

﴿ المحرمات على التأييد ﴾

المحرمات على التأييد ثماني عشرة . سبع من النسب المذكورات في قوله تعالى : حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت . وسبع من الرضاع ، وهن الام والبنات والأخت والعمة والخالة وبنات الاخ وبنات الاخت من الرضاع ، وأربع بالمصاهرة وهن أم الزوجة وبنات الزوجة إذا دخل بالام ، وزوجة الأب ، وزوجة الابن .

﴿ المحرمات بالجمع ﴾

المحرمات بالجمع كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت احدهما ذكراً مع كون الاخرى اثنى حرم تنكحهما كالاختين ، وكالمرأة وعمتها والمرأة وخالتها ، فمن تزوج امرأة حرم عليه نكاح نحو اختها حتى تبين منه الاولى كأن تموت أو يطلقها طلاقاً بائناً أو رجعيًا وتنقضي عدتها بالنسبة للطلاق الرجعي :

﴿ الزوجة ﴾

يشترط في الزوجة كونها اثنى يقيناً ، والتعيين ، وان لا تكون محرمة بحج أو عمرة ، وكونها خالية من النكاح ومن عدة غير الخاطب وأن

لا تكون ملاءمة ، ولا خامسة ان كان الزوج حراً ولا ثالثة ان كان عبداً .
 فلو ادعت المرأة أنها خلية من نكاح وعدة قبل قولها وجاز للولي
 خاصاً كان أو عاماً اعتماد قولها بخلاف ما لو قالت كنت زوجة فلان وطلقتني
 أو مات غني فانه لا يقبل قولها بالنسبة للولي العام وهو الحاكم الا بيمينه
 بخلاف الولي الخاص فان له اعتماد قولها .

ذن الزوجة بصير
 مدعيها
 الزوج مدعي عليه
 فلا بد من اليمين عندا

﴿ تعدد الزوجات ﴾

يجوز للحر أن يجمع بين أربع زوجات وللعبد أن يجمع بين اثنتين
 فلو تزوج الحر خمساً أو أكثر فان كان نكاحهن مرتباً بطل في الخامسة
 وما فوقها وان تزوجهن في عقد واحد بطل في الجميع .

﴿ شروط صيغة النكاح ﴾

يشترط في الصيغة أن لا يتخلل بين الإيجاب والقبول كلام أجنبي
 وأن لا يتخلل بينهما سكوت طويل ، وأن يتوافقا في المعنى وعدم التعليق
 وعدم التأقيت ، وأن يتلفظ بحيث يسمع من بقربه ، وبقاء الأهلية إلى
 وجود الشق الآخر ، وأن تكون بلفظ التزويج أو الإنكاح لا غيرها من
 الألفاظ . نعم يصح النكاح بترجمة لفظ التزويج أو الإنكاح بشرط أن
 يفهمها العاقدان والشاهدان ، ولا يصح النكاح بالكناية .

أي في الصيغة باطل

أي في الزوجة يصح شرط انتفاء تزوجة
 كالتفتت العاقدان على تزوجة

﴿ نكاح الحر للأمة وعكسه ﴾

لا يجوز للحرّ أن يتزوج رقيقة أي مملوكة وذلك لثلا يصير أولاده منها أرقاء إلا بأربعة شروط فيجوز له نكاحها وهي : كونها مسلمة وخوف العنت أي الزنا إن لم يتزوج ، والعجز عن صداق الحرة أو عدم رضاها به أو فقد الحرة ، وأن لا تكون تحت حرة صالحة للاستمتاع ومتى اشترى هو زوجته انفسخ نكاحها .

أما العبد إذا أراد أن يتزوج حرة فلا يجوز لأنه غير كفؤ لها إلا إن أسقطت كفائها ورضي به وليها الأقرب فيجوز حينئذ والله أعلم .

﴿ الصّدّاق ﴾

الصدّاق والنحلة والطول والعطية كلها بمعنى واحد ، فمعناها لغة ما وجب بنكاح وشرعاً ما وجب على الرجل للمرأة غالباً بسبب نكاح أو وطء شبهة أو نحو ذلك .
 نكاح شبهة أو نحو ذلك .
 نكاح شبهة أو نحو ذلك .
 نكاح شبهة أو نحو ذلك .

﴿ ضابط الصّدّاق ﴾

ضابط الصّدّاق : كل ما صح كونه مبيعاً عوضاً أو معوضاً صح كونه صدقاً ، ومالا فلا .

﴿ مهر المثل والمسمى ﴾

مهر المثل هو ما يرغب به في مثلها حسباً ونسباً وبكارة وثبوبة .
وأما المسمى فهو ما يذكر في عقد النكاح سواء كان مهر المثل أو أقل
أو أكثر .

واعلم أن تسمية المهر في العقد مستحبة ، وقد تجب التسمية في صور
مذكورة في المطولات ، وإذا خلا العقد من التسمية فإن لم تكن الزوجة
مفوضة استحققت مهر المثل بالعقد ، وإن كانت مفوضة كأن قالت لوليها
زوجني بلا مهر فزوجها كذلك وجب المهر بأخذ ثلاثة أشياء : فرض الزوج
على نفسه مهر مثلها حالاً مع رضاها به ، وفرض الحاكم إذا امتنع الزوج
أو تنازعا في القدر ، ووطؤه إياها ومثله موت أحدهما .

﴿ الطَّلاق ﴾

الطلاق لغة حل القيد وشرعاً حل عقد النكاح بلفظ الطلاق أو نحوه .

﴿ أقسام الطَّلاق ﴾

الطلاق قسمان : طلاق بعوض ويسمى الخلع ، وطلاق بغير عوض .

﴿ معنى الخلع لغة وشرعاً ﴾

الْخُلْعُ لغة مشتق من الْخَلَعَ بفتح الخاء وهو النزع وشرعاً فرقة بعوض مقصود راجع لجهة الزوج .

﴿ أركان الخلع ﴾

أركان الخلع خمسة : زوج وبضع وملتزم للعوض وعوض وصيغة .
ويشترط في الزوج كونه يصبح طلاقه ، وفي البضع ملك الزوج له فلو خالعا وهي بائن لم يصبح خالعا ، ويشترط في الملتزم للعوض كونه مطلق التصرف ويشترط في العوض كونه مقصوداً وكونه معلوماً وكونه راجعاً لجهة الزوج وكونه مقدوراً على تسليمه .
فلو خالعا بغير مقصود كالدم وقع الطلاق رجعيّاً ولا مال ، وإن خالعا بمجهول أو بمقصود فاسد كالخمر وقع الطلاق بائناً بمهر المثل وإن كان العوض راجعاً لغير جهة الزوج وقع الطلاق رجعيّاً .

﴿ صورة الخلع ﴾

صورة الخلع أن يقول زيد لزوجته خالعتك بألف درهم أو فاديتك بألف درهم أو طلقتك بألف درهم فتقول في الحال قبلت ، أو يقول لها : متى

ضَمِنْتُ لِي بِمِائَةِ دِرْهَمٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَتَقُولُ لَهُ ضَمِنْتُ لَكَ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ .
وَالْخَلْعُ نَوْعٌ مِنَ الطَّلَاقِ كَمَا عَلِمْتَ .

* القسم الثاني الطلاق بغير عوض *

القسم الثاني الطلاق بغير عوض وهو قسمان صريح وكناية

* صرايح الطلاق *

الصريح في الطلاق كل لفظ لم يشمل غير الطلاق وهو ثلاثة ألفاظ الطلاق :
والفراق والسراح وما اشتقَّ منها كقوله طَلَّقْتُكَ أو أَنْتِ مُطَلَّقةٌ أو طَالِقٌ
أو يَا طَالِقُ أو فَارَقْتُكَ أو أَنْتِ مُفَارِقةٌ أو سَرَحْتُكَ أو أَنْتِ مُسَرَّحةٌ .
وأما لفظ الخلع والمفاداة فهما صريحان أيضاً إن ذكر معهما المال أو
نواه ؛ وإلا فكنايتان .

* كنايات الطلاق *

كناية الطلاق هي كل لفظ احتمل الطلاق وغيره كقوله لزوجه الحقي
بَاهِلِكَ ، لَسْتُ لِي بِزَوْجَةٍ ، حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ ، أَنْتِ بَايْنٌ : لَكَ الطَّلَاقُ ،
لَكَ طَلِّقَةٌ ، أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .
فَالصَّرِيحُ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ سِوَاءِ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَمْ لَا ، إِلَّا إِذَا أَرَادَ

حكاية كلام غيره أو تصويراً لفتية للطلاق ، أو صرفته قرينة قوية كأن كانت موثقة فحلّ وثاقها وقال لها الآن طَلَّقْتِك قاصداً طَلَّقْتِك من الوثاق فلا يقع .

وأما الكناية فلا يقع بها الطلاق إلا إن نواه ، قال صاحب الزبد وكل لفظ لفراق احتمل فهو كناية بينة حصّل

﴿ الطلاق السني ، والطلاق البدعي ﴾

الطلاق السني أي الجائز الموافق للسنة أي الطريقة الحميدة هو أن يطلقها الزوج في طهر لم يجامعها فيه .

والطلاق البدعي أي الحرام هو أن يطلقها في الحيض أو في طهر جامعها فيه وهو صحيح وإن كان الزوج آثماً به

هذا كله فيما إذا كانت المطلقة مدخولاً بها ولم تكن صغيرة لم تحض ولا آيسة من الحيض ولا حاملاً ، ولا مختلعة بمالها .

فإن كانت غير مدخول بها جاز طلاقها ولو في الحيض إذ لا عدة عليها وإن كانت صغيرة لا تعرف الحيض أصلاً أو آيسة حل طلاقها ولو في طهر جامعها فيه وإن كانت حاملاً أو مختلعة بمالها جاز طلاقها أيضاً ولو كانت حائضاً .

﴿ الطلاق الرجعي ، والطلاق البائن ﴾

ينقسم الطلاق أيضاً إلى قسمين رجعي وبائن ، فالطلاق الرجعي هو أن

يطلق الحر زوجته المدخول بها طلبة أو طلقتين بغير عوض راجع إليه أو يطلق العبد زوجته المدخول بها طلبة واحدة كذلك .

والطلاق البائن قسمان بائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى ، فالبينونة الصغرى هو أن يطلقها قبل الدخول بها أو يطلقها بعد الدخول بها لكن بعوض راجع لجهته ولم يستوف عدد الطلاق .

والبينونة الكبرى هو أن يطلقها ثلاثاً إن كان حراً أو طلقتين إن كان عبداً سواء كان هناك عوض أم لا .

﴿ حكم الطلاق الغير بائن ﴾

حكم الطلاق الغير البائن ويسمى الطلاق الرجعي إن للزوج مراجعتها ما دامت في العدة كأن يقول راجعتها أو أمسكتها أو رددتها إلى نكاحي سواء رضيت الزوجة أم لا . فإذا قال ذلك عادت له بما بقي من عدد الطلاق ، ويجب لها ما يجب للزوجة ما عدا آلة التنظيف .

﴿ حكم الطلاق البائن بينونة صغرى ﴾

حكم الطلاق البائن بينونة صغرى هو أنه لا تحل له إلا بعقد جديد ومهر جديد بعد اذنها لوليها في ذلك ، وتعود له بما بقي من عدد الطلاق وتجب لها السكنى حال العدة ، وأما النفقة فلا تجب لها إلا إن كانت حاملاً .

﴿ حكم الطلاق البائن بينونة كبرى ﴾

حكم الطلاق البائن بينونة كبرى هو انه لا تحل له إلا بخمسة شروط :
انقضاء عدتها منه ، ونكاحها غيره نكاحاً صحيحاً ودخول الغير بها ،
والمراد بالدخول ايلاج جشفتة أو قدرها من مقطوعها في فرجها بشرط
الانتشار وبينوتها من الزوج الثاني ، وانقضاء عدتها منه .
فاذا نكحها بعد استجماع هذه الشروط عادت له بثلاث طلاقات
اخرى ويجب لها حال العدة ما يجب للبائن بينونة صغرى .

﴿ تعليق الطلاق ﴾

يجوز تعليق الطلاق بفعل نفسه أو فعل غيره أو بطولع الشمس ونحو
ذلك ، وذلك كقوله إن دخلت الدار فقلانة طالق أو إن دخل فلان داري
فهي طالق أو إذا طلعت الشمس فقلانة طالق . ومتى وقع الأمر المعلق
عليه حصل الطلاق وإلا فلا .

﴿ أدوات التعليق ﴾

أدوات التعليق هي إن بكسر الهمزة وإذا ومتى ومهما واي وقت
وكلما ، وَمَنْ فَعَلَتْ مَنْكَنْ كَذَا وَمَا أَشْبَهَهَا .

﴿ حكم أدوات التعليق ﴾

حكم أدوات التعليق من حيثية اشتراط وقوع المعلق عليه فوراً وعدمه
نظم ذلك بعضهم بقوله :

أدوات التعليق في النفي للفو رِ سوى إنّ وفي الثبوت رأوها
للتراخي إلا إذا إن مع الما لِرِ وشئتِ ، وكلما كرروها

والمعنى أن أدوات التعليق إذا دخلت على منفيّ كقوله إذا لم تفعل
كذا أو متى لم تفعل كذا أو أي وقت لم تفعل كذا فانت طالق — اقتضت
الفورية حينئذٍ ، أي فمتى مضى بعد تلفظه بما ذكر زمن يمكنها أن تفعل
فيه ذلك الفعل المعلق عليه ولم تفعله طلقت ، إلاّ إن ، فانها لا تقتضي
الفورية فلو قال إن لم تدخل الدار فانت طالق لم تطلق بمضي ذلك الزمن
وانما تطلق باليأس من دخول الدار ولا يحصل اليأس إلا بانهدام الدار أو
موت أحد الزوجين .

وأما إن دخلت أدوات التعليق على مثبت وذلك كقوله إن كلمت
زيدا أو إذا دخلت الدار أو متى عملت كذا ونحوه فمتى وقع ذلك الفعل
المعلق عليه طلقت إلا في التعليق بإن أو إذا مع المال أو لفظ شئت خطابا
فانها تشترط الفورية في ذلك وذلك كقوله إن ضمنت لي بسكدا فانت
طالق أو إذا أبرأتني من كذا فانت طالق فإن ضمنت له بما ذكر أو أبرأته في

الحال طلقت ، وإن مضى زمن بعد التعليق في الحاضرة وبعد علمها بالتعليق
ان كانت غائبة يمكنها فيه أن تفعل فلم تفعل لم تطلق ، ومثل ذلك لو
علق بيان أو إذا مع قوله شئت كقوله إن شئت الطلاق فأنت طالق أو
إذا شئت الطلاق فأنت طالق فإنها تشترط الفورية أيضاً ، فإن قالت حالا
شئت الطلاق طلقت وإلا فلا بخلاف ما لو قال متى شئت الطلاق فأنت
طالق أو أي وقت ونحوه فإنها تطلق متى قالت شئت الطلاق ولو بعد
مدة طويلة .

وجميع أدوات التعليق غير كلما لا تقتضي تكراراً بل إذا وجد المعلق
عليه مرة واحدة من غير نسيان ولا جهل ولا إكراه انحلت اليمين . فلو
قال مثلاً متى دخلت الدار فأنت طالق فدخلت الدار طلقت طلقة واحدة ،
فلو راجعها ودخلت الدار ثانياً لم تطلق لانحلال اليمين بالمرة الأولى .
أما لو علق بكلمة فإنها تقتضي التكرار ، فلو قال كلما دخلت دار زيد
فأنت طالق طلقة واحدة فدخلته طلقت طلقة واحدة فإذا دخلته ثانياً وهي
في العدة أو بعد أن راجعها طلقت ثانية ، وإذا دخلته ثالثاً كذلك طلقت
الثالثة ، هذا إن كانت مدخولاً بها ، فلو لم تكن مدخولاً بها بانته منه
بالطلقة الأولى وانحل التعليق باليمين .

﴿ حكم تعليق الطلاق بالبراءة ﴾

إذا علق الزوج طلاق زوجته بإبرائها إياه من المهر مثلاً أو من الدين

الذي لها عليه كأن قال متى أبرأتني من مهرك أو من دنيك فأنت طالق فأبرأته من ذلك فيشترط لوقوع الطلاق صحة البراءة من جميع الدين أو المهر فلو لم تصح البراءة بأن كانت الزوجة غير نافذة التصرف أو جاهلة بالمبرأ منه فلا براءة ولا طلاق ، ويشترط أيضاً علم الزوج بالمبرأ منه جنساً وقدرها وصفة كما يشترط علمها هي بذلك ، وأن لا تتعلق بالمبرأ منه زكاة ولم تخرج فإن كان الزوج جاهلاً بالمبرأ منه أو تعلقت به زكاة ولم تخرج لم يقع الطلاق وهذا بخلاف ما إذا كان ذلك في صيغة عقد كأن قال لها خالعتك أو طلقتك على البراءة من مهرك مثلاً فإنه إذا أبرأته مع جهلها يقع الطلاق بائناً بمهر المثل وذلك لأن فساد العوض في الخلع لا يؤثر في وقوع الطلاق بخلاف التعليق فإنه لا بد فيه من وجود المعلق عليه .

﴿ الرجعة ﴾

الرجعة هي رد المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص .

فاذا مطلق الحر زوجته المدخول بها طليقة أو طليقتين أو العبد طليقة وكان ذلك الطلاق بدون عوض راجع لجهة الزوج فله مراجعتها ما دامت في العدة لقوله تعالى : وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان ارادوا إصلاحاً . أما إذا استوفى الزوج عدد الطلاق فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره بالشروط المتقدمة .

وأما إذا كان الطلاق بعوض راجع لجهة الزوج أو كانت غير مدخول
بها أو كانت قد انقضت عدتها فلا رجعة له حينئذ .

﴿ صورة الرجعة ﴾

صورة الرجعة أن يقول الزوج للمطلقة منه طلاقاً غير بائن قبل انقضاء
عدتها : راجعتك أو ارتجعتك امسكتك أو رددتك إليّ أو إلى نكاحي فإذا
قال ذلك عادت إلى نكاحه بما بقي من عدد الطلاق سواء رضيت بذلك
أم لا .

ويسن الاشهاد على الرجعة ، وقال بعضهم الاشهاد واجب .

حكم المطلقة طلاقاً غير بائن ويسمى رجعيّاً انها ما دامت في العدة
كالزوجة في جميع الأحكام ما عدا الاستمتاع بها والخلوة فلا يجوز ذلك فيجب
لها ما يجيب للزوجة من النفقة والكسوة والسكنى وغير ذلك إلا آلة
التنظيف وهذا إذا لم تكن ناشزة ، وإلا فلا تستحق ذلك لنشوزها كالزوجة
وإذا ماتت في العدة ورثها الزوج ، وإن مات هو وهي في العدة انتقلت
إلى عدة الوفاة وورثته ، وليس له أن ينكح زوجة رابعة وهي في العدة ،
ولا أن ينكح اختها أو عمته أو خالتها وهي في العدة أيضاً ، ويلحقها
الطلاق والخلع وغير ذلك من أحكام الزوجة .

﴿ حكم اختلاف الزوجين في الرجعة ﴾

إذا ادعى الزوج الرجعة والحال أن العدة باقية صدق بلا يمين لقدرته على انشاءها حينئذ ، وإن ادعاها بعد انقضاء العدة وأنكرتها الزوجة من أصلها فهي المصدقة لأن الأصل عدمها .

أما إذا ادعى بعد انقضاء العدة رجعة فيها فأنكرت ، فإن اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك يوم الخميس فقالت بل السبت صدقت هي بيمينها أنها لا تعلم أنه راجعها يوم الخميس ، وإن اتفقا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت عدتي يوم الخميس وقال بل السبت صدق بيمينه أنها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والأصل عدم انقضاء العدة قبله ، فإن تنازعا في السابق بلا اتفاق لا على وقت الانقضاء ولا على وقت الرجعة فالأصح ترجيح سبق الدعوى ، فإن ادعت الانقضاء أولاً ثم ادعى رجعة قبله صدقت بيمينها أن عدتها انقضت قبل الرجعة ، وإن ادعى الرجعة قبل انقضاء العدة فقالت بتراخ عنه بل إنما راجعت بعد انقضائها صدق بيمينه أنه راجع قبل انقضائها ، فإن ادعى معاً بأن قالت انقضت عدتي مع قوله راجعت أو قالته عقب قوله ذلك فوراً صدقت بيمينها والله أعلم .

ثم إن هذا كله محله فيما إذا كان اختلافهما في سبق الرجعة الانقضاء وعدم سبقها إياه مع اتفاقهما على انقضائها . أما إذا اختلفا في الانقضاء

وعدمه فانها المصدقة في دعوى انقضائها بغير الأشهر ان امكن ذلك ،
ويصدق هو في دعوى عدم انقضائها بالأشهر لكونها آيسة أو لم تحض
أصلاً ، وذلك لرجوع اختلافهما في انقضائها بالأشهر الى وقت الطلاق ،
والزوج يقبل قوله في أصل الطلاق فكذا يقبل في وقته ، وأما دعوى
انقضائها بوضع الحمل او الاقراء حيث امكن ذلك فانها المصدقة بيمينها في
ذلك لأنها مؤتمنة على ما في رحمها .

أما ان ادعت انقضاءها لدون الامكان رُدَّتْ دعواها ثم تصدق
عند الامكان .

ويجب سؤالها عن كيفية طهرها وحيضها وتحليفها عند التهمة لكثرة
الفساد .

وأقل الامكان فيما إذا ادعت ولادة ولد تام ستة أشهر عديدة ولحظتان
من وقت اجتماع الزوجين بعد النكاح ، وفيما إذا ادعت ولادة سقط
مصور فأقل الامكان مائة وعشرون يوماً ولحظتان ، وان ادعت ولادة
مضغة بلا صورة ظاهرة فأقل الامكان ثمانون يوماً ولحظتان ، ولكن يشترط
في المضغة شهادة القوابل انها أصل آدمي ، وإلا لم تنقض بها .

وان ادعت انقضاءها بالاقرء فان كانت حرة وطلقت في طهر فأقل
الامكان اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان وان طلقت في حيض فسبعة وأربعون
يوماً ولحظة .

وان كانت امة وطلقت في طهر فأقل الامكان ستة عشر يوماً ولحظتان
وان طلقت في حيض فأحد وثلاثون يوماً ولحظة . ولو لم يعلم هل طلقت

في الحيض أو الطهر حمل على الحيض لأنه الأحوط ، ولأن الأصل بقاء العدة والله أعلم .

﴿ العدة ﴾

العدة هي مدة تتربص فيها المرأة أي تنتظر وتمنع نفسها عن النكاح لمعرفة براءة رحمها أو للتعبد أو لتفجعها على زوج .

﴿ أقسام العدة ﴾

العدة قسمان : عدة فراق وفاة ، وعدة فراق حياة .

﴿ عدة فراق الوفاة ﴾

أما عدة فراق الوفاة فتجب على المتوفى عنها زوجها العدة سواء كانت مدخولاً بها أم لا . فإن كانت حاملاً اعتدت بوضع الحمل جميعه حتى ثاني توأمين بشرط كون الحمل منسوباً لصاحب العدة . وإن لم تكن حاملاً فعدها إن كانت حرة أربعة أشهر وعشرة أيام وإن كانت أمة فشهرا وخمسة أيام .

﴿ عدة فراق الحياة ﴾

أما عدة فراق الحياة فلا تجب إلا على المدخول بها ، فالمطلقة والمنسوخ

نكاحها قبل الدخول لا عدة عليها ، ومثلها الملاعنة قبل الدخول ، وأما إذا دخل بها والمراد به الوطء أو استدخال منيه المحترم أو وطيء امرأة بشبهة فتلزمها العدة . وهي للحامل وضع الحمل جميعه بالشرط المذكور في عدة الوفاة ، ولغير الحامل وتسمى حائلاً ان كانت من ذوات الاقراء فعدها ثلاثة أقراء أي أطهار للحرة وقرآن للامة . وان كانت من ذوات الأشهر بان كانت صغيرة أو كبيرة لم تحض أصلاً أو آيسة فعدها ثلاثة أشهر للحرة وشهر ونصف للامة ، والأولى أن تعتد بشهرين .

❖ الإحْدَاد ❖

الإحْدَاد هو ترك لبس المصبوغ للزينة من الثياب وترك الطيب ودهن الشعر والاكتحال بكحل الزينة إلا الحاجة ليلاً ، وترك الخضاب بالخناء ونحوه كالورس فيما يظهر من البدن كالوجه واليدين والرجلين دون ما تحت الثياب وترك استعمال الحلي من الذهب والجوهر وغير ذلك حتى الخاتم .

❖ حكم الإحْدَاد ❖

حكم الإحْدَاد وجوبه على المرأة المتوفى عنها زوجها ما دامت في العدة ونذبه للمعتدة عن طلاق بائن أو فسخ وكذا عن طلاق رجعي وقال بعضهم يستحب للرجعية ترك الإحْدَاد ، والتزنيُّ ان كانت ترجو عود الزوج لها بذلك ولم يتوهم أنها فعلت ذلك لفرحها بطلاقه .

✽ سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ ✽

تجب السكني لكل معتدة سواء كانت رجعية أو بائناً أو متوفى عنها حاملاً أو غير حامل ، فيجب عليها ملازمة المسكن الذي كانت فيه عند الفارقة ان كان مستحقاً للزوج وكان لائقاً بها ، وليس لأحد اخراجها منه ولا لها خروج منه وان رضي زوجها ، نعم يجوز لمن لا نفقة لها كالمتوفى عنها والبائن الحائل الخروج للضرورة كالخوف على نفسها ، وللاحتاجة كشرء طعام إذا لم يكن من يقضيها أما من وجبت نفقتها من رجعية وبائن حامل ومستبرأة فلا تخرج إلا باذن أو ضرورة كالزوجة والله أعلم .

✽ الرِّضَاع ✽

الرضاع لغة اسم لمص الثدي مع شرب لبنه ، وشرعاً وصول لبن آدمية مخصوصة إلى جوف طفل مخصوص على وجه مخصوص .
وأركانه ثلاثة مريض ورضيع ولبن .

✽ ما يشترط في الرضاع ✽

يشترط في المريض كونها امرأة فلا تحريم بلبن رجل أو خنثى أو بهيمة وكونها بلغت تسع سنين قلبية تقريبية فلا تحريم بلبن من لم تبلغها وكونها حال انفصال اللبن حية حياة مستقرة .

ويشترط في الرضيع كونه حياً حياة مستقرة ، وكونه دون الحولين وأن ترضعه خمس رضعات متفرقات ، فلا أثر لدونها ولا مع الشك فيها وضبطهن بالعرف وان لم يكن شبع ، فلو قطع إعراضاً عن الثدي أو قطعت عليه المرضعة لشغل طويل ثم عاد تعدد الرضاع ، وان قطعه للهو أو للتنفس وعاد فوراً أو تحول من ثديها إلى ثديها الآخر فلا تعدد إن تحول في الحال وإلا تعدد ، وكذا لا تعدد ان قطعت لشغل خفيف ثم عادت .
ويشترط أيضاً وصول اللبن في كل واحدة من الخمس الرضعات الى جوفه أي المعدة أو الدماغ وان تقاياه في الحال . ويكون وصوله إلى الجوف بواسطة منفتح .

✽ ما يترتب على الرضاع ✽

يترتب على الرضاع المستجمع للشروط المعتبرة ان الطفل الرضيع يصير ابناً للرضعة فتحرم عليه هي وأصولها وفروعها وحواشيها كما يصير ابناً أيضاً لصاحب اللبن من زوج أو واطىء بشبهة أو بملك اليمين ، ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه وان طالت المدة جداً أو انقطع ثم عاد إلا بولادة من آخر ، فاللبن قبلها للأول وبعدها للآخر ، وعليه فيحرم على الرضيع صاحب اللبن هو وأصوله وفروعه وحواشيه ، ويحرم الرضيع هو وفروعه فقط على المرضعة وعلى صاحب اللبن وأصولها وفروعها وحواشيها . وحينئذ فتصير آباء المرضعة وصاحب اللبن أجداد الرضيع وأمهاتهما جداته وأولادهما

إخوته وأخواته ، وأخوة المرضعة وأخواتها أخواله وخالاته ، وأخوة صاحب اللبن وأخواته ، أعمامه وعماته ، وتصير أولاد الرضيع أحفادهما . فالحواشي هم الأخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال والخالات ، وقد ذكر بعضهم ما يترتب على الرضاع نظماً فقال :

وينتشر التحريم من مرضع إلى أصول فصول والحواشي من الوسط
ومن له درٌّ إلى هذه ومن رضيع إلى ما كان من فرعه فقط

﴿ الخطبة التي تقرأ قبل عقد النكاح ﴾

يستحب قبل عقد النكاح أن يخطب الولي أو الزوج أو غيرها ممن حضر بالخطبة المأثورة وتسمى خطبة الحاجة وقد رواها أبو داود في سننه بسند صحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : عَلمَنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبة الحاجة : الحمد لله ونستعينه ونستغفره إلى آخرها ، وزواها ابن ماجه أيضاً بزيادة على ما رواه أبو داود في إحدى روايته ، وهما نحن نوردها مع ما زيد فيها :

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهدي الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهر على الدين كله ولو كره المشركون ، ثم

انَّ الله تعالى أحل النكاح وندب اليه ، وحرّم السفاح ووعد بالعذاب
الآليم عليه ، فقال تعالى في تحريمه والنهي عنه ولا تقربوا الزنا انه كان
فاحشة وساء سبيلا ، وقال تعالى في الأمر بتقواه يا أيها الذين آمنوا اتقوا
الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، وقال تعالى يا أيها الناس اتقوا
ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً
كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم
رقيباً ، وقال تعالى : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً ،
يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد
فاز فوزاً عظيماً . النكاح سنة الأنبياء وشعار الأولياء ، قال رسول الله
ﷺ النكاح من سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني ، وقال صلى
الله عليه وآله وسلم تزوجوا الولود الودود فاني مكاثر بكم الامم يوم
القيامة وقال صلى الله عليه وآله وسلم تناكحوا تكثروا فاني أباهي بكم
الأمم يوم القيامة أوصيكم ونفسي بتقوى الله ، أقول قولي هذا واستغفر الله
العظيم لي ولكم ولوالدينا ولجميع المسلمين فاستغفروه انه هو الغفور الرحيم .
قولوا جميعاً استغفر الله . نستغفر الله ، نستغفر الله آمنا بالله وبما جاء عن
الله على مراد الله ، آمنا برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد
رسول الله آمنا بالشريعة وصدقنا بالشريعة وتبرأنا من كل دين يخالف دين
الإسلام نعوذ بالله من المنكرات ، نعوذ بالله من ترك الصلوات ، نعوذ
بالله من كل ما يكره الله .

﴿ كيفية تلقين عقد النكاح ﴾

ينبغي أن يتصافح العاقدان وهما الولي والزوج فيقول لهما من يلقيهما العقد قولاً : بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله محمد بن عبد الله ﷺ .

ثم يقول للولي قل : يا فلان ابن فلان أزوجك على ما امر الله به من امساك بمعروف أو تسريح باحسان زوجتك بنتي أو موليتي فلانة بنت فلان الفلاني بمهر كذا وكذا أوقية من الفضة الخالصة مثلاً ، فيقول الزوج قبلت تزويجها بالمهر المذكور ، ثم يقول الولي للخاطب أيضاً يا فلان ابن فلان انكحتك بنتي أو موليتي فلانة المذكورة بالمهر المذكور فيقول الزوج قبلت نكاحها بالمهر المذكور ثم يقول الولي ثالثاً احتياطاً يا فلان ابن فلان زوجتك وانكحتك بنتي أو موليتي فلانة المذكورة بالمهر المذكور فيقول الزوج قبلت تزويجها ونكاحها بالمهر المذكور .

ويسن بعد العقد الدعاء للزوجين فيقول لأزواج بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير وعافية .

ويستحب أيضاً احضار جمع من أهل الصلاح والخير عند العقد زيادة على الشاهدين والولي ، وأشهاره ، وكونه في مسجد وفي شهر شوال وبكرة يوم الجمعة كما تستحب استئابة الولي والشهود المستورين قبل العقد احتياطاً . ويستحب أيضاً الإشهاد على رضى المرأة حيث يعتبر رضاها ولا يشترط

ذلك في صحة النكاح حتى لو كان المزوج هو الحاكم فالشرط أن يقع في قلبه صدق الخبر له أنها اذنت له في تزويجها والله أعلم .

وهذا آخر ما وفتني الله لجمعه والمرجو منه تعالى أن يتفضل بعموم نفعه ، وأن يجود على قارئه بفتح ورفعه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين .

وكان الفراغ من تبييضه ليلة الخميس الموافق في ٢٥ شهر جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ هـ تسع وسبعين وثلثمائة وألف من الهجرة الحمديّة على صاحبها أشرف الصلاة والتحية ،

بقلم جامعه الفقير إلى الله تعالى محمد بن سالم بن حفيظ بن عبد الله بن أبي بكر بن عيّدروس ابن الحسين بن الشيخ أبي بكر بن سالم العلوي الحسيني الحضرمي الشافعي تقبل الله منه وعفا عنه آمين .

فهرست العدة والسلاح وشرع مشقة المصباح

| الصفحة | مضمون الكتاب |
|--------|---|
| ١ | خطبة الشرح وتاريخ وفاة الشارح |
| ٣ | خطبة المتن وتاريخ وفاة المؤلف ، ومعنى الابتداء الحقيقي والإضافي |
| ٥ | تحقيق عن لفظ العالمين . ورسالة الرسول سيدنا محمد حتى الملايكة |
| ٨ | معنى النكاح لغة وشرعاً والاصل فيه قبل الإجماع |
| ٩ | الفصل الأول فيمن يستحب له النكاح وأحكام النكاح |
| ١٣ | ماذا ينوي بالنكاح |
| ٢٤ | ما يستحب في المنكوحة |
| ١٧ | نذب رؤية الخاطب وجه الخطوبة وكفيها قبل الخطبة |
| ٢١ | ما يراعيه الولي من خصال الزوج |
| ٢٢ | المستحبات في النكاح |
| ٢٤ | استحباب تقديم الخطبة بضم الخاء على الخطبة بسكرها |

| الصفحة | مضمون الكتاب |
|--------|---|
| ٢٥ | الخطبة الواردة المطلوبة قبل عقد النكاح |
| ٣٠ | الصداق |
| ٣٥ | ندب الاشهاد على رضى المرأة حيث يعتبر رضاها |
| ٣٧ | حكم تحمل الشهادة على المنتقبة |
| ٣٩ | ندب الوليمة في النكاح |
| ٤٢ | شروط وجوب الاجابة ، وما يجب أن يتعلمه الزوج ليعلم زوجته |
| ٤٣ | الفصل الثاني في أركان النكاح وشروطه |
| ٤٥ | الركن الأول الصيغة |
| ٥٣ | حكم إشارة الأخرس |
| ٥٨ | حكم تأقيت النكاح وبيان ما تكرر نسخه كنكاح المتعة |
| ٦٥ | الركن الثاني الشاهدان |
| ٧٣ | حكم ما لو عم الفسق في بعض الاقاليم |
| ٧٦ | الركن الثالث الولي |
| ٧٨ | أقرب الأولياء فالأقرب |
| ٨٤ | شروط ولي عقد النكاح ، وولاية القريب الفاسق |
| ٨٨ | ما يتحقق به الفسق |
| ١٠٠ | إذا اجتمع أولياء في درجة |
| ١٠٥ | حكم تزويج المرأة بغير كفؤ |

| الصفحة | مضمون الكتاب |
|--------|---|
| ١٠٧ | خصال الكفاءة المعتبرة |
| ١١٣ | الركن الرابع الزوج |
| ١٢٢ | حكم من غاب زوجها وانقطع خبره |
| ١٢٤ | الركن الخامس الزوجة |
| ١٢٥ | حاصل شروط الاجبار |
| ١٣٤ | نكاح الأمة الموقوفة وغيرها |
| ١٤١ | الحارم من النسب |
| ١٤٢ | أحكام الرضاع وما يترتب عليه |
| ١٥٤ | الفصل الثالث في أحكام الطلاق |
| ١٥٦ | القسم الأول الطلاق بعوض ويسمى الخلع |
| ١٦٠ | الملتزم للعوض في الخلع |
| ١٦٣ | حكم لفظ الخلع والمفاداة مع ذكر المال أو بدون ذكره |
| ١٦٨ | حكم تعليق الاعطاء بان أو إذا، وما يجوز أن يكون عوضاً في الخلع |
| ١٧٢ | تعليق الطلاق بالبراءة |
| ١٧٩ | لو قالت إن طلقني فأنت بريء |
| ١٨٤ | القسم الثاني الطلاق بغير عوض |
| ١٨٦ | حكم الإكراه في الطلاق وشروط الإكراه حد السكران |
| ١٩٠ | يملك الحر ثلاث تظلمات |

| الصفحة | مضمون الكتاب |
|--------|--|
| ١٩٢ | تعترى الطلاق الأحكام الخمسة |
| | حاصل أحكامه ١٩٣ |
| ١٩٨ | صرايح الطلاق |
| ٢٠١ | كنايات الطلاق |
| ٢١٤ | الاستثناء في الطلاق |
| ٢١٥ | تعليق الطلاق على شرط |
| ٢١٦ | أدوات التعليق |
| ٢٢٩ | فصل في الرجعة |
| ٢٣٤ | حكم ما لو أستوفى عدد الطلاق |
| ١٣٩ | فصل في العدة |
| ٢٤١ | الحامل تعتد بوضع الحمل ولو مضغة |
| ٢٤٢ | عدة المتوفى عنها زوجها |
| ٢٥٦ | الإحذاد |
| ٢٦٦ | سكنى المعتدة |
| ٢٧٣ | حكم ما لو اختلفا في انقضاء العدة |
| ٢٨٢ | الفصل الرابع في شروط المتولي لعقود الأنكحة |
| ٢٨٤ | من الذي يولي مريد التولي على عقود الأنكحة |
| ٢٨٨ | التحكيم والتولية في النكاح |
| ٢٩٦ | صيغة تولية متولي عقود النكاح |

| الصفحة | مضمون الكتابات |
|--------|---|
| ٣٠١ | ما يتولاه متولي العقود |
| ٣٠٦ | العشرون الصورة التي يزوج فيها الحاكم وحكم إغماء الولي |
| ٣١٣ | بحث القاضي أو متولي العقود عن شروط صحة النكاح قبل العقد |
| ٣١٥ | تصديق المرأة في خلوها من الموانع |
| ٣١٨ | حكم ما لو أهدى شيئاً للعاقد |
| ٣٢١ | تتمة فيما ينعزل به القاضي والمتولي ونحوهما |
| ٣٢٣ | تاريخ فراغ الشارح من تأليف الشرح المبارك |
| ٣٢٤ | نبذة مختصرة فيما ينبغي أن يتيقظ له متولي عقود الانكحة |
| ٣٢٩ | رسالة المفتاح لباب النكاح |

تصويب

| ص | سطر | خطأ | صواب |
|------|-----|------------|------------|
| ٢١ | ١ | فانها تزهو | فانها تزهو |
| ٨٤ | ٨ | يرتكب | يرتكب |
| ١٠٨ | ٣ | وغير | وغير |
| ١١٢ | ٥ | الدنئة | الدنيئة |
| ١٢٨ | ٤ | استئذان | استئذان |
| ١٤٩ | ٤ | مايه | مائه |
| ١٦٥ | ٣ | عكسه | عكسه |
| ١٨١٠ | ٢ | الطلان | الطلاق |
| ١٨١ | ٥ | مقتضى | مقتضى |
| ١٨٥ | ٣ | لا نتقاء | لا انتقاء |
| ١٩٣ | ٨ | يطق | يطلق |
| ٢٠٧ | ٣ | الطلاق | الطلاق |

| ص | سطر | خطاً | صواب |
|-----|-----|-------------|------------|
| ٢١٢ | ١ | بالاستثناء | بالاستثناء |
| ٣١٣ | ٥ | الاستثناء | الاستثناء |
| ٢٢٢ | ٧ | ولو قال | ولو قال |
| ٢٦٥ | ح ١ | اعلمه | اعتمده |
| ٢٦٥ | ح ١ | في الحفة | في التحفة |
| ٢٧٤ | ١ | وان اختلفها | وان اختلفا |
| ٢٧٤ | ١ | فالدعت | فادعت |
| ٢٧٥ | ٢ | تام | تام |
| ٢٧٥ | ٢ | فاقل | فاقل |
| ٢٧٧ | ٢ | فاقل | فاقل |
| ٢٨٩ | ح ١ | جماعة | جماعة |
| ٢٨٩ | ح ١ | يرجع | يرجع |
| ٢٩٥ | ١٠ | تعقب | تعقب |

٣٣٦ التاسعة عشر أمة الكافر المدبرة المسلة مكررة ينبغي حذفها